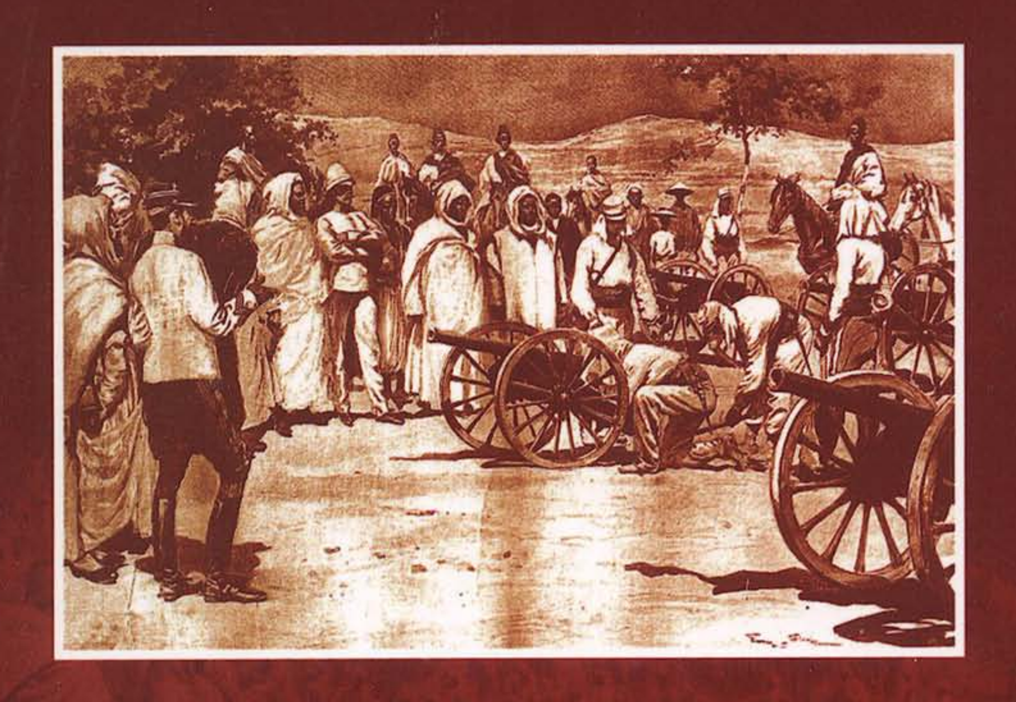
الجيش المغربي في القرن التاسع عشر

1830 - 1912



مصطفى الشابي

الجزء الأول



الجيش المغربي
في القرن التاسع عشر
1830-1912

العنـــوان : الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)

المـؤلـف : مصطفـى الشابــي

عنوانــه : قطاع 11، هـ 18، حي الرياض – الرباط.

الهاتــف: 43 15 71 037

الغـــلاف : من تصميم وإعداد عبد السلام العمراني

10، شارع اليمامة – الرباط

الهاتف: 28 38 26 037

لوحة الغلاف : تمثل تقنيين فرنسيين وهم يسلمون إلى ممثلي السلطان مولاي عبد العزيز مدافع خفيفة تحت مراقبة ضباط فرنسيين، وهي مأخوذة من مجلة: L'Illustration الفرنسية تحت عدد 3102 بتاريخ 3 أكتوبر 1903.

تاريخ الإصدار : الطبعة الأولـى 2008 م.

الإيداع القانوني : 2007/0531

ردمـــك : 6- 0- 8776- 9954

الطبــــع : المطبعة والوراقة الوطنية

زنقة أبو عبيدة – الحـي المحمـدي، الداوديـات – مـراكـش

الهاتف : 91 25 30 024/ 74 37 30 024

الجيش المغربي في القرن التاسع عشر

1912-1830

مصطفى الشابي

الجزء الأول

2008

طبع هذا الكتاب بدعم من الجمعية المغربية
للتأليف والنشر والترجمة

الإهـــــــداء

إلى روح والدي أحمد بن محمد بن عبد القادر البوزراري الدكالي الذي خطفته يد المنون وأنا في سن لم أكن بعد أعي معنى الموت.

إلى والدتي فاطنة بنت عبد السلام بن داود العزوزي الرّجْدِي التي لقنتني مبادئ التعويل على النفس وخوض غمار الحياة بجد وثبات.

إلى رفيقة الطريق وصاحبة أكثر من فضل عَلَيَّ زوجي سعاد بنت العربي أنكَاي.

إلى أبنائي البررة عائشة وسكينة وأحمد.

إلى حفيدي أمين ابن رشاد العيداني وأخيه أيوب، أنبتهما الله نباتاً حسناً.

إلى شقيقتي كنزة وأبنائها فاطمة الزهراء،

وعبد الرحيم، وعبد اللطيف، ومحمد.

شكــــر وتقديـــــــر

لاشك أن مدة إنجاز بحثنا هذا قد طالت نسبياً، حيث يعود تاريخ تسجيل الموضوع إلى سنة 1981، ومن ثمة وجاهة التساؤل، بل مشروعيته، عن أسباب هذا التأخير والإطالة، سيما وأن بحثنا لنيل دبلوم الدراسات العليا قد نوقش سنة 1974.

والواقع أن انشغالنا، أول الأمر، بالعمل النقابي، في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي، على المستوى المحلي والوطني، ثم انصرافنا إلى الإدارة الجامعية، بجامعتي محمد الخامس ومحمد الأول بوجدة، ولمدة ليست بالهينة، قد حالا بيننا وبين التفرغ الجدي لمزاولة عملية البحث والتنقيب.

بيد أن هذا كله لا يمنع من الإقرار بأن للمرحوم محمد حجي مِنَّـتَـيْن علينا، أولاهما حين تفضّل بقبول الإشراف على بحثنا هذا، وثانيهما أنه قد ظل، طيلة هذه الفترة كلها، يتتبّع باهتمام متواصل تحرياتنا وأبحاثنا، متحلياً، على عادته المألوفة، بصبر وأناة جميلين، وبما عُرف عنه من لطف وتؤدد ولباقة، الأمر الذي يجعل المرء يُقرُّ، دون محاباة أو مغالاة، بأنه أمام عالم كبير، ورجل ميدان وتجربة مقتدر، يقدر الأمور حق قدرها. وإنني لأنتهز فرصة صدور كتابي هذا لأترحم على روحه الطاهرة، سائلا المولى عز وجل بأن يحشره في زمرة عباده الصالحين.

وإنها لمناسبة مُواتية كذلك أن أتوجه بصادق تشكراتي إلى الإخوة الأساتذة الذين مكّنوني من الاطلاع على مجموعة من الوثائق والمصادر النادرة، أو الذين استفدت كثيراً من مناقشاتهم وملاحظاتهم، وأذكر منهم على الخصوص الزملاء المرحوم محمد المنوني، ومحمد منصور، وعبد العزيز الخمليشي، وأحمد شحلان ومحمد الفرَّان.

وأما السادة العاملون بدور الكتب والوثائق، داخل المغرب وخارجه، فإن فضلهم عليّ لجليل وعميم، فشكراً لهم جميعاً من عميق الفؤاد، وجزاهم الله خيراً على ما قدموه إليّ من مساعدات وخدمات ثمينة، والله - سبحانه - لا يضيع أجر من أحسن عملاً والسلام.

تنبيـــــه

أصل هذا الكتاب أطروحة جامعية قدمت للمناقشة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يوم الجمعة 25 مايو 2001، ونال بها المؤلف دكتوراه الدولة في التاريخ بميزة حسن جداً. وكانت اللجنة المكونة من الأساتذة : إبراهيم بوطالب رئيساً، ومحمد حجي مُقرراً، ومحمد الأمين البزاز عضواً، ومحمد منصور عضواً، وعبد العزيز خلوق التمسماني عضواً، قد أوصت بأن تقوم الكلية بطبع هذا البحث ضمن منشوراتها.

قائمة الرموز المستعملة في البحث

1) بالعربية:

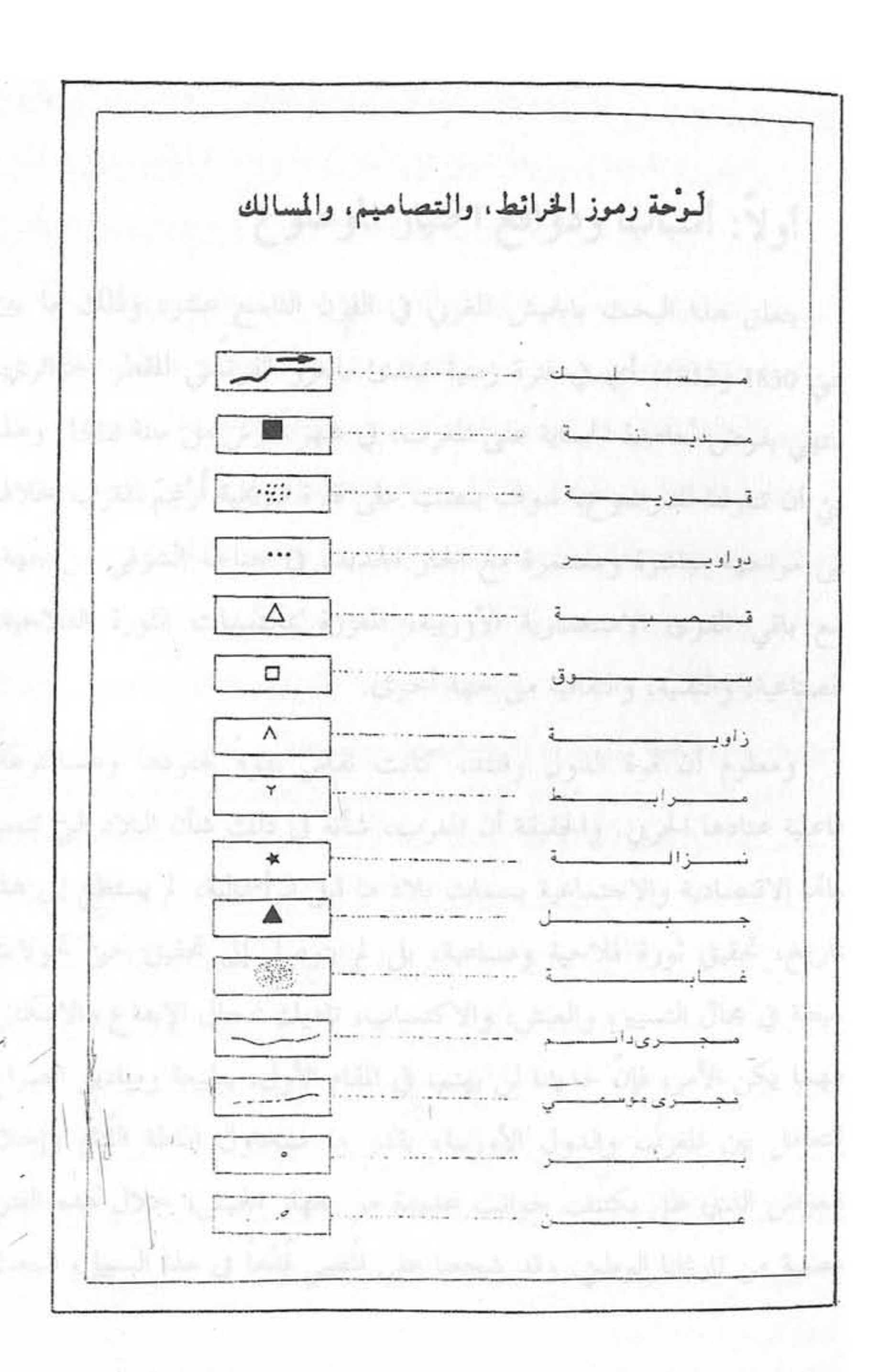
خ. س	:	الخزانة الحسنية بالرباط
م. و. م. م	:	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، B.G.R، والتي أصبح اسمها الآن المكتبة الوطنية للمملكة المغربية.
م. و. م. ر	:	مديرية الوثائق الملكية بالرباط
خ. ع. ت	:	الخزانة العامة بتطوان
خ. ص. س	:	الخزانة الصبيحية بسلا
مح	:	محفظة
مح. س	:	محفظة سليمانية
مح. ر	:	محفظة رحمانية
مح. س. م	:	محفظة سيدي محمد
مح.ح	:	محفظة حسنية
مح. م. ع. ع	:	محفظة مولاي عبد العزيز
مح. م. ع. ح	:	محفظة مولاي عبد الحفيظ

م. ك. أ. ر	:	مجلة كلية الآداب، الرباط
ك	:	كناش
مخ	:	مخطوط
ق. ح	:	قوائم حسابية
و. ز	:	وثائق زيدانية
مج	:	مجلد
ج	:	جزء
ع	:	عدد
س	:	سنة
م. س، أو، op. cit	:	مرجع سابق أو Opuscule Citato
ن. م، أو Ibid	:	نفس المرجع أعلاه
د. ت، أو، S. d	:	دون تاريخ أو Sans date
خ	:	خيالة (فرسان)
ر	:	رماة
طب	:	طُبجي (مدفعي)
مق	:	مُقدم
ق. م	:	قائد مائة
خل، أو متو	:	خليفة أو متوسط
ق. ر، أو أغ	:	قائد الرحى، أو أغا

2) بالأجنبية:

A.G.V.		Archives du Ministère de la Guerre, Paris
A.E.P.		Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris
C.M.		Correspondance du Maroc
C.C.C.M.		Correspondance Consulaire et Commerciale, Maroc
P.I.M.		Politique Intérieure, Maroc
C.P.M.		Correspondance Politique, Maroc
F.O.	:	Foreign Office, Londres
Arch. Mar.	:	Archives Marocaines
Arch. Berb.		Archives Berbères
B.C.A.F.R.C.		Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Renseignements Coloniaux
Hesp.		Hespéris
Hesp-Tam		Hespéris-Tamuda
R.M.M.		Revue du Monde Musulman
A.E.S.C.		Annales, Economie, Société, Civilisation
Gl.		Général
Col	:	Colonel
Lieut[t] -Col		Lieutenant-Colonel
Cdt.		Commandant
Cap		Capitaine
Lieut[t]		Lieutenant
Sous-Lieut[t]		Sous-Lieutenant

لوحة رموز الخرائط والتصاميم والمسالك


لَوْحة رموز الخرائط، والتصاميم، والمسالك
مسلك
مدينة
قرية
دواوير
قصبة
سوق
زاوية
مرابط
نزالة
جبل
غابة
مجرى دائم
مجرى موسمي
بئر
عين

المقـــدمـــة

أولاً: أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يتعلق هذا البحث بالجيش المغربي في القرن التاسع عشر، وذلك ما بين سنتي 1830 و1912، أي في فترة زمنية تبتدئ بالغزو الفرنسي للقطر الجزائري، وتنتهي بفرض مُعاهدة الحماية على المغرب، في شهر مارس من سنة 1912. وهذا يعني أن تناولنا للموضوع، سوف ينصب على فترة تاريخية أُرْغِمَ المغرب خلالها على مواجهة مباشرة ومستمرة مع الجار الجديد، في جناحه الشرقي من جهة، ومع باقي القوى الاستعمارية الأوربية، المعززة بمكتسبات الثورة الفلاحية، والصناعية، والتقنية، والثقافية من جهة أخرى.

ومعلوم أن قوة الدول وقتئذ، كانت تقاس بقوة جنودها وعساكرها، وفاعلية عتادها الحربي. والحقيقة أن المغرب، شأنه في ذلك شأن البلاد التي تتسم بنياتها الاقتصادية والاجتماعية بسمات بلاد ما قبل الرأسمالية، لم يستطع إلى هذا التاريخ، تحقيق ثورة فلاحية وصناعية، بل لم يتوصل إلى تحقيق حتى تحولات بسيطة في مجال التسيير، والعيش، والاكتساب، ناهيك بمجال الإبداع والابتكار. ومهما يكن الأمر، فإنّ حديثنا لن يهتم، في المقام الأول، بطبيعة وميادين الصراع والتعامل بين المغرب والدول الأوربية، بقدر ما سيحاول إمَاطة اللّثام وإجلاء الغموض الذي ظل يكتنف جوانب عديدة من جهاز الجيش، خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخنا الوطني. وقد شجعنا على المُضِي قُدُماً في هذا السبيل، البحث

الذي كنا أنجزناه، حول «**النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**». ولذلك قد يكون البحث الحالي، بمثابة تدقيق، وتفصيل وتصحيح لما كنا توصلنا إليه إذ ذاك موقتاً من نتائج بكيفية مختصرة، في شأن مؤسسة الجيش وشؤونها في سياق ترابطها مع باقي فئات وأجهزة التشكيلة الاجتماعية في مغرب القرن المذكور.

ومن ثمة تولدت لدينا قناعة قوية، بأن هذا الموضوع جدير بالبحث والتنقيب، ومن شأنه أن يُمهد السبيل للتساؤل مثلاً عن دور الجيش، بصفة عامة، في عملية تحديث دواليب وأجهزة الدولة والبنيات الاجتماعية، وهل تسنى له فعلاً أن يضطلع بهذا الدور الخطير، أم لم يحدث ذلك في الفترة المذكورة؟ وبتعبير آخر، هل كان من الممكن تسخير وتوظيف الجيش المغربي ورجاله، ليصبح أداة تطور المجتمع وبنياته، أم العكس هو الذي حصل؟ وفي هذا السياق، نَذْكُر هنا ما خَلُص إليه الباحث الأمريكي رالستون (د- ب) Ralston (David - B)، في كتابه: "**الاقتداء بالجيش الأوربي: إدخال التقنيات والتنظيمات العسكرية الأوربية إلى البلاد الغير أوربية،**
Importing the European Army: the Introduction of European and Institutions into the Extra--European Countries (منشورات جامعة شيكَاكَو، 1990)، حيث يقول بأن أمر كل مجتمع رهين قبل كل شيء بتحديث وتطوير مؤسسته العسكرية. وقد اعتمد هذا الباحث في توصله إلى هذا الاستنتاج تجربة مسار خمس دول تنتمي إلى فضاءات حضارية متنوعة، وهي روسيا، واليابان، والصين، ومصر، وتركيا. من جهة أخرى يتبين جلياً، على ضوء ما أنجز حتى الآن من دراسات وأبحاث جامعية، حول الجيش المغربي في الفترة موضوع دراستنا هذه، سواءٌ تلكم التي أنجزت داخل المغرب أو خارجه، أن عدداً من الجوانب والإشكاليات، ما زال لم يُدرس بما فيه الكفاية، توضيحاً وتدقيقاً. ولهذا، حاولنا من جهتنا أن

نعمق البحث والتنقيب في بعض تلك الإشكاليات والجوانب، كمسألة أعداد الجند والعسكر، على امتداد الفترة الزمنية المختارة، والخسائر البشرية في ميادين القتال، والأصول الاجتماعية والجغرافية لأفراد الجيش، وعلاقة هذا الأخير بالدولة والمجتمع، كما حاولنا التدقيق في مسألة تموين الجيش، سواء تعلق الأمر بالعسكر النظامي، أو بأفراد الكَيش، أو بحراك القبائل، وبالتالي حاولنا الكشف عن إسهامات القبائل في تموين الحركات السلطانية، والبعثات العسكرية المخزنية. وارتأينا كذلك إثبات خرائط ورسوم لعدد من محاور ومسارات بعض الحركات، في جهات مختلفة من البلاد علّنا نوفق بمساهمتنا في بلورة أجوبة مقنعة لتفسير أسباب ودوافع المخزن، في اختيار بعض المسالك والمحاور الطرقية دون غيرها.

ومعلوم كذلك أن الحوليات الإخبارية التقليدية لا تقدم لنا مادة تاريخية تشفي الغليل، سيما وأن أصحابها، كانوا لا يعيرون أدنى اهتمام للجيش وشؤونه، وحتى إن فعلوا، لم تستأثر باهتمامهم إلا الوقائع الحربية التي تكون فيها الغلبة للجيوش المخزنية، ويمرون مر الكرام أو يسكتون تماماً على غيرها من الوقائع، ويرمون عناصر الجُند والعسكر بأقبح النعوت، ويحملونهم دوماً مسؤولية هزائم المحلات السلطانية، بسبب عدم انضباطهم، وقبيح سلوكهم وتصرفهم في ميادين الوقائع الحربية. وأما التفاصيل عن عدد المقاتلين، وأنواع سلاحهم، وظروف عيشهم ومعاناتهم في الظعن والترحال، فلا ذكر لها إلا نادراً، اللهم إذا استثنينا مؤرخ مكناس، الشريف عبد الرحمن بن زيدان الذي يورد وثائق مخزنية ومعطيات كمية عن الجيش وفُرقه، في ثنايا مؤلفيه:

"إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، و"العز والصولة في معالم نظم الدولة".

وأما الأبحاث والدراسات الجامعية الحديثة المنجزة حتى الآن في الموضوع، فإنها تكاد تُعد على رؤوس الأصابع، سواء منها ما أنجز داخل المغرب أو خارجه. فقد انصبت في معظمها على جوانب «الإصلاح» في القرن التاسع عشر، أو اهتمت بظاهرة الحكرة ودلالتها، وبالخصوص في عهد السلطان المولى الحسن (1290 - 1311/ 1873 - 1894).

وهذا ما ذهب إليه الباحث الأمريكي و. ج. رُولمان (Wilfrid-John Rollman) في أطروحته: **"النظام الجديد" في مجتمع إسلامي ما قبل الاستعمار، الإصلاح العسكري في المغرب (1844–1904)** ، حيث عمل على وضع إشكالية الإصلاح بصفة عامة في سياقاتها التاريخية المتتالية بدءاً من القرن السادس عشر، في كل من ديار أوربا الغربية من جهة، وفي تُركيا وبلاد الكنانة على الخصوص بالنسبة للأقطار العربية والإسلامية المُطِلّة على حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي من جهة أخرى، لينصرف في الأخير إلى الحديث عن الإصلاح العسكري في المغرب دونما تعمق في الموضوع*.

وتُمثل الرسالة التي ناقشتها الأستاذة ثريا برادة سنة 1984، في رحاب كلية الآداب بالرباط، في موضوع:

---

* ناقش رولمان أطروحته هذه في جامعة ميشيكَان (.Michigan) سنة 1983، ونال بها شهادة الدكتوراه في الفلسفة (Ph. D)، تخصص تاريخ، وعنوانها بالإنجليزية هو كالآتي:

The «New Order », in A Pre-Colonial Muslim Society, Military Reform in Morocco 1844-1904.

الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مساهمة في دراسة «الإصلاحات العسكرية»، نموذجاً آخر من الأبحاث الجامعية الجادة المنجزة حول مؤسسة الجيش، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وقد ركّزت الباحثة على جانب الإصلاح، واستخرجت مادة موضوعات بحثها من الوثائق المغربية ذات الصلة بالموضوع، وهو الأمر الذي أتاح لها مثلاً فرصة التأكد ومناقشة لفظة إصلاح بصفة عامة للحديث عن الترتيبات والإجراءات التي ارتأى المخزن اتخاذها، في الفترة الزمنية موضوع بحثها، بهدف تطوير وتحسين قدرة الجيش المغربي القتالية، إلى غير هذا من الموضوعات والقضايا، تمحورت بعضها مثلاً حول الموروث السياسي، والثقافي، والاجتماعي عن الحقب السالفة، وعن واقع الجيش المغربي في مطلع القرن التاسع عشر. وبقيت جوانب من الموضوع لا تقِلّ أهمية عن مسألة الإصلاح، كالتركيبة الاجتماعية لمختلف تنظيمات الكَيش والعسكر وما إلى ذلك.

وكذلك فعلت السيدة سيمو في رسالتها التي ناقشتها سنة 1987 بجامعة السربون - باريز الرابعة لنيل شهادة دكتوراه السلك الثالث في التاريخ المعاصر بعنوان: «**الإصلاح بالمغرب: الإصلاحات العسكرية ما بين 1844 و1912**»، حيث اهتمت بالحركات الإصلاحية الدينية والفكرية التي عرفها العالم العربي والإسلامي في العصور الحديثة وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لتتعرض، بعد ذلك، إلى الإصلاح العسكري بالمغرب، خلال الفترة الزمنية المحددة، واعتمدت هذه الدراسة أكثر ما اعتمدت مصادر أوربية، مع عدد قليل نسبياً من الوثائق والمصادر المغربية.

لذلك، حاولنا في عملنا هذا، أن نُعمّق موضوع الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، والبحث والتنقيب في مختلف جوانبه، عَلّنا نُوفّق في تفادي الثغرات التي ظلت تَشُوبُ هذا الموضوع معتمدين أساساً على الوثائق المخزنية والمفصلة في الفقرة الموالية.

ثانياً: مصادر ومراجع البحث

I ـ المصادر الأساسية

1 - باللغة العربية

أ ـ بالخزانة الحسنية بالرباط

ـ المحفظات

من المعلوم أن ما اصطلح على تسميته بالمحفظات، يدل على ملفات وحقائب، وضعت فيها وثائق مخزنية، متفاوتة العدد والأهمية، ومُتباينة القيمة التاريخية، بدون تصنيف موضوعي ولا ترتيب زمني. ومعظم هذه الرسائل صادر عن السلاطين المتعاقبين على الحكم بالمغرب، في التاسع عشر، بدءاً من المولى سليمان (1206 - 1238/ 1792 - 1822)، وانتهاء بالمولى عبد العزيز (1311 - 1326/ 1894 - 1908)، أو واردة على هؤلاء السلاطين من مختلف الدوائر المخزنية وغيرها من الجهات، في مواضيع متنوعة ومختلفة. وفي الفترة التي ترددنا فيها على هذه الخزانة، خلال ما يقرب من أربع سنوات، تمكنا من قراءة ومراجعة ما يربو على سبعمائة محفظة؛ إلا أن نصف هذا العدد تقريباً يتعلق بعهد السلطان المولى الحسن.

– القوائم الحسابية

يتعلق الأمر هنا كذلك بوثائق مخزنية، غير أنها، ولحسن حظ الباحث، تحتوي على معلومات ومعطيات معززة بالأرقام، بالخصوص فيما يرجع إلى موضوع الجيش. ففي هذه القوائم بعض المعلومات الكمية والإحصائية، حول أعداد رجال العسكر، وتموين الحركات والجنود، ووسائل تنقلهم، وتوظيفهم، ومكافأتهم أو زجرهم...

– الكنانيش

يبلغ عدد هذه الكنانيش أو السجلات حوالي 820 كُناشاً، أربعة أخماس هذا العدد يهم القرن التاسع عشر، ونصف هذا العدد الأخير، أي حوالي 378 كناشاً خاص بعهد السلطان المولى الحسن.

هذا، وقد وضع السيد عمر عمور، الموظف بالخزانة الحسنية، فهرساً لهذه الكنانيش، صدر مرقوناً سنة 1983، صُنِّفَت فيه ورتبت هذه السجلات، حسب مواضيعها ومحتوياتها.

هذا، وقد أسعفنا الحظ لتصفح 182 كناشاً، تُغطي الفترة المتراوحة ما بين 1210/ 1795 - 1796 و1330/ 1912، موزعة عدداً وموضوعاً على النحو الآتي:

شؤون الجيش	:	44 كناشاً
الأمن الداخلي والخارجي	:	15 كناشاً
الجبايات والمكوس	:	43 كناشاً
الموانئ والملاحة	:	35 كناشاً

الشؤون المالية والاقتصادية : 11 كناشاً

مواضيع متنوعة : 43 كناشاً

وميزة هذه الكنانيش الكبرى، تكمن في اختزالها لمعطيات ومعلومات غزيرة ومتنوعة، وبالخصوص حول الحركات السلطانية وشؤونها، واقتناء الأسلحة والذخيرة من قبل المخزن، والصناعة الحربية بفاس ومراكش وغيرهما من الحواضر، وحالة بعض خزائن العتاد الحربي والذخيرة، وأعداد وأفراد بعض قبائل الكَيش والعسكر، ومَداخيل المراسي من الأعشار وغيرها، وجوانب أخرى لا تقل أهمية بالنسبة لتاريخ المغرب في القرن التاسع عشر.

وقد استفدنا من مراجعة هذه الكنانيش، ومكنتنا من تكميل أو تصحيح أو مقارنة ما استقيناه من مادة في وثائق ومصادر أخرى.

– الوثائق الزيدانية

تمكنا كذلك من مراجعة الثلاثين مجلداً التي رتب فيها صاحبها المؤرخ الشريف عبد الرحمن بن زيدان، حوالي 10262 وثيقة مخزنية، كلها حول القرن التاسع عشر، إلا أن نصيباً مهماً منها خاص بمدينة مكناس وأحوازها.

ب – المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط

بلغ عدد الكنانيش التي تصفحناها بهذه الخزانة سبعة كنانيش، وعدد المخطوطات ستة عشر مخطوطاً.

جـ - الخزانة العامة بتطوان

اطلعنا في هذه الخزانة على سبع عشرة محفظة، وقد استفدنا مما ورد فيها من وثائق، وبالخصوص ما تعلق منها بأواخر القرن التاسع عشر.

د - مُديرية الوثائق الملكية بالرباط

تتميز ملفات ومحفظات الوثائق بهذه الخزانة بكونها مصنفة حسب المواضيع، ومرتبة زمنياً حسب المدن والجهات الطبيعية للبلاد. وقد تمكنا من مراجعة ست عشرة محفظة، منها ما هو خاص بالجيش وحده، ومنها ما هو خاص بمواضيع أخرى، ولكن بها مادة ومعلومات لا تخلو من أهمية تاريخية بالنسبة لموضوعنا.

هـ - الخزانة الصبيحية بسلا

ترددنا مدة ليست بالهينة على مقر هذه الخزانة، حيث مكننا المرحوم بكرم الله الأستاذ عبد الله الصبيحي من جميع ما كنا نرغب ونطمح إلى قراءته سواء تعلق الأمر بالوثائق أو بالمصادر والمراجع. وهكذا، تصفحنا حوالي 50 محفظة، استقينا من وثائقها وملفاتها معلومات ثمينة لها علاقة طبعاً بموضوعنا.

2 - باللغة الأجنبية

أ – وثائق وزارة الحرب بفانسن (باريز)

ترددنا على هذا المركز، خلال ثلاث زيارات للعاصمة الفرنسية، الأولى في صيف سنة 1974، والثانية استغرقت أربعة شهور في السنة الجامعية 1978 - 1979، والثالثة والأخيرة في صيف سنة 1992. واطلعنا بمقر هذه الخزانة الغنية

بوثائقها وملفاها ومستنداها على ما يهمنا، وبالخصوص فيما يرجع إلى تاريخ المغرب بصفة عامة. وقد أتيحت لنا في كل مرة، فرصة تصفح عدد من المحفظات والسجلات التي تهم موضوعنا. ومعلوم أنه أعيد تصنيف وترقيم وثائق هذه الخزانة، أواسط عقد الثمانينات. ولهذا، كان لزاماً علينا اعتماد التصنيف الجديد المعمول به حالياً.

وأما المحفظات التي تمكنا من مراجعتها، واستفدنا من محتوياها، فتتسلسل من رقم 3H1 إلى رقم $3H_{22}$، وهي السلسلة التي تهم بحثنا. وقد اغتنمنا الفرصة، في نفس الوقت، للإطلاع على بعض الملفات، والدراسات، والتقاييد الخاصة بصناعة الأسلحة والعتاد الحربي بفرنسا في القرن التاسع عشر، وهي تضم في ثناياها نماذج ورسوماً بيانية لأنواع مختلفة من البنادق والمدافع، وهي المحفظات التي تحمل الأرقام الآتية:

4 b 25، 4 d 28، 4 c 14، 4 f 25، 4 f 26، 4 f 29، و4 f 30.

ب – وثائق وزارة الخارجية بباريز

عملنا بمقر خزانة هذه المؤسسة في الفترة الزمنية السابقة الذكر، واستطعنا تصفح الملفات الآتية:

– في سلسلة مراسلات المغرب (Correspondance du Maroc).

مراسلات ومذكرات عدد من القناصل الفرنسيين بمدينة الصويرة، منذ أواخر القرن الثامن عشر.

محفظة رقم 9.

محفظة أخرى، تحت عنوان: «المغرب منذ 1630 إلى 1853».

– سلسلة المراسلات القنصلية والتجارية: (Correspondance Consulaire et Commerciale).

الجزء 10 وعنوانه:

«المغرب من 1848 إلى 1882».

– سلسلة المغرب "السياسة الداخلية": (Maroc Politique Intérieure).

ملف رقم 180 (يبراير 1893 – دجنبر 1900).

ملف آخر يحمل نفس رقم التصنيف السابق (1893 – 1907).

– سلسلة المراسلة السياسية: (Maroc. Correspondance Politique).

المجلدات:

18 (يناير – يونيو 1847)

22 (سبتمبر – مايو 1850)

30 (سنة 1860)

37 (سنة 1860)

38 (1872 – 1873)

42 (أكتوبر 1877 – دجنبر 1878)

67 (أبريل – سبتمبر 1893)

73 (مايو – يوليو 1876)

74 (غشت – سبتمبر 1895)

ثالثاً: المنهج المتبع في البحث

لقد حرصنا في المنهج الذي اتبعناه في البحث على قراءة كل ما طالت إليه اليد من وثائق، ومصادر، ومراجع، عربية كانت أو أجنبية، مما له صلة بالموضوع، أو تلك التي توخينا من استغلالها مدنا بعناصر قمينة بتكميل أو توضيح أو تصحيح ما استخرجناه منها. ثم بعد ذلك، عملنا على استخراج وترتيب المعطيات والمعلومات التي رأيناها جديرة بالاهتمام، ومفيدة بالنسبة لبحثنا. وهذا يعني أننا اعتمدنا منهجاً استقرائياً، وصفياً وتحليلياً في نفس الوقت، في معالجتنا للموضوع. وكلما سمح الحصيد بذلك، خلصنا إلى تقديم استنتاجات نرجو أن نكون قد وفقنا في سوقها وصياغتها.

على أننا مقتنعون كل الاقتناع وواعون كامل الوعي، بأن بعض هذه الخلاصات لن يكون إلا موقتاً، في انتظار تزكيتها أو دحضها وتفنيدها، من قبل أبحاث ودراسات مقبلة تُعنى بمادة موضوعنا.

ومهما يكن الأمر، فإن مستلزمات ومتطلبات البحث العلمي الرصين، تفرض علينا أن لا نتعسف في نظرتنا للأحداث والوقائع، ونبخس الأطراف المساهمة في صنعها وبلورتها حقها ونصيبها. فغايتنا هي الاهتداء إلى إبراز واقع الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، ورسم معالم تطوره، وتوضيح مكانته ودوره في الدولة والمجتمع، وتبيان ظروف عيش وعمل أفراده، وغير ذلك من الإشكاليات والقضايا، مما سنجتهد لِنَتَلَمَّسَهُ أثناء تناولنا للموضوع.

ونحن، إذ نسلك هذا النهج عن قصد، فإننا واعون ومدركون أهمية وفاعلية النظريات والأدوات التي يضعها ويصوغها الباحث في علم الاجتماع،

أو المشتغل في حقل الأنطروبولوجيا، أو الإتنوغرافيا، ويقدمها للمهتم بالتاريخ الاجتماعي على الخصوص والذي يستعين بها بدوره، للحديث عن وقائع وأحداث، اندرست معالمها، وسكتت أصواتها منذ مدة.

رابعاً: تصميم البحث

وأمَّا تصميم البحث، فقد اقترحنا له ثلاثة أبواب كُبرى، وُزّعت داخلها سبعة فصول، ثلاثة منها في الباب الأول، والأربعة الباقية وزعت بالتساوي على البابين الثاني والثالث.

وخُصِّص الباب الأول، وهو تحت عنوان: «**الجيش، المؤسسة والتنظيم**»، للحديث، في فصل أول عن: «**السياق الداخلي والخارجي**»، وفي فصل ثان عن: «**تركيب الجيش وتنظيمه**»، وفي فصل ثالث عن: «**التسيير والتأطير**». واندرج الباب الثاني من البحث تحت عنوان: «**وظائف الجيش ومنجزاته**»، استعرضنا في الفصل الأول منه مسألة: «**الأعمال والخدمات**»، وفي الفصل الثاني، تعرضنا لقضية: «**الحركة وضوابطها**»، وأفردنا الباب الثالث، وهو تحت عنوان: «**تحديث الجيش، الوسائل والنتائج**»، لمعالجة مسألة: «**الحاجة إلى التحديث، والعون الأجنبي ومشاكله**»، في الفصل الأول منه، وجانب «**مجهودات الدولة**» في الفصل الثاني والأخير.

هذا طبعاً علاوة على مقدمة ألمحنا فيها إلى «**دوافع اختيار الموضوع**»، و«**المصادر والمراجع**»، و«**المنهج المتبع في معالجة الموضوع**»، و«**تصميم البحث**»، وعلى خاتمة ذيّلنا بها بحثنا هذا ضمّنّاها أهم الخلاصات والنتائج التي توصلنا إليها، آملين أن نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه في الإسهام في التعريف

بمؤسسة الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، وفتح آفاق جديدة للبحث والتنقيب في ورش الدراسات العسكرية والحربية.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن عناصر ومحتويات هذا التصميم الذي تبنيناه، قد فرضت نفسها علينا، إن جاز هذا التعبير. ومرد ذلك طبعاً إلى حصيلة ما جنيناه وقطفناه من معلومات ومعطيات من الوثائق والمصادر المغربية من جهة، ومن الأرشيف الأجنبي من جهة ثانية. على أن القراءات العديدة والمتنوعة التي قمنا بها لمختلف المصادر والمراجع، عربية كانت أم أجنبية، ساعدتنا على وضع هذا المخطط، إطاراً عاماً للبحث. وهذا يعني أننا تفادينا الانطلاق من تصور مسبق، وخلفيات وأفكار محبوكة لوضع تصور عام للموضوع، يُطعم ويبلور مما تجمع لدينا من معلومات حوله، بل كان دائماً الانطلاق من الوثائق، للاستجلاء والكشف عن واقع النسيج العسكري المغربي، وتفاعله وارتباطه بالفئات الاجتماعية الأخرى، متسائلين مثلاً إلى أي حد استجابت مؤسسة الجيش، وقامت بما كان ينتظره منها المخزن من أعمال ووظائف.

ومع هذا كله، فإننا لا نشك في أن بحثنا هذا، ربما اعتراه بعض النقص في الوصف أو التحليل، أو تجاوزت بعض فقراته حدود الاستنتاج والخلاصات، أو أغفلت أخرى.

وقد يبدو للقارئ في هذا البحث بعض المعلومات الناقصة، فهذه أمور لا يخلو منها كل مجهود واجتهاد في ميدان البحث، ولهذا والحالة هذه، لا يسعنا إلا التماس العذر لما قد يحدث من كل هذا، آملين أن تعمل أبحاث مقبلة، على تقويم وتصحيح ما قد يكون في هذا البحث من خلل ونقص والله الموفق.

الباب الأول

الجيش، المؤسسة والتنظيم

الفصل الأول: السياق الداخلي والخارجي

1 ـ الجيش جهاز من أجهزة الدولة

دأب الباحثون في تاريخ المغرب، والمهتمون منهم بالقرن التاسع عشر على وجه الخصوص، وذلك منذ ثلاثة عقود من السنين تقريباً، على تخصيص صفحات عديدة من بحوثهم، إن لم تكن بكاملها، لتفنيد ودحض الأطروحات والمزاعم المغرضة التي كانت تُروِّج لها الأسطوغرافيا الاستعمارية، عند تناولها جوانب من تاريخ المغرب، في العهود الماضية، وفي مقدمتها طبيعة الحكم بالمغرب، وعلاقات المخزن بالقبائل، وباقي الفئات الاجتماعية الأخرى، ودوره الحقيقي في تسيير شؤون البلاد، ومقومات المغرب الفكرية والثقافية...

أما اليوم، وقد أنجزت دراسات وأبحاث، داخل المغرب وخارجه، تناولت جوانب مختلفة من تاريخنا الوطني، محققة بذلك تراكماً معرفياً هاماً، فإنه بات مُتجاوزاً ومن غير المناسب ولا المُفيد، تخصيص فقرة أو أكثر، للتعريف بالكيان المغربي، وبعلاقات المخزن بالسكان، وبأساليب الحيل والدسائس والتآمر التي كانت القاسم المشترك في سياسة تعامل الدول الأوربية مع المغرب[1]. ولهذا، ارتأينا أنه من الأليق تفادي الإطناب في التعرض إلى هذه الجوانب. بيد أنه يبدو لنا في نفس الوقت، ضرورة التطرق، ولو بكيفية مقتضبة، إلى بعض ملامح الدولة المغربية في القرن التاسع عشر، بُغْيَةَ وضع مؤسسة الجيش في إطارها التنظيمي والاجتماعي، وإبراز مظاهر التطور والتحول التي اتسم بها الكيان

1- جرمان، عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط - الدار البيضاء، 1986، ص. 11 -32.

المغربي، خلال هذا القرن، سواء تعلق الأمر بالأوضاع الداخلية للبلاد، أو بأوجه وأساليب تعامل المغرب مع الدول الأوربية، وكيفية مواجهتها ومعالجتها للعديد من القضايا والمشاكل، سياسية كانت أم تجارية أم تنظيمية، تلك التي كانت نتيجة الانفتاح التدريجي للبلاد على العالم الخارجي.

ثم إن مما لا شك فيه أن المغرب كان يمثل كياناً سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، واضح المعالم في القرن التاسع عشر. وكان السلطان يعتبر أعلى سلطة في البلاد، يستمد مشروعية حكمه من الأصول والأسس الشرعية التي تنبني عليها كل نُظم الحكم في البلاد الإسلامية، فضلاً عن تقاليد وأعراف وقواعد مرعية وعريقة في القدم، كانت تَحُدُّ من سلطة العاهل المغربي، وتدعوه، من حين لآخر، لاستشارة العلماء والفقهاء، أو أعضاء الجماعات القبلية، أو غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى في كُبريات الحواضر، حول قضايا معينة، أو نوازل طارئة؛ كما أنه لم يكن يستمد حكمه وشرعيته من تفويض إلهي، أو كان حكمه استبدادياً مطلقاً، أو طبقياً تسلطياً. وما نظام البيعة إلا دليل واضح على ما ذهبنا إليه في هذا الصدد، حيث هو بمثابة التزام صريح وتعاقد متين، بين السلطان الجديد ورعاياه، وهي أمور كانت تُحدد بموجبها واجبات وحقوق كلا الطرفين[1].

1- للمزيد من المعلومات حول مؤسسة المخزن، وطبيعة الحكم في القرن التاسع عشر بالمغرب، انظر المؤلفات الآتية:

- J. Erckmann, **Le Maroc Moderne**, Edit. Challamel, Paris, 1885.
- R. Mauduit, **Le Makhzen Marocain**, In Renseignements col., B.C.A.F, 1903, pp. 203-304.
- E. Aubin, **Le Maroc d'Aujourd'hui**, A. Colin, Paris, 1904, pp. 172-257.
- H. Gaillard, **L'Administration Marocaine: Le Makhzen**, Bull. Soc. Géogr. Alger, 1909, 1909, pp. 438-470.
- M. Lahbabi, **Le Gouvernement Marocain à l'Aube du XXe siècle**, Edit. Nord Africaines, Rabat, 1958. =

إضافة إلى هذه المقومات الفكرية والرمزية، لابد من الإشارة إلى بعض الخصائص والممارسات والتي تُعتبر من صميم اختصاصات الدولة المستقلة، وكانت علامة وبرهاناً على وجودها، كالرقعة الترابية التي كان يشملها نفوذ وسلطة السلطان، مادية كانت أم روحية، وحريته الكاملة في سلك العملة متى شاء، وتوفره على قوة عسكرية، وهي على كل حال قوة مهما كانت عيوبها ونقائصها، ظلت تمثل أداة في يد المخزن لتنفيذ أوامره، والإسهام في نشر الأمن واستتبابه، والدفاع عن حوزة البلاد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت تساعد على جباية الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات التي هي من مُستحقات المخزن[1].

ومهما يكن الأمر، فإن المجال الترابي للمشروعية المخزنية كان أوسع بكثير، في كل الظروف، من المجال الجبائي. على أن هناك عوامل متعددة كانت تعمل على تقليص رقعة الحكم المباشر أو توسيعها. ثم إن هناك عدداً من العاملين الاجتماعيين، كأصحاب الزوايا والمرابطين، والشرفاء، وذوي الكرامات والصلاح بصفة عامة، والذين كانوا يُسهمون في مد خيوط شبكة الولاء والسيادة السلطانية التي ترمز بدورها إلى بسط السيادة السياسية على عموم البلاد.

ولا أدل على ذلك مما كان يُقدمه من خدمات ويتولاه من مهام دقيقة وخطيرة، شيوخ زاوية أبي الجعد مثلاً لفائدة المخزن، بهدف تسهيل علاقاته،

= - A. Laroui, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Edit. F. Maspero, Paris, 1977, p. 71 et suivantes.
- K. Wittfogel, «**Le Despotisme Oriental, Etude Comparative du Pouvoir Total** », Edit. de Minuit. 1964, p. 159 et suivantes.
1- A. Laroui, op. cit., p. 57 et suivantes.

وإيصال أوامره إلى بعض قبائل تادلة أو الأطلس المتوسط. وينطبق هذا الأمر كذلك على مرابط آخر، ولكن في منطقة سوس، وهو أبي علي الحسن التمكَديشتي، كما ينطبق كذلك على سيدي علي شقور، من مدينة الشاون وصاحب الكلمة النافذة عند قبيلة سريف الهبطية، بناحية القصر الكبير، وأخيراً على بعض شرفاء وزان واللجوء إليهم في إيجاد حلول للنزاعات التي كانت تحدث بين قبيلة بني مستمارة وجاراتها من القبائل[1].

1- انظر على سبيل المثال لا الحصر الوثائق الآتية:
- رسالة القائد علال بن الشليح (الشرادي) إلى السلطان، في شأن سير العمليات الحربية ضد قبيلة سريف حيث كتب يقول: «... بأن أهل سريف لما ضاقت عليهم الأرض بما رحبت... ذهبوا إلى الشريف البركة سيدي علي بوشقور بالشاون، وذبحوا عليه أن يتوسط في الصلح بينهم وبين عاملهم...».
خ. س، مح. ح رقم 304، بتاريخ 22 ذي القعدة 1309/ 18 يونيو 1892.
- رسالة الشريف محمد بن عبد السلام الوزاني إلى السلطان، في شأن الفتنة القائمة بين أهل وزان وبني مستارة، بتاريخ 23 ذي الحجة 1312/ 17 يونيو 1895.
خ. س. حم، ع، رقم 1/ 401.
- ورسالة القائد محمد بن أحمد المستاري إلى السلطان، بتاريخ 16 ذي القعدة 1306/ 14 يوليوز 1889، حول حلول «ابن عمك الشريف البركة سيدي إبراهيم بن سيدي محمد الإمراني، والوصيف سي بوعز البخاري وبيدهما الكتب الشريف للقبيلة المستارية، وقراءة عليهم فية بعد فية بسياسة ولطافة حتى امتثلوا للسمع والطاعة والامتثال...».
خ. س، مح. ح، رقم 202.
- رسالة مولاي الطيب بن مولاي زين العابدين إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، في شأن إصدار الأمر إلى نظار مدينة فاس بالعدول عما أرادوا إحداثه من زيادة في ثمن كراء «مصرية» تسكن بها الشريفة للامينة بنت مولاي مَحمد ابن مولاي سليمان.
خ. س. حم، ع، رقم 1/ 401، بتاريخ 2 صفر 1313/ 25 يوليو 1895. وكذلك:
أحمد بن خالد الناصري السلاوي، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954-1956، ج 9، ص. 149.

على أنه لم يقتصر مجال تدخلات هؤلاء الأشخاص على البادية وحدها، بل كان المخزن يستعملهم كذلك في قضاء أغراضه في المدن والحواضر، حيث كان يتخذ من بعضهم مُخبرين، يرصدون ويتتبعون حركات وسكنات رجال المخزن المحليين، كما وردت الإشارة إلى ذلك، في الرسالة التي وجهها نقيب الشرفاء (العلويين) بالدار البيضاء، محمد بن الطاهر المراني إلى السلطان، حول موضوع إزالة "النوايل" من بعض الأماكن بالمدينة، حيث يقول:

«... أن مولانا أعزه الله كان أمرني أن نكون عيناً على ما ينفذه العامل المديوني بأمر مولانا أيده الله من إزالة النواويل التي قرب خزنة البارود التي بالسقالة اليازدية والنواويل التي قرب المهراس المعد لضرب الشارة والتي قرب برج العرائش...»[1].

وفي ضوء المعطيات المتنوعة للحضور المخزني، يمكن أن يتضح مثلاً مفهوم «بلاد السيبة» الذي يُغذي مناقشات المؤرخين والباحثين في علم الاجتماع السياسي. بيد أن مما يُغني البنية المخزنية، تكيفها مع البُنى الحضرية، المشبعة بالنواميس المكتوبة، ومع البُنى القروية العاملة بأعراف جماعية، يقوم إنفاذها على آليات التوازن المتجدد على الدوام.

وكان يساعد السلطان في تسيير شؤون البلاد وزراء وكتاب، وأعوان، وأمناء، وعمال، وقواد... وكان هؤلاء وغيرهم من الأعوان، يُكونون ما اصطلح على تسميته «بالجهاز المخزني»، في القرن التاسع عشر[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 306، وثيقة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1309/ 5 دجنبر 1891.

[2]- مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1995، ص. 21 وما بعدها.

وقد يبدو هذا الجهاز ولأول وهْلة، وبالخصوص للملاحظين الأجانب، أنه كان عتيقاً وبسيطاً، لا يرقى إلى مستوى الأنظمة السياسية السائدة آنذاك في أوربا. ولكن، في الحقيقة، لم يكن الأمر من البساطة إلى هذا الحد، ولا كان يدعو البتة إلى الاستغراب والتعجب، ما دام أنه كوّن بالفعل وسيلة ملائمة وأداة فعّالة في تسيير شؤون البلاد، وضمان استمرارية مؤسساتها، بعيداً عن فضولية وتدخلات الأجانب، على الأقل خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

صحيح أن عيوباً ونقائص عديدة كانت تعتري هذا الجهاز، كاستحكام مركزية مفرطة في أَزِّمَةِ الأمور، سَوَاءٌ تعلق الأمر بأهم القضايا وأخطرها، أو بمسائل عادية ومألوفة، كانعدام التدقيق في الاختصاصات، وكظاهرة ترحال وتنقل الإدارة المركزية باستمرار. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، فلا شك أن خصوصيات البلاد الاجتماعية، وكذا الوسائل المادية والتقنية المتواضعة التي كانت بيد المخزن وقتئذ، هي التي تُفسر الترحال المستمر للسلطان وخُدامه، في مختلف أرجاء البلاد. وقد كتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1276 - 1290/ 1859 - 1873)، في هذا المعنى، إلى النائب بمدينة طنجة مَحمد الخطيب، رداً على رغبة السفير الأنجليزي بالمغرب جون هي دراموند هي (John Hay Drummond Hay) في السكن والإقامة بإحدى الحواضر الكبرى الداخلية، عوض البقاء بمدينة البوغاز، المقر الرسمي للمفوضيات الدبلوماسية بالمغرب، ما يلي:

«... فاعلم أنّا لا نستقر بفاس، ولا مكناس، ولا بمراكش. فتارة هنا، وتارة بإحدى المدينتين المذكورتين (هكذا)، وتارة حاركين للقبائل المتعاصية.

فالمستحسن أن يكون بطنجة، ومهما أراد القدوم على حضرتنا العالية بالله، يقدم مُكرماً، مُقابلاً بالاعتناء وجميل المراعاة...»[1].

لقد ألمحنا، فيما سبق، إلى قلة وتشعب المهام الوزارية، وعدم وضوح التخصصات في مسؤوليات رجال المخزن ومهامهم، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى حد ما، إلا أن المغرب لم تكن له بعد علاقات واتصالات مكثفة ومستمرة مع أوربا، خلال الفترة التاريخية المذكورة. على أن الأمر قد أخذ يتغير تدريجياً، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث انفتحت البلاد وأسواقها أكثر للتعامل، والنفوذ، والتدخلات الأوربية، نتيجة ضغوط شتى، سياسية، وعسكرية، واقتصادية. آنذاك، عرف الجهاز المخزني تغيرات وتحولات، وتأسست أجهزة حكومية وإدارية جديدة، لم تكن معروفة من قبل، ومن بينها وزارة الحرب التي عُهد إلى وزير خاص الإشراف على شؤونها، دُعي «العلاف الكبير». ونظراً لحساسية المنصب وخطورته، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن اختار شخصية من حاشيته المقربة، وهو الفقيه عبد الله بن أحمد البخاري، أخو الحاجب موسى بن أحمد، لتولي تسيير هذا القطاع المخزني الهام.

وقبل التعرض إلى هذا الجانب، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الجيش، كانت تُعد من الدعائم الأساسية في نشأة ومصير الدول بصفة عامة، وضمنها الدول العربية الإسلامية طبعاً، والمغرب بصفة خاصة. ونقصد بهذا، الدور الحاسم الذي كانت تضطلع به هذه القُوات العسكرية، سواء كانت نظامية، أم

1- خالد بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**. مراسلات جون دراموند هي مع المخزن، 1846-1886، مطبعة ولادة، الدار البيضاء، 1992، وثيقة رقم 42، ص. 82، بتاريخ 28 شوال 1276/ 19 مايو 1860.

منقادة للدولة، أم عبارة عن حشود قبلية أم من المتطوعة، في نشأة الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب، وضمان وجودها وتوسيع رقعة نفوذها، أو ضمورها واندراس معالمها. على أن طبيعة تكوين هذه القوات وأصولها ومشاربها الاجتماعية والثقافية، وكذا مستوى تكوين وتدريب رجالها، ونظام ضبطهم والتحكم فيهم، سواء وقت السلم، أو في ميادين القتال، كلها عناصر ومؤشرات كانت تختلف طبعاً من قطر إلى آخر، وتعكس المستوى الحربي والتقني والمادي والثقافي للمجتمع والكيان السياسي اللذين تنتمي إليهما وتؤتمر بأوامرهما.

وفي هذا الصدد، كتب الباحث البولوني دزيوبنسكي (Dziubinski)، في سياق حديثه عن بُنى وخصائص الجيش في عهد الدولة السعدية، وبالخصوص في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي 986-1578/1012-1603. ما يلي:

> **«إن جميع الدول المتعاقبة على الحكم (بالمغرب)، قد ظفرت بالسلطة عن طريق الغزو والاحتلال، وهو الأمر الذي بوّأ المؤسسة العسكرية مكانة متميزة في جهاز الدولة، إلى حد صارت معه عنصراً أساسياً في تسيير شؤون البلاد. ثم إن التنظيمات الداخلية للبلاد، كانت لا تميز الإدارة العسكرية والإدارة المدنية...»**[1].

ولكن علينا أن نتساءل عن خصائص بنية هذا الجيش البشرية، وعن ظروف عيش وعمل رجاله، وإلى أي حدّ كان هؤلاء يؤدون ويقومون بتنفيذ الأوامر ومساعدة المخزن على تسيير شؤون البلاد. فمن المعلوم أن ما يُسمى بقبائل الكَيش كانت هي العنصر الأساسي للعسكرية المغربية، إذ كانت تلك

1- Dziubinski (Andrzej), «**L'Armée et la Flotte de Guerre à l'Epoque des Sultans Sa'adiens**», Hesp-Tam., Vol. XIII, Fasc unique, 1972, p. 61 et suivantes.

القبائل هي القوة المنظمة التي كان بإمكان السلاطين الاعتماد عليها في كل وقت وحين، وكأنها إلى جانب الحرس السلطاني، نواة الجيش المحترف والدائم في الخدمة. بيد أن عنصر الكَيش هذا، كان كلما أحس بأهميته وقوته واستَأنَسَ بعض مظاهر الضعف والتراخي في الحكم المركزي، مال إلى الشغب وأضحى بالنسبة للمخزن مصدر قلق وإزعاج وتعب، بدل أن يظل عنصر أمن واستقرار وطمأنينة. وكان سلوك وتصرفات هذه العناصر، مرتبطة قبل كل شيء بمدى قدرة السلطان ومساعديه على التحكم فيها واستخدامها في الأغراض التي أعِدّت من أجلها.

ففي سنة 1822، اعتلى المولى عبد الرحمن بن هشام (1238-1276/1822-1859) عرش المغرب، بعد وصية من عمه السلطان المولى سليمان. وكانت إذّاك أوضاع البلاد جد مضطربة، بسبب ما اعترى أواخر عهد المولى سليمان من فتن وتمردات، وعدم استقرار الأحوال واستتباب الأمن، وهي أمور ساهم في إيقادها، أهل البوادي والمدن على السواء، كسكان مدينة فاس، وقبائل أيت إدراسن، وبني مكَيلد، وزيان، وشقيرن، وكَروان مثلاً[1].

1- الحجوي، محمد بن الحسن الفاسي (ت. 1376 – 1956)، **اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام**. مخ. م. و. م. م، ح 113، ص. 376 وما بعدها، ولا سيما تعليقه على هزيمة الجيوش السلطانية في وقعة ظيان سنة 1234 هـ/ 1819 م، ووقوع السلطان المولى سليمان نفسه أسيراً، في يد قبائل الأطلس المتوسط المتحالفة ضد أيت إدراسن، وهي بني مكَيلد، وشقيرن، وزيان، وأيت شخمان...، ووفاة ابنه وخليفته المعين الأمير المولى إبراهيم متأثراً بجروحه في هذه الوقعة، حيث قال: «... **ومات كثير، بعدما وقف عبيد البخاري سويعة قاتلوا على قبة السلطان، ثم هربوا... والجيش كأنه فوضى حتى أنهم قتلوا وصيف السلطان أحمد ملتاي...**». (أحمد المكلف بتهييء مشروب الشاي للسلطان، وهو جد الصدر الأعظم، في بداية عهد السلطان المولى عبد العزيز، أحمد بن موسى، المدعو أبَّ أحماد). وكذلك: الناصري، أحمد بن خالد السلاوي، **كتاب الاستقصا...**، م. س، 1956، ج 8، ص. 114 وما بعدها.

وقد ساق الناصري، في "**الاستقصا...**"، تعليقاً لصاحب "**الجيش العرمرم...**" جاء فيه:

«وحاصل الأمر أن هذا السلطان رحمه الله (يعني المولى عبد الرحمن)، وجد الدولة قد ترادفت عليها الهزاهز، وصارت بعد حسن الشبيبة إلى قبح العجائز. قد تفانت رجالها، وضاق مجالها، وذلك من وقعة ظيان إلى موت السلطان المولى سليمان. فلما جاء الله بهذا السلطان المؤيد، لم يجد بها إلا رمقاً قليلاً وخيالاً عليلاً، وقد وهت دعائمها، وأشرفت على الانهدام المُفضي إلى حالة الانعدام...» [1].

أكثر من هذا وأخطر منه، عصيان وتمرد فرقة الأوداية بمدينة فاس، وشقها عصا الطاعة، ودخولها في مواجهة علنية ومباشرة مع السلطان المولى عبد الرحمن. وكانت وقتئذ تُعدّ من أقوى وأهم فرق الكَيش سلاحاً، وخيولاً، ورجالاً. وقد أدى بهم الأمر إلى منع السلطان من مغادرة مدينة فاس، حيث كان ينوي التوجه إلى مدينة مكناس، وسدوا جميع الأبواب والسبل أمامه. وللخروج من المأزق، اضطر السلطان إلى استعمال الحيلة والدبلوماسية تارة، والعنف والقوة تارة أخرى، لكسر الحصار، وإخضاع المتمردين، في بداية سنة 1247 هـ/ 1831 م.

هذا وقد تعرض الزياني، بشيء من التفصيل، في مؤلفه "**تاريخ الولاية...**" إلى فتنة الأوداية هاته معرباً عن رأيه حول هذه النّازلة، حين استشاره السلطان في الموضوع، فكتب قائلاً:

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 10.

«... فوعدونا (أي الأوداية وكبيرهم القائد الطاهر بن مسعود) بالرجوع إلى الطريق المثلى، وذكروا ما ضر بهم وما نقموه من السلطان، وأنه يعطي للعبيد الراتب ولا يعطيهم معهم، ولم يقع هذا في مملكة قبله، في عهد عمه وجده رحمهم الله، ونحن في معالجة أمرهم، فنحب من سيدنا أن يُكاتب الوداية، ويستعطفهم بالعطاء، وأنت ولله الحمد تعطي من لا يستحق العطاء من القبائل، أحرى من هم أخوالك وجندك. فليِّن لهم القول، وباشرهم مباشرة الأحباء...»[1].

لقد دام عصيان الأوداية ما يقرب من تسعة شهور، من شوال سنة 1246 إلى جمادى الثانية من السنة الموالية، بالرغم من الأعداد الهائلة التي حشدها السلطان في مُحاربتهم وقمع انتفاضتهم.

هذا، ويقدر صاحب "**إعراب الترجمان عن قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمن**" عدد المقاتلين الذين استخدمهم السلطان في حصار المتمردين داخل مدينة فاس، مدة ثمانية وخمسين يوماً ب 50.000 مقاتل، «ما بين خيل، ورماة، وأصحاب السيوف»[2].

1- الزياني، أبو القاسم بن أحمد بن علي (ت. 1249 هـ/ 1833 م)، **الولاية المحمودة البدء والنهاية**، مخ. خ. س، رقم 159، ضمن مجموع، ص. 203 وما بعدها. وكذلك:
المشرفي، العربي بن عبد القادر بن علي (ت. 1313/ 1895)، **فتح المنان في شرح قصيدة ابن ونّان**، مخ. خ. س، رقم 12427 ز، ج 2، ص. 276 وما بعدها.
الفاسي، عبد الكبير بن عبد الرحمن المجدوب الفهري (ت. 1296/ 1878)، **إعراب الترجمان عن قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمن**، نسخة خاصة.

2- الفاسي، عبد الكبير بن عبد الرحمن، م. س، ص. 458 - 459؛ الزياني، م. س، ص. 187 وما بعدها؛ الناصري، م. س، ج 9، ص. 17 وما بعدها؛ ابن زيدان، عبد الرحمن (ت. 1365/ 1946)، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929 - 1933، ج 5، ص. 26 - 32.

ومعلوم أن حوز مدينة مراكش قد شهد هو كذلك أحداثاً مماثلة تقريباً لهذه، حين انتفضت فرقة أخرى من فُرق الكَيش، سنة 1244/ 1826، ويتعلق الأمر بشراردة زاوية عبد الله بن ساسي وغيرهم من قبائل أهل سوس، بزعامة المرابط المهدي بن محمد الشرادي. وقد اضطر السلطان المولى عبد الرحمن إلى تجهيز حركة ضخمة، معززة بسلاح المدفعية الثقيلة للقضاء على حركة العصيان هذه، والاستيلاء على معقلهم. إلا أنه لم يستطع التغلب عليهم وجبرهم على الاستسلام إلا بعد قتال عنيف، دام ستة أيام وخلف خسائر بشرية ومادية هامة في كلا الجانبين، وقد عُدّ قائد الطبجية في المحلة السلطانية «المعلم الأكبر» محمد بن عبد الله ملاح السلاوي واحداً منها. وكما هو معلوم، كان من عوائد المخزن، في مثل هذه المناسبة، الإسراع إلى إشاعة الخبر وذلك بواسطة رسائل سلطانية كانت تُوجه إلى أهم وأبرز القواد والعمال. وهذا ما حدث فعلاً هذه المرة أيضاً، حيث تطلعنا رسالة العاهل المذكور إلى عامل تطوان القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش على مختلف وقائع وأطوار القتال بين الجانبين، وعن انتصار أتباع المخزن على المتمردين، وعلى التدابير والإجراءات المتخذة ضدهم، عقاباً لهم وردعاً لكل من تُخامره فكرة التمرد والعصيان، معززاً كلامه باستشهادات عديدة من القرآن والسنة، ومن أثر السلف الصالح[1].

---

[1]- خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 2:8/ كـ 4 بتاريخ 17 ربيع الأول 1244/ 27 سبتمبر 1828.
نظراً للطابع النموذجي الذي يكتسيه، في نظرنا، نص هذه الرسالة، فيما يتعلق بهذا النوع من الكتابة المخزنية حول حركات التمرد والعصيان، ارتأينا نشره كاملاً في الملحق الخاص بالوثائق من بحثنا هذا.

وسبق أن حدثت قبل هذه الأحداث، تصرفات مشينة ومشابهة للتي ألمحنا إليها قبل حين، ونعني بذلك ما اقترفه من شنيع الأعمال وقبيح الأفعال، أفراد الكتيبة من الكَيش التي أوفدها السلطان المولى عبد الرحمن لنجدة أهل تلمسان ونواحيها، على إثر بداية الغزو العسكري الفرنسي للقطر الجزائري، سنة 1246 هـ/ 1830 م. وكان أهل تلمسان وأحوازها، أمام هذا الخطر الذي داهم فجأة البلاد، قد استقر رأيهم على مبايعة السلطان المغربي والاحتماء به. ثم أوفدوا، بعد ذلك، وفداً هاماً لتقديم بيعتهم إلى المولى عبد الرحمن، والالتماس منه تعيين خليفة عنه، يتولى تسيير شؤونهم وتدبير أمورهم، للحيلولة دون وصول الفرنسيين إلى بلادهم. وبعد أن استشار السلطان العلماء حول هذه النازلة، وأجابت أغلبيتهم بمشروعية وأحقية هذه المبادرة، قبل المولى عبد الرحمن هذه البيعة، وفكر في الحين، في تنفيذ بعض بنودها.

صحيح أنه لم يحصل الإجماع في صفوف سكان مدينة تلمسان وأحوازها حول مسألة التدخل المغربي في المنطقة، كما لم يتقبل هؤلاء بصدر رحب الخضوع إلى سلطان المغرب وممثليه، ولا سيما من قبل بعض القبائل العربية كالدوائر والزمالة، وكذلك فرقة الكرغلية الأتراك، المكلفين بحماية المدينة والدفاع عنها. وبالرغم من انتصارات الجيوش السلطانية، في مرحلة أولى، على هذه القبائل وغيرها ممن نفروا من الحكم المغربي، فإن الأوضاع ما فتئت تستفحل بظهور الانشقاق والاختلاف في الرأي والمقاصد، في صفوف القيادة السياسية أولاً، ثم في صفوف الجند الذي سرعان ما أضحى أداة للنهب والسَّطْو والتسلط، الأمر الذي أدى إلى نفور الناس من الحكام الجدد، وميل بعضهم إلى تحبيذ التدخل الفرنسي وموالاة قضيته، سيّما بعد أن سقطت مدينة وهران في يد الفرنسيين.

وفي آخر المطاف، تمكن السلطان المولى عبد الرحمن من التغلب على جميع هذه الفرق العاصية، وأمر بترحيل زرارة، والشبانات، وأولاد دليم، وداوبلال وغيرهم من أحواز مدينة مراكش، إلى فاس وناحيتها. وأما الأوداية، وفرقة المغافرة منهم على الخصوص، فقد شتت جموعهم، وعيّن لهم جهات مختلفة للاستقرار بها، كالعرائش، والرباط، ومراكش. وقد طال غيظ وغضب السلطان رؤساءهم على الخصوص، حيث سيقت جماعة منهم إلى سجن جزيرة الصويرة الشهير وقتئذ، كما أعدمت جماعة أخرى منهم رمياً بالرصاص. وقد صاحب هذه الإجراءات قرار السلطان بطرد فرقة الأوداية بكاملها من صفوف الجندية والكَيش، لمدة ناهزت الأثنى عشر سنة[1].

ونورد، فيما يلي، إشارة إلى هذه التدابير والإجراءات، تضمنتها رسالة وجهها السلطان المولى عبد الرحمن إلى القائد الكاتب عبد السلام السلاوي المكناسي، حيث قال:

> **«... فاعلم أن الله تعالى يسر في إخلاء فاس الجديد من الأوداية. وقد وجهنا رحى الأوداية للعرائش، يسكنون بها. فاعرف عددهم وعدد الوصفان أهل العرائش، ومكنهم من قسطهم في بلاد المخزن لسكناهم وحراثتهم... وقد أسكنا أخوالنا شراكَة وأولاد جامع فاس الجديد، جعلهم الله غرساً مباركاً آمين. وأردنا أن نجعل معهم طرفاً من وصفاننا عبيد سيدي البخاري ليتعلموا منهم المخزنية. وأيضاً فإن الأبواب بقيت فارغة، وشراكَة وأولاد جامع كما علمت ناس عرب، لا يحسنون القيام على الأبواب، فعينا لذلك من وصِفَانِنا أهل العرائش مائة وعدة من معنا منهم أربعة وتسعون بين خيل ورماة...»**[2].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 36.

2- خ. س، مخ. ر، وثيقة رقم 2:8/ كـ 4 بتاريخ 19 ربيع 2، 1249/ 5 سبتمبر 1834. وكذلك المشرفي، العربي، فتح المنان...، م. س، ج 2، ص. 278.

لقد تعمدنا سوق هذه الأمثلة عن الكَيش، في النصف الأول من القرن التاسع عشر على الخصوص، للدلالة على أن الدولة كانت تعول كثيراً على أفراده وفرقه، في سياستها الداخلية والخارجية. غير أن هذا الجهاز، لأسباب تنظيمية واجتماعية، لم يضطلع دوماً بالمهام الموكولة إليه على أحسن وجه، بل كثيراً ما كان يتحول إلى مصدر فتنة واضطراب، الشيء الذي كان يزعج المخزن وممثليه. ومع هذا كله، فإن الدولة كانت تولي عناية كبيرة إلى الجيش بصفة عامة، معتبرة إياه إحدى ركائزها الهامة في تسيير وتدبير شؤون البلاد. وقد كتب، في هذا المعنى، العربي المشرفي، في سياق حديثه عن اعتلال صحة المولى عبد الرحمن، أواخر عهده بمدينة مكناس، عندما استعجل رؤساء الجيش بهذه المدينة قدوم الخليفة سيدي مُحمد من مدينة مراكش، ملخصاً جواب هذا الأخير إليهم قائلاً:

> **«... فأجابهم (أي الخليفة سيدي محمد) بأنهم رؤساء الجيش، وأنهم عماد الدولة وعليهم مدار أمرها، فيكونوا ذاتاً واحدة ويداً متحدة، بحيث لا شحناء، ولا بغضاء، ولا حسد، ولا خلاف يكون بينهم، لما في ذلك من الخير واجتماع الكلمة. وكتب لغيرهم من رؤساء الجيش الزغّاري مثل ذلك...»**[1].

وأما عن تشكيلة وتركيبة الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، فقد أسعفنا الحظ في العثور على وثائق مغربية عديدة ومتنوعة، علاوة على ما حوته المصادر والمراجع العربية والأجنبية من معلومات ذات الصلة بالموضوع. وهكذا يتبين لنا،

1- المشرفي، العربي، **مشموم عرار النجد والغيطان المعد لاستنشاق الوالي وأنفاس المولى السلطان**، مخ. خ. س، رقم 12082 ز، ص. 282.

بكيفية واضحة وقطعية، أن قبائل الكَيش هاته، كونت العنصر البشري الأساسي والقوة الضاربة الهامة في يد المخزن، على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومن ثمة اكتسبت نفوذاً ومكانة ملحوظين في الجهاز المخزني، وفي المجتمع بصفة عامة.

ويستحسن في هذا الصدد هنا، أن ندلي ببعض الأرقام والمعطيات الإحصائية لعلها تساعد على تمثل مكانة قبائل الكَيش وأهميتها، وتجعلنا في نفس الآن نتَلَمَّس التطور النوعي والعددي الذي عرفته فرق الكَيش هاته، خلال القرن التاسع عشر، علماً بأننا سوف نبسط القول في ذلك، فيما يأتي من الفقرات في هذا البحث.

وقد يكون من المفيد قبل هذا، أن نعرض شهادة الضابط الفرنسي القبطان بوريل (Cap. Burel) الذي زار المغرب في السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن التاسع عشر، وهو يتحدث عن القوات العسكرية المغربية، حيث قال:

> **«... وكان بإمكان المقاطعات والقبائل العسكرية (ويقصد هنا قبائل الكَيش)، مد الأمبراطور بـــ 36.000 رجل، كلهم على أهبة الاستعداد لحمل واستعمال السلاح. وهؤلاء القوم، يعيشون عادة مع عائلاقم وذويهم، في جهات مختلفة من البلاد...»**[1].

وذكر بوريل كذلك أعداد كل فريق من هؤلاء الرجال الذين كان المخزن يعول عليهم، في كل وقت وحين، في استتباب الأمن داخل البلاد وقضاء أغراضه الأخرى، على النحو الآتي:

1- Capitaine Burel, «Mémoire militaire sur l'Empire du Maroc », A. G. V, 3H1, dossier 1, année 1810, p. 30.

- 18000 «زنجي» (أي من عناصر عبيد البخاري) كانوا مُعسكرين بمدينة مكناس، وسلا، ومراكش وجهات أخرى من البلاد.
- 8000 رجل من قبيلة الأوداية، ويوجد معظمهم بناحية مدينة فاس.
- 2000 رجل من قبيلة كَروان.
- 3000 رجل كانوا بطنجة وناحيتها.
- 2000 رجل كانوا بمدينة العرائش وناحيتها.
- 1000 رجل بمدينة تارودانت.
- 2000 رجل كانوا موزعين على كبريات المدن والمراسي[1].

ثم يضيف الضابط الفرنسي قائلاً:

«... على أنه باستطاعة جميع المغاربة تقريباً أن يجندوا في صفوف الجيش السلطاني، بالرغم من اشتغالهم في سائر الأيام، بخدمة الأرض وتربية مواشيهم. ولا يوجد من بينهم من لا يملك بندقية أو سيفاً، فضلاً عن توفر أغلبيتهم على فرس، مما يجعلهم دوماً على استعداد كامل للذهاب إلى ميادين القتال، بمجرد التوصل بالأوامر الأولى...»[2].

ومن المحتمل جداً أن يكون هذا الضابط قد ضخّم عن قصد، أعداد أفراد فرق الكَيش، وبالتالي يبقى في حديثه عن قوات المغرب الحربية وقتئذ، أي في العشر سنوات الأولى من القرن التاسع عشر، كثير من المبالغة. وعلى كل حال، فليس في الأمر ما يدفعنا إلى الاستغراب من مثل هذه الشهادات، ما دام الرجل قد جاء إلى المغرب في مهمة استطلاعية وإخبارية، مبعوثاً من قبل الإمبراطور نابليون بونابارت (Napoléon Bonaparte)، الذي كان يسعى آنذاك، إلى استمالة

1 - Cap. Burel, op. cit., p. 30.
2 - Cap. Burel, op. cit., p. 31.

سلطان المغرب إلى معسكره، تعزيزاً لموقف فرنسا العسكري والدبلوماسي والستراتيجي، في مواجهة الخصوم، على الخصوص انكَلترا وإسبانيا.

ويشفع لنا فيما ذهبنا إليه، شهادة ضابط فرنسي آخر، وهو أدولف ذي كاراماَن (Adolphe de Caraman) الذي كان قد انضم إلى الوفد المرافق للسفير الفرنسي سوردو (Sourdeau)، أثناء رحلته من طنجة إلى فاس سنة 1825، لتقديم رسالة من ملك فرنسا شارل العاشر، إلى السلطان المولى عبد الرحمن، الأمر الذي أتاح له فرصة زيارة هذا الجزء الشمالي من المغرب، وتسجيل مشاهداته، وتدوين ما ترامى إلى سمعه من معلومات وأخبار عن حالة البلاد وقتئذ.

ومما كتبه عن الجيش المغربي:

> **«... إن السلطان المولى سليمان (هكذا) لم يحتفظ سوى بحوالي 10.000 إلى 15.000 رجل من عناصر الكَيش...»**[1].

وهذا يعني أن هذا العدد ينقص بأكثر من الثلثين عما أورده القبطان بوريل، خمس عشرة سنة قبل هذا التاريخ، اللهم إلا إذا افترضنا أن الأمر قد التبس عليه في ذكر اسم سلطان المغرب سنة 1825، أي أنه كان يقصد المولى عبد الرحمن وكتب خطأ اسم سلفه المباشر.

يقودنا هذا كله إلى القول بأن قبائل الكَيش، عوض أن تساعد المخزن في استتباب الأمن في البلاد وعوض أن تكون أداة طيعة له لفعل ذلك، فإنها، بالنظر إلى هذه الأحداث التي أزعجته وأربكته وأقلقت راحة بال رجاله بما تسببت فيه من متاعب وقلاقل، طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر تقريباً، أثارت حفيظة السلطان المولى عبد الرحمن خاصة.

1- A. G. V, 3H1, dossier 1, «Voyage de Tanger à Fes », par le lieutenant Adolphe de Caraman, p. 2 et suivantes.

يقول صاحب "**اختصار الابتسام...**" في هذا الصدد ما يلي:

> **«... قلت غير خفي أن الجيش السابق الذكر (الذي شارك في معركة إيسلي) ليس نظامياً، وإنما نظامه قديم على نسق الانكشارية الذي كان في الترك قديماً. ولما رءا (السلطان المولى عبد الرحمن) هرم نظامه وفساد أحواله وكثرة انهزامه بل ثورته وعدم انقياده لرؤسائه، وإفساده ما يطلب منه إصلاحه من كل ما يمر عليه، وإذايته من بجواره، أراد إدخال النظام الأوربي بسبب ما رءا من الجيوش الفرنسية بجواره في الجزائر...»**[1].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مرامي وتوجهات الدولة في قطاع الجيش، وكذا ظروف البلاد الداخلية من جهة، والمستجدات على الساحة الأوربية من جهة أخرى، ناهيك عن الهزائم والنكسات التي مُنيت بها قوات المغرب الحربية، في وقعة إيسلي سنة 1844، ثم في حرب تطوان سنة 1859 - 1860 من جهة ثالثة، ربما أدركنا الخلفيات والأسباب التي ساهمت في التعجيل بتحييد دور قبائل الكَيش ومكانتها المتميزة في الجهاز المخزني، مع توالي الأيام والسنين في القرن التاسع عشر.

وبدا هذا الاتجاه واضحاً، بل غدا واقعاً ملموساً، ابتداء من سنة 1845، عندما شرع في تأسيس نواة عسكرية جديدة، نظمت على الطريقة الحديثة في فنون الحرب، وانضوى أفرادها كلية في سلك الجندية، دون الاشتغال بغير حرفة الجندية.

وقد أريد لجل رجال العسكر الجديد الذي دعي ب «جيش النظام»، أن يكونوا رماة وطبجية أي يعملون في سلاح المدفعية، علماً بأنه إلى حدود هذا التاريخ ظلت نسبة المشاة إلى الخيالة جد ضئيلة[2].

1- الحجوي، م. س، ص. 417.

2- Miège, op. cit., T. 3, p. 225.

وأما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد نجحت الدولة، إلى حد ما، في التحكم في هذا الجهاز وإخضاع عناصره، كما تمكنت من تهميش فرق الكَيش التي كانت تمثل قوته الضاربة في الفترة السابقة، ومن ثمة، أمكنها كبح جماح التمردات والانتفاضات التي صارت لا تمثل خطورة تذكر بالنسبة للدولة وللنظام العام للبلاد، كما حدث ذلك أواخر عهد المولى سليمان، وفي بداية عهد خلفه المولى عبد الرحمن بن هشام. وقد حاول كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن وابنه وخلفه المولى الحسن، تطوير النواة الأولى من الجند النظامي، المتمثلة في عسكر النظام والتي كانت قد تأسست سنة 1844، فضلاً عن عسكر القبائل وحراكها، وهو الأمر الذي مكن الدولة من التوفر على أداة كانت كافية نسبياً، لردع القبائل العاصية ونشر الأمن داخل البلاد.

هذا، وسنتعرض بشيء من التفصيل والإسهاب، في الفقرات الآتية من هذا البحث، إلى الجهاز العسكري بصفة عامة، في سياق حديثنا عن الهزائم والنكسات التي مني بها المغرب، سنتي 1844 و1859 - 1860، كما سنفصل في الأمر كذلك عندما نتعرض لمختلف التدابير والترتيبات المتخذة من قبل المخزن، في سبيل إعادة النظر في تنظيم الجيش وتطوره.

ومعلوم كذلك أنه منذ سنة 1844، كانت قد انكشفت للجميع وبكل وضوح، حالة الجيش المغربي الحقيقية، وقيمة رجاله القتالية، وعجزه التام عن مواجهة ومبارزة جيش حديث، مكون ومدرب على طرق ومناهج فنون الحرب والقتال الحديثة آنذاك، مع ما يملكه من أسلحة نارية فتاكة، لا سبيل لمقارنتها بتلك التي كانت بيد الجنود المغاربة، ناهيك عما كان يتمتع به الجيش الحديث من مستوى عسكري رفيع وأطر عالية الثقافة.

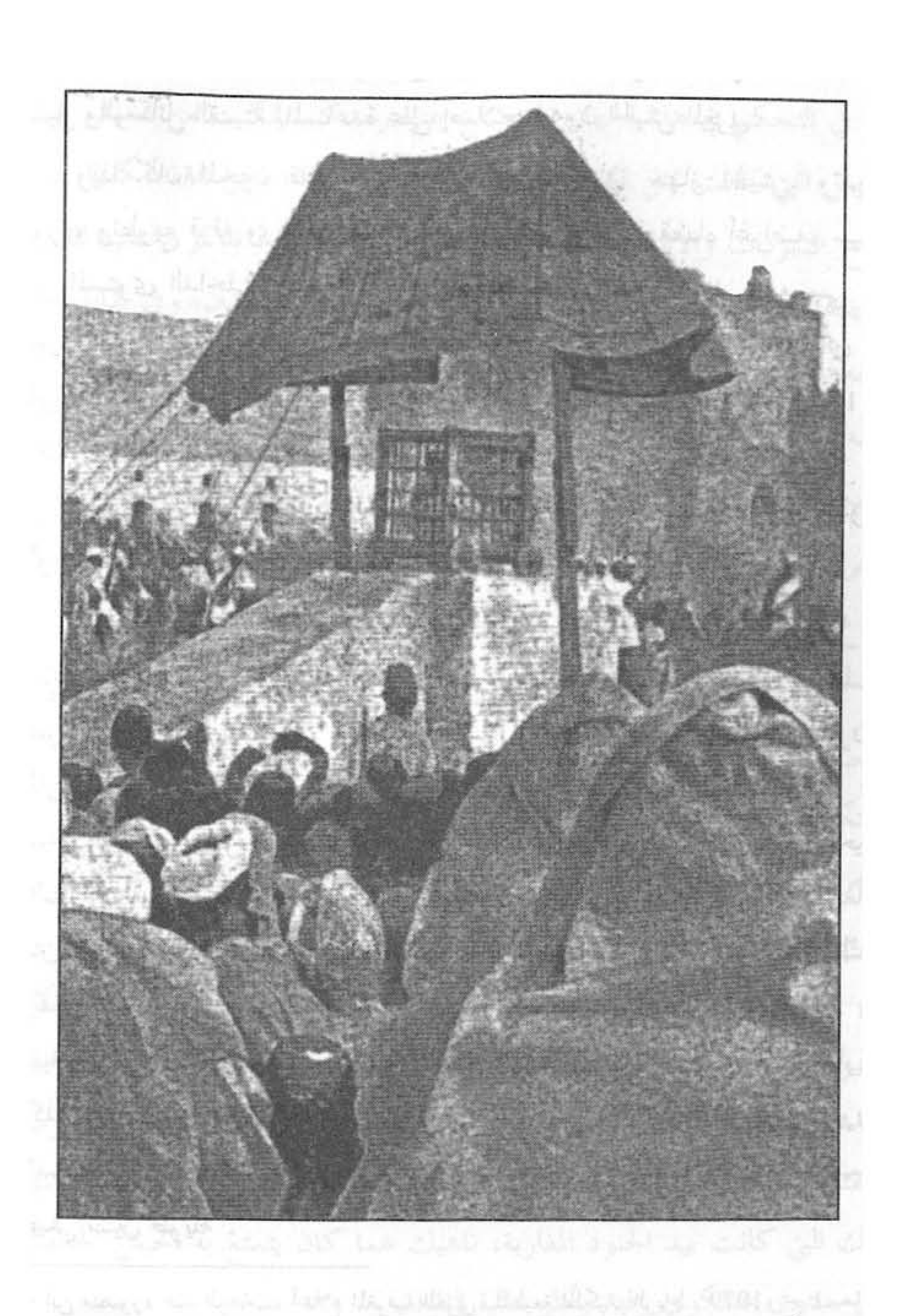
ولهذا، بات من الضروري، بل من الواجب الديني والوطني، التفكير في السبل والوسائل القمينة بالمساعدة على إصلاح شؤون الجيش المغربي.

وإذا كان المخزن قد استطاع التحكم نسبياً في جهاز الجيش، وتدبير أموره، وتطويع فرقه ورجاله، واستعماله في تنفيذ أوامره وقضاء أغراضه، سيما على المستوى الداخلي، على الأقل حتى وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في شهر مايو سنة 1900، فإن الفترة المتراوحة ما بين سنة 1900 وسنة 1912، أي ما تبقى من عهد المولى عبد العزيز، وعهد المولى عبد الحفيظ بكامله (1326 - 1330/ 1908 - 1912)، أصبحت تختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة، لا من حيث السياق الداخلي، ولا من حيث تعامل ونظرة، وأهداف الدول الأوربية، من أجل وضع اليد نهائياً على البلاد واستغلال خيراتها.

فمن جهة، لم يعد المخزن قادراً على القبض على نصية الأمور وأَزِمَّتها في البلاد، ولم يعد قادراً على التحكم في أمور الجيش، ومن جهة أخرى، استغلت بعض الدول الأوربية، وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا، ضعف وشلل المخزن، لإثارة العديد من القلاقل والمشاكل المفتعلة، حيث كانت لا تتردد البتة في التدخل المباشر في شؤون البلاد بعرض اقتراحاتها، والتظاهر بإِسْدَاءِ النصح، في حين كانت في نفس الوقت تعمل جاهدة، بمختلف الوسائل والحيل، من أجل إشعال الفتن، وإثارة الحزازات هنا وهناك، قصد عجز المخزن وإحراجه، ونسف سلطته، وإثقال كاهله بالمبيعات والقروض. ومن المؤكد أنه لو لم تكن لهذه الدول يد خفية في تمرد وفتنة الجيلالي بن عبد السلام الزرهوني، المدعو الروكَي بوحمارة، وكذا في عصيان وطيش أحمد الريسوني، لما أمكن لهذين المغامرين الخطيرين الاستمرار في الاستهانة بالمخزن، والعبث بمؤسساته، وفي مقدمتها طبعاً مؤسسة الجيش سنين طويلة[1].

---

[1]- ابن منصور، عبد الوهاب، **أعلام المغرب العربي**، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ج 1، مادة رقم 289، ص. 307 وما بعدها.



الروكَي بوحمارة في مشور فاس، داخل قفص نصبت عليه الخيمة مقلوبة، وهي التي كان يستقبل فيها زوراه.

2 ـ السياق الخارجي والمغرب

يُعتبر المغرب وريثاً لدول عظيمة، كان لها شأن كبير وصيت ذائع، سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً. ولنا في دولة المرابطين ودولة الموحدين أحسن مثال على ذلك. فقد امتد نفوذ وحكم وإشعاع هاتين الدولتين إلى الأندلس في الشمال، وإلى إفريقية والمغرب الأوسط في الشرق، وإلى تخوم السودان، جنوبي الصحراء الكُبرى، منذ أواسط القرن الحادي عشر وحتى العقد الأول للقرن الثالث عشر الميلادي.

آنذاك تبوأ المغرب مكانة مرموقة على المستوى العالمي، مِمّا جعل بعض أكبر دول أوربا ترغب في وِدِّهِ المغرب وصداقته. ولنضرب على ذلك مثل ملك بريطانيا العظمى جون (John, 1216 - 1167)، الذي سعى جاهداً إلى الحصول على مساعدة الخليفة الموحدي، محمد الناصر (1199 - 1213)، لتعزيز موقفه، في مواجهة تهديدات ملك فرنسا[1].

إضافة إلى هذه الحالة التاريخية، كان للمغرب موقعه الجغرافي المُتميز، بواجهاته المتوسطية والأطلسية والصحراوية، وإطلالته على ممر بَحْري، يُعتبر من أهم الممرات المائية في العالم، استراتيجياً وتجارياً، وهو على مرمى الحجر من القارة الأوربية. فهذه كلها عوامل ساهمت في استدراج البلاد وتوريطها في شبكة العلاقات السياسية والتجارية لبلاد حوض البحر الأبيض المتوسط، ودول أوربا الغربية والشمالية، وأثارت فضول واهتمام ساسة وتجار ومُغامري هذه الدول. ومن ثمة،

---

[1]- ابن الصغير خالد، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر**، 1856 – 1886، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، 197، ص. 37.

وبدون الركون إلى أي حتمية تاريخية، فإن علاقات المغرب مع عالم إفريقيا السوداء عبر الصحراء، ومع شبه الجزيرة الإيبيرية والشرق الأدنى، كان لها دوماً النصيب الأكبر والحظ الأوفر في صقل الشخصية المغربية، وتوجيه مصير البلاد وسكانها.

وما من شك في أن عوائق ومثبطات طبيعية وبنيوية، فضلاً عن عوامل أخرى خارجية، قد ساهمت في وقف مسيرة البلاد، وإحداث الخلل والاضطراب، بل أوقعت الشلل والركود في البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد مُنذئذ. على أن هذا لا يعني أن الشدائد والمحن ظلت تُلاحق البلاد التي كان أهلها ينعمون بالسلم والهدوء في فترات مُتعاقبة، حيث تربو الأرض، وتقوى السواعد، وتزداد المحاصيل، ويستعيد الناس نشاطهم، وتتكرر دورات من النمو والازدهار، قد تطول أو تقصر.

بَيْد أن وسائل البلاد البشرية والمادية كانت غير قادرة على الوقوف أمام الواقع الذي كانت تذكر به المجاعات والأوبئة التي تحل بالبلاد وتفني العباد.

ومُنذ مدة، أثبتت الأبحاث والدراسات العديدة أهمية دور الدموغرافيا الحاسم والأساسي في المُعادلة الاقتصادية، والاجتماعية في البلاد الأوربية. فلولا الارتفاع الدموغرافي، لما ارتفع الطلب الذي كان له بُعد جديد، وكان من نتائجه المباشرة، تشجيع الإنتاج والأنشطة في كافة المجالات والقطاعات. وليس لنا، بالنسبة للمغرب، أيُّ مُعْتَمَد يقيني نستدل به على أن عدد السكان الذي يُقَدَّر بحوالي أربعة ملايين نسمة، أواخر القرن التاسع عشر، أصبح يفوق عددهم في القرون الوسطى. فهذا العدد القليل نسبياً من الناس والذي ظل على ما كان، هو

الذي كان يخدُم الأرض، ويُسخر الطبيعة بوسائل عتيقة. فلم يتغير أي شيء في طريقة استغلال الأرض وصرف المياه، ومواجهة تقلبات وعَتو العناصر الطبيعية[1].

فلم يتغير المحراث ولا زوجة الحرث منذ العهد القرطاجي، من أجل استغلال أفضل ومردودية أكثر للقوة الحيوانية. أضف إلى هذا عامل القحولة الذي كان لا يسْمح بدورة زراعية ثلاثية.

ومعلوم أن المغاربة، أيام المرابطين والموحدين، قد مهروا كثيراً، واكتسبوا خبرة عالية في مجال تقنيات سقي الأراضي الزراعية، والبساتين والحقول. ومع ذلك، فإن طريقة حفر وبناء الخَطّارات والسدود، لم تتغير قط، ولم يَتحفَّز السكان لإنجاز أشغال مائية كُبرى، بل يمكن أن نذهب إلى القول إنّ طريقة إنجاز مشاريع الموحدين الفلاحية، ظلت هي نفسها تقريباً أيام المولى عبد الرحمن بن هشام، في ناحية تاملالت، قرب مدينة مراكش مثلاً[2]. وكَأَنَّ هناك انفصاماً وقطيعة تامين بين العلم المجرد والتطبيق العقلاني، وبين الافتراضات والنظريات.

ثُم إن ما كان يزيد في هول الأمر وتعميق الهُوة، والاكتفاء بالتسليم بالواقع، أن العلم والمعرفة كانا يُلقنان في عدد قليل مِمّن له إحساسٌ حضاري،

1-A.G.V, 3H12, Mémoire de l'Officier Allemand Quedenfeldt (M), **Forces défensives du Maroc**, p. 10 et suivantes.
Laroui (A.), op. cit., p. 34 et suivante.

2- أنظر على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في الوثيقة المحررة بمحضر المبعوث السلطاني الفقيه والوزير الصدر فيما بعد المختار بن عبد الله بن أحمد (ابن عم الحاجب أحمد بن موسى)، بتاريخ 27 رجب 1305، الموافق 29 أبريل 1888، أثناء عملية توزيع أراضي فلاحية مخزنية على قواد وعمال منطقة الدير كافة لخدمتها، وكانت هذه الأراضي توجد في كل من عين دَادَّة، والحوز (مراكش)، وتسلطانت، وأغاطيم، وتبوهنيت. خ. س، كناش 554، ص. 6 – 16.

وسط محيط مُترامي الأطراف من الجهل والأمية، ومن ذوي الذهنية التي يَغلُب عليها طابع الاعتقاد في السحر والخُرافة[1].

ومهما يكن الأمر، فإنه مع بزوغ فترة العصور الحديثة، رُجِّح ميزان القوى لفائدة الأوربيين، حيث لم يتورع الإيبريون على الخصوص، عن مُهاجمة المغرب وسواحله، محتلين عدداً من ثغوره ومعاقله، إذْ كانت جيوشهم تتوغّل أحياناً بعيداً داخل البلاد، حتى مشارف بعض عواصمه الكُبرى[2].

على أنه كان يحدُث، في فترات توحيد الكلمة وتسَلُّم زمام الحكم من قبل شخصيات قوية وقادرة على معالجة الأحداث والمشاكل، صَحْوة ويقظة تضعان حدّاً للفتن والاضطرابات وتُعيدان الأمن، والهدوء، والطمأنينة إلى النفوس. بيد أنه، بالرغم من هذا وذاك، ومنذ بداية العصور الحديثة بأوربا، فإنّ بُنى المغرب السياسية، والثقافية، والاقتصادية أصيبت بخلل كبير، استفحل أمره مع تقدم السنون والقرون، فلم يهتد ذوو الحل والعقد، حُكاماً كانوا، أم علماء وفقهاء، أم من ذوي الكرامة والصلاح إلى السُّبل الكفيلة والوسائل الناجعة لعلاج الجسم العليل، وإنقاذه من التداعي والسقوط.

ومن الجدير بالذكر أن ما ألمحنا إليه، وسجّلنا ملاحظاتنا حوله، ينطبق تماماً على باقي القطاعات والأنشطة، بما في ذلك طبعاً مؤسسة الجيش التي يستحيل

1- Laroui (A.), op. cit., p. 191 et suivantes.

2- حجي، محمد، **الحياة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، ج 1، ص. 37 وما بعدها. وكذلك:

مارمول، كربخال، **إفريقيا**، تعريب محمد حجي والمجموعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ج 2، ص. 197 وص. 210 مثلاً.

أن يستقيم أمرها، وتتحسن أوضاعها وأحوالها، في مجتمع اتسم اقتصاده بالفاقة، والحاجة والخصاصة، وأصيبت بناه الاجتماعية والثقافية بالجمود والركود، والركون إلى التقليد، ونبذ كُلّ ما هو جديد. أضف إلى ذلك الفوضى والاضطراب اللذين كانا يعتريان البلاد، في فترات وحقب متكررة. ولا نُغالي في القول أو نبخس المغاربة وحكامهم حقّهم، إن قلنا بأنهم كانوا يُديرون ظهورهم نحو العالم الخارجي، غير مكترثين بما كان يجري ويحدُث من حولهم، قانعين بعيشهم البسيط والمتواضع، ومكتفين بما ورثوه عن العهود البائدة، دون أن يبذلوا محاولة أو جَهداً لإعادة النظر في ذلك الموروث، كما لم يسعوا أيضاً إلى تطوير قضايا الفكر والمجتمع، أو تغيير مناهج التدبير والتسيير، أو تفعيل وسائل الإنتاج والتبادل.

وقد عبّر عن قريب من هذا المعنى الفقيه محمد بن الحسن الحجوي، في سياق حديثه عن الأوضاع السائدة بالمغرب، قُبَيل اندلاع فتنة بوحمارة، في خريف سنة 1902، حيث قال:

> **«... فالنظام الذي تسير به الدول الإسلامية، من أقدم أعصرها، كان قد هرم ونخرت عظامه، وتشوه وجهه بالأخلاق السافلة الفاشية ودعم التعليم، فيضطر السلطان لتولية الجاهلين، فلا يُحسنون، إذ لا علم ولا نظام يردهم ويردعهم، ولا وازع الأخلاق يعظهم، والنظام الذي أسسته الدول العصرية وسرى مفعوله في العالم وسمعته حتى حيتان البحر وطيور الجو، وأسد الأجام، وتشوقت إليه، لا وجود له ولم تتوفر في المغرب أسبابه ومعداته...»**[1].

---

[1]- الحجوي، محمد بن الحسن، **انتحار المغرب بيد ثواره**، مخ.خ.ع، رقم 123، ص. 7.

ومن حسن حظ المغرب والمغاربة، أن تضافرت عوامل وظروف مواتية، ابتداء من أواسط القرن السادس عشر، مهّدت الطريق للسعديين، وأتاحت لهم فُرصة سانحة للحصول على انتصار باهر في معركة وادي المخازن، في شهر غشت من سنة 1578، حيث تمكنت القُوات المغربية، جنوداً ومتطوعة، من القضاء على الجيش البرتغالي وحلفائه. فكان من نتائج هذا الانتصار البَيِّن والمعركة المصيرية، أن غنم المغرب مكاسب ثمينة، سياسياً ومعنوياً على الخصوص، كان من نتائج صداها أن عاش مُدة تُنَيِّف على القرنين والنصف من الزمن، مُهابَ الجانب، مسموع الكلمة في مأمن موقت من هجمات الأساطيل الحربية الأوربية على سواحله وأراضيه[1].

بَيْدَ أن هذه البارقة لم تُعَمِّر طويلاً، إذ سرعان ما اشتعلت من جديد الفتن والمنازعات، ونشبت الحروب والمصادمات بين الأطراف المتنازعة على الحكم، فسقطت من جديد الثغور والمراكز المطلة على السواحل في يد الأجنبي الذي أبدى نواياه وأعَدّ كل قواه.

هذا، وكان على البلاد أن تنتظر تَوَلّي المولى إسماعيل سُدّة الحكم (1083 - 1140/ 1672 - 1727)، ليطرد المحتلين من بعض المواقع، ونشر الأمن والاستقرار في ربوعها، وذلك بفضل جيش عبيد البخاري الذي أنشأه، وضبط أموره وتنظيمه بيد من حديد. إلاّ أن هذا الجيش، سُرعان ما تحول إلى أداة ومصدر للفوضى وعدم الاستقرار في الحكم، بعد اختفاء مؤسسه.

1- حجي، محمد، م. س، ج 1، ص. 47 وما بعدها..

آنذاك، بدأت دورة جديدة من الفوضى والحروب حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث استطاع السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1171 - 1204/ 1757 - 1790)، أن يعيد للدولة هيبتها ومصداقيتها، وأن يسيطر على الأوضاع، ويُمكن بذلك المغرب من العيش في هدوء وسكينة ردحاً من الزمان.

وأمّا على المستوى الخارجي، فمنذ أواخر القرن الخامس عشر على الأقل، مثلت التحولات التقنية والمادية والفكرية التي طرأت على نمط عيش سكان أوربا الغربية، وما عرفته مظاهر حياتهم من تقدم ورُقي، طَفْرة هائلة، مكنت أوربا من أن تتقدم باقي أمم العالم الأخرى، وأهلتها فيما بعد، إلى اجتياز عتبة العصور الحديثة، وبالتالي التخلص تدريجياً من سلبيات ومثبطات القرون الوسطى، في مجال الفكر، والثقافة، والمعتقدات، والنُّظم السياسية، وكافة أوجه النشاط الاقتصادي والبنى الاجتماعية. وما كاد القرن الثامن عشر ينتهي، حتى تجمعت لدى أوربا مُقومات وأسباب العزة والمناعة والقوة والرقي. فانطلقت من جديد سُفنها تغزو البحار، ومغامروها وتجارها وجيوشها يدكون الأوطان والأقطار، مستهدفين المناطق التي لم تصلها سلطتهم وسيطرتهم بعدُ، حيث ظلت بعيدة عن مَدِّ القوى الأوربية، ودون أن تصيبها نيران مدافعها وقنابلها الفتّاكة.

على أن من بين النظريات الفكرية والاقتصادية التي استأثرت باهتمام رجال الفكر والسياسة، وكذا الأوساط الاقتصادية، المذهب الليبرالي الذي ظهرت بشائره في القرن الثامن عشر، ثم قَوِي أمره في القرن الموالي، بدءاً من أقطار أوربا الغربية، ثم بعد ذلك امتد إلى أقطار أخرى، وبالخصوص في أمريكا الشمالية.

ومعلوم كذلك أن هذا المذهب، هو اتجاه سياسي واقتصادي وثقافي، يرمي بالأساس إلى إزالة جميع العراقل والحواجز التي من شأنها، إن بقيت، أن تعيق نشاط الإنسان في كافة القطاعات والمجالات، عملاً بالقولة المأثورة وقتئذ،

«دعه يعمل، دعه يمر»[1].

وما كادت العقود الأولى من القرن التاسع عشر تنتهي، حتى شاع أمر الليبرالية، وذاع صيتها، حيث تبنتها غالبية أقطار أوربا، ورفعت منها شِعاراً لوّحت به، وردّدَتْه في المحافل الدبلوماسية والمنتديات الفكرية والسياسية والتجارية، جاعلةً منها الوسيلة الناجعة والشرط الأساسي لتحقيق ازدهار الدول وإسعاد شعوبها.

فتمسكت هذه الدول، وبالخصوص المملكة المتحدة بالمذهب الليبرالي، وتحمست للدفاع عن مبدأ الحرية بصفة عامة، ومعتبرة نفسها المدافع الشرعي والطبيعي عن هذا المبدأ، بل أصرت إصراراً على فرضه على كافة أقطار المعمور[2]. وقد تأتّى للمملكة المتحدة فعلاً ذلك، بسبب قوة جيوشها، ومناعة أساطيلها الحربية، ومواردها المالية الهائلة، وإنجازاتها التقنية، وتوسعها في العديد من الأقطار، في آسيا وإفريقيا على الخصوص. فمنذ أن احتلت صخرة جبل طارق في سنة 1704، وهي تعمل على زعزعة كل دولة تُريد منافستها في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبالخصوص في المضيق، من أجل ضمان حُرية وسلامة مرور السفن نحو الشرق الأوسط والأقصى (مصر، الهند...)[3].

1- Bairoch (P.), **Commerce International et Genèse de la Révolution Industrielle en Angleterre**, in A.E.S.C., Mars-Avril 1973, pp. 514-571.

2- Laroui (A.), **L'Histoire du Maghreb: un Essai de Synthèse**, Edit. Maspéro, Paris, 1970, p. 275 et suivantes.

انظر كذلك وجهة نظر المؤرخ الناصري حول هذا الموضوع، في "الاستقصا"، ج 9، ص. 114 وما بعدها.

3- Miègc (J. L), op. cit., T. 2, p. 20 et suivantes.

- Crouzet (F.), **Commerce et Empire: l'Expérience Britannique**, in A.E.S.C., Mars-Avril, 1964, pp. 281-310.

ومن هنا كان توددها إلى المغرب، حيث تقمص بعض ممثليها الدبلوماسيين، وفي مقدمتهم جون هِي دراموند هي (John Hay Drummond Hey) الذي أقام طويلاً بالبلاد (ما بين سنتي 1845 و1886)، شخصية الصديق الوفي الذي لا يتردد في إبداء رأيه، وتقديم نُصحه، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

بَيْدَ أن الواقع كان شيئاً آخر، لا صلة له البتة بهذه المشاعر الطيبة، والأخلاق الرفيعة. ولم تكن الحكومة البريطانية، شأنها شأن باقي الدول الأخرى تهتم، في المقام الأول، إلاّ بالدفاع عن مصالح بلادها وممتلكاتها خارج أوربا، وكذا العمل على تقويتها وتنميتها، وتحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات. والدليل على هذا أنها حين اضطرتها الظروف إلى التخلي عن المغرب وشؤونه، سُرعان ما وقعت اتفاقية سرية مع منافستها فرنسا في 4 أبريل من سنة 1904، متخلية لها عن المغرب ومشاكله، مُقابل ضمان استمرار وجودها ومصالحها في مصر.

على أنه إلى غاية سنة 1830، لم يحدث تَحَوّل أو تغيير يُذكر في الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمغرب، اللهم إلاّ ما كان من أمر الأسطول الحربي الذي قرر السلطان المولى سليمان فجأة التخلص منه سنة 1233/ 1817، حيث أمر بنزع السلاح والعتاد الحربي من قطعه، وقدّم بعضَها هدِيةً لدول إسلامية مجاورة، تفادياً لحدوث مشاكل واصطدامات مع الدول الأوربية. وقد ترتب عن هذا تَركُ السواحل المغربية عارية من وسائل الدفاع، وعُرضة للخطر والهجومات الأجنبية[1].

1- المنوني، محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج 1، ص. 10 وما بعدها. وكذلك:

Miège (J. L), op. cit., T. 2, p. 23.

وعندما تَمّ الأمر للمولى عبد الرحمن بن هشام، بعد وفاة عمه السلطان المولى سليمان،كان من بين المشاريع الذي ارتأى إنجازها، إحياء نشاط الأسطول البحري المغربي، فجهز بعض السفن والمراكب، وعززها بالعتاد الحربي وبالرجال. إلاّ أن هذه المحاولة لم تُعمر طويلاً، إذ سرعان ما نشب نزاع مسلح في عرض نهر اللوكوس بالعرائش، بين سكان هذه المنطقة وبعض القطع الحربية تابعة للأسطول النمساوي التي هاجمت المدينة وأحرقت مراكب كانت راسية في الوادي المذكور في سنة 1245/ 1829، الأمر الذي دفع بالمولى عبد الرحمن إلى التخلي عن البحر وشؤونه، كما فعل سلفه، سنوات قبل هذا التاريخ.

زِد على هذا أن سنة 1830، كانت تكتسي دلالة خاصة، وكونت مُنعطفاً خطيراً وحاسماً في تاريخ ومصير أقطار المغرب العربي قاطبة. فبين عشية وضحاها، أخذت الأوضاع في التغيير والتحول، في مجالات عديدة وقطاعات مختلفة. وكان نزول القوات الفرنسية الغازية في ساحل مدينة الجزائر العاصمة، يحمل في طياته من المؤشرات والبواعث العديدة، مِمّا يبعث على الاستياء والقلق، والتساؤل عن مصير ومستقبل المغرب على الخصوص[1].

ثم إن الحرب المشتعلة آنذاك في البلد المُجاور، كان لابد وأن تُخْرِجَ السلطان المولى عبد الرحمن من صمته وحياده، وأن تُقحمه في معمعة القتال والصراع وأهوالهما، سيما وأنه عاهل بلد إسلامي، مُجاور لقطر هو الآخر مسلم، هاجمته قُوة عُظمى أوربية، واعتدت على ثوابته، وهتكت حُرمته، واستباحت أعراض سكانه، واعتدت على أمنهم.

1- Miège (J. L), op. cit., T. 2, p. 45 et suivantes.

لذا، كان من الصعب على السلطان التملص والتهرب من واجب التضامن الإسلامي ومآزرة الإخوة الأشقاء في محنتهم، ومن ثمة فإنه فسح المجال أمام الأمير عبد القادر بن محيي الدين ليَتخطى الحدود، وغض الطرف عن تحركاته داخل التراب المغربي، كما مدّه بالسلاح والعتاد الحربي والمال، بالرغم من احتجاجات وتهديدات السلطات العسكرية بالجزائر.

وكان منتظراً وطبيعياً أن يترعج الحكام السياسيون والعسكريون من موقف سلطان المغرب، وأن يتضايقوا منه. ولهذا، سُرعان ما ردوا عليه بكل قوة وعُنف، حيث قصدت بوارج وسفن حربية فرنسية، مدينتي طنجة ثم الصويرة، وأمطرتهما قنابل، في بداية شهر غشت من سنة 1844. آنذاك، تلاحقت الأحداث سراعاً، ولاحت في الأفق بوادر وأسباب نزاع مسلح بين الجانبين.

وبالفعل، اندلعت الحرب بين فرنسا والمغرب، في بسيط سهل أنكَاد، على مقربة من مدينة وجدة، في صبيحة يوم 14 غشت 1844. فانهزم الجيش المغربي ومتطوعة القبائل هزيمة نكراء في وقعة إيسلي هاته، بعد أن دام القتال ساعات معدودات لا أكثر.

وبالرغم من وجود الخليفة سيدي مُحمد بن عبد الرحمن في عين المكان، بصفته قائداً أعلى للقوات المغربية، فما أن تقهقرت الصفوف الأمامية من جبهة القتال، حتى سرى الفشل إلى باقية المقاتلين، وعمت الفوضى والفتنة المعسكر المغربي، ناهيك عن انتشار أعمال السرقة والنّهب في أمتعة الناس، وأخذت الحشود تتفرق في جميع الجهات والآفاق، الكل يَنْشُد النجاة بنفسه، لا هم له ولا غرض بما كان يجري من خلفه.

وكان المعسكر الفرنسي، على عكس المعسكر المغربي، يعمه الهدوء والانضباط والنظام، وهذا ليس بغريب على جيش هو وريث تقاليد الجيوش النابوليونية، منظماً على الطرق والمناهج الحديثة، وبيد رجاله سلاح وعتاد حربي جد متطور، تحت إمرة ضباط أكفاء، لهم معرفة بطبيعة ونوعية الحروب الحديثة، ويتمتعون بقُدرة على ضبط وتسيير مختلف الفرق العسكرية التابعة لهم[1].

وبَما أنّ إنكَلترا كانت تتابع الأحداث وتطورها باهتمام كبير، وتُراقب الوضع عن كثب، وحرصاً منها على صيانة مصالحها في المنطقة، فإنّه سرعان مَا تدخلت دبلوماسيتها، وضغطت حكومتها على المغرب وفرنسا لإبرام الصلح وإنهاء أسباب التوتر والنزاع بينهما. وهذا ما حصل فعلاً، حين وقّع الطرفان على مُعاهدة للامغنية في 10 سبتمبر 1844، وفيما بعد على اتفاقية طنجة في 18 مارس 1845.

واغتنمت الدولة المنتصرة مكاسبها في ميدان القتال، ففرضت شروطها على المغرب، وحرّرت بناءً عليه بنوداً وفصولاً مُبهمة وغامضة عن قصد، خاصة في الاتفاقية الأخيرة المتعلقة بالحدود بين الإيالتين، الجزائر والمغرب. وهذا يعني قبل كل شيء تدشين مُسلسل اقتطاع واغتصاب أجزاء هامة من التراب المغربي. وقد استمر الأمر منذ هذا التاريخ وحتى سنة 1912، كما فُسح المجال واسعاً أمام الحكم السياسي والعسكري بالجزائر، للتدخل في المناطق الشرقية للبلاد، وافتعال وخلق العديد من شبه المشاكل والقلاقل للمخزن وممثليه[2].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 44، وص. 49 وما بعدها؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 50 وما بعدها.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 49 وما بعدها؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 54 وما بعدها.

وما من شك في أنّ المغرب قد خرج من هذه الحرب ضعيف الجناب، منهوك القوة ومُحَطّم المعنوية، فتغيرت فجأة نظرة الدول الأوربية إليه، بعد أن انكشف واقع جيشه الحقيقي، ومستوى قتال جنوده ورجاله. وما كادت الشهور والسنون تتقدم بعد وقعة إيسلي، حتى راحت الدول الاستعمارية، وفي مقدمتها إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، تبحث لنفسها عن مكاسب جديدة تظفر بها في البلاد، مُدشنةً بذلك مرحلة من التنافس الحاد بينها، من أجل تحقيق الفوز بمزيد من المكاسب والامتيازات السياسية والاقتصادية، تارة بطرق سلمية وسياسية، وتارة أخرى مُلوحةً باستعمال القُوة والعُنف للوصول إلى أغراضها.

وفي سنة 1856، نجحت بريطانيا العظمى، بفضل مساعي ممثلها بالمغرب، جون هي دراموند هي، ومهارته في التفاوض والتآمر ودَسِّ الدسائس، في تركيز هذه السياسة، بعد أن أفلحت في فرض معاهدة صُلح ومهادنة، أرفقتها على الخصوص باتفاقية بحرية تجارية، مِمّا أدّى إلى انفتاح الأسواق المغربية، في وجه السلع والمنتوجات الأوربية، وتحديد رسوم الجُمرك في 10 % من قيمة السلع والبضائع، سواء تعلق الأمرُ بعمليات التصدير أو الاستيراد[1].

وفي سنة 1859، تتجدد مطالب المكاسب بالقوة، في التعامل مع المغرب، عوض الطرق السلمية والدبلوماسية. ذلك أن إسبانيا، وهي دولة من الدرجة الثانية وقتئذ، إذا قيست مثلاً بإنكَلترا أو فرنسا، تُشهر الحرب على المغرب، متذرعة بأسباب واهية، وحُجج تافهة. والحقيقة أن ذكريات ووقائع فترة حروب الاسترداد، كانت لا تزال عالقة بأذهان عدد من رجال السياسة

1- ابن الصغير، خالد، م. س، ص. 56.

والكنيسة والقادَة العسكريين، فوجدوا في أحداث بسيطة وقعت في الحدود الفاصلة بين مدينة سبتة المحتلة، وأراضي قبيلة أنجرة المُجاورة، فُرصة سانحة، لصرف أنظار وتحويل اهتمام فئات عريضة من المجتمع الإسباني نحو الخارج، للتخفيف من حدة التوتر والتدمر السائدين في الأوساط الشعبية وقتئذ، بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها البلاد[1].

ومرة أخرى، لم يذخر المخزن ولا المغاربة جهداً في الدفاع عن حوزة البلاد وكرامتها. بيد أهم لم يتمكنوا من الصمود في وجه الجيوش الغازية التي لا سبيل إلى مقارنة سلاحها المتطور والفتاك، وتكوين رجالها الحربي والمستوى العالي لأطرها وضباطها، وطريقة قتالهم ومُحاربتهم، بما كان للجيش المغربي ومُتطوعة القبائل من هذه المقومات والصفات، فكانت الهزيمة والخسران مرة أخرى، أمام قوات هذا الخصم العنيد والمُتصلب.

ومرة أخرى، وحسب سيناريو أصبح معتاداً ومعروفاً، تدخلت بريطانيا العظمى في التراع، مُقترحة وساطتها ووقف العمليات الحربية، والشروع في مُباحثات ومفاوضات، أملاً في التوصل إلى اتفاق يُنهي التراع المسلح.

وما من شك كذلك، أن اهتمام إنجلترا المتواصل، وتدخلها للمرة الثانية لإنهاء نزاع بين المغرب ودولة أوربية، إنّما مرَدُّه، قبل كل شيء إلى حِرسها الشديد وسعيها الحثيث، من أجل الدفاع عن منطقة مضيق جبل طارق الحساسة

1- ابن الصغير خالد، م. س، ص. 61 – 122؛ وكذلك مجلة الوثائق، العدد 2، ص. 152 – 226، حيث ورد نَص الاتفاقيتين بالعربية والإنجليزية، مع حواشي وتعليقات الأستاذ عبد الوهاب بن منصور.

والستراتيجية من جهة، وصيانة مصالحها ومكتسباتها المتميزة والمتفوقة بالمغرب من جهة ثانية.

طبعاً، أُبرم الصلح بين الجانبين في آخر المطاف، وخضع المغلوب على أمره إلى شروط وإرادة المنتصر. واحتلت مدينة تطوان، والتزم المغرب بأداء غرامة مالية باهضة قدرها 100 مليون فرنك فرنسي ذهباً، سببت للبلاد أزمة خانقة وخطيرة في ماليتها ومواردها، ودامت مُدة التسديد حوالي عشرين سنة[1].

وفي سنة 1863، أي بعد مُضي أربع سنوات على أحداث تطوان المؤلمة، ها هي فرنسا تعود من جديد للضغط على المغرب، وتنجح في فرض معاهدة جديدة عليه، تُنظّم بموجبها، مبدئياً، مسألة الحماية الأجنبية بالبلاد، في وقت كانت أبواب المغرب قد انفتحت في وجه التجارة والتجار الأوربيين. وقد تمكن هؤلاء من إقامة علاقات تجارية مع المغاربة، إمّا في شكل شراكة ومُخالطة بينهما، وبالخصوص في المجال الفلاحي، وفي عمليات شراء الأراضي، وإمّا في صيغ أخرى، كاستخدام بعض المغاربة سماسرةً في عملياتهم التجارية، ومضارباتهم العقارية، أو بتقديم رؤوس أموال، يُوفرها نوابهم من اليهود المغاربة،

1- Ayache (G.), **Aspects de la crise financière au Maroc, après l'Expédition Espagnole de 1860**, in «Etudes d'Histoire Marocaine», Smer, Rabat, 1983, pp. 97-138.

وكذلك: ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 458 - 460، حيث أورد تقييداً وجهه الأمين مُحمد الزبدي الرباطي إلى النائب السلطاني محمد بركَاش، بتاريخ شعبان 1301/ الموافق يونيو 1884، نَصَّ على المبالغ المالية التي حازها موظفو الدولة الإسبانية من المراسي المغربية، خلال المدة المتراوحة ما بين أبريل من سنة 1862، ودجنبر من سنة 1883، وكان مجموعها 9.459.506 من الريالات.

ويضعونها رهن إشارة مغاربة مسلمين، يستثمرونها في مُقاولات ومؤسسات تجارية. ثم إنه لم يكن من نصيب المغرب من هذه المعاهدة، في آخر الأمر، على المستوى السياسي والاقتصادي، إلاّ حصيلة غثة وهزيلة، تكاد لا تُذكر، إذ لم تتضمن في طياتها من المواد والبنود ما كان يتطلع إليه المخزن ممّا يُرضي ويُجيب على تلك المآخذ العديدة التي أخذها المخزن على ما آلت إليه معضلة الحماية، وعلى ما كانت تُسبب له من متاعب ومشاكل واستتراف، يعسُر حصرها أحياناً، ويحتار العقل لحدوث بعضها أحياناً أخرى[1].

والأدهى من ذلك والأخطر منه، أنّ فئة عريضة من المغاربة، مسلمين ويهوداً، معظمهم من ذوي الثروة والنفوذ والجاه في المجتمع، لم تَعُد تخضع لأحكام المخزن، وتأتمر بأوامره، فضلاً عن تمتعها بالإعفاء أو احتيالها للتملص من أداء الضرائب وما شابهها من الفروض والواجبات المستحقة للمخزن. وإنه لمن السهل، والحالة هاته، أن يتخيل المرء الأضرار الفادحة التي ألحقها هذا النظام الغريب بالدولة والمجتمع، ناهيك عن المتاعب والقلاقل العديدة التي كان يفتعلها المحميون، لإحراج المخزن وابتزاز أمواله، مساهمين بذلك في إضعاف البلاد، والتسبب في عجز المخزن ورجاله.

كان الهدف ممّا عرضناه في الفقرات السابقة، حول علاقات وصلات المغرب بالدول الأوربية على الخصوص، حتى حدود الثمانينات تقريباً من القرن

1- أنظر على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في مجلة الوثائق، عدد 4، سنة 1977، ص. 5 – 229، في موضوع الحماية الأجنبية بالمغرب، بالإضافة إلى مقدمة مستفيضة بقلم الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، (من ص..5 إلى ص. 76)، يجد القارئ عدداً وافراً من المراسلات المخزنية وغيرها في هذا الشأن، وكذا نص المعاهدة الصادرة على إثر انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880.

التاسع عشر، هو محاولة استجلاء واستكشاف السّمات البارزة للسياق التاريخي الذي يندرج فيه بحثنا هذا عن الجيش المغربي في نفس الفترة، وكيف أن بلداً تقليدياً، لم يأخذ بعدُ بأسباب الثورة الفلاحية، ولا الصناعية، ولا التقنية والتنظيمية، وظل حتى مطلع القرن التاسع عشر في منأى ومأمن من كل خطر أجنبي، صار مع تقدم القرن، عُرضةً لضغوط شتى، سياسية، وعسكرية، وتجارية، لم يَقْوَ قط على مُقاومتها ومُواجهتها طويلاً، لأسباب بنيوية وتاريخية. فأوربا الغربية القوية والمعتزة بمكتسباتها التقنية والمادية، والحربية، وبمقوماتها الثقافية والتنظيمية، كانت عندها سيدة الموقف، تُملي إرادتها، ولا أحد يستطيع مشاكستها أو الوقوف في طريقها، ولا سيّما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم العربي الإسلامي التي كانت تَغُط في نوم عميق.

ثُم كيف كان الحال عن صلات وعلاقات المغرب ببلاد المشرق العربي، وبدولة العثمانيين على وجه الخصوص؟

الواقع، أن لا شيء يُذكر في هذا الباب. كل ما في الأمر، هو حدوث تبادل زيارات مُجاملة، من حين إلى حين، وتقديم التهاني والهدايا في بعض المناسبات والفصول، ولا يمكن بتاتاً أن ترقى هذه الاتصالات الموسمية، إلى روابط وطيدة وصلات مستمرة، تُترجم في التبادل التجاري والثقافي، والتشاور السياسي[1].

صحيح أن هذه السمات هي التي غلبت على علاقات بلادنا بأقطار المشرق العربي والباب العالي، وذلك منذ أقدم العصور. ولا شك أن مردّ ذلك

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 9 وما بعدها.

يكمن في تشابه وتقارب أنماط العيش والإنتاج لشعوب هذه الأقطار والمغرب من جهة، وكذلك لبُعد المسافة وانعدام وسائل الاتصال والتواصل من جهة ثانية، ناهيك عن تنافس، ونزاعات، وخصومات الأنظمة الحاكمة، ممّا كان يُهيمن في بعض الفترات التاريخية.

ومهما يكن من أمر، فلم يتمكن المشارقة ولا المغاربة، من ولوج فترة العصور الحديثة، ولم يتخطوا عتبة التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الأوربية، منذ مطلع القرن السادس عشر.

غير أنه كان للصلات الثقافية، والأواصر الروحية التي كانت تَشُدُّ بلادنا إلى منطقة المشرق العربي، كبير اعتبار، ووقع عظيم في نفوس المغاربة، الأمر الذي يُفسر تحمس العديد من المثقفين المغاربة، للاقتداء بتجربة بعض أقطار هذه المنطقة، وفي مقدمتها طبعاً بلاد الكنانة، إذ يبدو أن شخصية محمد علي وإنجازاته، قد أثارت إعجابهم، وحركت هممهم، وقوت عزائمهم[1].

هذا، وقد كتب في هذا المعنى، صاحب "**الابتسام عن دولة ابن هشام**" ما يلي:

> **«... ومن أعماله العظمى تنظيمه للجيش المصري نظاماً أوربياً. فقد سبق ملوك الإسلام كلهم حتى ملوك الترك لذلك النظام، وبه أحرز النصر في الحجاز والشام وغيرهما، أينما توجّه براً وبحراً، كما أنه أنشأ أسطولاً حربياً، ونظم ضُباطه وعسكره ودار صنعته...»**[2].

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 126 وما بعدها، وص. 150 وما بعدها.

2- الحجوي، اختصار الابتسام...، مخ. م. و.م.م، ح 113، ص. 370.

فإذن، كان للمغاربة اهتمام متواصل بما كان يجري ويحدث في بلاد المشرق العربي، بل كان بعضهم يشُد الرحال، مرة في السنة، لأداء مناسك الحج وزيارة البقاع المقدسة، فكان يتسنّى لهم مُعاينة أحوال هذه البلاد وشعوبها، وربط صلات علمية وثقافية مع علمائها وأدبائها.

وقد كشف العديد من الوثائق المخزنية وغيرها من الكتابات النِّقاب عن مساعي وتوجهات سلاطين المغرب، في القرن التاسع عشر، وكلها تبرز الجهود التي بُذلت لربط الصلات والعلاقات مع بعض البلاد في المشرق العربي والدولة العثمانية. وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً، في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه السلطان سيدي مُحمد. ونلمس هذه الرغبة على الخصوص، حين اتجه عزم المخزن على اتخاذ عدد من الترتيبات والتدابير لتحسين وتطوير بعض دواليب أجهزة الدولة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قطاع الجيش.

هذا، ومما لا شك فيه أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، بعد أن عاش تجربتين قاسيتين، أولاهما وقعة إيسلي، وثانيهما وقائع حرب تطوان، كان يَنْفُر ويَنْبذ كل تقارب وتعاون وثيق ومستمر مع هذه الدول الأوربية التي أبانت عن نواياها التوسعية في البلاد، وأظهرت أهداف سياستها الحقيقية، الرامية إلى إضعاف المغرب وحكومته. ومن ثمة إقدامه على إحياء وإنعاش الصلات مع مصر والباب العالي. وهكذا، جلب صُناعاً اختصاصيين في صناعة السكر للاشتغال في المعمل الذي بناه لهذه الغاية بمدينة مراكش، وأوفد إلى بلاد الكنانة طلاباً للتدريب على تقنيات الطباعة وفنونها، بعد أن تَمَّ التعاقد مع مواطن مصري متخصص في

هذا الميدان، للقدوم إلى المغرب والإشراف على تركيب أجزاء المطبعة المستوردة، وتشغيلها بالمغرب، كما أوفد طلاباً لتعلم طريقة خدمة وصنع البارود[1].

وفي نفس الفترة، وبالضبط ابتداءً من سنة 1286/ 1869 – 1870، أصبح للمغرب مُمثل دائم في بلاد الكنانة، عُهد إليه برعاية شؤون ومصالح المغاربة المستقرين هنالك، والسهر على أمور الحجاج في طريقهم إلى بيت الله الحرام[2].

على أنّ صلات المغرب بالدولة العثمانية، لم تعرف انطلاقتها الفعلية، إلاّ على عهد السلطان المولى الحسن، ولكنها جاءت في سياق تاريخي مختلف نسبياً عن الفترة السابقة، وذلك أن أوضاع الدول الأوربية، المادية والتقنية، وتوجهات ومشاغل حكومتها الخارجية، عرفت تغيراً كبيراً. ففي الرّبع الأخير من القرن التاسع عشر، عرف المد الاستعماري أوجه، وبسطت أوربا الغربية سلطتها وسيادتها على كافة أرجاء العالم، و لم تَنْجُ من قبضتها إلاّ مناطق وبلاد قليلة.

وفي هذه الفترة كذلك، رحل عدد من المثقفين العرب والمسلمين إلى الديار الأوربية، واطلعوا عن كثب على أساليب الإنتاج الحديثة، وعلى مظاهر الثقافة والفكر، ولمسوا الممارسات السياسية، وطرق التسيير الإداري. فكان طبيعياً أن ينبهروا نتيجة لما عاينوا من أوجه التقدم والتمدين، فتساءل بعضهم عن أسباب وسر تقدم وتفوق هؤلاء القوم، وتقهقر وانكماش مظاهر وأسباب الحياة في أوطانهم. ومن ثمة، نشأت فكرة النهضة والإصلاح في ذهن رُواد الفكر

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 61 وما بعدها، وص. 257 وما بعدها.
وانظر كذلك ما ورد من وثائق في هذا الموضوع، في مجلة الوثائق، ج 2، 1976، تحت رقم 282، و283، و288، و289، و209، ابتداءً من ص. 418.

2- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 63.

الإصلاحي في العالم العربي الإسلامي، في إطار اتحاد إسلامي عام، يَلُم شتات ما انقرض من هذا العالم العربي الإسلامي، في آسيا وإفريقيا على الخصوص. ففي هذا السياق، اندرجت مساعي السلطان المغربي، من أجل ربط صلات وثيقة مع الدولة العثمانية، فصادفت تجاوباً مشجعاً أبداه السلطان عبد الحميد. فتبادل الجانبان البعثات السفارية، والمراسلات والهدايا، بل أكثر من هذا، طُرحت مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، في كل من تركيا والمغرب[1].

إلاّ أن انشغال العثمانيين بصدّ تحرشات روسيا ضدهم، بل دخولهم في مواجهة حربية معها من جهة، ودسائس ومؤامرات وضغوط الدول الاستعمارية من جهة أخرى، أقبرت هذه المشاريع والتوجهات في مهدها. ذلك أن إنجلترا وفرنسا على الخصوص، كانتا تريان في كل تقارب وتواصل، ولو على مستوى التراسل وتبادل البعثات السفارية، خطراً على مصالحهما ومكتسباهما.

وكانت فكرة قيام اتحاد بين الأقطار الإسلامية، تزعج وتُخيف القادة السياسيين والعسكريين في كلا البلدين، بل تثير حفيظتهم. آنذاك، تحركت الدبلوماسية وأجهزة المخابرات الأوربية، لدس الدسائس، وبث التفرقة والشقاق والتنافر، في الأوساط الحكومية للبلد العربي الإسلامي المستهدف من قبلها، من أجل إحباط وإفشال كل محاولة تقارب وتعاون مع كيان عربي إسلامي آخر.

وفي غالب الأحيان، كانت المفوضيات الدبلوماسية الأوربية بطنجة مثلاً، تتدخل، معززة ومدعمة هذا السلوك، بالتلويح باستعمال القوة والعنف، إن اقتضى

---

[1]- ابن زيدان، م. س، ج 2، ص. 359 - 362.

الأمر ذلك، والعمل على استقدام البوارج الحربية، المدججة بالمدافع والسلاح، لحمل المسؤولين المغاربة على الرضوخ إلى إرادة الدول الاستعمارية.

هذا، ولم تمض سوى ثلاث سنوات على بداية التقارب بين المغرب وتركيا، وبالضبط في سنة 1876، حتى تمكنت فرنسا من إقناع المخزن بقبول مبدأ استقبال بعثة عسكرية فرنسية، يستقر أعضاؤها بالمغرب، قصد تكليفهم بتكوين وتدريب الجيش المغربي على طرق الحرب الحديثة، في مُقابل التزام المخزن بأداء أجورهم وتعويضاتهم. ومما جاء في تقرير أنجز في شهر مايو من سنة 1897 تحت عنوان: «تأريخ البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب»، ما يلي:

> **«في سنة 1877، واستجابة لرغبة سلطان المغرب، وبعد موافقة وزير الشؤون الخارجية (الفرنسي طبعاً)، وعملاً باقتراحات الوالي العام للجزائر، فإن وزير الحرب أذن لثلاثة ضباط، وهم قبطان من فرقة المشاة الجزائريين بايرن (Payerne)، وليوتنان الزواوة جورني (Journée)، والليوتنان من سلاح المدفعية إركمان (Erckmann)، وضابط صف من سلاح المدفعية، وأربعة ضباط صف من فرقة المشاة، من بينهم إثنان من الأهالي (جزائريان)، بالتوجه إلى المغرب، للإشراف على تنظيم الجيش المغربي، وتدريب عناصره على طرق الحرب والقتال الحديثة، كما يَنْضمُّ إليهم الطبيب الماجور المساعد الدكتور لينارس (Linarès)...»**[1].

إذن، يبدو جلياً ممّا سبق، أن الأوساط السياسية والعسكرية، في كل من باريز والجزائر، كانت مُصممة العزم على التسرب إلى المغرب، مهما كلفها ذلك من ثمن. كما أن فرنسا، وهي تستجيب لطلب السلطان المولى الحسن،

1- A.G.V., 3h12, rapport n° 102, p. 1.

تكون قد تمكنت من ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، تكللت مساعيها الرامية إلى إقصاء الخبراء والضباط العرب والمسلمين من البلاد، ومن جهة أخرى، أصبح بإمكانها إذ ذاك إقحام مخبرين ومراقبين في الأوساط المخزنية، بما في ذلك الحاشية المُقربة للسلطان.

وتشهد المئات من التقارير والمذكرات والرسائل التي كان يرفعها رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب إلى وزارة الحرب بباريز، وكان هذا يَتِمّ مرة كل شهر، في العادة، غير أنه قد يقتضي الأمر المُتابعة يومياً، على الدور الإخباري الأساسي الذي كان من بين المهام والأهداف المسطرة لأفراد البعثة المذكورة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد ما جاء في تقرير حرّره بتاريخ 7 مارس 1903، الليوتنان - كولونيل رويي دي سان جوليان (Royer de Saint-Julien)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ، ما يلي:

> **«يُشرفني أن أحيطكم علماً، أن الجيش الشريفي لن يأتي جميع أفراده إلى مدينة فاس، لقضاء مُدة أيام عيد الأضحى. هذا وقد تقرّر، في اجتماع عُقد البارحةَ بالقصر السلطاني، على إثر عودة إدريس بن يعيش (قائد المشور)، من ميادين القتال (ضد أتباع الروكَي بوحمارة ببلاد الحياينة، وفي نواحي مدينة تازة)، بأن تُوزع القوات المخزنية على ثلاث مجموعات مُتساوية العدد: الأولى تتخذ موقعاً لها في وادي الجمعة، والثانية تُعسكر بالمطافي، على بعد 7 أو 8 كيلومترات شرقي فاس فيما وراء عقبة الجمل، بينما تخيم الثالثة في قنطرة سبو، على مسافة أربع كيلومترات شرقي نفس المدينة.**

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه رُخِّص لجميع الرؤساء، بما فيهم المنبهي (وزير الحرب وقتئذ)، بقضاء فترة العيد بمدينة فاس...»[1].

ولهذا، اقتصرت صلات المغرب بالمشرق العربي وبالدولة العثمانية على الخصوص، بعد وفاة السلطان المولى الحسن سنة 1894، وإلى غاية سنة 1912، على استقبال المغرب لبعض المبعوثين الرسميين للباب العالي، وكذا لعدد من الضباط والجنود، واللاجئين الأتراك، الوافدين عليه، من حين لآخر، إمّا من بلاد الشام، أو من طرابلس الغرب، أو من تُركيا نفسها، لأسباب شخصية وسياسية، ولا سيما في عهد المولى عبد الحفيظ.

فقد ارتأى هذا الأخير، أمام التكالب الأجنبي على البلاد، أن يستعين بخبراء عسكريين وبمُحاربين من تركيا، استجابة لطلبات ونداءات النخبة المثقفة بمدينة فاس وعلمائها بزعامة الشيخ مُحمد بن عبد الكبير الكتّاني[2].

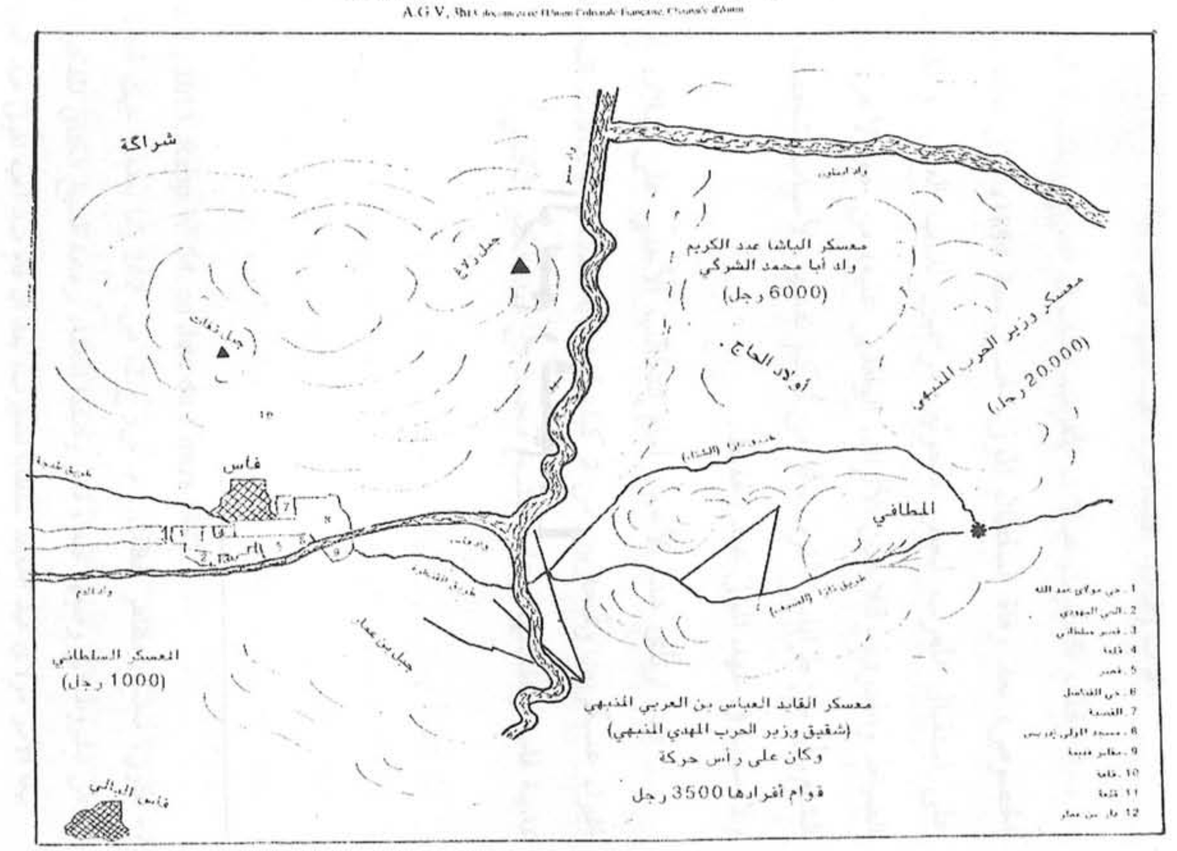
1- A.G.V., 3h13, Rapp. n° 54, en date du 7 mars 1903.

2- المنوني، مُحمد، **مظاهر يقظة...**، م. س، ج 2، ص. 242 وما بعدها، حيث تحدث المؤلف عن الشروط التي وضعها علماء فاس ونخبتها المثقفة، بزعامة الشيخ الكتاني المذكور، لإمضاء بيعة الأمير مولاي عبد الحفيظ سلطاناً للمغرب، بعد أن قام ضد أخيه المولى عبد العزيز بمدينة مراكش، ابتداء من شهر رجب من سنة 1325/ الموافق لشهر غشت 1908. وكان من بين هذه الشروط، الالتزام بربط علاقات وطيدة مع الدول الإسلامية، وبالخصوص تركيا، والاستعانة بضباط وجنود أتراك في تكوين وتدريب أفراد الجيش المغربي.

الرسم رقــم : 1

رسم مختصر لمدينة فاس وناحيتها، ومواقع الحلات المخزنية شرق المدينة،
وهي تتاهب لمواجهة أتباع الروكي بوحمارة الذي كان وقتئذ قد تمكن من
الاستيلاء على مدينة تازة، في شهر ذي القعدة 1320 الموافق يبراير 1903

A.G.V.



وكان مجيئ الأجنبي إلى المغرب يحدث اضطراباً في النفوس، وتساؤلات، ومتابعة من قبل الدوائر المخزنية، سيما إذا كان عربياً أو مسلماً. وهذا ما نستشِفُّه من رسالة النائب السلطاني بطنجة مَحمد بن عبد الكريم الشيخ التازي إلى الوزير الصدر مُحمد بن عبد السلام المقري، وهي بتاريخ 30 شوال 1330/ الموافق لـ 12 أكتوبر 1912، أي شهور معدودات بعد أن تم الأمر لفرنسا بالمغرب.

وأما موضوع الرسالة، فيدور حول تساؤل الوزير الصدر عن ظروف وملابسات وصول عسكري تركي في سن الشباب إلى المغرب، وهل له علاقات بجهات أجنبية لها أغراض معينة بالبلاد؟ وقد ردّ النائب السلطاني المذكور على ذلك بأنه قد تم استنطاق الرجل مرتين من قبل عامل مدينة تطوان القائد مصطفى بن إدريس بن يعيش، ولم يسمح ذلك بتحديد هويته الحقيقية، ولا بمعرفة حقيقة أمره، وأن كل ما في الأمر أن الرجل أمي، كان مُنضوياً في الجندية التركية، وأن غرضه الوحيد الآن يتمثل في الحصول على القدر الكافي من المال من بعض المحسنين لتغطية تكاليف عودته إلى بلاده، مُضيفاً بأنه لم يُضبط في حوزته أي مكتوب أو وثيقة:

> **«سوى ورقة واحدة تضمنت أن رجلاً يُسمى عبد الله الحضري كتب للناس بشفشاون، يُخبرهم أنه رسول من إيالة العثماني، طالب حقيقة المغرب، وأنه يقصد زيارة مولاي عبد السلام (ابن مشيش)...»**[1].

وتضمن تقرير النائب السلطاني، في هذا الشأن، معلومات وتفاصيل أوسع عن الرجل، وبلده، وما تخلل العشر سنوات الأخيرة من عمره من وقائع

1- م. و. م. ر. محفظة تركيا.

وأحداث، منذ أن غادر البيت العائلي ومسقط رأسه الخليلية «قرب الشام» وسِنّه لا يتجاوز ثلاث عشرة سنة.

ونظراً للسيرة العجيبة والمثيرة في نفس الآن لهذا الرجل، وأهمية وطراوة الأحداث التي أقر أنه شارك فيها شخصياً، أو حدثت وهو في هذا البلد أو ذاك، فلا بأس أن نجمل أهم ما ورد على لسانه، في النقط الآتية، على أن نثبت نص التقرير بكامله في الملحق الخاص بالوثائق في دراستنا هذه:

1) تم إلقاء القبض عليه بمدينة تطوان، على يد عاملها ابن يعيش السابق الذكر الذي سجنه مدة، جيئ به بعدها إلى مدينة طنجة حيث استنطق بدار النيابة يوم السبت 12 أكتوبر 1912. وقد ذكر أنه يُدعى الحاج عمر بن الحاج الأخضر، من أهل الخليلية، وعمره نحو 23 سنة، سبق وأن غادر بلدته منذ عشر سنوات خلت، قضى معظمها متنقلاً بين عدد من المدن والبلدان من بلاد الشام كحيفا، ويافا، والخليل، إلى أن التحق بصفوف الجندية في مدينة طرابلس الشام حيث ألحق بأحد طوابير حاميتها يحمل رقم 4.

2) في مرحلة لاحقة، وبعد أن قضى حوالي ستة شهور بالإستانة، بدأت حياة التجوال، والمشاركة في عدد من المواجهات الحربية في اليمن أولاً، ثم في طرابلس الغرب بليبيا بعد ذلك ضد الإيطاليين.

وبينما هو بمدينة بنغازي وكان عليه الخروج إلى ضاحية المدينة في رفقة 25 من الخيالة في مهمة استطلاعية عن أحوال وأخبار العدو، وإذا بكتيبة من جنده تحيط بهم بغتة وتؤسرهم جميعاً، ليُزج بهم فيما بعد في باخرة كانت متوجهة إلى مدينة نابولي (Napoli) التي، بمجرد وصولهم إليها، أُدخلوا السجن حيث بقوا فيه مدة شهر تقريباً. بعد ذلك، يقول الشاب التركي، أخذ المسؤولون عن

السّجْن يمسكون بخمسة منهم، كل مرة، ويعدمونهم، إلى أن بقي هو وثلاث عشر نفراً من المغاربيين، جزائريين وتونسيين على الخصوص، و«غيرهم»، فطلب منهم التصريح، عند الاقتضاء، بأنه واحد منهم، الأمر الذي تم له فعلاً.

3) بعد ذلك، اتصل الأسرى المغاربيون بالقنصل الفرنسي بنابولي، وطلبوا منه التدخل لدى الإيطاليين ليتم إطلاق سراحهم. وهكذا، تمكن من استعادة حريته ووجّه بحراً، هو وأصحابه إلى مدينة مرسليا (Marseille) التي غادروها فيما بعد، كل جماعة قاصدة بلادها، في حين فضل هو التوجه إلى مدينة وهران، في رفقة أربعة من الأصحاب ذكروا أن أهلهم وسكناهم بها. أما هو، فقد قرر التوجه إلى المغرب، حيث كان طريقه على المدن والقرى الآتية: وجدة، ومنها إلى تازة التي بقي بها يومين، ومنها توجه إلى فاس، فترل عند شخص يُدعى سلام بن الحاج أحمد التلمساني في فندق الوقيد بالنخالين، ومن ثمة وجهه التلمساني المذكور إلى صاحب له يُدعى محمد بن علال السادني الذي أرسله بدوره إلى أولاد الحاج، ومن هناك سافر قاصداً بوبريح الذي كان به ضريح المرابط مولاي العربي الدرقاوي، فبات به ليلة واحدة، ولكن سُرقت له في هذا المكان عشرون ريالاً كانت جمعت له بفاس على يد بعض المحسنين. ثم مَرّ بتراب قبيلة بني أحمد، ومنها إلى شفشاون، ثم إلى تطوان، حيث نزل عند شخص يدعى محمد الحضري. وبعد أن وصله بقدر من المال عبد السلام بن الحُسين البخاري، ولعله كان قائد الحامية العسكرية بهذه المدينة، وجهه إلى عامل البلد مصطفى بن يعيش المذكور الذي أودعه السجن[1].

---

[1]- م. و. م. ر، مح. تركيا.



النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى يمين الصورة وبعض ممثلي المخزن في رفقة السفير الفرنسي سان – روني طايا ندبي (St- René Taillandier)، عند توجهه إلى فاس.

إننا ومع كامل الأسف، لا نعرف مآل هذا الشاب التركي المغامر والذي أثار حلوله بالمغرب كل هذه الضجة والاهتمام بشخصه وبمن قد يكون وراء سفره، بل أسفاره من الحكومات الأجنبية، أو الهيئات السياسية والثقافية. وأياً كان الأمر، فلابد لنا هنا من إبداء بعض الملاحظات حول ما ورد في الوثيقتين اللتين استقينا منهما ما قدمناه من معلومات عن هذا الرجل، علماً بأن أخذنا بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي اندرجت فيه زيارته للمغرب قد يساعد على فهم وتوضيح مجموعة من الوقائع والأحداث الوارد ذكرها أو الإشارة إليها في النصين المذكورين.

إن أول ما يثير الانتباه، هو اختلاف أسلوب ولهجة كلا النصين، في صياغة وتقديم وقائع الحدث المتمثل في مجيئ الشاب التركي، في الظروف السياسية الجديدة السائدة وقتئذ بالمغرب. فبقدر ما طغى طابع الدقة والشمولية على تقرير النائب السلطاني، بقدر ما تحاشت رسالته الدخول في الجزئيات، مكتفية بالإشارة إلى أهم النقط الواردة فيه، ومحاولة التقليل من أهمية وخطورة الحدث، أي أن هذا الشاب التركي غير متورط في أي مُحاولة تخريبية أو عمل سياسي مُناوئ للمصالح الفرنسية بالمغرب.

على أن مُغامرات وتجول العُثماني، ومشاركاته في عدد من الأحداث والوقائع وعلى الخصوص في القطر الليبي، بما في ذلك التقلبات التي عرفتها حياته وهو في حداثة الشباب، ونجاته العجيبة من الموت وحيداً، بينما قُتل أو أُسر جميع رفقائه في السلاح، واتصالاته بالقنصل الفرنسي بمدينة نابولي بإيطاليا، ونوعية وحيثيات الشخصيات التي كان عليه الاتصال بها عند وصوله إلى

المغرب، وفي مقدمتها الشريف الحجامي الذي تزعم حركة المقاومة، أمام تقدم جيوش الاحتلال، منذ أحداث فاس في ربيع سنة 1911، كلها مؤشرات ومعطيات تُوحي بأن سفر الرجل إلى المغرب لم يكن بريئاً ومن قَبيل الصدفة والمُغامرة، بل يدخل في حملة ومخططات، تزعمتها ألمانيا، لمناوءة المصالح الفرنسية بالمغرب، بتنسيق وتعاون مع أوساط الجامعة الإسلامية بتركيا، وقد كانت هذه جد نشيطة في مدن شمال المغرب، وبالخصوص مدينة تطوان.

على أنه من غير المستبعد والمستحيل كذلك ألاّ يكون هذا الشاب التركي المُغامر، عميلاً للمخابرات الفرنسية، أو أنه كان يلعب دور المُخبر المزدوج لألمانيا وفرنسا معاً.

ومهما يكن الأمر، فإن الثابت في علاقات المغرب مع الدولة العثمانية، خلال القرن التاسع عشر بصفة عامة، هو طابع الغموض والسرية والكتمان، ونهج الطرق الملتوية في الاتصال والتواصل، وهو الأمر الذي يكون مؤشراً واضحاً على أن كلاً من البلدين، لم يكن يتحكم في حرية القرار وسلوك سياسة خارجية مستقلة، ما دامت الدول الأوربية، القوية بأساطيلها الحربية، وبجيوشها، وتفوقها المادّي والتقني، تستطيع إحباط كل مُحاولات التقارب والتعاون، وتفرض وجهة نظرها على جميع الدول خارج أوربا[1].

ومن المعلوم كذلك أن نظرة الدول الأوربية إلى المغرب في هذه الفترة كانت قد تغيرت، كما تغيرت أيضاً معاملتها لرجاله. ووُجد السلطان المولى الحسن، حين توليته الأمر، أمام وضعية صعبة، وبالخصوص فيما يتعلق بمالية

1- المنوني، محمد، م. س، ص. 151 - 152.

البلاد التي أُصيبت بتريف خطير، بسبب أعباء الغرامة المالية الباهضة التي فرضت على المغرب، واستغرقت مدة تسديدها حوالي عشرين سنة، مما عطّل كل مجهود أو محاولة من أجل تحديث أجهزة الدولة، سواء تعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية، والمرافق الاقتصادية، أو العسكرية والإدارية. ثُم إنّ ما زاد في تعميق أزمة البلاد المالية، تدهور الميزان التجاري، اعتباراً من أواسط القرن التاسع عشر، نتيجة لانخفاض أثمنة المواد الفلاحية والتي كانت تمثل جُلّ مبيعات المغرب إلى الخارج، ناهيك عن العواقب الوخيمة التي ترتبت على غزو السلع والمنتوجات الأوربية للأسواق المغربية، وعن الانخفاض المستمر للعملة المغربية في نفس الفترة، وعن استفحال نظام الحماية الأجنبية بالمغرب والذي ساهم هو الآخر في تقليص موارد الدولة المالية. وقد ترتب عن هذا كُلّه تضعضع في الموقف المغربي من جهة، وتنامي نفوذ الدول الأوربية في البلاد من جهة ثانية[1].

ففي سنة 1845 مثلاً، أي بعد فترة وجيزة من وقعة إيسلي، كان الريال الكبير الإسباني، ذُو المدفع يُساوي 16 أوقية، عوض 10 أواق أو مثقال واحد، أي أنّ نسبة الانخفاض قد بلغت % 60 في هذا التاريخ، لتصل، أواخر القرن حوالي % 1000[2].

على أنه بالرغم من هذه المُثبِّطات والعوائق، لم يستسلم المولى الحسن مثلاً للأمر الواقع، واستطاع قيادة السفينة المغربية، وسط هول الأمواج العاتية

1- المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 19 وما بعدها. وكذلك:

Miège (J. L.), op. cit., T. 2, p. 386 et suivantes.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 54.

والمتلاطمة التي تسبب فيها المد الاستعماري. وتداركاً لما أحدثته كل تلك الوقائع، ورغبة من السلطان في أن لا يفلت منه الوقت، فإنه فَكّر في اتخاذ عدد من الترتيبات والتدابير، منذ السنوات الأولى لتوليه الحكم بالبلاد، مُستهدفاً بذلك معالجة بعض النقائص والعيوب في كثير من القطاعات الإدارية، والاقتصادية، والعسكرية. وقد أولى لقطاع الجيش ومسألة النقد عناية خاصة واهتماماً متواصلاً.

بيد أن هذه المجهودات، لأسباب اجتماعية، وثقافية، وسياسية، لم تؤت أكلها قط، ولم تُسفر على نتائج ملموسة تُفيد البلاد. وقد أجهض مشروعه هذا تزايد التدخل الأجنبي في المغرب وشؤونه، وارتفاع عدد الشكاوى والمطالب المرفوعة للمخزن، من قبل المفوضيات الدبلوماسية بطنجة، وكذا العواقب الوخيمة التي أسفر عنها مؤتمر مدريد والتي أضرت بالبلاد ولم تؤد إلاّ إلى تدويل المسألة المغربية. على أنه، مُنذ ذاك، تصاعدت مطامع الدول الاستعمارية في المغرب، وازداد جشعها للظَّفَر بحصة الأسد، حين يحلُّ وقت اقتسام الغنيمة، وتوزيع أسلابها.

وفي هذه الأثناء، تُوفّي السلطان المولى الحسن سنة 1894. فكانت بداية النهاية، بالرغم من صُمود الوزير الصدر أحمد بن موسى في مقاومة المد الاستعماري، وإحباط دسائس ساسته، وعسكريته، ومخططاته، فاستطاع الصمود إلى حين، وحافظ على هيبة وحُرمة المخزن داخل البلاد.

إلا أنه بعد وفاة هذا الرجل القوي، في شهر مايو من سنة 1900، وبعد أن انفرد السلطان الشاب المولى عبد العزيز بالحكم، دَبّ التصدع، والتداعي، والسقوط إلى الكيان المغربي، لأن السلطان لم يكن رجلَ الساعة والوضعية وقتئذ، لافتقاده التجربة، والدراية الكافية، والنضج السياسي الضروري لتسيير

دفة الحكم في البلاد، والأخذ بأزمة الأمور بكل حزم وجدية، مع مواجهة دهاقنة السياسة، ومخططي ومنظري الهيمنة الاستعمارية، في كافّة أرجاء المعمور في نفس الآن.

وتفاقمت المشاكل الداخلية، واستفحل أمرها، وانتشرت فورات العصيان والتمرد، وعمت أرجاء البلاد، مِمّا أدّى بالدولة إلى الاقتراض من الأبناك الأوربية، الأمر الذي زاد من قيودها في التصرف، داخل البلاد وخارجها، وأفقدها هيبتها ومصداقيتها. وما من شك أن فقدان المخزن لاستقلاله المالي، كان بمثابة مؤشر لفقدان استقلالية القرار واتخاذ المبادرة في الميدان السياسي.

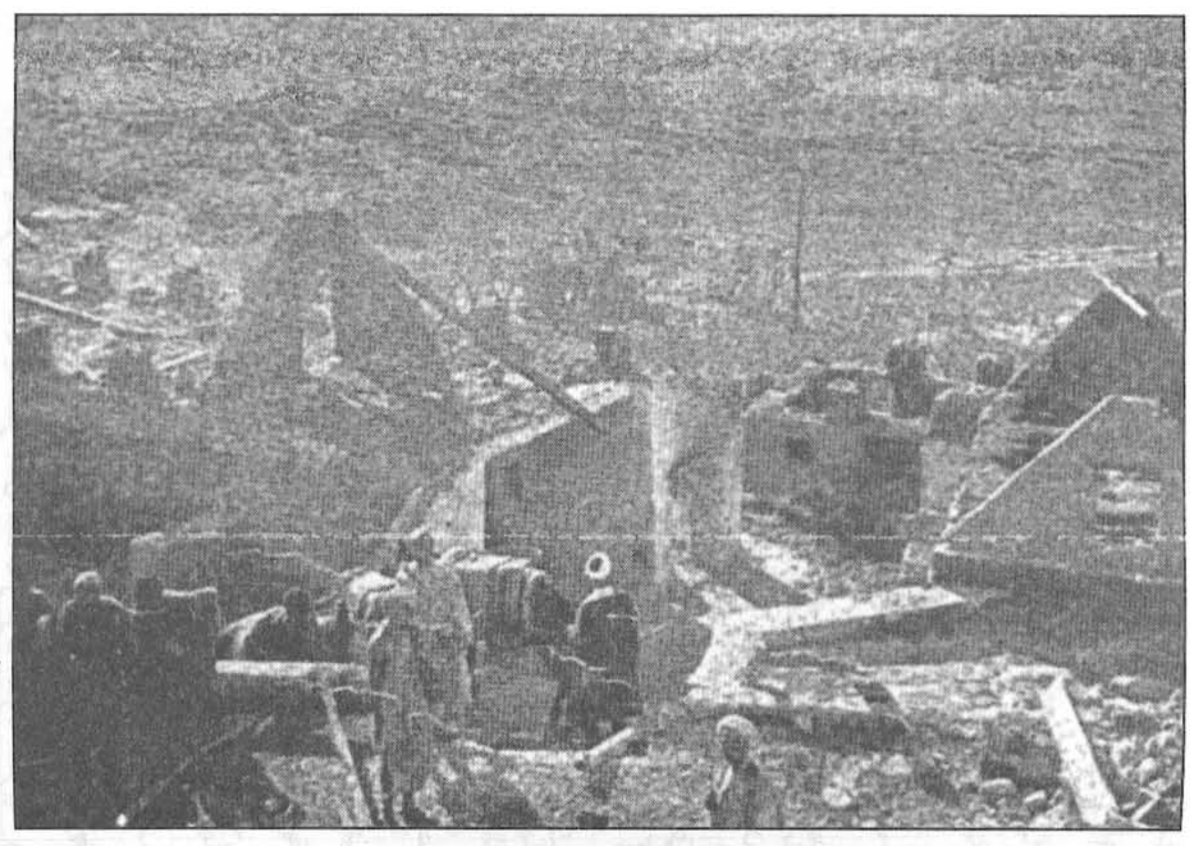
وسرعان ما نتج عن سياسة المولى عبد العزيز المتهورة والطائشة، وعن افتقاد المخزن إلى رجال أكفاء في مستوى المهام المسندة إليهم، وعن تسرب طابور من المُغامرين والمخبرين الأوربيين إلى الحاشية المقربة من السلطان، انفلات زمام الأمور من يد هذا الأخير[1].

وعندها بدأ المغرب وكأنه فريسة منهكة القوى، أضعفتها مُطاردة قانصيها، وأفقدها ما بقي لها من سلطان وهيبة في أعين المغاربة، فازدادت حدة التمردات والانتفاضات في أرجاء البلاد، وانتشرت كالحريق المندلع في الهشيم، أو الداء العُضال الذي ينخر الجسم من الداخل، فأخذت الدولة المغربية تتداعى، لتقع بعد حين فريسة بين مخالب الاستعمار.

1- الحجوي، محمد بقن الحسن، انتحار المغرب...، م. س، ص. 4 وما بعدها.



قصبة زينات، معقل الريسوني وأتباعه، قبل الهجوم عليها من قبل القوات المخزنية، بقيادة وزير الحرب محمد الگباص



قصبة زينات، معقل الريسوني وأتباعه، بعد تخريبها من قبل القوات المخزنية، بقيادة
وزير الحرب محمد الگباص

وفي انتظار إصدار الحكم النهائي سنة 1912، ها هي الدول الأوربية تجتمع فيما بينها وبمحضر ممثل المغرب، في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، للتداول في شأن المغرب، وتتفق على خطة كفيلة بضمان مصالحها في البلاد، وتُكَرِّس دعائم هيمنتها ونفوذها، في انتظار تصويب الضربة القاضية والنهائية على وجود الدولة ككيان مستقل.

إن ما ألمحنا إليه بخصوص سمات وملابسات أوضاع المغرب وظروفه العامة في القرن التاسع عشر، في ترابطها وتفاعلها مع مجريات الأحداث في القارة الأوربية، وفي بعض البلاد العربية الإسلامية أيضاً، لمن شأنه أن يُمهد السبيل أمامنا، ويُمكننا من وضوح الرؤية، وتمثُّل الظروف والحيثيات التي كان لها تأثير فعّال في تطور الأحداث في البلاد. ثم إنه لمن المسلم به كذلك أن بلداً تقليدياً كالمغرب، كان يغلب على اقتصاده، وأوجه نشاط سكانه لكسب معاشهم، طابع الخصاصة والقلة، وعلى بنياته السياسية، والاجتماعية، والثقافية، سِمَات الركود والجمود، لن يستطيع أن يفعل شيئاً، ولن يستطيع الصمود في وجه السيل العارم والجارف للمد الاستعماري، إذ لم يكن يفصل بين المغرب وهذا المد إلاّ سد هش، لا يستطيع الوقوف أمام تياره الجارف، ولا يقوى على أدنى مُقاومة، كما أنه لم يستطع في نفس الآن، أن يجتنب التَّدَفُّق أو الابتعاد عن طريق الأمواج الهادرة.

ففي نطاق هذه الأوضاع العامة على المستوى الخارجي، والظروف الخاصة بالمغرب، كان ينحصر مجال نشاط وتحرك الدولة المغربية. ولا يمكن رصد وفهم تطور قطاع الجيش، إلا في ترابطه مع باقي قطاعات وأجهزة الدولة من

جهة، ولكن كذلك مع ما كان يحدث ويجري في العالم من حوله من جهة أخرى. على أن المخزن كان يولي عناية خاصة لهذا القطاع، بسبب احتياجه الدائم لخدمات رجاله. ولكن تصرفه هذا، كان يرتكز على منطق ومنظور خاصين به، وبالتالي يعكس تصوره ومعالجته لقضايا البلاد الأخرى، وهو الجانب الذي سنعمل على تناوله في الفقرة الموالية.

3 ـ الحاجة إلى الجيش

لم تكن هناك قطاعات محددة تَخُصُّ أفراد الكَيش والعسكر يُستخدمون فيها دون غيرها، على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بل كان المخزن يستعملهم في شتى الميادين، عسكرية كانت أم مدنية. ونلمس هذا المعنى مِمّا ورد في الكلمة التي خاطب بها السلطان المولى سليمان وفداً من أعيان مدينة رباط الفتح، حيث استقبلهم في 7 ربيع الثاني 1231/ الموافق 7 مارس 1816، حيث قال:

«... ها أنا قضّيت عليكم الفقيه ابن جلون (مَحمد بن مُحمد، ت 1234/ 1818 - 1819)، وقيّدت عليكم فرج (مُحمد بن إبراهيم). فالقايد يحكُم عليكم، والقاضي يُنفّذ الأحكام، ومن عصى فالبحرية والطبجية يأخذون بيد القاضي ينفذ فيه حكم الشرع...»[1].

ونفهم نفس المعنى مما جاء في رسالة الوزير محمد بن إدريس العمراوي، إلى عامل مدينة الصويرة، علال بن عبد القادر الزمراني، بتاريخ 9 ذي الحجة 1258/ الموافق 11 يناير 1843، حيث قال:

1- بوجندار، مُحمد بن مصطفى الرباطي (ت. 1345/ 1926)، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، مخ. م. و. م. م، د 1287، ص. 154 وما بعدها.

«... وأمّا ما ذكرت على ما يشاع ويُذاع، فاعلم أن الجيش حفظه الله هو المركز والقطب الذي عليه يُدار، وإلى الثناء عليه يُصار...»[1].

كُلٌّ هذا يدلّ على أهمية الجيش لدى المخزن وأعوانه في قضاء الأغراض والمآرب، ونشر الأمن، وتدليل المصاعب، كما يدل على مدى ما يُعول عليه المخزن منه في تسيير شؤون البلاد. وعن المغرب والمغاربة بصفة عامة، وضرورة إظهار القُوة واستعمالها أحياناً، خاطب السلطان المولى الحسن نائبه مَحمد بركَاش، في شأن ما تقدم به إليه سفير بريطانيا في المغرب من ملاحظات ومآخذ حول طُرق الاتجار واستغلال الرقيق بمدينة طنجة وغيرها من المدن، حيث كتب يقول:

«... لكون هذه الإيّالة ليست كغيرها من الإيالات أهلها كلهم ذوو حضارة وتمدن، بل جلها أهل بداوة ووَبَر، لا يستقر بهم قرار، ولا يدومون على حال، ويتقلبون مع كل ريح، ولا ينضبط لهم أمر، ويَعْسُر أمر تركهم للأمور العادية فضلاً عن الدينية. وحتى يُؤمرون به، إنّما يمتثلونه قولاً لا فعلاً. إذا أريد منهم تنفيذه فعلاً، تنزل عليهم الخيل والمحلة حتى يُنفذوه كرهاً. ومهما نهضت عنهم، عادوا لعادتهم، وهذا حالهم من قديم...»[2].

ولا أدَلَّ على ذلك ممّا ورد في رسالة وجهها أحد المسؤولين عن حملة عسكرية استهدفت أولاد ابن غنية من أولاد عمران من قبيلة الحياينة، وهو الطاهر الرّغَاي إلى الخليفة السلطاني سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 24 شعبان 1362/ الموافق 7 غشت 1847، حيث قال:

1- الصديقي، محمد بن سعيد، **إيقاض السريرة لتاريخ الصويرة**، الدار البيضاء، مطبعة دار الكتاب، د. ت، ص. 65.

2- خ. س، ك 347، رسالة السلطان إلى مَحمد بركَاش، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1301/ 22 يناير 1884.

«... وأمّا هذا العسكر، من فضل الله وسعادتكم، له هيبة عظيمة عند القبائل، ويخافون منه غاية...»[1].

وأمّا في الجهات النائية، أو الصعبة المسالك بسبب تضاريسنها الوعرة، وبالخصوص في بعض الجهات كسوس مثلاً، وحاحا، وتادلة، والأطلس المتوسط، وجبالة، والريف، وتازة وما جاورها من قبائل، والمغرب الشرقي بأكمله، فإنّ الحاجة كانت تبدو أكثر إلحاحاً لإظهار القُوة، وحمل قبائل هذه المناطق على الاستجابة إلى الأوامر المخزنية، وأداء ما تَرتَّب عليها من واجب وغيره، أو إصلاح ذات البين، إذا ما نشبت نزاعات وخلافات بين القبائل، مثل التزاعات حول مصادر المياه، وتقسيم الأنصبة حول مناطق وأراضي النجعة واستغلال المراعي، سواء كان ذلك في السهول أو في الجبال، إلى غير ذلك من أسباب الصراع والتطاحن.

ونلمس هذه الظاهرة بالفعل في منطوق مصادرنا ووثائقنا، حيث نتوقّف عند عدد من النماذج مِمَّا تحدثنا عنه رسالة وجهها الباشا العباس أمقشد إلى الصدر الأعظم الطيب بليماني بوعشرين، ويدور موضوعها حول ما بقي بذمة قبائل الريف من واجب وفروض، ومَن منها أذعن للدفع، ومن ظل يرفَض، حيث كتب يقول:

«... واعلم سيدي أنّ أهل الريف ليس عندهم قياس في الواجب (أي مقادير محددة). فإن قدمت عندهم المحلة في السنة (الفلاحية)، يُفرضُ عليهم ذلك الواجب بحسب ما ظهر في تلك السنة من الخصب وعدمه،

1- م. و. م. ر، مح 1، سجل رقم 17856.

وإن لم تقدم في ءاخر السنة، يكون المخزن عندهم مثل السراق. وأمّا قبيلة قلعية فهي التي تباشر مع المخزن...»[1].

هذا إذن فيما يخُص ضرورة حضور المحلة في عين المكان وفي الوقت المناسب، إذا كانت تامل الحصول على شيء من هذا الواجب. على أن هذه الفقرة تُفيد في نفس الوقت أن المخزن كان يُراعي الظروف الطبيعية، والمناخية، والاجتماعية السائدة في مختلف مناطق البلاد، وبالتالي فإن تقديرَه لما كان يطالب به القبائل، كان يتِمّ على ضَوء بعض المؤشرات الدالة على جَودة ووفرة المحصول الزراعي. فإن كانت السنة جيدة، أخذ الكفاية، وإن كانت هزيلة، لم يثقل عليهم.

ومهما يكن من أمر، فإن السلاطين كانوا يولون عناية خاصة إلى الجيش وشؤونه، ويعتبرون استقامة أحواله وانضباط رجاله من العوامل الأساسية في تسيير شؤون البلاد. فهذا السلطان المولى عبد الرحمن يقول:

«... ولا ينبغي للجيش أن يُقَرَّ على الفساد، وبه يتربى الناس، فهو أولى بالتربية، وأحق بالتأديب والتهذيب يشفع به...»[2].

1- خ. س، كـ 61، ص. 11، رسالة بتاريخ 17 ذي الحجة 1283/ 22 أبريل 1867.
العَبَّاس أمقشد هذا، كان ممّن يعول عليه في هذه المناطق الريفية. تولى باشوية مدينة طنجة في سنة 1865، ثم عمل بدار النيابة إلى جانب محمد برگَاش حيث كان ينوب عنه أثناء غيابه. هذا، وقد أشار الباحث مصطفى بوشعراء إلى أنّ وفاة هذا القائد كانت سنة 1875، (الاستيطان والحماية الأجنبية بالمغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، 4 أجزاء، ج 2، ص. 440)، إلاّ أننا نعتقد أنه كان لا زال على قيد الحياة في 17 ربيع 2، 1301/ يبراير 1884، أنظر: خ. س، كـ 358، ص. 365.

2- خ. س، مح. ر، رسالة السلطان إلى قائد العرائش، رقم 11/ 1 كـ 5 بتاريخ 16 صفر 1261/ 24 يبراير 1845.

على أن لا أحَد يجادل في أهمية الدور الذي يضطلع به الجيش والعسكر، في استتباب الأمن في البلاد، وإخماد التمرد والفتن، وتأديب وردع من جار من القبائل، واستخلاص واجب الزكاة والأعشار، إلى غير ذلك من الوظائف التي يقتضيها السير العادي للبلاد. وتُصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى خدمات الجيش، في المناطق النائية والتي لا يستقر فيها أمر الأحكام لأسباب عديدة، مادية، وجغرافية، وطبيعية. وهذا ما يُستشف ممّا كتبه أحد قواد قبيلة زعير حيث قال:

«... اعلم سيدي، إن حضر سيدنا حضر ذلك، وإن غاب سيدنا لا يلتفتوا إلينا، لا يسمعوا لنا، ولا ينظروا وجوهنا، ولا وجدنا لهم طاقة ولا حول ولا قوة...»[1].

وكان الأمر يستعصي حتى على أمهر وأكبر القواد من ذوي الحظوة في الدوائر المخزنية العليا، كما يشهد على ذلك ما ورد في رسالة باشا فاس الشهير سعيد بن فرجي، حيث قال:

«... أمَرَنا دامت سعادته (السلطان مولاي الحسن) بفرض الحركة المعتادة على قبائل إيّالتنا الجبلية (إمّا هوارة الحجر وهوارة الوطا، أو رغيوة وَمَزْيَات). وطلبنا الآن من فضل سيدنا أيده الله أن يمدنا بمدد من العسكر السعيد للتوجه مع خليفتنا للقبائل الجبلية، لأنه إذا لم يكن ذلك لا يحركون ونظر مولانا الشريف أوسع...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 93، رسالة القائد الحبشي الملكي المخلوفي إلى السلطان، بتاريخ 5 ذي القعدة 1303/ 5 غشت 1886.

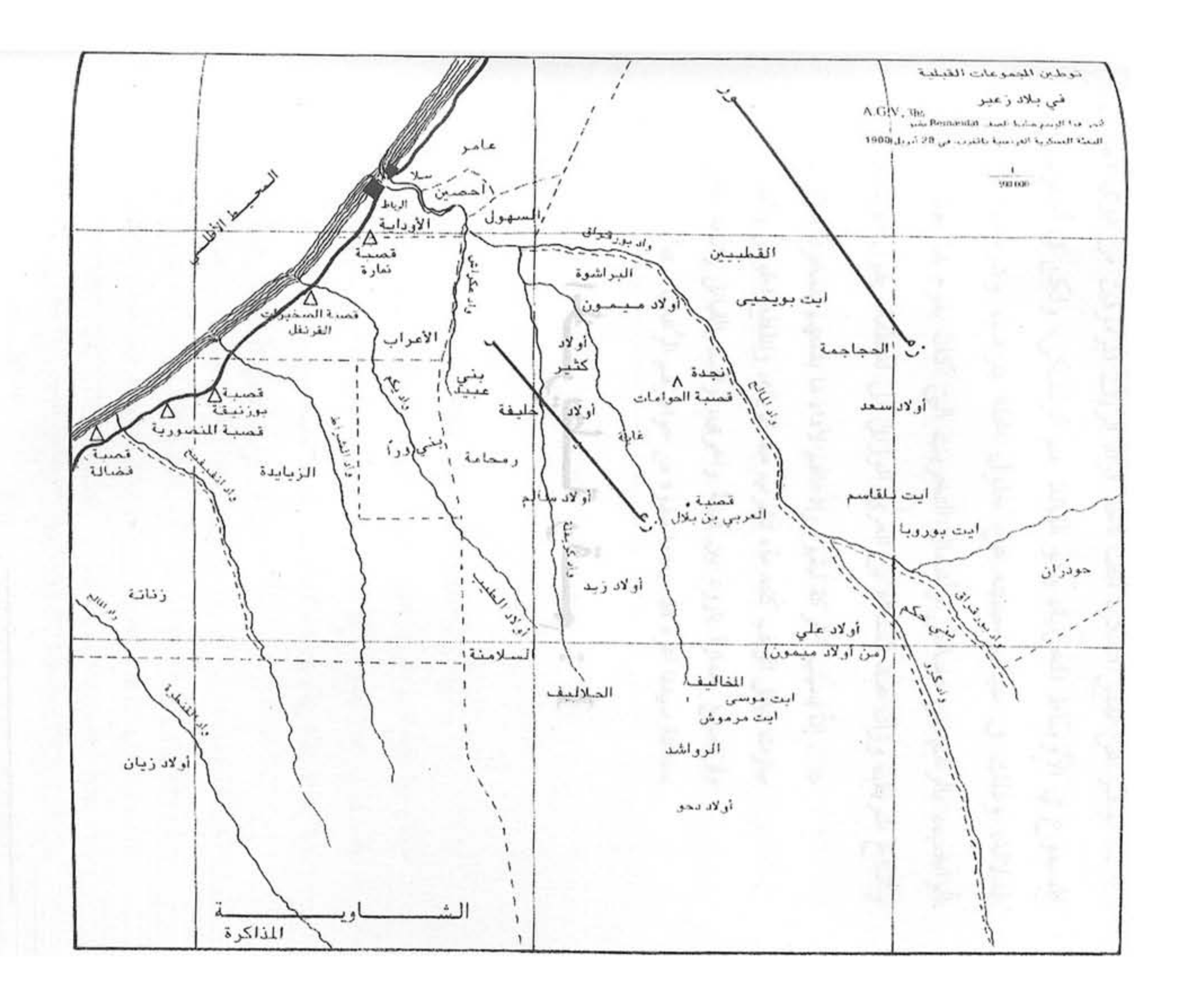
2- خ. س، مح. ح رقم 261، رسالة باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى نائب الوزير مَحمد بن أحمد الصنهاجي، بتاريخ فاتح شعبان 1307/ 23 مارس 1890.

وعبّر عن نفس الفكرة أيضاً أحد قواد الريف المرموقين من ذوي الصيت المسموع في الأوساط المخزنية، وهو القائد حم الولشكي، ولكن في أسلوب بليغ الدلالة، وذلك في سياق حديثه عن حلول المحلة بترابهم، وشروعها في قبض الواجب، بالرغم من دسائس وأعمال التخريب التي كان يقوم بها بعض مبعوثي وأتباع شريف وزان عبد السلام بن العربي الوزاني إلى المنطقة، يقول الولشكي:

«... إنّ بسبب الحركة لبقيوة وإذعانهم لأداء ما بذمتهم للمخزن أعزّه الله، سارت قبائل الريف كَلته مآء تشرب منه الزياته، وانقطع الخوض والفساد، ولم تسمع لعمارة بارود بين قبيلة وأخرى، وشمت القبائل رائحة المخزن بسعادة سيدنا أعزه الله، بعدما نبذوه من خواطرهم الرُّعات...»[1].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 9/ 404، رسالة الوليشكي المذكور إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، بتاريخ فاتح رمضان 1315/ 24 يناير 1898.

الخــــريطـــة رقـــــم : 1


توطين المجموعات القبلية
في بلاد زعير
A.G.V. 3H5
1/90000
المحيط الأطلسي
عامر
سلا
الرباط
أحصين
السهول
الأوداية
قصبة تمارة
واد عكراش
واد بورقراق
القطبيين
البراشوة
أولاد ميمون
أيت بويحيى
الحجاجمة
قصبة الصخيرات
القرتل
الأعراب
بني عبيد
أولاد كثير
أولاد خليفة
انجدة
قصبة الحوامات
أولاد سعد
قصبة بوزنيقة
قصبة المنصورية
قصبة فضالة
الزيايدة
بني ورا
رماحة
واد المالح
أيت بلقاسم
أيت بوروبا
أولاد سالم
قصبة العربي بن بلال
حوذران
زناتة
أولاد زيد
أولاد الطيب
بني حكم
أولاد علي
(من أولاد ميمون)
السلامنة
الحلاليف
المخاليف
أيت موسى
أيت مرموش
الرواشد
أولاد زيان
أولاد دحو
الشاوية
المذاكرة

ومن شأن توفر القائد أو العامل على كتيبة من الكَيش والعسكر، تكون رهن إشارته في سائر الأوقات، وتقوم بمختلف الخدمات، إضفاء مزيد من الهيبة والاحترام على مُمثلي المخزن، وبالخصوص في المناطق البعيدة عن مكان استقرار السلطان وحاشيته. وهذا ما نفهمه من قول القائد عبد القادر بن مسعود الزراوي الذي حاول أن يُقنع السلطان بأهمية وجود مثل هذه الكتيبة، حيث كتب ما يلي:

«... فالمؤمل من كمال سيدنا أن ينعم علينا بمن يُعَمّر علينا من مدد جيشه السعيد، ولو بشيء في الحملة، إذا خرجنا أو دخلنا، نكون بينهم ويرهم كل من ورد لمحروسة تيزنيت، لأن جميع من وفَد لها من أعراب الشاطي، وأعراب الشرق، وأهل سوس حتما عليه أن يصل إلى القصبة السعيدة...»[1].

وكثيراً ما كان يُؤدي انقطاع المؤونة عن حاميات الجيش إلى تخوف القُواد واستصراخهم، واللجوء إلى وسائل عديدة للحصول على قسط من المؤونة إلى أفراد هذه «الإدالات»، في انتظار ورود جواب السلطان أو العلاف الكبير. ويتضح لنا ذلك من المثال الآتي. فبعد أن انقطعت المئونة عن «الإدالة» المرابطة بأزرو، بتراب قبيلة بني مكَيلد، ما يقرُبُ من أربعة شهور، كتب قائد المنطقة يقول:

«... وأن هذه الإيالة نسانسن (ولَعَله يقصد معنى ساس يسوس أي تدبير أمور القبيلة). والآن نطلب من سيدنا أن يجد على العسكر بمئونته، لأن العسكر إذا لم تكن عنده مئونة يقع فيه الفرار، والبرابير لم يبق يمثل كلامنا إلاّ بالعسكر، ونطلب من سيدي أن يجد علي بالعسكر الذي هناك بالخدمة السعيدة...»[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح، رقم 199، وثيقة بتاريخ 17 جمدى الثانية 1306/ 18 يبراير 1889.

[2]- خ. س، مح. ح، رقم 258، رسالة القائد مُحمد أعراب المجيلدي العرفاوي إلى السلطان، بتاريخ فاتح رجب 1307/ 26 أكتوبر 1889.

بيد أن القوة وحدها، في هذه المجتمعات الجبلية، كانت لا تكفي دوماً في قضاء أغراض المخزن، على المدى الطويل. ولرُبّما كان لرموز السلطة والنفوذ الأخرى، كالنسب الشريف والصلاح مثلاً، دورٌ أكثر نجاعة وفاعلية في ضمان إشعاع النفوذ المخزني، وهذا ما لا يضمنه اللجوء إلى استعمال القوة دائماً[1].

على أنه إذا كان للجيش من أهمية في الجهاز المخزني، باعتباره وسيلة لتنفيذ الأوامر والأحكام، وإنجاز عدد من الخدمات والمهام، فغالباً ما كان السلطان وأعوانه يُفضلون طرق المفاوضة والإقناع، وإظهار القوة لردع وإرهاب المتمردين، دون الاضطرار إلى استعمال القوة في معالجة القضايا والمشاكل.

فهذا مثلاً الفقيه عبد الله بن أحمد، أخو الحاجب موسى بن أحمد، وزير الحرب في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، والسنوات الأولى من عهد ابنه وخلفه المولى الحسن، بصفته باشا فاس البالي وقتئذ، يكتب إلى ابنه وخليفته مَحمد بن عبد الله كتاباً رَسم له فيه الخطة الواجب اتباعها في إحباط وإفشال تمرد فرقة من قبيلة الزراهنة، وهي رُبُع موساوة، حيث قال:

1- خ. س، مح. ح. رقم 72، وثيقة بتاريخ 28 ذي القعدة 1302/ 8 سبتمبر 1885.
نقرأ في هذه الوثيقة ارتسامات وملاحظات شخص يُدعى الحسين العياشي، وهو لا شك من أتباع الزاوية العِيَّاشِيَّة الحمزاوية، إن لم يكن مُقَدِّمَها، حول الأوضاع السائدة وقتئذ بمنطقة الأطلس المتوسط، مُتقدماً بجُمْلَةٍ من النصائح إلى السلطان مولاي الحسن، لكي يعم الهدوء والاستقرار في هذه الربوع من البلاد، وينصاع أهلها إلى الأوامر المخزنية. وملفتا انتباه العاهل إلى أنّ الانتماء إلى النسب الشريف الذي سبق وأن فقد ما كان له من أثر قوي على إثر انهزام السلطان مولاي سليمان وجيوشه في وقعة ظيان سنة 1234/ 1819، صار الآن يسترجع مكانته في مجتمع قروي، كان من أخلاقه دوماً توقير هذا الانتماء.

«... والمقصود بذلك إخراج الأمر بالرفق واللين، لعل الله يهديهم ويرد بهم إلى سواء الطريق. ومما نؤكد به عليك، أن تتكلم مع قواد البربر الذين عندكم بتشنيع ورود الأمر ليشيع ذلك في الجوار، ويحصل لهم الإرهاب... ولا نكره أن تتكلم مع قواد الأعراب (بسايس وهم دخيسة، وأولاد نصير، وذوي منيع) المجاورين للفساد المذكورين وهم القائد محمد بن العربي ولد الحمراء، والقائد المعطي بن المنيعي بكلام يُشبه ما ذكر إن كان هناك بالبلد...»[1].

وممّا لا شك فيه أن المخزن، في بعض الحالات الخاصة ولأسباب طبيعية ومادية، كان يختار مسبقاً نهج سياسة التفاوض، عوض اللجوء إلى استعمال القُوة ضد القبيلة العاصية، إذا ما تَبّين له أن ذلك أسلم وأفيد، وأنه أنفع له.

وفي مثل هذه الحالة، تُجهز الحركة وتُتخذ جميع التدابير المعتادة لإنْجاحها، ويتم اختيار رؤسائها العسكريين والمعنويين بعناية فائقة، بمن فيهم شخصية مرموقة من أبناء عمومة السلطان، ورب زاوية أو مرابط له علاقة وطيدة بالجهة المستهدفة. فتصدر تعليمات وأوامر إلى رؤساء الحركة بالاّ يأذنوا بشن العمليات الحربية، إلاّ بعد استنفاذ كافة الطرق السلمية.

وهذا فعلاً ما ورد في رسالة وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، وزير الحرب وقتئذ ورئيس الحركة التي كانت قد توجهت إلى ناحية تازة، في محاولة لإيجاد حلّ سلمي للنزاع الذي نشب بين عامل هذه المدينة وأهلها.

وحرّرت هذه الرسالة في 27 شعبان 1293/ الموافق 17 سبتمبر 1876، أي في وقت كان فيه السلطان مولاي الحسن نفسُه بناحية بني يزناسن ووجدة، قادماً إليها من مدينة تازة نفسها.

---

[1]- خ. س، و. ز، ج 28، وثيقة رقم 179، بتاريخ 30 شعبان 1296/ 19 غشت 1879.

ومعلوم أن قبيلة غياثة كانت قد ألحقت بالمحلة السلطانية هزيمة نكراء، أواخر شهر جمادى الثانية من نفس السنة، الأمر الذي يُفسر ولا شك حذر المخزن الشديد وتريثه، قبل خوض مُغامرة أخرى في أعالي جبال وأغوار شعاب المجال الطبيعي لهذه القبيلة[1].

ولطالما أتعبت قبيلة غياثة هاته المخزن، وأربكت رجاله، فأصبحت لديه مصدر إزعاج وقلق مستمرين، بل مصدر فتنة وعصيان، طيلة القرن التاسع عشر.

وإذا ظلت هذه القبيلة تخلق مشاكل ومتاعب للمخزن على مدى الرّبع الأخير من هذا القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين، فإن تبنيها الكامل لدعوة المغامر بوحمارة كان قمة ما أحدثته من مشاكل، ولا سبيل لمقارنته بما كان يصدر منها في الفترات السابقة.

وكانت سياسة المخزن تجاه هذه القبيلة، تختلف بالطبع تبعاً للظروف والمناسبات، وكان هذا الاختلاف يعكس منهج كل سلطان من سلاطين الفترة، في التعامل مع غياثة، وبالتالي يعكس المنهج السياسي الذي اختاره المخزن قصد ضمان ردعها وإسكاتها.

فللسلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، على سبيل المثال، موقف خاص من هذه القبيلة، وقد أعرب عن بعض جوانبه في الفقرة الآتية حيث قال:

«... ولعلّ ذلك خير (يقصد لجوء قائد المحلة الباشا محمد ولد أبَّ محمد الشركَي إلى استعمال العنف). فإن غياثة لئام، ولا ينبغي إلاّ أن يُقابلوا بالجد والقُوة، وأن يُهانوا ولا يكرموا، وليسوا أهل مكرمة. إن قُوبلوا بالبشاشة واللين، رجعوا وراعوا، بل عند ذلك يزدادون جسارة وتعنتا.

1- الناصري، الاستقصا...، م. س، ج 9، ص. 158 - 159.

إذا أنت أكرمت الكريم ملكتــه وإن أكرمــت اللئيــم تمـــــردا

وإنّما اللائق مقابلتهم بالشدة وأخذهم بالعُنف ليلزموا طورهم، ويعرفوا قدرهم، فقد جرّبناهم وخبّرناهم وتعرفنا ذلك من طباعهم...»[1].

ويرى الفقيه الحجوي أن المخزن وحده يتحمل مسؤولية تَرَدِّي الأوضاع في هذه المناطق الواسعة والممتدة من مدينة تازة إلى وجدة وبلاد بني يزناسن شمالاً، وإلى فكَيكَـ شرقاً، ثم في اتجاه الواحات والقرى في الجنوب الشرقي للبلاد. وقد كتب، في سياق الحديث عن بداية فتنة الروكَي بوحمارة، وتردد السلطان المولى عبد العزيز في نهج سياسة صارمة للقضاء على الفتنة في مهدها، ما يلي:

«... فمن ذلك الوقت (وقعة إيسلي سنة 1844)، والمغرب الشرقي، من فاس إلى وجدة..إلى الصحراء، في حكم الفوضى، لا نظام، ولا أحكام، ولا علم، ولا دين، ولا ضرائب، ولا زكوات، ولا...، ولا...»[2].

نستنتج ممّا سبق أن المخزن كان لا يَحْصُل على طائل، حين تجهيزه حملات عسكرية ضد بعض القبائل الجبلية والنائية (غياثة، أيت شخمان، بني مكَيلد، إداوتنان...). فوُعورة جبالها وتشعب منعرجات أوديتها، كانت تساعد هؤلاء الجبليين على الإفلات من قبضة الجند المخزني، بل تسمح لهم بنصب كمائن كان يسقط في شباكها العديد منهم. فالمجال الطبيعي هنا، من حيث انتظام السلسلات الجبلية، وكثافة وامتداد الغطاء النباتي وكثرة الكهوف والمغارات، كان يسمح للسكان بإبطال نجاعة وفاعلية حركات المخزن وحملاته العسكرية.

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 81 - 83. رسالة السلطان إلى ابنه وخليفته سيدي محمد، بتاريخ 6 رمضان 1263/ 18 غشت 1847.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، م. س، ص. 14.

وكانت القبائل في معظم الحالات، ولا سيما في المناطق الشبيهة بالتي ألمحنا إليها أو النائية، تمتنع كل الامتناع من أداء ما بذمتها من واجبات، أو فروض ومغارم، كُلّما كانت في مأمن من قدوم كتائب الكَيش والعسكر، المعززة بحراك القبائل المجاورة. ويتضح لنا هذا جلياً مما ورد في رسالة نائب الوزير مَحمد بن أحمد الصنهاجي الموجهة إلى الأمير مولاي العباس، في شأن ما ذكره عُمّال قبيلة وَرْدِيغَة، وهي إحدى قبائل تادلة، عن امتناع إخوالهم من الأداء، حيث قالوا:

«... وجوابهم أن ذلك لا يحصل إلاّ بوجود المدد المعتبر وسط إيالتهم...»[1].

وتنطبق نفس الملاحظة على ما تضمنته رسالة العباس بن محمد الجامعي (ابن الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، وبالتالي ابن أخ وزير الحرب محمد الصغير الجامعي) الموجهة إلى السلطان المولى الحسن، في شأن عصيان قبيلة بني مصور بمنطقة جبالة، وهي رسالة أبان فيها عن النهج المناسب الذي به تذعن قبائل فحص طنجة، وباقي القبائل الجبلية الأخرى والذي به تستجيب إلى الأوامر المخزنية والأحكام السلطانية، يقول:

«... فنطلب من مولانا التعجيل بالمدد لتزدادوا به قوة وعصبية، وتتعرف هؤلاء القبائل الجبلية بسر حرارة المخزنية، لأنه بلغنا أنه من أيام الصريدي حيث كان توجّه إليهم بالحركة ما جرت عليهم الأحكام على مُقتضاها...»[2].

ومعلوم أن القائد الصريدي الذي أشارت الرسالة إلى أنه منذ مجيئه إلى هذه المناطق الشمالية على رأس قوات عسكرية مخزنية لم تذعن القبائل، وخصوصاً

1- خ. س، و. ز، ج 6، رقم الوثيقة 156، بتاريخ 18 شوال 1308/ 17 مايو 1890.

2- خ. س، مح. ح رقم 310، وثيقة بتاريخ 10 محرم 1310/ 4 غشت 1892.

الجبلية منها، إلى الأوامر المخزنية والأحكام السلطانية، هو الباشا الشهير حُمان الصريدي الذي كان متولياً على مدينة العرائش والقبائل التابعة لها قبل سنة 1837، حيث عين عامل جديد أسندت له مهام تسيير هذه المناطق، وهو عبد السلام السلوي المكناسي. وهذا يعني أنه خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمن، لم يتمكن المخزن من فرض سلطته على هذه القبائل الجبلية[1].

إذن، يتضح جلياً ممّا سبق، أنه كان من شأن حضور الجيش، في كل مكان دعت الضرورة إليه، أن يُساعد على ردع القبائل، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ولو موقتاً، وجبرها على أداء ما بذمتها من واجبات وفروض تجاه المخزن، إلى درجة أنه كان من المستحيل إسماع كلمة المخزن بدون اللجوء إلى إظهار القوة واستعمالها. وقبيلة الحياينة مثال آخر نضربه لنُبرز ما نقول. فقد كتب أحد قُوادها إلى السلطان المولى عبد العزيز، في فاتح شوال من سنة 1312/ الموافق 28 مارس 1895، يُخبره باستحالة إذعان إخوانه دون حضور المدد من الجيش والعسكر، قال:

> **«... فليكن في شريف علم سيدنا أنّ إخواننا جماعة أولاد تخيل، لّما كانت محلة سيدنا السعيدة نازلة بإيزائهم، كانوا على الجادة والخدمة الشريفة، وإعطاء حقوق المسلمين، وحين طلعت لقبيلة التسول، رجعوا لظلمهم القديم، وتقعدوا عن دفع ما وجب عليهم من الكلف المولاوية، والوظائف السلطانية، واشتغلوا بقطع الطرقات...»**[2].

1– ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 227 – 228.
بوشعراء، مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب، المطبعة الملكية، الرباط، ج 2، ص. 669.
2– خ. س، مح. م. ع. ع رقم.

وقد يحدث، من حين لآخر، أن يتدهور الوضع الأمني في جهة من جهات البلاد، فتنتشر أعمال السلب والنهب والاغتصاب، انتشار الحريق في الهشيم، على يد مُغامر يُعلن فجأة تمرده وعصيانه على المخزن. ولا أدلّ على ذلك من مُغامرة أحمد الريسوني، وما اقترفه من جرائم وأعمال تخريبية في فحص طنجة، وما خلقه للمخزن من متاعب وقلاقل تكاد تشغل كل العقد الأول من القرن العشرين، أو بسبب انتفاض قبيلة أو مجموعة من القبائل، لدواعي مختلفة، كما شهدت ذلك ناحية تطوان، في نفس الفترة، حيث تمردت قبائل بني يدير، وبني مصور، وواد راس، وأنجرة، فضاق الأمر بهذه الحاضرة مُدةً من الزمن لا يستهان بها[1].

ففي مثل هذه الظروف والأوضاع، تُصبح الحاجة إلى الجيش ماسة، فتتعالى نداءات المسؤولين المخزنيين ورؤساء كتائب الجيش مُطالبة بإرسال تعزيزات من الجُند، أو مدهم بما يلزم من السلاح والذخيرة، أو الإسراع إلى أداء الأجور والرواتب المستحقة لأصحابها والتي انقطعت عنهم شهوراً عديدة.

فهذا القائد محمد بن بوشتى بن البغداي يوجّه رسالة إلى الوزير الصدر محمد المفضل غريط، يطلب مدَّه بعدد من الفرسان، وبموافاته برواتب أفراد الكَيش والعسكر الذين يحاربون معه الثائر الريسوني بمنطقة فحص طنجة. وبعد أن أشار إلى ضياع خيول الفرسان من الكَيش والعسكر، وذكر أنّ ما تبقى منها حياً صار منعدم الفائدة، وأن جميع خيّالة أشراكَة، والشراردة، والأوداية الحاركين معه قد فروا بدوابهم، وأنه قد راسل مراراً قُوادهم في شأن تعويضهم بآخرين ولكن بدون جدوى، أضاف قائلاً:

1- التمسماني، عبد العزيز خلوق، **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 53 وما بعدها.

«.. وعلى كل حال فقد أدينا الواجب علينا ولكم فيه واسع النظر لأن قبيلة الأخماس عليها مدار القبائل بمرأى ومسمع، فإن... المدد السعيد وأتت كرهاً عليها لا طوعاً، جميع القبائل ترجع عن غيها وتميل إلى الطاعة كرهاً عليها، وإن بقيت الأخماس على عتوها فجميع القبائل بحسب التبعية...»[1].

والواقع أنه لا محلة بن البغدادي، ولا المحلات الأخرى التي كانت تحارب متمردي قبائل جبالة بناحية تطوان، بقيادة محمد المراني والبشير بن السناح، فضلاً عن حُراك قبائل الخلط والطليكـ، وسفيان، وبني مالك، وبني أحسن، وعدد من قبائل أحواز مراكش، ويمثل هؤلاء جميعاً قوات لا يستهان بها، من حيث عدد رجالها وعتادهم الحربي، لم يحققوا أدنى نتيجة تذكر لفائدة المخزن. فلا الريسوني قد وقع في الأسر، ولا سُكان مدينة تطوان ونواحيها قد تنفسوا الصعداء، وأمكنهم العيش في أمن وأمان، مِمّا كان يثير حفيظة النائب الطريس وامتعاضه، ويفقد معه صبره وأوْنه المعهودين، رامياً باللاّئمة على قواد الكَيش، والعسكر، والحراك فيما يتسم به سير العلميات العسكرية ضد المتمردين من تماطل وتهاون وبطء[2].

---

[1]- م. و. م. ر، مح 3، الرسالة بتاريخ 13 رجب 1325/ 22 غشت 1907.

[2]- كانت أعداد كتائب هذين القائدين العسكريين وقواد القبائل على النحو الآتي:

- محمد المراني: 200 من العسكر.
- البشير بن السناح: 500 من العسكر، 280 من خيّالة الكَيش.
- حراك القبائل: 194 فارساً، يُعطى لكل واحد منهم بسيطتان في اليوم كمئونة.

أنظر: خ. س، كـ 763، ص. 178، وثيقة بتاريخ 11 صفر 1321/ 9 مايو 1903؛
وص. 185، وثيقة أخرى بتاريخ 16 صفر 1321/ 14 مايو 1903؛
وص. 228، وثيقة بتاريخ 15 ربيع 1، 1321/ 11 يونيو 1903؛
وص. 248، وثيقة بتاريخ 15 جمادى 1، 1321/ 9 غشت 1903.

فبعد أن علم بالهجوم الذي استهدف إحدى «الترالات» المخزنية الواقعة على الطريق المؤدية من القصر إلى طنجة، والاعتداء على من كان بها من المسافرين، من بينهم مخزنيان، كانا متوجهين بأوامر السلطان إلى طنجة، وتجريدهم مما كان بحوزتهم من مال ومتاع، خاطب «كبراء المحلة الفحصية» قائلاً:

«... فَغَيْر خاف أنّ ظهور ذلك مع وجود المحلة المخيمة بالقرب من محله ناشئ عن عدم تحريك الهمم بمَا يُقْمع الطامع في مثل ذلك. وعليه، فإذا لم يكن معكم من تحصل به الكفاية في قضاء الغرض المولوي، فاعلمونا به لنُطلع عليه علم مولانا أيده الله وإلاّ، فإن كان معكم ما يقضى به الغرض الشريف، فلتنهضوا لقضائه. فإنّ طول مُدة الإقامة من غير إظهار نتائج تفتح باب الطمع في الضرب على المحلة، وعلى المحبة والسلام، في 14 رجب 1321/ 6 أكتوبر 1903»[1].

وعبّر الطريس عن نفس الملاحظة، بضعة شهور بعد هذا التاريخ، في رسالة وجهها إلى عامل طنجة، عبد السلام بن عبد الصادق الريفي والذي كُلِّف بقيادة حركة، وشن عمليات تطهيرية في ضاحية هذه المدينة، ملفتاً انتباهه إلى أن كل ما تحقق وأنجز حتى الآن هو:

«... الإطالة بدون فائدة مع كثرة الصوائر... انهض المحلة لقضاء الغرض، سيما وأن فصل الشتاء قد انصرم...»[2].

1- خ. س، كـ 763، ص. 286.

2- خ. س، كـ 763، ص. 379، وثيقة بتاريخ 18 محرم 1322/ 4 أبريل 1904.

وانظر كذلك تساؤل السلطان المولى عبد العزيز «... عن جدوى المحلة بهذه النواحي، مع كثرة الصوائر عليها...».

م. و. م. م، كـ 2720، ص. 295، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الأول 325/ 7 مايو 1907.

ونستخلص مما سبق ذكره ازدياد تفاقم الأوضاع، واشتداد الخناق على سكان مدينتي أصيلة وتطوان على الخصوص، من جراء الحصار المفروض عليهما من قبل الريسوني وأتباعه من جهة، ومن طرف القبائل الجبلية المنتفضة من جهة أخرى. ويؤكّد هذا، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، استنجاد عمال المنطقة، كل مرة، بالنائب السلطاني محمد الطريس من أجل إيجاد حل مناسب ودائم لُعضلة انقطاع المؤن والرواتب عن الجند المرابط بمدنهم، إذ كلما طالبوا الأمناء بأدائها لأصحابها، إلاّ وأجابوهم بقصر اليد وفراغها من المال. وقد عبر عما كان يؤول إليه الأمر في مثل هذه الحالات، وما أكثرها، عامل مدينة تطوان وقتئذ، عبد الكريم اللبادي، حيث كتب للطريس يقول:

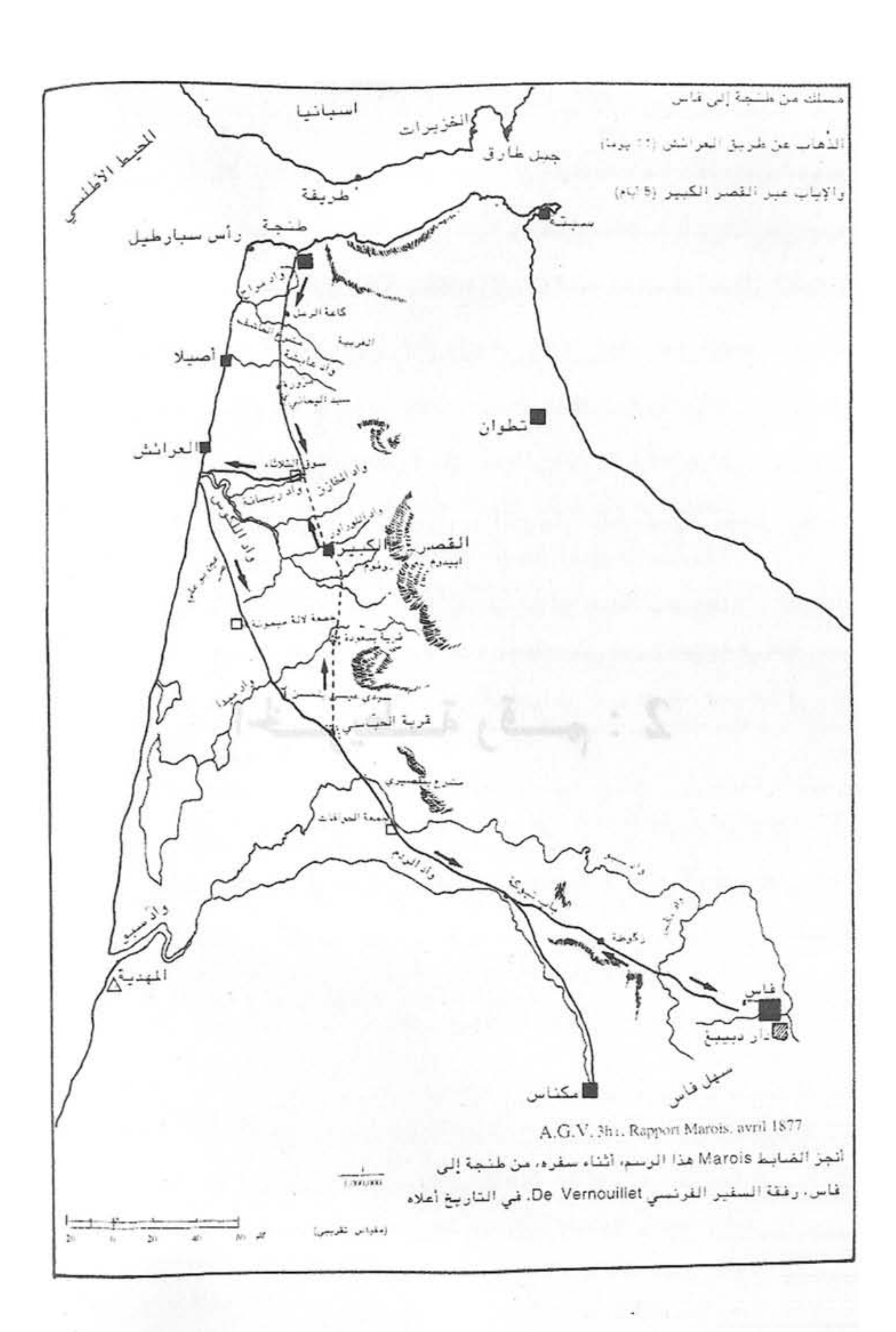
> **«... وبسبب هذا (لا مال بيد أمناء المدينة) تبقى أمور المخزانية في غاية التفريط لأن هذا العسكر لا يمكن تكليفهم من دون مئونة، خصوصاً في الأمر المهم...»**[1].

ولم يكن الأمر يتوقف عند هذا الحد، بل كان المسؤولون المحليون، في بعض المناسبات، يقعون في حيْصَ بَيْص، ويشعرون وكأن الأرض تهتز تحت أقدامهم، بعد تلقيهم الأوامر بتوجيه جميع من معهم من عسكر إلى الحضرة السلطانية، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

---

[1]- م. و. م. ر. مح رقم 3.

الخـــريطـــة رقـــم : 2



A.G.V. 3h1, Rapport Marois, avril 1877

أنجز الضابط Marois هذا الرسم، أثناء سفره، من طنجة إلى فاس، رفقة السفير الفرنسي De Vernouillet. في التاريخ أعلاه

(مقياس تقريبي)

الفصل الثاني

تركيب الجيش، تكوينه وتنظيمه

تقـــديـــم

من المعلوم أن مصنفات الأخباريين المغاربة لا تُقدم لنا معلومات وتفاصيل واضحة ودقيقة، حين يتعرض أصحابها إلى قضية أو ظاهرة، في سياق حديثهم عن الأحداث التي تستأثر باهتمامهم، ويروها قمينة بالذكر والتسجيل. ولولا الكتابات التي خَصّصَها الأوربيون للمغرب وسكانه، ومن بينها مُذكرات وتقارير أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية الذين استقروا بالبلاد، ابتداءً من خريف سنة 1877، لتعذر علينا، في العديد من الحالات، تناول قضايا معينة من تاريخنا الوطني، وفي مُقدمتها، قطاع الجيش في القرن التاسع عشر[1].

من جهة أخرى، يعرب العديد من المراقبين الأجانب الوافدين على البلاد، في القرن المذكور، عن أسفهم، وحسرتهم، بل وتدمرهم مما كان يعترض طريقهم، ويُحبط جهودهم وحماسهم، ويكبُت فضولهم، حين كانوا يتهيأون

1- انظر مثلاً ما ورد في التقرير الآتي، حول الجيش المغربي، ذكرناه هنا على سبيل الاستئناس لا الحصر:
- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Féraud, en date du 25 mai 1877, p. 18 et suivantes.
وقد وضع فيرو تقريره هذا، بمناسبة توجّه السفير الفرنسي الجديد بالمغرب De Vernouillet، من طنجة إلى فاس، في شهر أبريل من سنة 1877، بعد أن وافق السلطان المولى الحسن على استقباله. وكان فيرو وقتئذ تُرجماناً لهذه السفارة. وقد انضم إلى الوفد كذلك كل من الكومندار Strohl، والقبطان Marois، والقبطان فيرو هذا، هو الذي عُيّن فيما بعد سفيراً لفرنسا بالمغرب، ما بين 1885 و1888.

للتأليف في موضوع الجيش. ففي نظرهم، لم تكن هناك قوانين، ولا وقواعد، ولا نظام لضبط عمل الجُند اليومي، و لم يكن هناك ما يبين عن طبيعة تداريبهم وتكوينهم، ومعرفة أعدادهم وفرقهم ونوعية سلاحهم، وأصولهم الاجتماعية، وكذا اختصاصات ضُباطهم، ومؤهلاتهم العسكرية والثقافية. ومن هنا جاءت أحكامهم الخاطئة، واستنتاجاتهم البعيدة كل البعد عن البلاد وحقيقة مؤسساتها، وفي مقدمتها قطاع الجيش.

1 - أهم فرق الجيش

1 - 1 - عبيد البخاري

ما من شك أنّ فرقة عبيد البخاري تنفرد بوضعية خاصة ومُتميزة داخل مؤسسة الجيش، سواء تعلق الأمر بالطريقة والأسلوب المتبعين، أول الأمر، في تجميعهم واستقطاب عناصرهم وذويهم، على يد السلطان المولى إسماعيل، أو هيمنتهم على شؤون الدولة وتحولهم فجأة إلى مصدر فوضى واضطرابات، بعد وفاة المولى إسماعيل، ولفترة طويلة، بل تنفرد وضعيتهم نظراً للمهام والمأموريات التي كانوا يضطلعون بها، في المجالين العسكري والمدني[1].

1- للمزيد من المعلومات حول مختلف الروايات المرتبطة بالطريقة التي تم بها جمع عبيد المغرب السود من قبل السلطان مولاي إسماعيل من جهة، وحول ما رافق انخراطهم في الجندية، بين الفينة والأخرى، من عصيان وتمرد، في عهود السلاطين المُتعاقبين على الحكم فيما بعد وحتى مطلع القرن التاسع عشر من جهة أخرى، يرجع إلى:

- ابن ناجي، أحمد بن محمد الفيلالي (ت. 1122/ 1710): **تأليف في قضية عبيد البُخاري**، مخ، نسخة خاصة تقع في أربع وعشرين ورقة من الحجم الطويل، مكنني من الاطلاع عليها الفقيد محمد المنوني رحمه الله.

- المجاصي، محمد بن الحسن (ت. 1103/ 1691): **جني الأزهار ونور الأنهار من روض الدواوين المعطار**، خ. س، مخ رقم 1064 ز. =

ومهما يكن الأمر، فإنّ هؤلاء العبيد، علاوة على ما كان يتطلبه استخدامهم في الجندية من أموال وعطاء، فإنهم سرعان ما أصبحت لهم دالة على الدولة، بمجرد اختفاء جامع شتاتهم ومؤسس تنظيمهم، حيث استمر عيثهم وجسارتهم مدة ثلاثين سنة تقريباً، ولم تنكسر شوكتهم، وتنضبط أمورهم إلاّ على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وبما أنه سبق وأن عايش أطوار وملابسات عصيانهم، فقد بادر إلى معالجة هذا الداء، مستعملاً القوة تارة، والحيلة والليونة تارة أخرى[1].

ومع ذلك كله، لم يرتدع هؤلاء العبيد، ولم يستقم أمرهم قط، بل زادوا عُتواً وزيغاً على الدولة، بالرغم من تناقص أعدادهم، وأُفول نجمهم، وتراجع نفوذهم وأهميتهم في الدوائر المخزنية، أمام تزايد وزن وحظوة بعض فُرق الكَيش، وعلى الخصوص فرقة الأوداية. وقد أدى بهم الأمر أحياناً، في عهد المولى سليمان، إلى الاستخفاف بالأوامر المخزنية، بل بأوامر السلطان نفسها[2].

= - التفنكولتي، أحمد بن إبراهيم، **الرياض السعيد في تصفية مسائل العبيد**، تحقيق وتعليق زهرة الأزرق، أطروحة الدولة من جامعة السربون مرقونة، جزءان، أنظر على الخصوص الجزء الأول، ص. 2 –42.

- الناصري، م. س، ج 7، ص. 47 وما بعدها؛ ج 8، ص. 137 وما بعدها، ج 9، ص. 9 وما بعدها.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 174.

- Delafosse (M), Les Débuts des Troupes Noires du Maroc, Hesp., t. 3, 1er trim., 1923, pp. 1-13.

1- الزياني، أبو القاسم بن أحمد (ت 1249 – 1833)، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف**، مخ. خ. س، رقم 11542/ ص. 411.

2- الناصري، م. س، ج 8، ص. 143. =

على أنهم، في آخر المطاف، قد تضرروا هم الآخرون من توالي الفتن والاضطرابات، وانتشار أعمال السلب والنهب، وقلة اهتمام المخزن بشؤونهم، ولا سيما في أواخر عهد مولاي سليمان، فدَبَّ التصدع في صفوفهم، وتشتت العديد منهم في القبائل والمدن، مِمَّا أدَّى إلى تقلص أعدادهم وضعف شوكتهم داخل جهاز الدولة[1].

ففي ظل هذه الظروف، وبعد التغلب على تمرد كل من الشراردة والأوداية، اهتم السلطان المولى عبد الرحمن كثيراً بمسألة جمع شتات عبيد البخاري، حيث أمر وُلاة وقُواد بني أحسن، والغرب، والعرائش، وتطوان، وما انضاف إلى هاتين الحاضرتين من المناطق الهبطية، والفحصية، والجبلية، لكي يحجزوا منهم ما أمكنهم قبضه، ولكن من شبابهم وأصحائهم، لا من العجزة والمسنين، وإدماجهم في صفوف الجندية.

ونستفيد مِمّا تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقطة، أن السلطان ظل منكباً على هذا الموضوع قرابة خمس عشرة سنة، ابتداء من سنة 1253/ 1837 - 1838. إلاّ أن مساعيه لم تفلح على النحو الذي كان يؤمّله، لأسباب عديدة،

= أنظر كذلك تعقيب الناصري على هزيمة السلطان المولى سليمان في وقعة ظيان سنة 1235/ 1819 – 1819 – 1820، حيث قال: «... فإن العبيد عدوا على كبيرهم القائد أحمد بن مُبارك صاحب الخاتم، فقتلوه افتياتاً على السلطان...»، نفس المرجع، ص. 137. انظر كذلك ما قاله محمد بن أبي بكربن عبد الكريم اليازغي (ت. 1238/ 1823) في منظومته هاجياً هؤلاء العبيد:

أناس لهم في مشرع الرمل عصبة	لها في مجـــال اللـــؤم سود العمائـــم
ولا فخـــر إلا في الدناء عندهم	ولا عان إلا في ارتكـــاب الجرائـــم

أورده العربي المشرفي السابق الذكر، في مؤلفه فتح المنان...، خ. س، 12427 ز، ص. 277.

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 9 – 10.

منها عدم وجود هؤلاء الناس في هذه الأماكن بالقدر الكافي، أو لأن السواد الأعظم منهم كان يُبادر إلى الرحيل والهروب والاختفاء بعض الوقت، ريثما تنتهي حملة الجمع والتجنيد.

ولنستدلّ هنا بما جاء في رسالة أولى، وجهها المولى عبد الرحمن إلى القائد عبد السلام بن محمد السلوي، يفصح له فيها عن مراده ونواياه حول مسألة العبيد التي هي عنده:

«... من أهم المسائل لدينا وهي جمع عبيد سيدي البُخاري المتفرقين في قبائل الجبل والغرب وغيرهم، لمسيس الحاجة إلى ذوي الأصالة منهم الباقين على سذاجة البداوة...».

وبعد أن ذكّره بأن والده القائد محمد السلوي سبق وأن جمع منهم حوالي 3000 نفر، وبأن المولى سليمان لم يعتن بهم قط وتركهم وشأنهم الأمر الذي أدى إلى تفرقهم وتشتتهم في القبائل، كتب السلطان يقول:

«... فلابُد أشر علينا بكيفية جمعهم، فإنا أردنا إنزالهم بحول الله بحجرة الشريفة، والتوسعة عليهم بطرف من بلاد الأوداية. ومهما اجتمعت مائة إلا وأنزلناها هناك بأولادها، وأحسنا إليها لتبني نوائلها وتستوطن هناك. وإذا اجتمعت مائة أخرى، تُزاد عليها. وهاكذا ليبقوا على بداوتهم، ولا يألفون الحضارة كما كان أصلهم الأول بمشرع الرملة، فإن أهل البداوة أرفق معيشة وأكثر حمية وحفاظاً، وأقرب للصدق والجد...»[1].

يتبين لنا ممّا سبق أن المولى عبد الرحمن كان شديد الحرص على ضبط عملية استقطاب العبيد السود، واتخاذ بعض الاحتياطات ليبني صرحهم على

---

[1]- خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 30/ 7 كـ 5، بتاريخ 9 محرم 1253/ 15 أبريل 1837.

أسس سليمة، وضع في مقدمتها مكان استقرارهم حيث عقد العزم على توطينهم في منطقة أزغار، بعيداً عن مدينة مكناسة الزيتون، حتى لا يتخلقوا بأخلاق الحواضر، وتتسرب إلى صفوفهم عدوى التمرد والعصيان، ويجعل منهم جنوداً مزارعين على غرار عناصر فرق الكَيش الأخرى، علماً بأن أطر تنظيم عبيد البُخاري وحدهم كانوا يستفيدون مما كان يوزعه المخزن من أراضي فلاحية على أفراد فرق الكَيش وغيرهم من رجالات المخزن.

ونعلم من رسالة بعثها السلطان إلى نفس القائد، بتاريخ 27 ذي القعدة 1254/ 11 يبراير 1839، أنّ هذا الأخير لم يعثر إلاّ على عدد قليل من هؤلاء العبيد مع «**تَخَلّقهم بأخلاق الجبل وخلوهم من الفائدة...**». ولهذا، اقترح السلوي على السلطان استقطاب عناصر من أهل الريف في محل هؤلاء العبيد، فاستحسن المولى عبد الرحمن الفكرة وكتب يقول:

> **«... فإن أهل الريف هم الجيش الأول عند جدنا مولاي إسماعيل قدسه الله، وهم باكورة المخزن مع ما جبلوا عليه من النجدة والإقدام...»**[1].

ونجد الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن يأمر القائد بوسلهام بن علي أزطوط، عامل العرائش، وطنجة والمناطق التابعة لهما، بتوجيه عدد:

> **«من أولاد وصفان سيدنا عبيد سيدي البخاري سكان بلاد الخلط وطليق ما نابهم مع إخوانهم سكان الغرب في خمسمائة، أمر مولانا أيده الله بزيادتها في**

1- خ. س، مح. ر، رسالة المولى عبد الرحمن إلى عبد السلام السلوي، رقم 4/ 16 كـ 5.
يقصد السلطان هنا "بالجيش الأول" جيش المجاهدين بقيادة الباشا علي بن عبد الله الريفي الذي تمكن من استرجاع مدينة طنجة من يد الأنجليز في شهر ربيع الأول من سنة 1095/ يبراير – مارس 1684: أنظر: الناصري، م. س، ج 7، ص. 67.

الجيش السعيد... وتخير الثنى والرباعي الذين يقدرون على الخدمة، ويقبلون التعلم، ولا يكون فيما تُوجهه أجنبي عنهم، أو من ليس له أب أو أخ يُرجع إليه إن فرّ بشيء من متاع المخزن...» [1].

وتُطلعنا رسالة الخليفة سيدي محمد إلى نفس العامل أيضاً على خلاء قبيلة الخلط والطليق من هؤلاء العبيد، ومن ثمة فإنه يستحيل عليه العثور على أيّ وصيف من وصفان السلطان الصغار، وتطعيم فرق مسخري البخاري بهم. و لم يكن جواب العامل ليقنع الخليفة الذي نصحه بالبحث عنهم في أماكن أخرى من إيّالته، وبالخصوص في المناطق الجبلية منها[2].

وبعد جهد جهيد، تمكن بوسلهام من جمع خمسين نفراً من هؤلاء الصبيان. وأما الآخرون، يُضيف العامل، فقد لاذوا بالفرار، واختفوا في المناطق الجبلية التابعة لغيره من الولاة، فأجابه الخليفة قائلاً:

«... فاعلم أن مرادنا في عدد منهم من المائة فأكثر، وحيث لم يتيسر إلاّ الخمسون التي ذكرت، فأبقهم بمحلهم، ورُدّ البال من الفارين حتى يرجعوا لمحلهم ويأمنوا، واكمل منهم العدد المراد، ووجههم والسلام...»[3].

وأملاً في استكمال التعريف بمجهود المولى عبد الرحمن بن هشام في سبيل ضبط شؤون فريق عبيد البخاري، وإحكام قبضة المخزن على رؤسائهم، وحصر عددهم في حدود معقولة، ولاسيما بمدينة مكناس، مركز استقرارهم التقليدي، نستعرض فيما يلي أهم النقط الواردة في رسالة باشا مكناس،

1- خ. س، مح. ر، رقم الوثيقة 12/ 34/ كـ 5، بتاريخ 5 صفر 1265/ 23 يناير 1847.

2- خ. س، مح، ر. وثيقة رقم 12/ 37 كـ 5، بتاريخ 29 صفر 1263/ 16 يبراير 1847.

3- خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 13/ 3 كـ 5، بتاريخ 17 ربيع II 1263/ 4 أبريل 1847.

الوصيف الجيلاني بن بوعزة إلى السلطان المؤرخة بـــ 12 محرم 1365/ الموافق 8 دجنبر 1848، على أننا سنثبت نص الرسالة الكامل في الملحق الخاص بالوثائق، ضمن ملاحق بحثنا هذا، والنقط الواردة في الرسالة هي:

1) الإخبار بوصول المبعوثين المخزنيين الطالبين الطاهر الرغاي والحاجب محمد السلوي إلى مكناس، ومعهم كتاب السلطان إلى باشا هذه المدينة وأعيان جُند عبيد البخاري:

«... يُنبئهم فيه بالاعتناء بشأنهم، وعطفه عليهم حتى كأنهم عنده بمنزلة أولاده السعداء...»

وأن السلطان على يقين من نُصحهم ووفائهم، واستماتتهم في أداء مهامهم، وهذا ما جرّ عليهم عداوة ونقمة كافة القبائل، إلى درجة لم يعد لهم حام ولا نصير إلاّ الله والسلطان.

2) لقد حدث، فيما سبق، نوع من التساهل والتراخي في تسيير وتدبير شؤونهم، وتعددت الفتن والاضطرابات في البلاد وتطاول:

«... النصارى أعداء الدين دمّرهم الله على البلاد... وأنّ سيرة السلف نبذت ووقع التهاون بالقوانين الماضية...»، الشيء الذي أدى إلى انحلال نظام فريق عبيد البخاري، وتفرق عناصره في القبائل.

3) إن هؤلاء الوصفان:

«... يعلمون أنّ عليهم المدار، ولم يغتروا بمعونة مولانا بغيرهم، كما ذكر أيده الله، وأنهم شعار والناس دثار، وأن مولانا المؤيد لم يتمن لأحد ما يتمناه لهم. وما كان وقع ذلك التساهل إلا حيث كان ضعف الجيش السعيد وفره الله

بتنوع الموبقات في سالفه بحركة سْرُوَا، وما تَقَدَّمَها وتأخرها من الحركات...»[1].

4) والآن وبعد أن أصدر السلطان أوامره بضبط عدد هؤلاء العبيد، وتنقيح صفوفهم ممن ليس من صميمهم، ختم الباشا رسالته بالإشارة إلى نتيجة عملية إحصاء واستعراض جند العبيد بالمدينة، والتي تمت بمحضر قائد المشور الجيلاني بن موسى، وقائد المسخرين العرفاوي، حيث بلغ عددهم الإجمالي 5839 نفر، من بينهم 2939 فارس، ملتمساً بالمناسبة عفو وعطف السلطان على الجميع[2].

وتطلعنا المصادر التي اعتمدناها بأن المولى عبد الرحمن لم يُقَصر اهتمامه على جند عبيد البخاري فقط، بل اهتم كذلك بفرق الكَيش الأخرى، وبالخصوص الأوداية الذين أُجبر رؤساؤهم على الخضوع والإذعان إلى الأوامر المخزنية.

ثم عزّز السلطان عمله هذا بتأسيس نواة عسكرية جديدة، إلى جانب تنظيمي عبيد البخاري والكَيش، بعد وقعة إيسلي، وانكشاف الواقع الحقيقي للجيش المغربي الذي يعجز كل العجز عن مواجهة جيش حديث.

وفي هذا الصدد، أورد الباحث الأمريكي و. ج رولمان، في أطروحته حول «جيش النظام...» في المغرب، ما كتبه أحد الباحثين وهو ب. هـ ليدل -

---

1- المقصود هنا «بحركة سْرُوَا»، وقعة أصروا التي انهزم فيها السلطان مولاي سليمان سنة 1226/ 1811، على يد قبائل بني مكَيلد وكَروان، وأيت شخمان. وأمّا ما حدث بعد هذه الوقعة، فلا شك أن السلطان يُشير به على الخصوص إلى وقعة ظيان سنة 1234/ 1819/ والتي وقع فيها السلطان أسيراً في يد عناصر من نفس القبائل بالأطلس المتوسط.

2- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة رقم 20839.

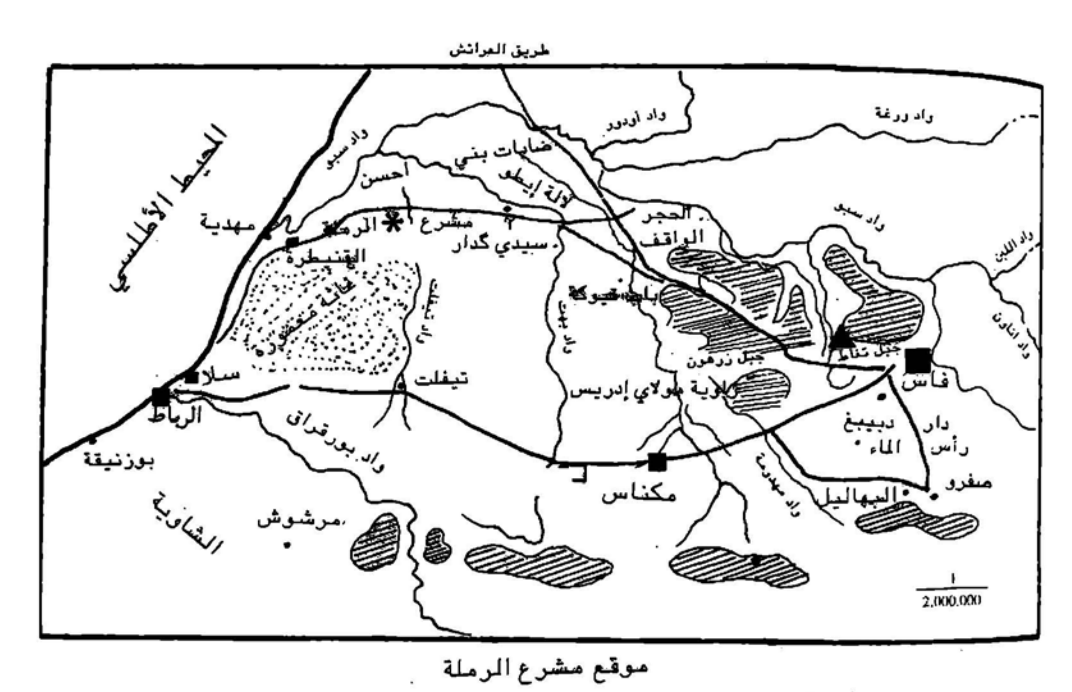
هارت (B.H. Lidel-Hart)، في سياق حديثه عن مواطن القوة التي تُميز الجيوش الأوربية الحديثة، حيث قال:

«إن التحول الذي طرأ على وسائل الحرب، في البر كما في البحر، خلال الأربعين سنة ما بين 1830 و1870، قد تجاوز كل التجاوز ما عرفته الفترة السابقة من العصور الحديثة، بل تجاوز ما تحقق في العهود التاريخية السابقة بكاملها. على أن العقد الأخير من هذه الفترة، هو الذي شهد أهم التحولات، في المجال التقني، والتاكتيكي، والستراتيجي، الشيء الذي كان ينبئ ولا شك بما ستكون عليه العمليات العسكرية والبعد الاجتماعي لحرب القرن الموالي...»[1].

---

1 - Rollman (Wilfrid-John), **The "New Order" in a Pre-Colonial Society Military Reform in Morocco, 1844-1900**, Ph. D, University of Michigan, 1983, pp. 195-196.

الخريطة رقم : 3



موقع مشرع الرملة

Général de Torcey : La navigabilité de l'Oued Sebou. de l'Océan Atlantique à Fez en canot automobile Bull. Com. Afr. française, 22ème année, 1912. n° 4, pp. 152 - 158

ونشير قبل الحديث عن أعداد جُند عبيد البخاري، ومحاولة تلمس تطور هذه الأعداد، على امتداد القرن التاسع عشر، إلى أن جميع السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم في المغرب، بعد وفاة المولى عبد الرحمن سنة 1859 وإلى غاية سنة 1912، وبالخصوص الأَوَّلَيْنِ منهم، أي سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، قد نهجوا نفس السياسة في معالجة شؤون الجيش بصفة عامة، وعبيد البخاري على الخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع البلاد الداخلية من جهة، وعلاقاتها بالدول الأوربية في الفترة السابقة من جهة أخرى.

ومن الأكيد أن الأرقام التي سنثبتها هنا، وهي التي استقيناها من الوثائق المخزنية الدفينة والتي لا غُبار على صحتها، ستسمح لنا، على الرغم من عدم تسلسلها زمنياً، برصد حركة تطور أعداد عبيد البخاري، وبالتالي سوف تمكننا من تكوين فكرة عن مكانتهم ونفوذهم في الجهاز المخزني.

ثم إننا استفدنا أيضاً من مضمون الوثائق الأجنبية، وبالخصوص مذكرات وتقارير أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية، بعد استقرارهم بالمغرب، وتوليهم تدريب فرق من الكَيش والعسكر. وإذا كانت الأرقام التي وردت في كتابات الرحالة والزوار الأوربيين في الفترة السابقة وليدة تقديرات وتخمينات عامة، فإن معلومات ومعطيات الضباط الفرنسيين تقترب من الحقيقة دون شك.

ومن المعلوم أن المغرب لم يكن يتوفر، في القرن التاسع عشر، على نظام عسكري، يرتكز على دواليب ومؤسسات محددة المعالم، بواسطتها تُقنّن وتضبط عدد من الإجراءات والممارسات، كمسألة التوظيف مثلاً، أو عدد الرجال في الفرق والوحدات، أو عمل واختصاصات القيادة العسكرية، أو جانب التسيير الإداري للجيش[1].

1-A.G.V., 3h3, Rapp. du Cap. Martin sur "l'Armée marocaine", en date du 1er Juin 1882, pp. 144-158.

ومعلوم كذلك أن الجيش النظامي المكون من الخيالة والرماة، والمدفعيين (يُسمون طبجيون)، كان يضم عدداً من الفرق (وتُدعى طوابير) تُسمى باسم قائدها، أو اسم القبيلة أو الناحية التي ينتسب إليها أفرادها. ويرأس الطابور الذي يتراوح عدد رجاله ما بين 400 إلى 1000 شخص، ضابط يُدعى قائد الرحى أو الأغا (أي السيد بالتركية)، يساعده ضابط يسمى الخليفة أو المتوسط.

ويأتي في التراتب العسكري المغربي بعد هذين الشخصين، كل من قائد المائة، وكان يُشرف مبدئياً على مائة نفر، ثم المقدم وهو بمثابة ضابط صف، وكان يتولى تسيير فرقة تضم خمسة وعشرين رجلاً، وكانت تُدعى عادة المقدم أو الجماعة التي كان نصف عدد أفرادها يدعى الرباعة[1].

وبجانب هذه التسميات المحلية، كانت تُستعمل تسميات تركية، على الأقل، حتى السنوات الأولى من عهد السلطان المولى الحسن، حيث اختفت موقتاً فيما تبقى من عهده، لتظهر من جديد أواخر العهد العزيزي، وعهد

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 19 - 20، رسالة المولى عبد الرحمن بن هشام إلى باشا مكناس، الجيلالي بن بوعزة، بتاريخ 3 ذي الحجة 1258/ 5 يناير 18473.

- Nchlil (M), «Lettres chérifiennes», Edit. E. Guilmoto, Paris, 1915.

أنظر في هذا الشأن الوثيقة رقم 93 بتاريخ 16 رجب 1319/ 29 أكتوبر 1901، ما ورد في رسالة السلطان إلى عامل طنجة وقتئذ، الصديق بن مَحمد بركَاش، في هذا الشأن، حيث قال: «**... وأن يلزم (قائد رحى حامية المدينة) كل رباعة مشتملة على إثني عشر نفراً بأن يكونوا في عِشْرة واحدة، ويعينوا من يطبخ لهم...**».

وانظر كذلك الوثيقة رقم 94، بتاريخ 27 رجب 1319/ 9 نونبر 1901، حيث كتب السلطان إلى نفس الشخص ما يلي: «**... وكل مائة تنقسم إلى أربع جماعات كل جماعة تمتاز بنمرتها، فيكون عدد كل جماعة خمسة وعشرين يرءسها مُقدم وله معينان، وكل خمسة وعشرين تنقسم إلى قسمين، كل واحدة منها تُسمى رباعة...**».

السلطان المولى عبد الحفيظ بأكمله، وهذه التسميات هي:

أُنباشي: رقيب، Caporal

شاوش: عريف، Sergent

بُلوكْمين: عريف مكلف بلباس الجند ولوازمهم، Sergent fourrier

باش شاوش: عريف أول، Sergent-major

ملازم ثان: Sous-Lieutenant

ملازم أول: Lieutenant

حَرَّاب: ضابط مُكَوِّن، Officier instructeur

يُوزباشي: نقيب، Capitaine

بينباشي: رائد، Commandant

طرنبيّ: عريف يَقْرَع الطبل

طنبرجي: عريف يَنْفُخ النفير

أُنباشي: فرقة تتكون من 20 إلى 25 جندياً[1].

وعن العدد الإجمالي لأفراد جند عبيد البخاري، يذكر مصدر عسكري فرنسي ما يلي:

---

[1]- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي (ت. 1876)، ((ترتيب العسكر السعيد))، مخ. م. و. م. م، كـ 2733، ص. 12 وما بعدها.
- A.G.V., 3h1, Rapp. Marois-Strohl, 1877, pp. 126-127.

«... وللأمبراطور (أي سلطان المغرب) كذلك حرس خاص، كل عناصره زنوج، بلغ عددهم فيما سبق 30.000 رجل، ويتخذون من مدينة مكناس معسكراً لهم.
وأمّا اليوم (أي في سنة 1836)، فإن عددهم يتراوح ما بين 10.000 و12.000 رجل...»[1].

وقد ارتأينا أن نرتب مضمون ما سبق من أرقام في الجدول الآتي، زيادة في الإيضاح. وتُغطي هذه الأرقام بعض السنوات، مقتصرين في ذلك على ذكر فُرُق العسكر، والمسخرين، والطبجية، دون احتساب أعداد الفئات الأخرى من هذا التنظيم، كالشويردات مثلاً، وما تُسميه الوثائق المخزنية «بالكبار»، وهم العجزة من العبيد، المتقاعدون عن الخدمة، والصبيان، وينحصر عدد هؤلاء جميعاً في حدود 2.500 شخص.

هذا، وقد ورد في وثائقنا ذكر المبالغ المالية المستحقة بالمثقال، إلاّ أننا لم نُثبتها في الجدول، علماً بأن راتب الفارس اليومي هو 30 أوقية، ونصف هذا المبلغ للرامي، وثلثه للشويردي، وربعه للمسن، وثمنه للصبي، وبأن نصف راتب الفارس كان مخصصاً، مبدئياً، لعلف بهيمته.

الجدول رقم 1: أعداد فريق عبيد البخاري ما بين 1872 و1893.

التاريخ	الخيالة	الرماة	المجموع	المصدر	ملاحظات
4/ 12/ 1288 4/ 2/ 1872	1671	6346	8017	م. و. م. ر مح 1	
12/ 2/ 1289 21/ 4/ 1872	1650	6360	8010	" "	
12/ 4/ 1289 19/ 6/ 1872	1885	6191	8076	" "	

1- A.G.V., 3h1, dossier n° 4, «**Notes sur l'Empire du Maroc** », par le Col. de La Rue, 1936, pp. 9-10.

1289 /6 /9 1872 /8 /14	1908	6242	8150		
1289 /7 /2 1872 /9 /5	1910	6237	8147		
1292 /1 /18 1875 /2 /24	1416	4571	6047	خ.س كـ 315 ص. 30	
1293 /12 /7 1876 /12 /24	1084	6390	7474	خ. س. ق.ح مح رقم 4	
ربيع I 1301 يناير 1884	1360	4266	5626	خ. س. ق. ح مح رقم 4	
1301 /11 /2 1884 /8 /24	979	3733	4712	خ. س، كـ 641 ص. 1 – 17	
شوال 1310 أبريل – مايو 1893	2037	3609	5646	خ. س، كـ 205[1] ص. 66	
4 صفر 1311 17 يبراير 1893	2031	3799	5830	خ. س، كـ 747 ص. 178	

1- ورد تفصيل هذه الأعداد، وذكر أسماء قواد فرق جيش عبيد البخاري، في الوثيقة الآتية والتي نثبتها هنا في صيغتها الأصلية، دون تحريرها من أخطائها الإملائية والنحوية، وتكون **الجدول رقم**: 2.

«الحمد لله وحده تقييد عداد الجيش البخار وفّره الله وفي 7 حجة الله الحرام عام 1293»:

	خيل	رمات
أعبيد الزنف ماة الفآيد أعمار	08	750
ماة الفآيد عزوز	02	510
ماة الفآيد الحاج الحساين	00	360
ماة الفآيد عياد	03	280
ماة الفآيد الهامي	07	280
ماة الفآيد محمد بن الشيخ	03	430
أسعادة ماة اقائد محمد بن العُواد	140	590
ماة الفآيد الهاشمي	03	660
ماة الفآيد إدريس بن سالم	07	300
ماة الفآيد علال	05	630
ماة الفآيد الحاج الجلاني	06	360
لجوارم ماية القايد العربي	160	430
لجوارم ماية القايد علال	440	610
لجوارم ماية القايد بن عيس	300	500
المجموع العام	1084	6390

يتضح جلياً ممّا سبق عرضه أن أعداد تنظيم عبيد البخاري قد تراجعت تدريجياً، على امتداد القرن التاسع عشر، لأسباب سياسية، ومالية وتنظيمية، وبالخصوص بعد تأسيس «جيش النظام»، واهتمام المخزن به أكثر من غيره.

ونختم هذه السلسلة من الأرقام بعدد فرق عبيد البخاري، نقلاً عن الجدول العام المتضمن لكافة أفراد الجيش المغربي في شهر يناير 1899، وهو من وضع رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ، الكومندار بوركهاردت (Cdt. Burckhardt)، وذلك على النحو الآتي[1]:

الجدول رقم 3 : أعداد فريق البخاري في شهر يناير 1899

الفرق	إسم القائد	عدد مئاتها	عدد أفراد المائة الواحدة	المجموع	ملاحظات
عسكر (رماة)	ولد القائد العربي بن حم	14	50	700	
الحرابة	القائد بلخير	18	75	1350	- 3 مئات بفاس
	القائد هوّاش أو حواش	17	40	680	- 3 مئات رباط الفتح -12 مائة بمراكش
جيش مكناس	الباشا حم بن الجيلاني	34	25	850	
الطبجية	محمد الهدّان أو الحدان	02	20	040	
مسخرين	محمد الشاوي	10	30	300	
المجموع العام				**3920**	

1-A.G.V., 2h2, Rapp. n° 5 du Lieutenant d'artillerie J. Erckmann, en date du 4 Juillet 1878, au Gouverneur Général de l'Algérie, p. 1 et suivantes,
حيث يقول الضابط الفرنسي، في سياق حديثه عن تقدير القوات الحربية المغربية، من فرسان، ورماة، ومدفعيين من تلك التي كان بإمكان السلطان تجنيدها، إن دعت الضرورة إلى ذلك، أن الوزير الصدر الأسبق إدريس بن الطيب بليماني بوعشرين هو الذي زوّده بهذه المعلومات. =

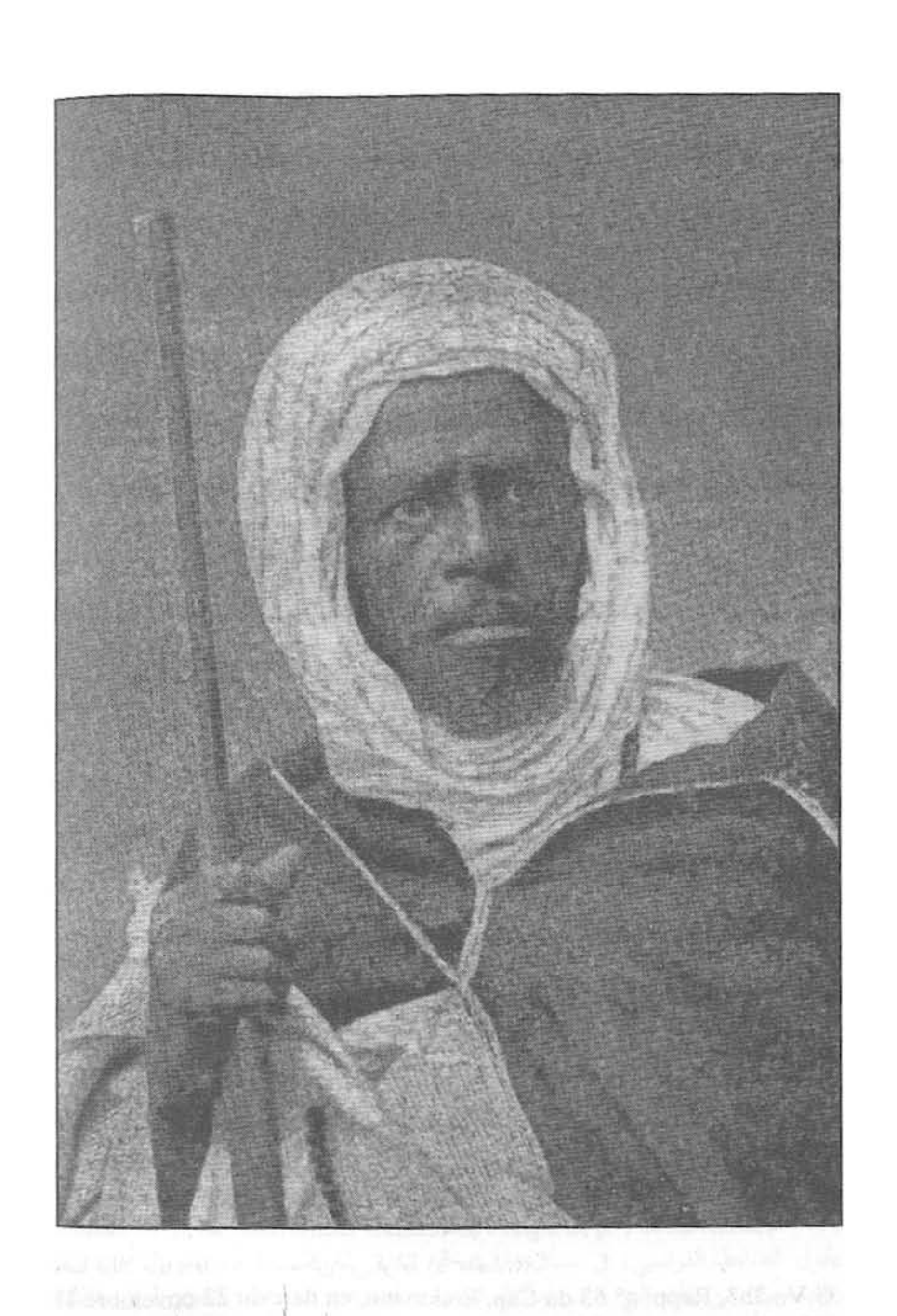
وعلى ضوء هذه التقديرات التي لا شك في أنها كانت تقرب من الواقع، إن لم تكن مطابقة له تماماً، وذلك لأن المفوضية الفرنسية بطنجة، وكذا البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، تمكنتا من حَبْك ونسج شبكة من المخبرين والعملاء، في كافة مستويات المخزن ومرافقه، وكان هؤلاء يزودونهما بما كانتا ترغبان فيه من أسرار ومعلومات تخص البلاد، يتبين لنا أن أعداد عبيد البخاري قد تناقصت وبكثير، عما كانت عليه في السنوات الماضية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأرقام التي أدلينا بها هنا، لا يمكن أن تمثل مجموع عبيد البخاري، لأن مجموعات مهمة منهم كانت تُعسكر في مدن ومناطق أخرى من البلاد، كفاس، والعدوتين، والصويرة، ومراكش مثلاً، علاوة على من كان منهم مُنضوياً في «طابور العبيد»، ورجاله كانوا كلهم رماة، وقد بلغ عددهم، حسب تقرير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، النقيب إركمان، في شهر نونبر من سنة 1882، 1200 رجل[2].

ولن نختم حديثنا هذا، دون الإشارة إلى المكانة المتميزة والنفوذ الحقيقي اللذين كان يتمتع بهما رؤساء وأعيان تنظيم جند البخاري في جهاز المخزن في القرن التاسع عشر. فقد كان منهم كبار الوزراء، والأعوان المقربون للسلطان، وباشوات الجيش والمدن، وقواد الحاميات، والأمناء المستخدمون في القصور السلطانية، بمكناس، وفاس، ورباط الفتح، ومراكش.

= وفي تقرير آخر لنفس الضابط (رقم 10، بتاريخ فاتح نونبر 1878)، وفي نفس الموضوع أيضاً، يقول بأن ما بسطه من معلومات، استخرجه من «... وثيقة وقعت بين أيدينا بعض الوقت...» ويضيف قائلاً بأنه: «... لم يتمكن من قراءة الأسماء...».

2- A.G.V., 3h3, Rapp. n° 63 du Cap, Erckmann, en date du 22 novembre 1882, p. 20.



قائد من قواد كَيش البخاري

هذا وقد قلدهم جميع سلاطين الفترة هذه المناصب السامية، وكلفوهم بأخطر المهام وأدقها، لما كانوا يحظون به لديهم من ثقة، وسمعة وحظوة، أكسبهم إياها حزمهم، واستقامتهم، واستماتتهم في أداء مهامهم.

وتجمع الوثائق وبكل جلاء أن المخزن أولى عناية دائمة، بتنظيم عبيد البخاري، طيلة القرن التاسع عشر. وكان السلاطين لا يترددون، من حين لآخر، في التنويه برجالاته، والإشادة بوفائهم وتفانيهم في الخدمة المخزنية.

فمثلاً وصفهم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وهو يَردّ على رسالة توصل بها من رؤساء الجيش بمدينة مكناس، يلتمسون منه فيها التعجيل بالقدوم عليهم، على إثر وفاة والده السلطان المولى عبد الرحمن، أجمل وصف حيث قال:

«... بأنهم رؤساء الجيش وأنّهم عماد الدولة، وعليهم مدار أمرها، فيكونوا ذاة واحدة (هكذا) ولا بغضآء، ولا حسد ولا خلاف يكون بينهم، لما في ذلك من الخير واجتماع الكلمة، وكتب لغيرهم من رؤساء الجيش الزغّاري مثلاً ذلك...»[1].

وهذا المولى عبد الرحمن يقول:

«... والجيش البخاري به يقتدي المخزن في كل الجهات، ومنه يأخذون القوانين، حتى إذا اختلفوا في أمر، يرجعون إليه...»[2].

وخاطب المولى الحسن، في إحدى رسائله، باشا مكناس الشهير، حم بن الجيلاني، قائلاً:

1- المشرفي، العربي، **مشموم عرار...**، م. س، مخ. خ. س، 12082، ص. 285.

2- بن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ص. 19 – 20، رسالة السلطان إلى الجيلاني بوعزة، باشا مكناس، بتاريخ 4 جمادى I، 1258/ 16 يوليو 1839.

«... وأمّا ما أخذت به في جمع العسكر من الحزم، فهو المعروف فيك والمعود منك، أصلحك الله. وأمّا المتوقع الذي عاقك، فلأجله أرحناك وءاثرناك هناكم، وإلاّ فلا يُستغنى عنك لحزمك، وضبطك، ونجدتك، ونصحك أصلحك الله، ومن أقام على عذر كمن سار...»[1].

وكتب المولى عبد العزيز لباشا مكناس، بنعيسى بن الباشا حم المتوفى، ما يؤكّد ذلك قائلاً:

«... فقد علمتم أنكم من أخص جيوشنا السعيدة، ومن جناح المخزن قديماً وحادثاً إذ المدار عليكم وعلى أمثالكم من جيوشنا الموفرة بالله في الخدمة والنصيحة، وتعيين فرض العسكر والمسخرين لحفظ النظام المخزني وصيانة ضابطه السني...»[2].

ومع ذلك، فلا يجب أن ننسى أنّ هذا الكلام الأخير كان يندرج في سياق تاريخي خاص، وفي ظروف داخلية متأزمة وحرجة بالنسبة للمخزن، بسبب اندلاع فتنة الروكَي بوحمارة منذ ما يقرب من خمسة عشر شهراً خلت. لذا، والحالة هذه، لم يكن في وسع السلطان المولى عبد العزيز إلاّ خفض الجناح، وتبني لهجة كلها لطف وليْن عند توجهه إلى هؤلاء وغيرهم من فرق الكَيش والعسكر، بل حتى عند مخاطبته عمال وباشوات المدن وقواد القبائل.

ونختم هذه الفقرة بجدول عام، أثبتنا فيه أسماء ومهام بعض رجالات الجيش والمخزن، وجميعهم من عبيد البخاري:

1- م. و. م. ر، مح 2، رسالة مولاي الحسن إلى حم بن الجيلاني، بتاريخ 1 صفر 1311/ 14 غشت 1893.

2- م. و. م. ر، مح 3، رسالة السلطان بتاريخ 7 ذي القعدة 1321/ 25 يناير 1904.

الجدول رقم : 4

أسماء ومهام مشاهير قواد عبيد البخاري ما بين 1820 و1900

الاسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
أحمد بن مبارك	«صاحب الخاتم»	عهد المولى سليمان	«الاستقصا...»، ج 8: 137	اغتاله العبيد بمكناس سنة 1235/ 1820
عبد السلام السلوي المكناسي	كاتب وعامل	مولاي سليمان، مولاي عبد الرحمن	«الجيش...»، ج 1: 198، 203	له ولد آخر اسمه الصديق، قائد عسكري
ولده أحمد " "	عامل	سيدي محمد، مولاي الحسن	«الاستيطان...»، ج 2: 652	ت. محرم 1296/ يناير 1879
حفيده محمد " "	عامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 2: 652	عُزل سنة 1315/ 1898
حُمان الصريدي	قائد عسكري وعامل	مولاي سليمان ومولاي عبد الرحمن	«تاريخ الولاية...»، 209	
محمد بن العواد	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«تاريخ الولاية...»، 209	عُزل في جمادى I، 1258/ يونيو 1842
الطيب الوديني	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«الحسام المشرقي...»، 278 «الاستقصا...»، ج 9: 39	
بريك الحبشي	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	«إتحاف...»، ج 5: 86	
الجيلالي بن العواد	قائد عسكري وعامل	مولاي عبد الرحمن	م. و. م. ر، مح طنجة، رقم 1 «إتحاف...»، ج 5: 85	كان حياً سنة 1267/ 1850-1851
فرجي	باشا الجيش وفاس الجديد	مولاي عبد الرحمن	«إتحاف...»، ج 5: 85	من وصفان المولى سليمان
ولده السعيد	باشا الجيش وفاس	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 3: 1143	
الجيلالي بن حم	باشا الجيش، عامل، قائد المَشْوَر	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد، مولاي الحسن	«الحسام المشرقي...»، 291-292 «إتحاف...»، ج 2: 110-111	ت. سنة 1295/ 1878

الاسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
الطاهر الرغاي	كاتب	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«إتحاف...»، ج 5: 18	
ولده المختار	«مهندس»	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، مولاي عبد الحفيظ	«الاستيطان...»، ج 4: 1354	من الطلاب المكوّنين بالخارج (إيطاليا ما بين 1876 و1883). تلبس بالحماية الإسبانية سنة 1911.
بوعزة بن المشاوري	قائد عسكري	مولاي عبد الرحمن	«إيقاض السريرة...» 80 و86-87	
ولده المهدي	قائد عسكري وعامل	سيدي محمد ومولاي الحسن	«م. س»	
العربي بن حم	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن	ك 694	
ولده مُحمد	قائد عسكري	مولاي عبد العزيز، مولاي عبد الحفيظ	الوثائق الزيدانية، مجلد 30، وثيقة رقم 30	
إدريس بن المكي	قائد المسخرين	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد، مولاي الحسن	«الحسام...»، 291 - 292 «إتحاف...»، ج 4: 20	
الجبوري	قائد عسكري وعامل	سيدي محمد بن عبد الرحمن	«الحسام المشرفي...» 291-292	ت. سنة 1295/ 1878
القائد يعقوب بن الجيلاني	قائد عسكري	سيدي محمد بن عبد الرحمن	ق. ح، رقم 1، 291 - 291	
قاسم مَنّون	قائد عسكري	سيدي محمد بن عبد الرحمن، مولاي الحسن	ق. ح، رقم 1، 291- 292	
القائد بناصر بن موسى	علاف الجيش	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«إتحاف...»، ج 5: 18	
علال الذكير	قائد عسكري	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«الحسام...» 291- 292	

الاسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
المحجوب بن بوعزة	قائد المسخرين	سيدي محمد، مولاي الحسن	ك 370: 156	
محمد الشاوي	قائد المسخرين	مولاي الحسن		
مَحمد خنيشيش	قائد المسخرين وعامل	مولاي عبد الرحمن، سيدي محمد	«إتحاف...»، ج 5: 227	
ولده إدريس	باشا الجيش وباشا مدينة مكناس وأصيلا	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ	«إتحاف...»، ج 2: 196	عُزل من منصب باشا مكناس في 10-10-1879، وعُين مكانه حم بن الجيلاني. وفي سنة 1309/ 1891-1892، نجده يشغل مهام قائد رحى الجيش، مح. ح، رقم 299.
الجيلاني بن بوعزة	قائد المشور، قائد المسخرين، باشا مكناس	مولاي عبد الرحمن بن هشام	«إتحاف...»، ج 5: 50 م. و. م. ر، مح طنجة، رقم 1	
أحمد بن الشادلي	ميقاتي	مولاي الحسن	م. و. م. ر، ج 2: 132	
حم بن الجيلاني	باشا الجيش ومكناس ثم تارودانت	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز		
ولده بنعيسى	باشا الجيش ومكناس، قائد المشور	مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ		
حفيده صالح بنعيسى	باشا مكناس	مولاي عبد الحفيظ	«إتحاف...»، ج 2: 114	
قدور بن الغازي	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	م. و. م. ر، مح 3	
محمد ويدة	قائد عسكري وعامل	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز		
موسى بن أحمد	حاجب، وزير صدر	سيدي محمد، مولاي الحسن	«إتحاف...»، ج 2: 509	

الإسم والنسب	المهام	الفترة التاريخية	المصدر	ملاحظات
أولاده				
أحمد	حاجب، وزير صدر	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«إتحاف...»، ج 1: 332	ت. 13 -01 -1318 1900-05-13
السعيد	وزير الحرب	مولاي عبد العزيز	«التنبيه...»، 44	ت. أواخر رمضان 1317/ يناير 1900
البشير				ت. جمادى I، 1317 سبتمبر 1899
إدريس	حاجب	مولاي عبد العزيز	«التنبيه»	ت. أواخر حجة 1317 أواخر أبريل 1900
عبد الله بن أحمد (أخو الحاجب موسى)	وزير الحرب، باشا فاس ومولاي إدريس زرهون	سيدي محمد، مولاي الحسن		ت. 1887
ولداه				
المختار	كاتب، وزير صدر	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«إتحاف...»، ج 2: 42	
مَحمد	خليفة أبيه (الباشوية)، علاف	مولاي الحسن	«إتحاف...»، ج 2: 148	
محمد بن يعيش	قائد المشور	سيدي محمد ومولاي الحسن	«إتحاف...»، ج 5: 570 و«التنبيه...»، 35	ت. شوال 1296/ سبتمبر-أكتوبر 1879
إدريس بن العلام	قائد المشور	مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز	«التنبيه...»، 35، 44، 63	ت. 18 - 1318/ 18 - 05 - 1900
محمد بن العلام	قائد المشور	مولاي عبد العزيز	«التنبيه...»، 63، 64	نكبه المهدي المنبهي سنة بعد توليه منصب الصدارة.
إدريس بن يعيش	قائد المشور، وعامل	مولاي عبد العزيز	«الاستيطان...»، ج 3: 1895	
بوعزة بن العربي الفشار	«أمين العتبة»، وعلاف الجيش	مولاي عبد الرحمان، سيدي محمد، مولاي الحسن	«إتحاف...»، ج 2: 77 - 78	ت. 12-12-1300/ 1883-10-14

1 - 2 - قبائل الكَيش

لعل اللجوء إلى قبائل معينة، وإعفاءها من أداء الضرائب غير الشرعية، وما شاهها من الكلف والمغارم، ومنح رجالها أراضي فلاحية يستغلوها لحساهم، مُقابل الخدمة في الجندية مدى الحياة، لظاهرة متميزة وعريقة في تاريخ المغرب، ترجع على الأقل إلى عهد الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (580 - 599 هـ/ 1184 - 1199 م)، حين أقدم على ترحيل قبائل بني هلال العربية، وأسكنهم في منطقة الغرب، متخذاً منهم جيشاً في خدمة الدولة[1].

بيد أن هذه المجموعات القبلية لم تندمج نهائياً في مؤسسة الجيش، ولم تحتل مكانة مرموقة في دواليبها إلا مع السعديين، بالرغم من كون هؤلاء لم يعتمدوا عليها وحدها، حيث عملوا على تأسيس جيش نظامي تطعم صفوفه بعناصر محلية وأجنبية[2].

ومع تولي الدولة العلوية مقاليد الحكم بالبلاد، ازدادت أهمية هذه المجموعات القبلية في قطاع الجيش وفي المجتمع، واستكملت عدد من فرقه تشكيلتها التقليدية والنهائية، وذلك بعد إدماج قبائل شراكَة وأولاد جامع،

1- Michaux-Bellaire (Ed), Salmon (G), Les Tribus Arabes de la Vallée du Lekkous. Arch. Mar., vol. 4, 1905, p. 127.
Michaux-Bellaire (Ed), Le Gharb, Arch. Mar., vol. 20, 1913, p. 23 et suiv.

وحول قبائل الكَيش بصفة عامة، علاوة على كتابات الأخباريين المغاربة في الموضوع، يرجع إلى:

Delmas (cap. Fort), Etudes sur les Guiches marocains, Paris, B. G. R, 1948, n° 1409.
- Le Coz (J), Les tribus Guichs au Maroc. Essai de Géographie agraire. R. G. M, n° 7, 1965, p. 1-52.
- Weisgerber (dr. F), Au seuil du Maroc Moderne, Edit. La Porte, Rabat, 1947, p. 73 et suiv.

2- Delmas (cap. Fort), op. cit., p. 4.

والأوداية، والشراردة في صفوفها، على امتداد قرن ونصف تقريباً من الزمن، بدءاً من عهد المولى الرشيد، وانتهاء بعهد المولى عبد الرحمن بن هشام[1].

ولا بأس أن نستدل هنا بما ورد في رسالتين مخزنيتين، حول المكانة الخاصة والمتميزة لفرق الكَيش ورؤسائه في الدوائر المخزنية العليا. الأولى وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى السلطان الجديد المولى الحسن، بعد يومين فقط من عقد البيعة له بمدينة مراكش، يلتمس فيها منه الاعتناء بأحد قواد كَيش المغافرة بالحوز ويدعى مُحمد بن الطيب بودلاحة، والمتوجه صحبة إخوانه إلى ناحية بوريقي بحاحة، حيث كان المولى الحسن هناك على رأس جيوشه، وذلك:

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، العز والصولة...، ج 2، ص. 189 وما بعدها، حيث كتب المؤلف، بعد أن عد القبائل التي كانت تنتظم في «الجنود السلطانية»، ما يلي:

«... وينقسم الجميع إلى قسمين، القسم الأول يظعن بظعن السلطان، ويقيم بإقامته، ويسمى في الاصطلاح بالمسخرين. ولهذا القسم مرتبان، مرتب يومي، يسمونه بالراتب، يقبضه أهلوهم حيثما كانوا.

والقسم الثاني حسبه المقام بالعواصم والمدن والثغور المغربية، ويسمى بالجيش، وله المرتب الشهري فقط...».

ونقرأ في أحد السجلات المحفوظة بالخزانة الحسنية ما يلي:

«الدول المغربية السعيدة كانت في القديم تسمي القائمين بشؤونهم حضراً وسفراً بالجنود العسكرية ذات القوة والعصبية إلى أن ظهرت الدولة الحالية (العلوية، "الحسنية").

هذا وأسسوا ورتبوا جنودهم، وقسموها إلى أقسام سموها بالجيوش، وصاروا يسمون هذا الجيش السعيد المؤسس على طهارة وتقوى بالمخزن، يشتمل على بعض قبائل فاس ونواحيها، ومكناس ونواحيها، وتافيلالت... ثم قسم هذا الجيش إلى قسام 6 (هكذا)، ملفقة مما ذكر أعلاه من النواحي المسمات أسفله، وهم الجيش الأعظم قوة وعدداً عبيد البخاري، ثم نضيفهم (هكذا) جيش شراردة نواحي مكناس، ثم جيش قبيلة الوداية، وهم أكثر عدداً وشهامة، ثم نضيفهم (هكذا) جيش شراكَة وأولاد جامع، وأحميان، نواحي فاس العليا الجديد وسكانه، ثم جيش الوداية ءال سوس أولاد جرار، سكان رباط الفتح وما أضيف إليهم، ثم جيش سوس المنشية وما أضيف إليهم من نواحي مراكش... هذا وقد أخذوا وانتخبوا من هذه الجيوش الحناطي الداخليين والبرانيين...» .

خ. س، ك 739، ص. 71 وما بعدها.

«... بقصد التعزية وأداء البيعة... فكتبنا صحبته هذا ننبه سيدي على خدامه ليباشرهم بما ينبغي أن يباشروا به من طيب الكلام والوعد الجميل والمبالغة في الدعاء لهم، فإنهم خاصة جيشه السعيد كما لا يخفى على سيدي، وكلام الملوك يفرحون به، وينقلونه لإخوانهم وأولادهم، ويقع منهم موقعه...»[1].

وأما الرسالة الثانية، فهي لشخص يدعى عمر بن سعيد، وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يقترح فيها ما يراه مناسباً لإنهاء النزاع المشتعل بين قبيلتي الشراردة وبني أحسن، حيث كتب يقول:

«... وعليه، فنحب من سيادتك أن تنهي أمرهم لمولانا المؤيد بالله، يجبر حالهم بعزل العمال عنهم هذه الساعة، وبتوجيه من يصلح بهم على كل فريق، تسكينا لروعتهم، لأنهم جناح من أجنحته لاَ مَنْدُوحة له عنهم...»[2].

وإلى جانب هذه الفرق الرئيسية، دأب السلاطين، من حين لآخر، على تجنيد عناصر من قبائل أخرى، وتوطينها في أماكن استراتيجية وحسّاسة، جاعلين منها نوعاً من «الكَيش الثانوي». وكانت هذه العناصر تنتمي على الخصوص، إلى قبائل كَسيمة ومسكَينة والمنابهة (سوس)، والمنابهة، وأولاد مطاع، وحربيل (حوز مراكش)، وكَطّايَة وسمكَت وبني معدان وبني ملال (كَيش أيت

1- مجلة الوثائق، عدد 3، سنة 1976، ص. 36، الرسالة بتاريخ 20 رجب 1290/ 13 سبتمبر 1873.

2- خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 7: 33/كـ 5 . بتاريخ فاتح صفر 1312/ 4 غشت 1894.

لعل مرسل هذه الرسالة هو "الطالب الأمين عمر بن سعيد"، صِنْوُ باشا مدينة سلا الشهير محمد بن سعيد السلاوي، الوارد ذكرهما في ظهير التوقير والاحترام المنعم به من قبل السلطان المولى الحسن على آل بن سعيد، بتاريخ 4 رجب 1308/ 13 يبراير 1891.

وأما الباعث لنا على ترجيح هذا الافتراض فهو قيام باشا سلا، في العديد من المناسبات، بدور الوسيط بين المخزن وقبيلة بني أحسن، في فترة تولي محمد بن سعيد المذكور باشوية سلا، ما بين 1862 و1892 على الخصوص، كما يتبين ذلك من مصادرنا.

انظر: بوشعراء، مصطفى، **التعريف ببني سعيد السلاويين وبنبذة عن وثائقهم**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، ج 1، ص. 6 وما بعدها.

الربع بتادلة)، والجيش الريفي من عناصر مختلفة (فحص طنجة)، والعرائش، وأيت خباش (تافيلالت)، ومجاط (ناحية مكناس)، وأيت إسحاق، وأيت عياش، (الأطلس المتوسط)، وأيت يمور (تخوم الأطلسين المتوسط والكبير)، ثم الترحيل إلى تادلة، ومنها إلى منحدر جبل سلفات وسهل سبو بالغرب، وأخيراً الاستقرار بأحواز مدينة مراكش، والرحامنة، وعبدة...[1]. وأما الجوانب التي سنحاول معالجتها في هذه الفقرة، فهي كالآتي:

- ~~معطيات عامة~~ عن فرق الكَيش.
- الأعداد والرواتب.
- الأطر والمهام.

1- استقينا هذه المعلومات، على الخصوص، من المصادر الآتية:
- خ. س، مح. ر، رسالتا السلطان المولى عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي أزطوط، الأولى بتاريخ غرة جمادى 2، 1258/ الأسبوع الأول من يوليو 1842 ورقمها 33: 7/كـ5.
والثانية، بتاريخ منتصف ربيع 2، 1259/ أواسط مايو 1843، تحت رقم 36 :6/كـ 5 في شأن الاعتناء بصبيان الجيش الريفي.
- المشرفي العربي، **الحسام المشرفي، لقطع لسان الساب العجرفي، الناطق بخرافات الجعسوس سيء الظن أكنسوس**. مخ. خ. س، رقم 2276، ص. 293 (في شأن الجيش الريفي كذلك).
- الناصري، م. س، ج 9، ص. 70 (بالنسبة للخلط والطليق).
- خ. س، مح. ح، سنة 1293، رسالة السلطان إلى كافة أفراد قبيلة أيت عياش، بتاريخ 29 ذي الحجة 1293، 15 يناير 1877.
- م. و. م. ر، مح مراكش، ملف 3، رسالة السلطان إلى خليفته بمدينة مراكش مولاي عثمان، بتاريخ 8 جمادى 2، 1291/ 23 يوليوز 1874، في شأن غُرم فرسين ضاعا في إيّالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، حيث كان جواب هذا الأخير كالآتي:
«... حين كلفته بغرمها من أن القاعدة أن الرحمانة يعاملون معاملة الجيش، فلا يطلبون بغرم ذلك وصار بالبال...».
- خ. س، ك 181، ص. 16، رسالة السلطان إلى أخيه وخليفته بناحية تافيلالت المولى الرشيد، بتاريخ 5 ذي الحجة 1308/ 12 يوليو 1891/ حيث جاء في ملخصها ما يلي:
«... وأنهم (أي قبيلة أيت خباش) عند الأمر والنهي في جميع ما يأمرهم به سيدنا ولا خروج لهم عن نظره، لأن سيدي محمد بن عبد الله كان جعلهم مخازنية لما ظهر فيهم من المصلحة...».
- Michaux-Bellaire (Ed), Salmon (G), op. cit., p. 125.

في سنة 1810 وفد على المغرب الضابط الفرنسي النقيب بورل (Burel)، في محاولة استمالة السلطان المولى سليمان لتأييد سياسة الأمبراطور نابليون بونابارت في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. وبالمناسبة، أعد مذكرة حول الجيش المغربي، نقتبس منها ما يلي:

«... يتكون جيش الأمبراطور من جند تؤدى لهم رواتب (Troupes Soldées)، ومن فرق القبائل ، ثم من العناصر التي كانت تُعسكر دوماً في جهات مختلفة من الأمبراطورية، وبالخصوص في تطوان، وطنجة، وأصيلة، ورباط الفتح، والصويرة....»[1].

وأما صاحب "**اختصار الابتسام...**" فيقول بدوره:

«... وأصناف جيشه (السلطان المولى عبد الرحمن) من خمس قبائل، وأكثرهم الجيش البخاري الذين بمكناس، ثم يليهم في الكثرة الجيش الفاسي أولاد جامع وشراكَة، ويليهم أهل الأوداية الذين بمراكش، ويليهم الشراردة وهم الذين في ءازغار، ويليهم الأوداية الذين تفرقوا في رباط الفتح، والعرائش، ووادي نفيس بسبب ما وقع منهم في الفتنة عليه كما سبق...»[2].

ويقول العربي المشرفي هو الآخر، في سياق حديثه عن مؤسسات الدولة المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ما يلي:

«... فجيوشه الملازمون لخدمته حضرا وسفرا خمسة قبائل بل ستة، بخاري، وشركَي وجامعي، وشرادي، وأودي، وأهل سوس المنشية، وجيوش الثغور الريفية وكلهم أهل خيل، وعساكره الرجيلة ليس لهم قبيلة مخصوصة، بل هم من سائر القبائل...»[3].

1- A. G. V, 3h1, dossier n° 1, Mémoire Militaire sur l'Empire du Maroc, pp. 2-3.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، اختصار الابتسام...، م. س، ص. 417.

3- المشرفي العربي، "**الحسام المشرفي، لقطع لسان الساب العجرفي، الناطق بخرافات الجعسوس سيء الظن أكنسوس**". مخ. م. و. م. م. رقم ك، 2276 ص. 275.

من جهة أخرى، أكّد عدة مرات النقيب إركمان، رئيس البعثة العسكرية بالمغرب، في تقاريره التي كان يرفعها إلى الحاكم العام بالجزائر، أو وزير الحرب بباريز، على الأهمية والمكانة المتميزتين لفرق الكَيش، معتبراً إياها العمود الفقري لقطاع الجيش بصفة عامة. وهذا يعني أنه حتى أواسط العقد الثامن من القرن التاسع عشر على الأقل، ظلت هذه الفرق تُهيمن على المؤسسة العسكرية، وتمثل أهم قوة عسكرية منظمة ورادعة بيد المخزن، إلى جانب فرقة عبيد البخاري، بالرغم من تناقص أعداد رجالها هي الأخرى، على امتداد الفترة، موضوع هذه الدراسة[1].

وكانت هذه القبائل تتكون أساساً من الأوداية، والشراردة، وشراكَة وأولاد جامع، وأهل سوس.

ويذكر هذا الضابط الفرنسي كذلك بأن فرقة شراكَة وبطونها الرئيسية، أولاد جامع، وحميان، وبني سنوس، وبني عامر، والشجع، كانت تهيمن في وقته على باقي الفرق الأخرى[2].

على أن نفس الملاحظة تنطبق على فرقة الأوداية هي الأخرى، في الفترة السابقة، باستثناء الفترة ما بين 1830 و1847، حيث أُبعدت عن تنظيم الكَيش، بسبب تمردها على السلطان المولى عبد الرحمن[3].

ومهما يكن من أمر، فإن حظوة قبيلة اشراكَة ترجع إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل، من أهمها تدخل الوزير العربي بن المختار الجامعي الحاسم، بصفته وقتئذ قائداً لقبيلة

1- A. G. V. 3h2, Rap. du Lieutenant Erckmann au Général Commandant le 9e Corps d'Armée à Alger, en date du 1er Avril 1879.

2- A. G. V. 3h2, Rap. du même au même, en date du 22 novembre 1882.

3- A. G. V. 3h3, Rap. Erckmann du 22 novembre 1882.

شراكَة، وأولاد جامع، لنصرة السلطان الجديد، وإفشال مساعي الأمير مولاي عبد الرحمن بن سليمان الذي، ما أن علم بوفاة المولى عبد الرحمن بن هشام، حتى غادر منطقة تافيلالت قاصداً مدينة فاس، ينشد حكم والده[1].

هذا، وقد تعززت صلات ءال الجامعي بالسلطان سيدي مُحمد فيما بعد، حين صاهره الوزير العربي الجامعي المذكور، بأخته السيدة فاطمة، الأمر الذي انعكس طبعاً إيجاباً على كافة قبيل شراكَة وأولاد جامع. ثم علينا ألا ننسى كذلك أن مجموعة من القادة المرموقين المنتسبين إلى نفس الفريق، قد استطاعوا البروز والتفوق على أقرانهم، سواء في ميادين القتال، أو في تدبير شؤون بعض الحواضر والقبائل، كآل بوشتى بن البغدادي، وآل أب محمد الشركَي الذين تعاقبوا على باشوية فاس الجديد وقيادة قبيلة اشراكَة وأولاد جامع، طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقريباً، والعقد الأول بأكمله من القرن العشرين.

يقول العربي المشرفي، في هذا الصدد، ما يلي:

«... أما الجيش الشركَي والجامعي سكناه البادية، وخدمته ونصيحته بادية، ونزوله ما بين لمطة فاس، وجبل فشتالة وأسلاس، ومبدؤه والله أعلم من أعلا الحجرة الرصيفة، ومنتهاه الحجرة الشريفة. فما عن يمين وادي سبو مما يلي مدينة فاس لأولاد جامع، وما عن يساره لقبيلة شراكَة. وقائد الجميع الآن، مع إضافة قبائل النوائب إليه، الفتى المسدد، وله الإصابة في الرأي المحدد، الباشا محمد ولد أب مُحمد الشركَي...»[2].

وأما الأوداية، وهم من أعراب بني معقل، فقد سبق أن نقلهم من مواطن استقرارهم بالصحراء جنوبي المغرب، السلطان أحمد المنصور الذهبي، وأقرهم في

1- اختصار الابتسام...، م. س، ص. 417.
2- المشرفي، العربي، الحسام...، م. س، ص. 292.

منطقة أزغار، متخذاً منهم جيشاً في خدمة الدولة السعدية، «... مراغمة لعرب جشم من الخلط، وسفيان وغيرهم...»[1].

وتنقسم القبيلة إلى ثلاثة فروع رئيسية، وهي أهل سوس، والمغافرة، والأوداية. ثم إن الأخباريين المغاربة يُسهبون في الحديث عن مُلابسات وظروف تجنيدهم العجيبة من قبل السلطان المولى إسماعيل. غير أن الأكيد والثابت في هذا كله، هو أن زواج هذا الأخير بإحدى سيدات القبيلة، وتحديداً من فصيل المغافرة، قد عزز ووطد نفوذ ومكانة القبيلة بأجمعها، في الجهازين المخزني والعسكري على السواء.

هذا، وقد سبق أن تعرضنا إلى أحداث الشغب والعصيان التي كان قد شنها هؤلاء الأوداية ضد الدولة في بداية عهد السلطان المولى عبد الرحمن، كما ألمحنا إلى قرار هذا الأخير بترحيلهم جميعاً عن فاس وناحيتها، وتوطين الأوداية بالعرائش، وأهل سوس برباط الفتح ونواحيه، والمغافرة أخيراً بأحواز مدينة مراكش[2].

وأما الفريق الثالث المهم في تشكيلة قبائل الكَيش هاته، فهي قبيلة الشراردة الذين ينتمون بدورهم إلى مجموعة بني معقل الصحراويين ويتوزعون على الفصائل البارزة الآتية: زرارة، الشبانات، أولاد دليم، تكنة، عامر، بالإضافة إلى فصائل أخرى أقل عدداً وأهمية، كأولاد إدريس وإداو بلال.

1- Salmon (G), Essai Politique du Nord Marocain. Arch. mar., Vol. II, 1905, pp. 1-19.

2- المشرفي العربي، الحسام...، م. س، ص. 293، حيث كتب في هذا الصدد ما يلي:
«... وأما جيش الأوداية، فبسكناه فيما مضى مدينة فاس البيضا وأحوازها، والآن تفرق على القبائل بعد أن كان مجموعاً...».

ولقد كانوا مستقرين بالزاوية التي تحمل اسمهم في حوز مراكش، فتمردوا على السلطان المولى سليمان أولاً، ثم على خلفه ابن أخيه المولى عبد الرحمن بن هشام الذي تغلب عليهم، ونقلهم، أواسط العقد الخامس من القرن الثالث عشر الهجري، إلى ناحية أزغار، معززاً بهم صفوف تنظيم قبائل الكَيش. وفيما بعد، أدمجت عناصر أولاد دليم وتكنة في صفوف كَيش حوز مراكش، في بداية عهد السلطان المولى الحسن. فأصبح هؤلاء الشراردة يتوزعون على ثلاثة مواقع، منطقة أزغار على ضفاف وادي الرضم، غزوان بناحية فاس، وشمالي مدينة مراكش.

على أن أهم تجمع بشري لهم هو الذي كان بأزغار، حيث انتشروا في هذا المجال الفسيح والغني فلاحياً على النحو الآتي:

– في جنوبي المنطقة، ما بين سيدي قاسم ومولاي يعقوب، استقر أولاد دليم.

– في الوسط، زرارة.

– في الشمال، قرب سيدي كدّار، الشبانات[1].

ومن جهة أخرى، كانت مجموعات من قبائل الكَيش الثانوي وغيرها تتخذ مقراً لها بعض كبريات المدن والمراسي، كفاس، ومراكش، ومكناس، والعرائش، والصويرة مثلاً، مثلما أقر عبيد البخاري في مدينة مكناس.

وهكذا، استقرت مجموعات من هذه الوحدات بفاس «العليا» أو «البيضا» أي فاس الجديد، مكونة ما تسميه الوثائق المخزنية «الجيش الفاسي» وهي:

1- Le Coz (J), op. cit., T. 1, p. 249 et suivantes.
A. G. V., Rap. du Cap. Martin, daté de mars-avril 1882, p. 150 et suivantes.

– إداوبلال وأولاد إدريس.

– ءال تافيلالت وما انضاف إليهم من العناصر من توات، وجبالة، وأهل الريف على الخصوص.

– عبيد البخاري.

– ءال سوس المنشية، وهم خليط من مجموعات قبلية من سوس على الخصوص.

وأما كَيش «أهل سوس المنشية»، أو «الجيش السوسي السعيد»، والمستقر بقصبة مدينة مراكش، فقد ورد ذكر عناصره في هامش رسالة الباشا إبراهيم بن سعيد الأجراوي إلى الحاجب موسى بن أحمد على النحو الآتي:

الطرة:

المنابهة	88	والقبائل الذين لم تأت لنا أسماؤهم	
الفارين منهم	12	جعلنا القدر الذي يعطون جمله غيرهم	
	100	ءايت سمكَت	100
أولاد يحيا	104	إدوزدّاغ	100
الفارين منهم	007	مُنتاكَة وءايت أكَاس	050
	111		
الرحالة	106	مسكَينة و...، و...،	125
أندوزال	106	كَطيوة	030
هوارة	098	سندالة	030
الفارين منهم	014		
	112		
أشتوكة	073		
الفارين منهم	002		
	075		

أي ما مجموعه 1045 جندي[1].

ولقد ورد ترتيب آخر لهذه الفرق في وثيقتين أخريين، الأولى بتاريخ ربيع 2 من سنة 1287/ الموافق يوليو 1870، والثانية بتاريخ 8 محرم 1289/ الموافق 18 مارس 1872، على النحو الآتي:

البخاري، دمنات، الشبانات، هوارة، المناهة، الرحالة، سمكَت، الوصفان، القبلة، الحرار، أكَدير، زمران، المحاميد، أولاد يحيا، هوارة، أشتوكة، أهل أسرير، وبلغ عدد الخيالة والرماة والصبيان في الأولى:

407، و1614، و1110، في حين كان عددهم في الثانية:

405، و1696، و1112[2].

هذه إذن، نظرة عن قبائل الكَيش التي كان المخزن يُعول عليها، في كل وقت وحين، في تدبير شؤون البلاد، في المجالين المدني والعسكري، مَانحاً إياها عدداً من الامتيازات، مما بوأها مكانة متميزة، ليس في قطاع الجيش فحسب، بل في الجهاز المخزني كذلك. ومن ثمة تشبث عناصرها، قواداً وجنداً، بمكتسباتهم، ومعارضتهم كل تغيير وتحول في هياكل وبُنى الجيش، مساهمين بذلك في إفشال كل الجهود والترتيبات التي كانت تهدف إلى تطوير المؤسسة العسكرية، وتحسين أوضاعها المتردية.

ولعل هذا يقودنا إلى التساؤل عن أعداد جند الكَيش، ورواتبهم، ومُؤنهم، على أننا لن نطيل الحديث عن هذه المسألة، ما دمنا سنعالج كل جوانبها

---

[1]- خ. س، مح، س، م رقم 1، بتاريخ 4 جمادى الثانية/ 15 أكتوبر 1863.

[2]- خ. س، ق. ح، مح. س. م، رقم 18، وق. ح، مح. م. ح، رقم 21.

في فقرة موالية من هذا البحث. ولكن، قبل هذا وذاك، لابد من الإشارة هنا إلى أنّ الوثائق المخزنية، ومستندات وزارة الحرب الفرنسية بباريز، تقدم لنا مادة إحصائية هامة ومتنوعة في هذا الشأن، بالرغم من عدم تسلسلها الزمني، وطابع الغموض والتعميم الذي كان يكتنفها أحياناً، الأمر الذي لا يساعد على تلمس ورصد حركة تطور عدد من المؤشرات والظواهر المتعلقة بهذا القطاع، على امتداد القرن التاسع عشر، وبالدرجة التي كنا نطمح للوصول إليها، من خلال تناولنا لهذا الجانب من بحثنا.

ويعطينا الجدول الآتي نظرة عن العدد الإجمالي لقبائل الكَيش، أو لبعضها فقط، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، علماً بأن هذه الأرقام تمثل أعداد جميع أنواع الفرق، أي المشاة، والخيالة، والمدفعيين، والعسكر، و«المسخرين»، و«المشاورية»[1].

1- استقينا هذه المعلومات من المصادر الآتية، مرتبة حسب ترتيب الفرق الواردة في الجدول:
- A. G. V, 3h1, Rap. Cap. Burel; op. cit., p. 3.
- A. G. V, 3h1, **Itinéraire Adolphe de Caraman**, p. 30.
- A. G. V, 3h1, **Notes sur l'Empire du Maroc**, par le Colonel de la Rue, 1863, p. 13.
- A. G. V, 3h1, Rap. cdt. Burckhardt, en date du 31 Janvier 1899.

خ. س، ك 229، ص. 6.

خ. س، ك 310، ص. 14 - 40.

خ. س، ك 305، ص. 1- 114.

خ. س، ق. ح، رقم 18 ورقم 7.

خ. س، ك 621، ص. 6.

خ. س، ك 309، ص. 18. وما بعدها.

الجدول رقم : 5

أعداد فرق الكيش ما بين 1810 و1876

الوحدات	الأعداد	التاريخ	ملاحظات
الكَيش كله	من 15 إلى 18000	1810	
الكَيش كله	19360	1836	عدد العبيد السود، في نفس السنة، بلغ 000 10 رجل.
الكَيش كله	5170	1899	يتضمن هذا العدد عناصر من المناهة، وأيت الربع، بينما كانت أعداد القبائل الرئيسية على النحو الآتي: الشراردة : 2540 شراكَة أولاد جامع : 1325 الأودابة : 1110
الأودابة	من 7 إلى 8000	1810	
الأودابة	5000	1825	
الأودابة	693	1870	أهل سوس الرباط
الأودابة	301	1876	عسكرهم بكل من رباط الفتح وحوز مدينة مراكش
شراكَة	3235	1861	
شراكَة	3517	1874	
الشراردة	429	1876	يمثل هذا الرقم مجموع عدد عسكر الكَيش الشرادي بأزغار، موزع على أربع مآت، وهي مائة الشبانات (102)، زرارة (101)، أولاد دليم (172)، وتكنة (54)، مع الإشارة إلى أن كل مائة بها 13 إطاراً، بالإضافة إلى قائد رحى هذا العسكر وقتئذ، وهو مبارك بن الشاوية الدليمي.

على أن المصادر تسمح لنا بالتأكيد على العناية الخاصة والمتواصلة التي كان يوليها كل من المولى عبد الرحمن بن هشام والمولى الحسن لقطاع الجيش والعسكر عموماً، ولتنظيم فرق الكَيش على الخصوص، وكلا الرجلين طبعاً كانت له دوافعه ومبرراته، لا شك أن ظروف البلاد وأوضاعها قد اقتضتها، في فترة حكم كل واحد منهما، وعلى ضوء ما طرأ من تحولات على علاقات المغرب مع بعض الدول الاستعمارية الكبرى.

ونذكر في هذا الصدد، ما جاء في ديباجة سجل من سجلات الخزانة الحسنية في موضوع الجيش، حول امتثال المولى الحسن لما ورد في الكتاب والسنة:

«... في الاستعداد للإرهاب بتكثير العساكر والآلات، وتوفير الأجناد، إذ بذلك يمكن عن دين الله الدفاع، وتقام الشرائع ويكثر الانتفاع والتعاون على هذا الأمر المحمود من مهمات الدين، وإقامة سنة الحق بين المسلمين...».

ولهذا أمر وزير الحرب الفقيه عبد الله بن أحمد، بإحصاء أفراد الكَيش والعسكر، وذلك بوضع قوائم دقيقة تتضمن أسماءهم، وأنسابهم، وأوصافهم، ومحل استقرارهم، لينضبط أمرهم، وتستقيم أحوالهم[1].

وأما مضمون هذا السجل، فيتعلق بطبجية وعسكر كَيش شراردة منطقة أزغار وما كان بحوزتهم من السلاح. وقد ذكرت أسماؤهم وأنسابهم، وأوصافهم،

1- خ. س، ك 309، ص. 1، بتاريخ أواخر ربيع الثاني 1292/ بداية يونيو 1875.

في هذا التاريخ، لا زال عبد الله بن أحمد وزيراً للحرب، حيث لم يُعين باشا على مدينة فاس الإدريسية أو البالي، إلا في الفترة ما بين 12 جمادى الثانية و23 رجب من سنة 1292 هـ، حيث تولى مكانه الفقيه محمد بن العربي الجامعي.

ومكان سكناهم، ونوع النشاط الذي كان يتعاطونه، خارج أوقات الخدمة في الجندية. فكان عدد الأولين 197 طبجياً، وعدد الآخرين 384 عسكرياً. ويبدأ السجل بالنص على أسماء الأطر، ثم يتبع بأسماء أنفار «الأنباشيات». فمثلاً، وصف قائد المائة الأولى من طبجية الشراردة وهي مائة الشبانات في العبارات الآتية:

«السيد عمر بن بوعزة الشباني، عربي مفتوح جداً، متصل كاثره الشيب، بحاجبه الأيسر جرح كبير، منحرف ربعة...».

وقد أغرتنا معطيات هذه الوثيقة، فارتأينا إثبات بعضها في جدول مختصر، قد يفيد في تكوين فكرة عن عدد هؤلاء «الجنود المزارعين» الذين كانوا يستغلون فعلاً أراضيهم من جهة، وحصر عدد من لا أرض له منهم، وذلك من خلال مؤشر المهنة المزاولة من قبل النّفَر والضابط على حدٍّ سواء، من جهة أخرى[1].

وأما الكَيش الفاسي، ومقره فاس العليا، فكان يتكون من الوحدات الآتية: إداوبلال وأولاد إدريس، ءال تافيلالت، عبيد البُخاري، ءال سوس المنشية. وكان منهم طبعاً الخيالة، والرّماة، والمدفعيين، والعسكر، والمسخرين والمشاورية، بالإضافة إلى فئات أخرى ممن كانوا يشتغلون في القصور السلطانية، كالشويردات (أطفال صغار يُتخذون أعواناً)، والصبيان، والبوابة، والجنانينية.

ويبين لنا الجدول الآتي أعداد هذا التنظيم العسكري، من خلال بضع سنوات من القرن التاسع عشر، بصورة تكاد تقترب من جند حامية أكثر من اقترابها من فرقة عسكرية ضاربة، كما هو شأن فصائل الكَيش الأخرى[2].

1- خ. س، ك قم 309، من ص. 2 إلى ص. 80.

2- أدمجنا أعداد الطبجية، والعسكر، والمسخرين، و«أصحاب سيدي» أي المشاورية، في المجاميع المثبتة في الصفحة الموالية، ورتّبنا الوثائق التي استخرجنا منها هذه المعلومات حسب تسلسل =

الجدول رقم : 6

أعداد فريق الكيش الفاسي في الفترة ما بين 1865 و1888

الخيالة	الرماة	المجموع	التاريخ	ملاحظات
486	2467	2953	1865-04-1 /1281-11-5	
523	3673	4196	1872-8-08 /1289-04-3	عدد الطبجية: خ : 74، ر = 721، مج = 795.
518	3666	4184	1872-12-4 /1289-09-3	عدد أعلاه: خ = 74 ر = 714، مج = 788.
482	3413	3895	1875-2-19 /1292-1-13	
394	1481	1875	أواخر 10-1305/ يوليو 1888	عدد أعلاه: خ = 35، ر = 255، مج = 290. وفي جمادى 11-10-1896 كان هذا العدد 94.

إن ما أوردناه من أرقام، قد لا يساعد بما فيه الكفاية على استبيان اتجاه تطورها، أهو تصاعدي، أم تراجعي؟ إلا أن الأرقام المتعلقة بفرقة الطبجية من هذا الجيش الفاسي، تساعد على سد هذه الثغرة، حيث نلمس بكل وضوح الاتجاه التراجعي لأعداد هذا الفريق، على امتداد خمس عشرة سنة.

= الأرقام في الجدول، وهي:
- خ. س، ق. ح، رقم 21.
- خ. س، ق. ح، رقم 21.
- خ. س، ك 624، ص. 5 وما بعدها.
- خ. س، ق. ح، رقم 21. ص. س، س III، حرف ب، مح 23، رقم 3661.

وقد أشار المؤرخ جان لوي مييج إلى هذه الظاهرة، على مستوى تنظيم الكَيش. فبعد أن كان عدده يبلغ 000 20 فرد في بداية القرن التاسع عشر، تَراجع إلى 9000 فرد سنة 1883، ليصبح في مطلع القرن العشرين، لا يناهز 4000 فرد[1].

وفيما يتعلق بمسألة تحديد نصاب ما على كل قبيلة من قبائل الكَيش من الرجال أو الكلف المخزنية الأخرى، كنقل أثقال المخزن مثلاً، نستدل بما جاء في وثيقة في شأن «فرض الطبجية» على شراردة أزغار، حيث حُدد على النحو الآتي[2]:

الجدول رقم : 7

نصاب فرق تنظيم كيش الشراردة بأزغار من الكلف والفووض.

الفرق	العدد الواجب	النسبة
الشبانات	52	1/5
زرارة	52	1/5
أولاد دليم	78	1/3
عامر	26	1/10
تكنة	42	1/6
المجموع	250	

1- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 225.

2- خ. س، ك 309، 17 شوال 1293/ 5 - 11 - 1876، ص. 70.

- انظر كذلك ما ورد في نفس الكناش، حول فرض المسخرين الواجب تسليمهم من طرف شراردة أزغار، في 13 شوال 1293/ فاتح نونبر 1876، ص. 63.

- وكذلك كناش 298، ص. 89، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1285/ 13/ 8/ 1868 في موضوع عدد حراك هذه القبيلة، حيث كان على القبيلة كلها 150 حاركاً من الفرسان، وزعت على النحو الآتي:

الشبانات : 30 زرارة : 30

أولاد دليم : 45 عامر : 15

تكنة : 30

تلكم كانت بعض المعطيات الإحصائية عن أعداد وحدات الكَيش، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر.

ولكن، ماذا عن الأجور والرواتب التي كان المخزن يؤديها للجند، فضلاً عمّا كان يخصهم به من امتيازات وإنعامات؟ قبل الحديث عن هذا الجانب، لابد من الإشارة إلى استنتاج أولي عام وهو أن الرواتب والأجور والمؤن كانت أكثر انتظاماً وأكبر قيمة نسبياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما صارت عليه في النصف الثاني من نفس القرن، وذلك طبعاً لأسباب اجتماعية، واقتصادية، ومالية على الخصوص، علاوة على الأسباب التي أفرزها تطور علاقات المغرب بالدول الأوربية.

ولا شك أن هذه الملاحظة تنطبق تماماً على فترة حكم المولى عبد الرحمن بن هشام، حيث اهتم دوماً بقطاع الجيش بصفة عامة، وبقبائل الكَيش بصفة خاصة، بعد أن عانى الأمرين، في بداية عهده، من الاضطرابات والفِتَن التي تسبب في إضرامها كل من الشراردة والأوداية.

ويشهد على ذلك رسائله العديدة إلى عمال مدن الشمال، تطوان، والعرائش، وطنجة والمتعلقة بالجوانب المادية والتنظيمية لعناصر قبائل «الجيش الريفي».

فقد جاء في إحدى هذه الرسائل الموجهة إلى بوسلهام بن علي أزطوط ما يلي:

«... فالسبعون فارساً التي من وصفاننا أهل العرائش، رتِّب لهم خمس عشرة أوقية للفارس في كل شهر يأتي من تاريخه، يستعينون بها على حفظ خيلهم والسلام، في 24 ربيع الأول عام 1257/ 16 مايو 1841»[1].

1- خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 5/ 31/ ك 5.
وفي رسالة أخرى من السلطان إلى نفس الشخص، بتاريخ 27 ذي القعدة 1260/ 8 دجنبر 1844، نعلم بأن راتب خيل الأوداية بالعرائش هو 15 أوقية في الشهر، خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 10/ 30/ ك 5..

وفيما يلي جدولان ضمنّاهما رواتب بعض فرق جند الكَيش، الأول استخرجنا معطياته من الوثائق المخزنية، وأما الثاني، فقد اعتمدنا في إنجازه على وثائق وزارة الحرب الفرنسية بفانسن.

الجدول رقم : 8

رواتب قواد وأنفار بعض فرق الكيش في الفترة ما بين 1783 و1902، استنادا إلى وثائق مخزنية

الصنف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
فارس راجل	5 أواق 2,5 أواق	رجب 1197 - 1783	إتحاف، ج 3: 177	كان هذا الراتب يومياً وبمناسبة حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الله من فاس إلى تافيلالت.
فارس	30 أوقية 15 أوقية	19/ 9/ 1253- 17/ 12/ 1837	م.و.م.ر، مح 1، ملف 13	رسالة القائد عبد السلام السلاوي إلى السلطان، وهذا الراتب في الشهر.
فارس راجل	6 موزونات	16 ج 2 1262/ 11-6 -1846	م.و.م.ر، مح طنجة، رقم 17800	في اليوم، رسالة بوسلهام بن علي أزطوط إلى الوزير محمد بن إدريس
مخزني [فارس] مقدم قائد مائة	50 أوقية 75 أوقية 100 أوقية	1-8-1256/ 28-9-1840	إتحاف، ج 5: 40 - 41	هذه المبالغ تعطى لأفراد الجيش الفاسي، بمناسبة سفر عناصره في ركب الخليفة سيدي محمد قاصداً مدينة رباط الفتح.
مخزني [فارس] مقدم قائد المائة	30 أوقية 40 أوقية 50 أوقية	1-8-1256/ 28-9-1840	إتحاف، ج 5: 40 - 41	يُدفع هذا المرتب إلى أفراد كَيش الشراردة عند التحاقهم بالخليفة سيدي محمد بمدينة مكناس.
الفارس الراجل المقدم قائد المائة قائد الرحى	30 أوقية 15 أوقية 45 أوقية 60 أوقية 300 أوقية	7-4-1267/ 9-2-1851	إتحاف، ج 5، ص. 18	وردت هذه المعلومات في رسالة السلطان إلى باشا مكناس القائد الجيلاني بن بوعزة يأمره فيها "بسرد" أفراد الكَيش [البخاري]، ومنحهم رواتبهم على يده ويد العلاف بناصر.

الصنف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
فارس	20 أوقية	صفر 1282	خ. س، ق. ح، مح. س، م رقم 3.	في الشهر ويتعلق الأمر بأفراد حامية العرائش.
راجل	0,8 أواق	صفر 1282	" "	في الشهر ويتعلق الأمر بأفراد حامية العرائش. بلغ ثمن الخبزة وقتئذ 1 موزونة و8 أفلس، علماً بأن الأوقية كانت تساوي 4 موزونات، أو 96 فلساً.
الفارس الراجل	40 أوقية 20 أوقية	ج 1، 1300 - مارس - أبريل 1883	خ. س، ق. ج، مح. ح، ملف 12	«قائمة رواتب جيش المنابهة، وعبدة، وَحِمّير عن شهر جمدى الأولى عام 1300».
الفارس 1 الفارس 2 الراجل 1 الراجل 2 قائد الرحى	30 أوقية 25 أوقية 15 أوقية 12,5 أوقية 200 أوقية	صفر 1305 - أكتوبر - نونبر 1887	خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 17	راتب الجيش الفاسي برسم شهر صفر 1300
الفارس الراجل	10 أواق 05 أواق	21/ 12/ 1311- 1894/5/25	خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 45	ورد ذلك في رسالة أحمد بن موسى إلى ابن عمه الفقيه المختار بن عبد الله، ولا شك أن هذا الراتب في اليوم. في الحقيقة كان يعطى مثقال واحد للفارس الذي يكون في مهمة خارج مكان استقراره، ونصفه إذا لم يغادره. (انظر: و. ز.، مج 22، وثيقة رقم 50، بتاريخ 12 شعبان 1312).

الصنف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الراجل	04 أواق	رمضان 1312 - مارس 1895	خ. س، ك 412، ص. 412	ورد هذا في رسالة السلطان إلى أمناء مرسى الدار البيضاء، يأمرهم فيها بالزيادة **«لكل عسكري من عسكرنا السعيد هنالك في مئونته عشر موزونات على ما يقبضه، بحيث تصير مونة كل نفر منه أربع أواقي مياومة والسلام، في متم رمضان 1312»**.
الفارس	40 أوقية	محرم 1314/ يونيو - يوليو 1896	خ. س، ك 776، ص. 182	راتب الجيش السوسي السعيد (بمراكش) عن شهر محرم 1314 وقدره: 174687,5 أوقية. وكانت أعدادهم على النحو الآتي: 1510 صبيان، 1365 خيل، 3811 رام، 318 روام، 100 جنانية وحطابة، 137 كبار، 365 "هجاجل"، 14 أرحى
الراجل	20 أوقية	1902	المعسول، ج 20، ص. 36	
قائد الرحى	5 ريالات	بعد هذه السنة	المعسول، ج 20، ص. 60	
قائد الرحى	8 ريالات	بداية عهد السلطان المولى عبد الحفيظ		
قائد الرحى	10 ريالات			في الشهر طبعاً ومع العلم بأن الريال كان يُساوي 140 أوقية

الجدول رقم : 9

رواتب قواد وأنفار بعض فرق الكيش في الفترة ما بين 1800 و1902، استنادا إلى وثائق فانسن بباريز

الصنف	الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الجُندوالقُواد		دجنبر 1800	A.G.V, 3h1, dossier 4	ليس لهم راتب معين، ولكن السلطان يعطيهم صلات كل 3 أو 4 أشهر. ونفس الملاحظة أثبتها Burel عشر سنوات بعد هذا التاريخ، في مؤلفه: "مذكرة عسكرية حول الأمبراطورية المغربية".
رُماة	14 موزونة أو 0,56 فرنك	فاتح أكتوبر 1878	A.G.V, 3h2, Rapp. n° 137, p. 5	وردت هذه الإشارة في تقرير النقيب بايرن، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ.

الصنف	الراتب			التاريخ	المصدر والملاحظات
	مَارْوَا	إرْكْمَان	مارتان		
قائد الرحى	5 فرنكات	4,50 فرنكات	5 فرنكات	1) النقيب ماروا: 1877	A.G.V, 3h4, Rapp. Marois, p. 48
خليفته			4,50 فرنك		
قائد المائة	2,50 فرنكات	2 فرنكات		2) إركمان - الأرقام بالفرنك:	A.G.V, 3h2, Rapp. Erckmann, p. 10
باش شاوش				فاتح أبريل 1879	A.G.V, 3h3, Rapp. Erckmann, p. 4
مقدم		0,60 فرنك		0,60 فرنك	
طنبرجي أول				- المرتب بالأواقي:	
شواقري	1,30 فرنك			1882-11-22	

الصنف	الراتب			التاريخ	المصدر والملاحظات
	مَازُوَا	إرْكْمَان	مارتان		
موسيقي		0,60		3) مارتان 1 يونيو 1882	A.G.V, 3h3, Rapp. Martin, p. 16. يأخذ القائد – الأغا زيادة قدرها 26 أوقية، فيصير مرتبه 33,5 أوقية. وأخيراً، يُزاد لقائد المائة 10 أواق، فيصير مرتبه 17,5 أوقية.
الفارس		7،5 أواقي			
الراجل		3،5 أواقي			

الصنف	الراتب	التاريخ	المصدر	ملاحظات
رُماة	4,5 أواق	1885 - 8 - 5	A.G.V, 3h4, Rapp. n° 18, p. 1	التقرير بقلم الرائد Levallois، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، حيث قال بأن ذلك جاء في إطار الزيادة التي شهدتها رواتب الجند بأمر من السلطان، كما لاحظ بأن هذا الأجر جد هزيل وأن سعر الأوقية آنذاك كان: 1 أوقية = 0,24 فرنك.
خيالة	8 أواق			
جميع أفراد الجند	0,75 بسيطة	1902 - 6 -30	A.G.V, 3h12, Rapp. n° 283 du Cdt. Burckhardt.	هذا بمناسبة الزيادة التي أنعم بها السطان على جميع جنوده، كَيْشا وعسكراً.

ويمكن أن نلاحظ على ما ورد في هذين الجدولين ما يلي:

– اختلاف وتعدد أنواع النقد المستعملة في تقدير أجور الجند، وهو الأمر الذي يطرح باستمرار مشاكل الصرف.

– لم يطرأ على هذه الأجور زيادات مهمة خلال القرن التاسع عشر، بالنظر لحركة ارتفاع أسعار المواد والحاجيات، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للجند لم تكن محمية بما فيه الكفاية، وتنطبق طبعاً هذه الملاحظة على شرائح المجتمع المغربي الأخرى.

– تعرض العملة المغربية لتدهور مستمر، في حين عرفت أسعار العملات الأجنبية تصاعداً مُهولاً، مما أدى إلى انخفاض العملة المغربية الحسابية وهي المثقال، بحوالي 1400 %، ما بين بداية العشرينات من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين[1].

ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة هُزال رواتب الجند قد أثارت انتباه رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وغيرهم من المراقبين الأجانب، إذ لا تكاد تخلو تقاريرهم ومذكراتهم من الإشارة إليها، وإلى ما كان يترتب عنها من سلبيات في أداء الجند لمهامه. فهذا إركمان يقول:

> **«... في الأيام العادية، يكون راتب الجند غير كاف، وحين يحل بالبلاد جَدبٌ وقحط، فإنه يصبح جد تافه، الأمر الذي يدفع بهم إلى الاسترزاق في أحقر الأعمال والحرف لتحصيل عيش عائلتهم...»**[2].

1- انظر كلام الناصري حول مسألة ارتفاع الأسعار بالمغرب، وانخفاض سعر النقد المغربي، غداة التوقيع على معاهدة طنجة في 10 سبتمبر 1844 بين فرنسا والمغرب، م. س، ج 9، ص. 54، وص. 208، حيث يعطي في الصفحة الأخيرة مثال الموظف المخزني الذي كان يتقاضى شهرياً 30 أوقية في حدود سنة 1260/ 1844، فيعطاه مقابلها 10 بساسيط. وبعد هذا التاريخ بثلاثين سنة، أي في سنة 1290/ 1873، صارت الثلاثون أوقية التي ظل هذا الرجل يتقاضاها لا تساوي سوى بسيطة واحدة وشيئاً من الفلوس.

2 - A.G.V, 3hr, Cap. Erckmann, 1er Avril 1879, p. 10.

ومما لا شك فيه أن مستوى هذه الأجور المتدني كان له انعكاسات جد سلبية على سلوك الجند، في عملهم اليومي، كما في ميادين القتال. وإذا ما أضفنا إلى ذلك جور وعسف قوادهم، حيث كان بعض هؤلاء لا يترددون في اقتطاع نصيب من رواتب رجالهم، إن لم يحتفظوا بها كلها لحسابهم الخاص، أدركنا حالة اليأس والخصاصة التي كانت مآل هؤلاء المساكين[1].

ومن ثمة ظاهرة الالتجاء، من حين لآخر، إلى بعض أضرحة البلد، في محاولة منهم إثارة انتباه المسؤولين إلى وضعيتهم المأساوية، والمطالبة برفع ما نزل بساحتهم من حيف وظلم. فقد جاء في رسالة السلطان المولى الحسن إلى باشا فاس سعيد بن فرجي ما يلي:

«... وبعد، فقد بلغ لعلمنا الشريف أن أولاد إدريس الذين إلى نظرك يشتكون من قائد رحاهم بأنه أضاعهم في مئونتهم وفي راتبهم حتى أفضى بهم الحال إلى الاحترام، واحترم معهم بعض من هم في خدمتنا الشريفة كالطبجي والمسخري...»[2].

ثم إن أمناء المخزن أنفسهم كانوا يساهمون في تفاقم معاناة هؤلاء الجند، وذلك باتباعهم سياسة عجيبة في مجال الصرف ودفع الرواتب إلى مستحقيها، حيث

1- انظر مثلاً ما ورد في رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، باشا فاس العتيق في هذا المعنى، حيث قال:

«... وبعد، فإن عسكر الجيش السوسي من أهل أزغار وطبجيتهم طلبوا أن تكون تبقى رواتبهم الشهرية بيد الأمناء ثم، ولا تدفع لقواد جيشهم في جملة رواتب المخازنية، فساعدهم سيدنا...».

خ س، و. ز، مج 10، رقم 261، بتاريخ 21 محرم 1293/ 17 فبراير 1876.

2- خ. س، ك 347، وثيقة بتاريخ 13 جمدى الأولى 1301/ 11 مارس 1884، ص. 65.

دأبوا على احتساب البسيطة، أو الريال الفرنسي، بأكثر مما كان يروج به في مقر خدمتهم، إن لم يتوقفوا بالمرة على أدائها، خلال شهور عديدة[1].

وقد يحدث أحياناً هذا الانقطاع للمؤونة أو الرواتب، بسبب فراغ يد الأمناء من المال. وهذا ما حدث فعلاً لأمناء البنيقة المراكشية، إدريس بن جلون، والمكي والزهراء، وأحمد الصبان، حين استحال عليهم أداء راتب شهري شعبان ورمضان من سنة 1311/ يبراير ومارس 1894، وقدره 40000 مثقال، حيث بلغ الصائر الشهري حوالي 203000 مثقال، بينما لم تبلغ المداخيل إلا 95000 مثقال فقط[2]. وحسب ما تؤكده الوثائق، فإن المخزن كان يلزم الجند بغُرم ما يكون قد أتلفوه من معدات ولوازم كالبنادق مثلاً، حيث يقتطع لهم ثمنها من راتبهم الشهري، إما في دفعة واحدة، أو مقسطاً على عدد من الشهور، ما لم يتلف ذلك في ميادين الوغى، وفي هذه الحالة، فإن المخزن هو الذي يتولى تعويض الضائع منها[3]. بيد أن الأمر لم يكن يقتصر ويتوقف عند هذا الحد فقط، بل كان يحدث

1- خ. س، و. ز، مج 9، وثيقة رقم 315، رسالة باشا مكناس حم بن الجيلاني إلى الباشا عبد الله بن أحمد، بتاريخ 19 رجب 1299/ 6 يونيو 1882.
- وأخرى وجهها قواد أرحى جيش المنشية بمراكش إلى السلطان، في 3 ذي الحجة 1304/ 23 غشت 1887، مح. ح رقم 156، حيث انقطع الراتب عن عائلاتهم منذ خمسة شهور خلت، بينما هم على رأس جيوشهم، إما مع ركب السلطان، أو ركب ولده وخليفته الأمير مولاي مَحمد.

2- خ. س، مح. ح، رقم 482، رسالة الأمناء المذكورين إلى الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي، بتاريخ 13 رمضان 1311/ 20 مارس 1894.

3- خ. س، مح. ح، رقم 119، رسالة القائد العربي بن بوعزة الأودي إلى السلطان، بتاريخ 15 شعبان 1305/ 27 أبريل 1888، وكذلك رسالته، مح. ح، رقم 259، بتاريخ 5 ذي القعدة 1307/ 23 يوليو 1890.

أحياناً، أن يتم تجهيز وشراء معدات حربية من الراتب الشهري لعناصر الفرقة. ولقد جاءت الإشارة إلى ذلك في رسالة قائد المشور إدريس بن العلام، إلى الباشا سعيد بن فرجي، حيث نقرأ ما يلي:

«... وبعد، فإن مشاوري إذاوبلال قد دعتهم الحاجة لرامة المخزن وعليه، فَتَقّف عنهم الراتب واشتريها لهم منه، وادفعها لحامله مُقدمهم...»[1].

ومن أجل التغلب على هذه المصاعب والتخلص موقتاً من الضائقة المالية، كان الجند وقوادهم على السواء، يلجؤون إلى الاقتراض من بعض كبار تجار اليهود الذين كانوا لا يتورعون عن المُراباة، وفرض الالتزام بأداء فوائد جد مرتفعة.

وعند حلول موعد إرجاع المبالغ المستسلفة، غالباً ما كان هؤلاء الدائنون عاجزين عن تسديد ديونهم. وأمام إلحاح المقرضين وتهديداتهم، تراهم يتوجهون إلى المخزن، علهم يحصلون على قروض من الأمناء، وأداء ما عليهم إلى تجار اليهود، بعد أن يكونوا قد باعوا بأبخس ثمن مذخراتهم من الحبوب. وهذا ما حدث بالفعل لقواد أولاد دليم، وعامر، وتكنة، وكلهم من قبائل كَيش أزغار:

«حيث إيالتهم عليها ديون كثيرة ليس عندهم الناض سوى الزرع، ثمنه الآن بفاس 60 أوقية يطلبون الزيادة في ثمنه...»[2].

---

[1]- خ. س، مح، ح، رقم 119، فاتح جمدى الثانية 1305/ 14 فبراير 1888.

[2]- خ. س، ك 172، ص. 165، وثيقة بتاريخ 21 صفر 1308/ 6 أكتوبر 1890، وكذلك:

- خ. س، ق. ح رقم 2/ 433، وثيقة بتاريخ 10 جمداى الأولى 1294/ 6 يوليو 1873، حيث نعلم أنه ترتب على «الجيش الفاسي» ومسخريهم لأهل الذمة...، ما قدره 9030 مثقال وست أواق.

- علال الجراري، قائد كَيش الأوداية برباط الفتح كتب مستعطفاً وملتمساً من السلطان استسلافه 1000 ريال «لما عزمنا على تسلف ألف ريال ثانياً عند التأهب لهذه الحركة السعيدة...»، خ. س، مح، ح رقم 105، وثيقة بتاريخ 15 محرم 1303/ 24 أكتوبر 1885.

تعرفنا، في فقرة سابقة، على ثلة من رؤساء ووجهاء تنظيم عبيد البخاري. وها نحن الآن سنحاول إنجاز نفس العملية بالنسبة لرجالات فرق شراكَة وأولاد جامع، والشراردة، والأوداية، وأهل سوس المنشية ومن انضاف إليهم من القبائل. وعن الطريقة المتبعة في تعيين مختلف أطر فرق الكَيش، كتب النقيب الفرنسي بوريل (Burel) السابق الذكر، ما يلي:

«... إن الأمبراطور وحده هو الذي يُعين هؤلاء القواد، ولكن باستطاعته كذلك أن يجردهم من ممتلكاتهم إن ارتأى ذلك. فهم على الدوام تحت رحمته ومعرضون في كل وقت وحين، إلى غضبه ونقمته، وبالتالي إلى الانحدار إلى أسفل الرتب في الهرم الاجتماعي.

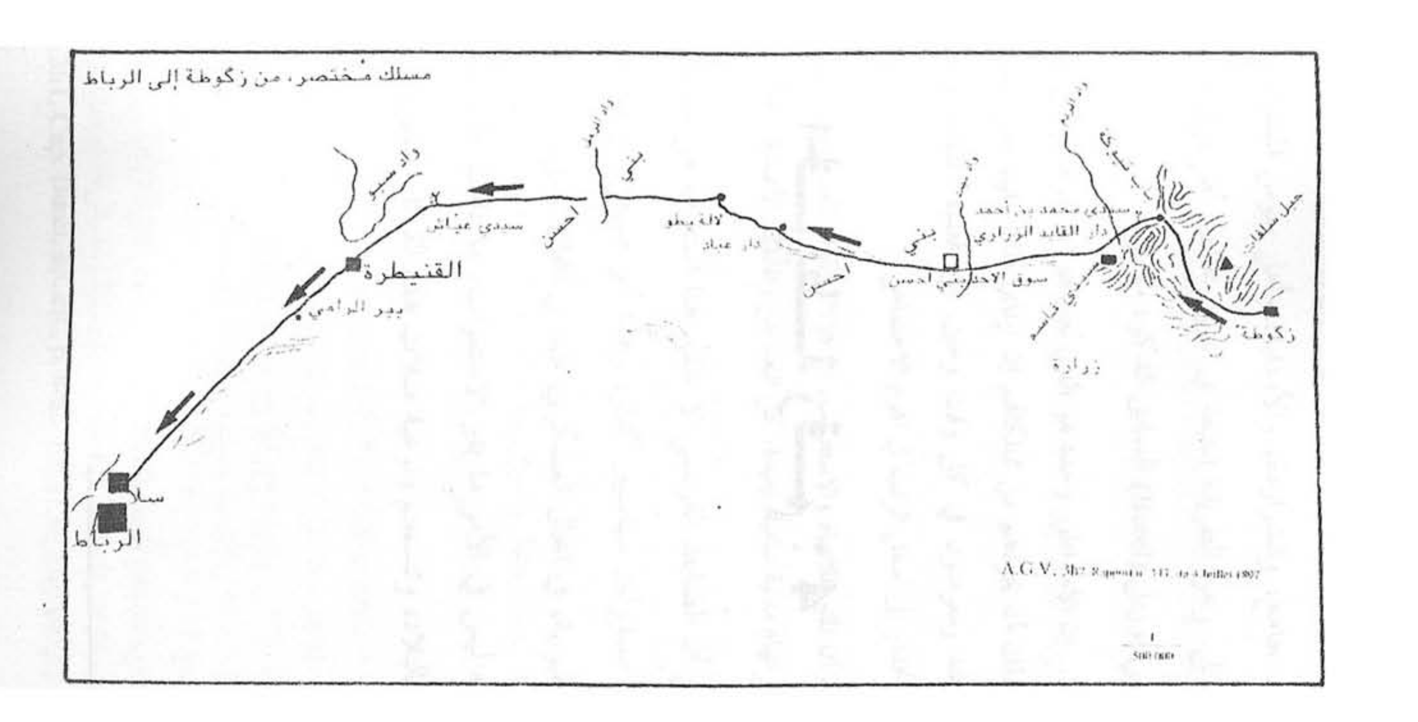
بيد أن المثير للانتباه والاستغراب، أن هؤلاء القواد العسكريين، كانت تسند لهم مهام مدنية سامية، بعيدة، كل البعد عن وظائفهم الأصلية...»[1].

واضح أن الضابط الفرنسي لا يخفي هنا استغرابه من مسألة تحول قواد عسكريين إلى مسؤولين سياسيين كبار، وهذا أمر طبيعي من قبل رجل مُتشبع بالأفكار النابوليونية، في المجال العسكري كما في المجال المدني.

بيد أنه ليس في الأمر ما يثير الاستغراب، ما دامت هذه الظاهرة توافق طبيعة الحكم بالبلاد، وتنسجم ونوعية صلات هذه القبائل بالمخزن.

1- A.G.V, 3h1, Cap. Burel, op. cit., p. 4-5.

الخـــريطـــة رقـــم : 4


مسالك مختصر من زكوطة إلى الرباط
زكوطة
القنيطرة
سيدي عياش
سلا
الرباط

الجدول رقم 10: أهم قواد كَيش أشراكَة وأولاد جامع

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
العربي بن المختار الجامعي	- قائد قبيلة شراكَة وأولاد جامع - وزير	قبل سنة 1859 ما بين 1847 و1853	إتحاف، ج 3: 475 استقصا، ج 9: 83 استقصا، ج 9: 60	لعب دوراً حاسماً في عقد البيعة للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في شهر صفر 1276/ سبتمبر 1859 بمدينة فاس.
العربي بن المختار الجامعي السابق الذكر بوشتى بن البغدادي محمد بن بط الجامعي علي بن الجيلاني الراشدي مُحمد ولد أبا مُحمد الشركَي	- قواد عسكريون - عمال وقواد مدن وقبائل	شغلوا هذه المناصب، وشغلها أبناؤهم أو أفراد من أسرهم على عهد السلاطين: المولى عبد الرحمن سيدي محمد المولى الحسن المولى عبد العزيز	- مجلة الوثائق، ج 2: 348 - النخبة المخزنية، ص. 76 وما بعدها	هؤلاء القواد الخمسة كانوا من بين الواحد والسبعين قائداً الذين حضروا بيعة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بفاس، نيابة عن قبيلة شراكَة وأولاد جامع.
محمد بن عبد الكريم الشركَي، المدعو "أبا مُحمد"[1]	قائد عسكري	1263/ 1847	استقصا، ج 9: 56	توفي في رمضان 1285/ دجنبر 1868 - يناير 1869

1- من المعلوم أن أفراد هذه الأسرة قد تناوبوا، وبدون انقطاع، على قيادة فرقة شراكَة وأولاد جامع، ما بين بداية العقد السادس من القرن التاسع عشر وسنة 1912، علاوة على باشوية فاس الجديد والملاح بها، وكذا قيادة قبائل أخرى، في أحواز فاس ومكناس، ومنطقة جبالة، كالحياينة، والزراهنة، وذوي منيع مثلاً، بين الفينة والأخرى.

ومن ثمة بروزهم واعتبارهم من أهم أعوان وخدام المخزن في هذه المناطق، سواء بقيادة حملات عسكرية في هذه المناطق وغيرها، أو حين يُكلفون بمهام أخرى، كانت تقتضي النباهة، والدراية، والتجربة، والأمانة كتكليفهم بعمليات خرص الحبوب، وعد المواشي، كما نتبيّن ذلك مما كتبه المولى الحسن إلى الباشا العربي ولد أبا محمد الشركَي حيث قال: «... فنامرك أن توجه الخراصة لتخريص الحبوب التي إلى نظرك والتي جرت العادة بتخريصها على يدك جميعها بالطرة...».

وجاء في الطرة ما يلي:

حَجَّاوة، أولاد خاوة، المهايا السجع، ذوي منيع (إيالتك)، البهاليل، أولاد السيد يحيى، الأغواط، أولاد الشيخ، الحياينة، أولاد موسى بن عايد، عايت عياش، عايت ولاّل، الزراهنة، بني سادن.

أنظر: خ. س، مح. 138، رسالة بتاريخ 10 شوال 1305/ 20 يونيو 1888.

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
أحمد ولد أبّ محمد الشركَي	قائد مشور خليفة السلطان بمراكش	حجة 1275/ يوليو 1859	"إيقاض السريرة..."، ص. 81	
مَحمد ولد أبّ مُحمد الشركَي	- قائد عسكري - عامل	قبل سنة 1879	"الاستيطان..."، ج 2: 674	باشا القصر والعرائش قبل سنة 1879 إلى ما قبل 15 سبتمبر 1884 حيث وفاته.
العربي ولد أبّ مُحمد الشركَي	- قائد عسكري - باشا فاس الجديد والجيش الشركَي	1296/ 1879	خ. س، مح. م.ع.ع، رقم 7/ 428. - إتحاف، ج 2: 674	توفي في شعبان 1313: يناير - يبراير 1896
عبد الكريم بن العربي ولد أب محمد الشركَي	- قائد عسكري - باشا فاس الجديد	14 شعبان 1313/ 30-1-1896	خ. س، مح. غ، رقم 7/ 428	عين مكان أبيه، بعد وفاة هذا الأخير سنة 1896 وبقي في الخدمة حتى سنة 1912
حميدة بن علي الشركَي	- قائد عسكري وعامل	1280/ 1863 - 1864 3 دجنبر 1879	"الحسام..."، ص. 301 خ. س، مح. س. م، رقم 1 "البستان..."، ص. 112 "إليغ..."، ص. 72 A.G.V, 3h2, Rapp. 267, p. 2	عين سنة 1280 عاملا على مدينة تارودانت وكُلّف بأن يكون واسطة بينهم (أي شيوخ قبائل سوس) وبينه (الخليفة مولاي الحسن). - سنة 1286/ 1866 - 1867: إضافة عمالة أكَدير إلى حكمه عامل على قصبة عيون سيدي ملوك
العربي بن حميدة الشركَي	- قائد عسكري وعامل	24 شوال 1310	خ. س، مح. ح، رقم 385	لعله ابن السابق ويطلب الانتقال من ناحية الريف إلى جهة أخرى، ذاكراً بأنه في الخدمة منذ 11 سنة.
محمد بن الجيلاني بوشنافة الجامعي	- عامل بمنطقة الحدود بمليلية	20 رمضان 1309	خ. س، ق/ ح، ملف 10، رقم 11	

الجدول رقم 11: أهم قواد كَيش الأودابة

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الطاهر بن مسعود المغفري الحسّاني مُحمد بن الطاهر المغفري العقيلي محمد فرحون الجراري	- قواد وأعيان الكَيش	مولاي سليمان والسنوات الأولى من عهد مولاي عبد الرحمن	الاستقصا...، ج 9: 32، وص. 40-41	- المشاركة في تمرد الأوداية سنة 1247. - الثالث ألقي عليه القبض وأرسل إلى سجن الصويرة سنة 1248 - الأول والثاني قطع رأسهما بفاس في مستهل سنة 1250.
إدريس بن حُمان الجراري	- عامل - قائد أوداية وادي مَكّس	محرم 1243/ صيف 1827 3 - 2 - 1247/ 14 - 6 - 1831	الاستقصا...، ج 9: ص. 15	أنظر حكم الناصري على هذا الرجل في الاستقصا...، ج 9: 15
محمد بن إدريس الجراري (أحد أبناء السابق)	عامل	قبل سنة 1293 وحتى 29 جمدى I 1307/ 1877 - 21 يناير 1890	الاستقصا، ج 9: 149 - خ. س، مح. ح، بتاريخ 29 ج I 1307/ 12-1-1890	ورد ذكر ولد آخر للقائد إدريس هذا، وقد حُلِّي بالطالب، بمناسبة حلول وفد مخزني بأولاد دليم بأزغار، لِعَدِّ (تسراد) خيام أحد قواد هذه القبيلة.
عُثمان بن إدريس الجراري (أحد أبناء إدريس كذلك)	28 - 11 - 1907	نائب وزير الحرب	A.G.V, 3H14, Rapp. n° 92, p. 1	
العربي بن بوعزة الأودي	قائد فرقة الأوداية بوادي مكّس قائد المسخرين	ابتداء من سنة 1297 وإلى غاية سنة 1311	خ. س، مح. ح.س 1297 A.G.V, 3H7, Rapp. Cap. Thomas n° 29, p. 2	توفي في شهر دجنبر 1893.

الإسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
العباس الأودي	قائد مسخري الأوداية	3-2-1295/ 6-2-1878	- خ. س، و. ز، مج 3، رقم 132 - خ. س، مح. ح رقم 157	كان لا زال في منصبه في 5 - 11 - 1305/ 14 - 7 - 1888.
محمد بن الطيب بودلاحة	قائد فرقة المغافرة بحوز مراكش	عهد مولاي الحسن، في المنصب منذ 18 رجب 1290	- خ. س، مح 139 - خ. س، مح 298 - خ. س، مح 306 - خ. س، مح 461 - مجلة الوثائق، ع 3، 1976 وثيقة رقم 310، بتاريخ 20 رجب 1290	توفي في النصف الأول من شهر جمدى الأولى من سنة 1309/ النصف الأول من يناير سنة 1892.

الجدول رقم 12: أهم قواد كَيش الشراردة بأزغار

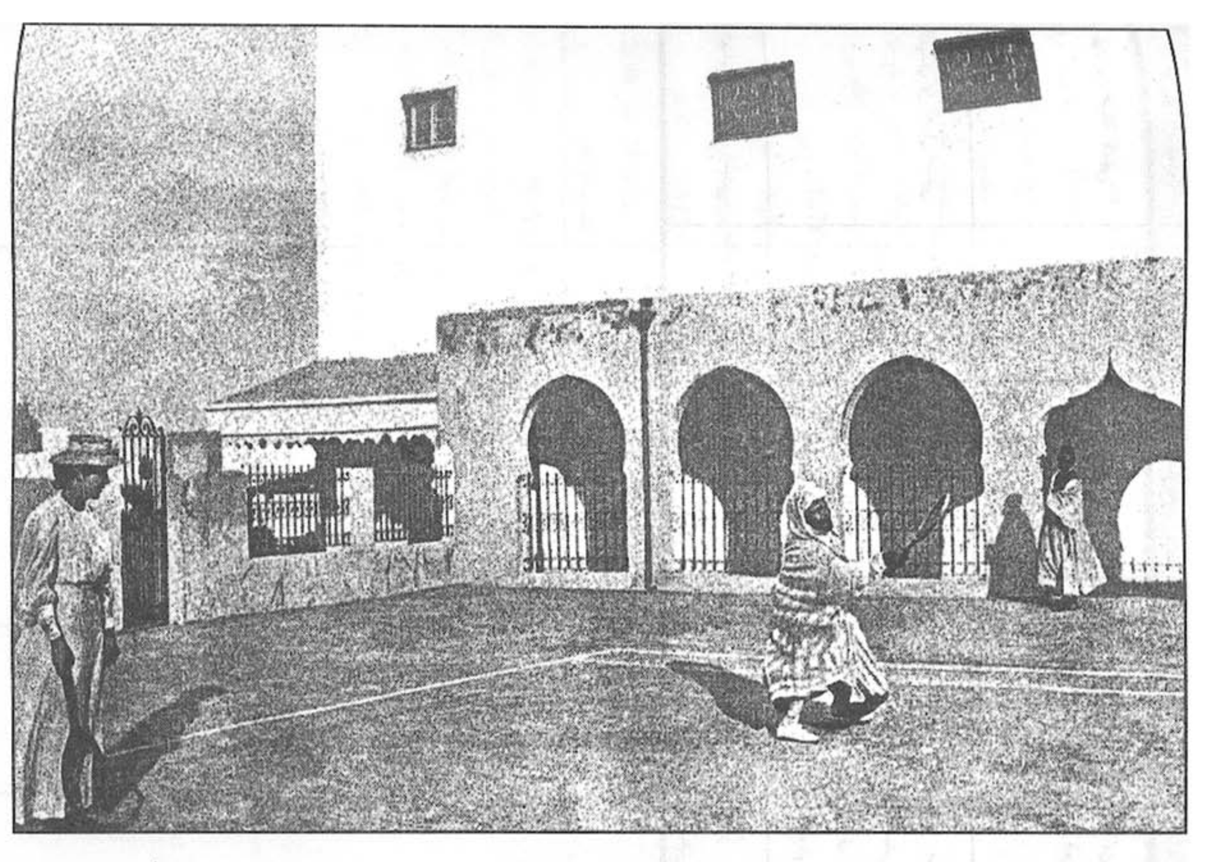
الأسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
مُبارك بن لشليح الدليمي الشرادي	قائد عسكري وعامل	29 ربيع I 1277/ 20 - 12 - 1854 أواسط رجب 1291/ أواخر غشت 1874	- خ.س، و. ز، مح 4، رقم 159 "البستان..."، ص. 177	- في شأن حراثة أراضي السلطان.
عبد الرحمن بن الشليح	قائد عسكري وعامل	بعد حجة 1291/ يبراير 1875	"الاستقصا..."، ج 9: 145 "إتحاف..."، ج 2: 153 خ. س، مح. ح، رقم 466	ت. قبل 3 شوال 1311/ 9 أبريل 1894.
علال بن الشليح	قائد عسكري وقائد فرقة أولاد دليم بأزغار	26 ذي القعدة 1304/ 16 غشت 1887	خ. س، مح. ح، رقم 126 ورقم 405	في الخدمة في 25 محرم 1310/ 19-8-1892
أحمد ولد مبارك بن الشليح	كاتب	24 شعبان 1304/ 18 مايو 1887	خ. س، مح. ح، رقم 119	لعله ابن الأول في القائمة.
محمد بن الطاهر الدليمي بن علي	قائد عسكري وعامل	متم ربيع I 1302/ 17-01-1885	خ. س، مح. ح، رقم 77	عامل فرقة أولاد دليم بالحوز منذ سنة 1295/ 1878.
عبد الله بن علي الزراري	قائد عسكري وعامل	16 شوال 1300/ 19-8-1883	خ. س، ك 117، ص. 25.	توفي في رمضان 1304/ مايو - يونيو 1887

الجدول رقم 13: أهم قواد كَيش أهل سوس بقصبة المنشية بمراكش

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
إبراهيم بن سعيد الأجراوي	باشا قصبة المنشية	كان يشغل هذا المنصب سنة 1280	- خ.س، مح.س.م، رقم 41 - خ. س، ق. ح، مح. س.م رقم بتاريخ 16، بتاريخ 1279	- كان تابعاً له 27 جماعة قبلية وزاوية في حوز مدينة مراكش والسفح الشمالي للأطلس الكبير، من سكساوة، ودويران، وفروكة، وسكتانة، وغيغاية، وتكنة، ودليم، والمنابهة، وحربيل...، بلغ ما أدته، برسم الزكاة والأعشار لسنة 1278 ما يلي: 7685 خروبة من القمح، 1063 خروبة من الشعير، و2413 من الأغنام - ت.. في 27 صفر 1290/ 22 غشت 1873.
أحمد أُمالك	باشا قصبة المنشية بمراكش وباشا الكَيش	ابتداء من فاتح رجب 1290/ 22 غشت 1873	- خ.س، ق.ح، مح. س.م. رقم 37. - خ.س، مح. ح رقم 134، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1304/ 9 غشت 1887	بالإضافة إلى باشوية قصبة مراكش، وباشوية الكَيش بها، لم يبق تابعاً له من الجماعات أعلاه سوى العثامنة، وأولاد يحيا، وسكّانة، وغيغاية، وتدرارة، وتكّانة.
محمد ويدة السوسي	باشا قصبة المنشية بمراكش وباشا الكَيش	- خ.س، مح. س رقم 269 - الحلل البهية...، ص. 340	- خ.س، مح. س رقم 269 - الحلل البهية...، ص. 340	- عمل في صفوف الجيش - عامل سابق لقصبة عيون سيدي ملوك بناحية وجدة، مع قيادة قبائل السجع، البخاتة، أولاد خليفة، بني وراغ، بني وَجْكَل، بني وكيل. - تجاني الطريقة.

الجدول رقم 14: أهم قواد كَيش المناهبة بقصبة المنشية بمراكش

الاسم والنسب	الصفة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
عباد بن حميدة المنبهي	- قائد عسكري - قائد المناهبة - عامل الصويرة		- إيقاض السريرة، ص. 137	- ابن أخ الوزير المهدي بن العربي المنبهي.
المهدي بن العربي المنبهي	- قائد عسكري - قائد المناهبة - وزير الحرب	ابتداء من سنة 1307/ 1890	- التنبيه...، ص. 83، وص, 89 وما بعدها. - إتحاف...، ج 1: 397 وما بعدها	- من أعوان الوزير الصدر أحمد بن موسى الذي كان وراء تألقه في الدوائر المخزنية.
العباس بن العربي المنبهي	قائد عسكري	العهد العزيزي	التنبيه...، ص. 74	أخو الوزير المهدي السابق الذكر.



وزير الحرب السابق المهدي بن العربي المنبهي يلعب كرة المضرب بإحدى ساحات بيته بطنجة،

مرتديا الزي المغربي التقليدي

تلكم كانت نظرة عن أعداد وأجور وأطر وجند فرق الكَيش، كما تراءت لنا من المصادر. وقد حاولنا أن نبرز خصوصيات هذه الجوانب، والتلميح إلى أهمية دور القواد والرؤساء في تدبير دفة الحكم بالبلاد، من خلال ما كان يُسند لهم من وظائف ومهام.

لقد سبق وأن أشرنا إلى الامتيازات والإنعامات التي كان يستفيد منها الجند، علاوة على إعفائهم من القيام ببعض الفروض والكلف، وإن كان المخزن أحياناً يطالبهم ببعضها، كإعطاء عدد الدواب مثلاً لحمل أثقاله، أو ثمن كرائها.

وكان توزيع هذه الفروض والكلف يتم حسب نسب معلومة، جرت «العادة» بالعمل بها بين فرق الكَيش من جهة، وبينها وبين من جاورها من القبائل والعشائر الأخرى من جهة ثانية. وقد جاء في وثيقة في هذا الصدد، أن الجيش الفاسي والجيش الشركَي كانا يقتسمان ما يفرض عليهم من هذه الكلف حيث للأول الثلث، وللثاني الثلثان حسب باشا الجيش الفاسي[1].

ويبدو أن التراعات والخصومات تكاد لا تنتهي بين هذين الفريقين، الفينة بعد الأخرى، حول هذه المسألة. وهذا ما نفهمه مما كتبه السلطان المولى الحسن إلى الباشا سعيد بن فرجي، حيث قال:

> **«... وبعد، وصل كتابك بحملك ما ناب الجيش الفاسي في التراب الذي بباب الأروى السعيد، وباب السبع، مع أن القاعدة هو تشطير سائر الكلف بين الجيشين السعيدين والسلام...»**[2].

1- خ. س، و. ز، مج 22، وثيقة رقم 27، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الطاهر بن فرجي (أخو الباشا سعيد وخليفته)، بتاريخ 19 جمدى الثانية 1294/ فاتح يوليو 1877).

2- خ. س، مح، ح، رقم 138، بتاريخ 24 رمضان 1305/ 4 يونيو 1888.

وتنطبق هذه المسطرة على باقي الفرق الأخرى، من حيث توزيع الراتب مثلاً، أو عدد العسكر، والمسخرين أو الطبجية، إلى غير ذلك من أوجه الكلف والمنافع. وتضمنت رسالة أحد قواد كَيش أزغار إلى السلطان، جدولاً يفيد نصاب كل فرقة من فرق هذا الكَيش من الجنود الواجب تقديمهم إلى المخزن عند المطالبة بهم، ومن ثمة أمكننا استخلاص نسبة إسهام كل واحدة منها إلى المجموع العام. وفيما يلي الجدول المذكور:

«يعني ها كذا عسكرنا	500	
أشباني	107	(= 1/5)
الزراري	107	(= 1/5)
الدليمي	161	(= 1/3)
العمري	053	(= 1/0)
التكني	072	(= 1/7)»[1].

وكتب أمينا البنيقة المراكشية، مَحمد القباج وعمر لبريس إلى الحاجب أحمد بن موسى، في شأن ما وجب على كل فريق من فرق كَيش مراكش وناحيتها، من ثمن كراء إبل لحمل «يلان والزيت لفاس ومكناس» ، ما يلي:

1- خ. س، محح. ح، رقم 426، رسالة ميلود بن مَحمد التكني إلى الوزير الصدر المعطي بن العرب الجامعي، بتاريخ 21 رمضان 1310/ 8 أبريل 1893.

ومما نقرأ في الرسالة: «... **كتبنا لك أولاً، وثانياً على تجديد ظاهر القسمة فيما وجب علينا في الخدمة المولوية على أن كنا وقع الحساب بيننا وءال سوس في نصر سيدنا أيده الله...»، أي سنة 1290/ 1873.**

«... والعادة في ذلك أن ما يجب على أهل سوس لمنبهي، وحربيل، وتكنة، وإداوبلال، وأولاد دليم، يقطع لهم من رواتبهم، وهو كراء 12 جملاً، وما يجب على ءاية يمور وهو كراء ثمانية، عنها ريال 64 يؤدونه عمالهم...»[1].

وتتحدث المصادر أيضاً عن مهام أخرى، كانت تسند إلى هذه الفرق دون غيرها، مما يدل على الثقة الكبيرة التي كانت تحظى بها من قبل السلطان وحاشيته من جهة، ودراية وتمرس رجالها على الطقوس والممارسات المخزنية من جهة أخرى، ونعني بذلك قيامهم بالحراسة الليلية للمعسكر السلطاني، كما ورد ذلك في سجل حول حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن سنة 1284/ 1867 - 1868، بين مكناس ومراكش[2].

ونتبين من العديد من الوثائق تعويل المخزن على أفراد تنظيمات الكَيش وعبيد البُخاري، في ضمان الأمن في الطرق والمسالك الكبرى، وبالخصوص ما كان منها يؤدي أو ينطلق من الحواضر الكبرى كفاس، ومكناس، ومراكش،

---

[1]- خ. س، مح. ح، رقم 127، بتاريخ 16 جمدى الأولى 1304/ 10 فبراير 1887.

[2]- خ. س، ك 298، ص 8، وص 71 مثلاً.

نثير الانتباه هنا إلى أن اتخاذ هذه التدابير كان قد صادف حدوث القحط والجدب بالبلاد، وانتشار المجاعة والخصاصة، وتفشي وباء الكوليرا الذي كان آخذاً في الفتك بالعديد من الأرواح، الأمر الذي يفسر، بدون شك، العدد المرتفع نسبياً لحراسة مخيم السلطان:

الناصري، م. س، ج 9، ص. 119 – 120؛ ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 481؛ البزاز، محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص. 193 وما بعدها.

فضلاً عن تكليفهم بحراسة المراكز والمؤسسات الحساسة في المدن المذكورة وغيرها، كالقصور السلطانية، وبيوت المال، ومخازن العتاد الحربي والذخيرة، وأماكن سكنى كبار أعوان المخزن، والسجون...[1].

ومما يؤكد حظوة ومكانة هؤلاء القواد والرؤساء لدى السلاطين، تعيينهم في مناطق نائية، في الأطراف، وبالخصوص في مناطق الحدود، أو في التخوم الشرقية والجنوب الشرقية كما في الشمال، كوجدة وناحيتها، وفكَيكَــ، وتوات وباقي الواحات في المناطق الصحراوية المغربية، ومنطقة الريف وكَلعية، في قصبة جنادة مثلاً، أو على رأس مُدن تقع في مجال جغرافي وطبيعي وعر ومتمنّع، وسط سديم من القبائل المناوئة لكل وجود أو سلطة مخزنية، كمدينة تازة مثلاً، أو تارودانت، أو تيزنيت...[2].

1- خ. س، مح. س. م، سنة 1288 هـــ، رسالة الباشا فرجي إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 8 شعبان 1288/ 23 أكتوبر 1871، في شأن حث إداوبلال وأولاد إدريس، المستقرين قرب الغرابة من قبيلة أيت يوسي، على «إحضائهم من الطريق المطاعية إلى فاس، ومن المطاعية إلى صفرو والبهاليل...».
– خ. س، ق. ح، مح رقم 15، وثيقة بتاريخ 29 رجب 1290/ 29 شتنبر 1873، صُدِّرت بالعبارات الآتية:
«الحمد لله، بيان عدد العساسة من الجيش الفاسي وَفَّرَهُ الله...» وتضمنت الأماكن التي تقرر تعزيز الحراسة بها في فاس العليا.

2- أشار السلطان المولى الحسن، في رسالة إلى نائبه بطنجة مَحمد بركَاش، في سياق الحديث عن الدوافع الحقيقية التي حملت بعض قبائل الريف، على منع نزول «الكُنْدي» (ولعله يقصد لقب Le Comte وهو مواطن فرنسي) في مرسى باديس، إلى ذهنية وعادات سكان المنطقة، وسياسة المخزن في معالجة قضاياهم وتدبير أمورهم، حيث قال: «... **لكونها (أي القبائل الريفية) متطرفة، مجبولة على الفساد وعدم الإذعان للولاة، مُقِلة لا يحصل لها في تلك البلاد إلا ما تتعايش به، ولا تُعطي واجباً ولا غيره. ولأجل ذلك، يجعل لها المخزن ولاة بُعَداء عنها، بقصد السداد وتسكين الحدادة فقط، كعامل وجدة، وعامل فاس، وأمقشد...**».
خ. س، ك 348، ص. 365، رسالة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1301/ 15 فبراير 1884.

وهكذا وعلى امتداد القرن التاسع عشر، تناوب عدد من العمال والقواد في تسيير هذه المدن والمناطق، كان يتم اختيارهم من بين أبرز رؤساء قبائل الكَيش وعبيد البخاري[1].

ثم بقي أن نشير هنا إلى نقطة وردت معطيات حولها في مصادرنا، وهي تكليف قواد قبائل الكَيش بمهام محددة في الزمان والمكان، إما تسخيرية أو تحكيمية، كاستخراج مستحقات المخزن مثلاً من الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات، ممن ظلت ذمته عامرة بها، أو كتبليغ أوامر المخزن ونواهيه، أو كالوقوف في عين المكان على فض وحل النزاعات والمشاجرات التي كانت

1- انظر على سبيل المثال ما يلي:

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 27 وتعيين القائد إدريس بن حمان الجراري عاملاً على وجدة في مطلع سنة 1246/ 1830، وص. 145، حيث ورد ذكر عبد الرحمن بن الشليح الزراري بصفته عاملاً على تازة سنة 1291/ 1874، وص 158 وتعقيب المؤلف على تضييق الخناق على سكان مدينة تازة من قبل غياثة، حيث: «... كانت هذه القبيلة لم يهُجها هَيجٌ منذ قديم، لتحصنهم بجبالهم وأوعارهم، ولهم استطالة على أهل تازا يُركبونهم كل خسف...».

- م. و. م. ر، مح مراكش، ملف رقم 2، تولية القائد عمر الزراري على تافيلالت وعلى ءايت إزدگ، وتولية القائد لحسن بن العباس المغفري على قبيلة فكَيكَـ، في 5 شوال 1283/ 11 فبراير 1867.

خ. س، ك 734، ص 40، استدعاء القائد حافظ الدليمي للحضرة، وتعيين الطاهر المزميزي عاملاً على تازة مكانه، في 2 رجب 1317/ 6 نونبر 1899.

- A. G. V, 3h15, Lettre du Ministre des Affaires Etrangères Français au Ministre de la Guerre, le Général André, en date du 26 Avril 1902.

ورد بها الإخبار بالترخيص لعامل فكَيــگ ومن معه من الجند الأودي والشرادي بالسفر إلى مكان عملهم الجديد، على متن القطار الرابط بين وهران وواحة بني ونيف المغربية، والتي تم اغتصابها مؤخراً من طرف سلطات الاحتلال بالجزائر.

تحدث، بين الفينة والأخرى، بين هذه الأطراف حول امتلاك حقوق الانتفاع من مصادر المياه، أو حول كيفية وطرق توزيعها واقتسامها بين ذوي الحقوق من القبائل المجاورة، أو حول المراعي وأراضي النجعة، أو حول أعمال الاغتصاب المختلفة للأرواح والممتلكات.

وكان هؤلاء القواد يتنافسون فيما بينهم للحصول على مثل هذه المأموريات، ما دامت تمثل مصدراً إضافياً للكسب والمتمثل في «السخرة» التي كانوا يتقاضونها، على إثر انتهاء مأمورياتهم من الأطراف المتنازعة أو المقصودة، والتي كانت قيمتها تتناسب وأهمية درجة القائد أو الشخص الواقع عليه الاختيار. إلا أنه في عهد المولى الحسن، حددت مقادير سخرة هؤلاء القواد، وكذلك سخرة من كان يرافقهم من المقدمين وقواد المائة ومطلق المخازنية. وسوف ندلي بنماذج من هذه المقادير، في فقرة موالية من هذا البحث. وتسمي الوثائق المخزنية مثل هذه المهام «أوجه النفع».

ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن الوثائق تتحدث على امتداد القرن التاسع عشر، وبالخصوص النصف الثاني منه، عن الصراعات والنزاعات المتكررة والدامية أحياناً، التي كانت تندلع بين قبيلة زمور من جهة، وقبائل الحياينة وبني أحسن من جهة أخرى. فما تكاد تخمد نار هذه المجابهات، وينطفئ لهيبها في جهة من الجهات، حتى تتقد من جديد وينتشر سعيرها إلى أطراف أخرى.

هذا، ونَتَلَمَّسُ، من خلال الخطاب المخزني عن مثل هذه التطاحنات والتناحرات التي كانت تشتعل، من حين لآخر، بين القبائل التي لم تكن طوع يد المخزن، كغياثة، وزمور، وبني مكَيلد، وأيت شخمان، والأعشاش، وإداوتنان

على سبيل المثال لا الحصر، نوعاً من الشعور بالارتياح لدى الدوائر المخزنية، ما دام أن الأمر كان يساهم في كسر شوكتها، وكبح جماح طموحاتها، وحملها على التقوقع على نفسها ولو إلى حين. ولا أدل على ما نقول مما كتبه القائد مُحمد بن أحمد بن المؤذن السرغيني إلى السلطان، وهو يصف الحالة السائدة بجبال قبائل بني بوزيد وأيت أعتاب، على سفوح الأطلس الكبير، شمالي قبيلة السراغنة، حيث يرى بأن اقتتال القبائل الأمازيغية فيما بينها، وفي مثل هذه المناطق الجبلية، أمر طبيعي وفيه كبير الفائدة بالنسبة للمخزن، لأنه يضعف شوكتها وينهك قواها، ويسهل بالتالي مأموريته التحكيمية بين الأطراف المتنازعة:

«... والحاصل سيدي، فإن الجميع والحمد لله في طاعة مولانا، وخروج البارود بينهم لا ضرر فيه للمخزن...»[1].

1 – 3 – حراك القبائل ومقاييس فرض عددهم

من المعلوم أن المخزن كان يستعين بأبناء القبائل، علاوة على عناصر تنظيميْ عبيد البخاري وقبائل الكَيش، في حملاته العسكرية، كلما دعت الضرورة إلى تطويع قبائل عاصية، أو تأديب متمردين خلعوا سلطة قوادهم وشيوخهم، أو إظهار هيبة وعظمة المخزن. على أننا لا ننوي هنا التعرض إلى ظاهرة الحركة وضوابطها، ما دمنا سنعالج هذه النقطة في فقرة موالية من بحثنا هذا، وإنما سنحاول معالجة مسألة حراك القبائل، على ضوء ما تسمح وثائقنا ومصادرنا بجنيه والتقاطه من معلومات ومعطيات.

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 158، وثيقة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1305/ 9 مارس 1888.

ثم إن هذه الظاهرة ليست في حد ذاتها بدعة جديدة، أو ضرباً من ضروب عسف المخزن في القرن التاسع عشر، بقدر ما نجد لها آثاراً في العهود السالفة، أي عند جل الدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، حتى وإن لم تكن تلجأ باستمرار وبكيفية منتظمة إلى رجال القبائل كما صار عليه الأمر في القرن التاسع عشر على الخصوص، فإنها كانت تُعول على بعض القبائل المقربة إليها، أو المتحالفة معها، في تسيير دفة الحكم ومراقبة الأوضاع في البلاد.

ومهما يكن من أمر، فهذا السلطان المولى عبد الله بن إسماعيل (1142-1171 هـ/ 1729 - 1757 م)، قد اعتمد، في المقام الأول وطيلة عهده المضطرب، على مُقاتلي القبائل أكثر من اعتماده على عبيد البخاري، أو فرق الكَيش الأخرى[1].

وقد اقتدى به في هذه الممارسة من جاء بعده من السلاطين، بل عمل بعضهم على تطويرها وضبط صيغها. بيد أنه حتى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، لم يكن المخزن بعدُ قد وضع الأسس والقواعد التي كان يتم على ضوئها مطالبة القبائل بتسليم عدد معين من الخيالة أو الرجالة.

ولم يتم ذلك إلا ابتداء من عهد السلطان المولى الحسن. وللإجابة عن هذا الجانب وغيره من الجوانب المرتبطة بمسألة حراك القبائل، ارتأينا التركيز على النقط الآتية:

1) أساليب ومقاييس فرض الحُراك.

1- الناصري، م. س، ج 7، ص. 160.

2) زاد الحراك وأعدادهم.

إن اللافت للانتباه في الوثائق المخزنية والتي يرد الحديث فيها عن حراك القبائل وشؤونهم، هو تَعدد وتنوع المصطلحات والتعابير المستعملة لتحديد ما كان يتعين على كل قبيلة تقديمه إلى المخزن من الخيالة أو الرجالة، متى صدر لها الأمر بذلك. فتارة نقرأ بأن النصاب من الحراك يكون حسب «العَتَل»، أو «العظم»، أو «العود»، أو «الفرس»، أو «الخيل»، أو «الديوان»، أو «الترتيب»، وتارة أخرى حسب «الجانب»، أو «القسم»، أو «الخيمة الصغيرة»، أو «الكانون الفراضي»، أو «الخيل الفراضية».

ما من شك أن المرء يكاد يفقد رشده وصبره، وكل أمل في الاهتداء إلى فك هذه المستغلقات من التعابير، أمام صمت الوثائق المثبط، فيختلط عليه الحابل بالنابل.

على أن استعمال هذه المصطلحات وورودها في الوثائق المخزنية لم يُصبحا ظاهرة ملحوظة إلا انطلاقاً من عهد السلطان المولى الحسن. وأما قبل هذا التاريخ، أي أيام السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد، فكان المخزن يكتفي بتحديد عدد الرماة أو الفرسان الذين كان على كل قبيلة تسليمهم إليه، اعتماداً بدون شك على حجم القبيلة وأهميتها من جهة، وثروة أهلها من جهة أخرى، وذلك حسب عدد أزواج الحرث لديها مثلاً.

ويبقى الأمر مُبهماً وغامضاً في ذهنه، بالرغم من العثور، من حين لآخر، على ما يفيد معنىً متقارباً لعدد منها، كما نتبين ذلك مما يأتي:

«... ويطلعنا العلم الشريف على أن الأمين المعطي بن سالم العوني يقبض من إيّالتنا العونية جرافين من التبن لكل فرس أي جانب، وعدد الجوانب أربعة عشر على الديوان القديم...»[1].

وقد تصدى ثلة من الباحثين، مغاربة وأجانب، إلى هذه النقطة، وحاولوا فهم وشرح عدد من هذه المصطلحات. فهذا ميشو - بلير (Michaux- Bellaire) يقول، في سياق الحديث عن مختلف الجبايات والفروض والتوظيفات التي كان المخزن يستخرجها من قبيلتي الخلط والطليق، ما يلي:

«... وكانت كل قبيلة تتجزأ إلى عدد من الأفخاذ والبطون، كانت تتوزع بدورها على عدد من الخيام. وكانت الأسر والعشائر تتجمع فيما بينها، حسب الانتساب إلى سلالة مشتركة، مكونة بذلك تجمعات سكنية من عشر خيام، كان كل واحد منها يحمل اسم «الخيمة الفراضية»، والتي كانت تتخذ وحدة جبائية، يتم تقسيط الضرائب بموجبها على الأسر والعشائر...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 155، رسالة شيخين من قبيلة العونات من دكالة إلى السلطان بتاريخ 12 ربيع النبوي 1305/ 28 نونبر 1887.

ونقرأ في رسالة القائد عثمان بن محمد المجاطي (حوز مراكش) إلى السلطان ما يلي:

«... فليكن في كريم علم مولانا الشريف أسماه الله بأن ءال نصف فرقة أولاد عيسى (وعدد خيامهم 43 خيمة) إيالتنا الممتنع من جميع التكاليف المخزانية والوظائف السلطانية مدّعين التحرير إلى أن حصل ضرر كثير وضعف لإخوانهم ءال النصف القائم لكونهم سوى يقومون بجميع ما ينوب ءال الفرقة المذكورة وسط القبيلة مع أن جميع الأملاك وبياض الأرض والماء مقسومة على الخيل التي عليهم ديوان المخزن، وكل واحد يتصرف في حظه...».

أنظر: خ. س، مح. ح رقم 134، وثيقة بتاريخ 7 رمضان 1304/ 30 مايو 1887.

2- Michaux-Bellaire (Ed.): **Les Impôts Marocains,** Arch. Mar., vol. 1, 1904, pp. 56-96.

- Michaux-Bellaire (Ed.) - Salmon (G), **Les Tribus Arabes de la Vallée du Lekkous**, Arch. Mar., vol. 4, 1905, p. 133.

ونقرأ في المؤلف الأخير ما يلي: =

من جهة أخرى، أشارت رسالة أحد قواد سوس، وهو علي بن محمد الكَوراني، إلى المهمة التي أناط بها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن كُلا من قائدي الكَيش بوعبيد الشركَي، وأحمد بن قدور، والطالب بن الحمير، والمتمثلة في إشراف هؤلاء جميعاً، بمحضر قائد عبدة محمد بن عمر البحتري، صنو عيسى بن عمر العبدي على عملية: «... تسريد حركة عبدة...»، علماً بأن تعليمات السلطان كانت تقضي بأن:

«... يكون الفرض على عدد الكوانين التي وقع عليها حلفهم، أعني اليمين على عدم تدليس صائم واحد...».

ثم يضيف القائد الكَوراني قائلاً:

«... قد كان ورد إحصاءهم (أي الكوانين) في ظهير سليماني بعد الوباء الذي أفنى الكثير... وها هو عدد الكوانين على الحساب لسيدي عبد المالك،

= **«... ويتم تحديد عدد الخيام الضروري لتكوين «خيمة فراضية»، على ضوء عدد زوجات الحرث التي في حوزة كل أسرة، أي على أساس المساحة المزروعة...».**

ومن جهة أخرى، ذكر الأمين عبد الرحمن بن مَحمد الحجوي (من قبيلة حجاوة)، في رسالة إلى السلطان، في موضوع عدد حراك قبيلته من الخيالة ومسطرة تعيينهم ما يلي:

«... فكل واحد قام بذنبه عدى نصف خيمة فراضية لم تقدر بحركة سيدنا، ووجبت عليها فرس من العدد المذكور (أي 25 حاركاً)...» أنظر:

خ. س، مح. ح رقم 72، وثيقة بتاريخ 19 رمضان 1302/ 2 يوليو 1885.

إلا أننا نجد ما يُخالف هذا التناسب في الرسالة التي وجهها أحد قواد الرحامنة سنة 1896/1314 – 1897، وهو إبراهيم بن الحسين السلاّمي إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث جاء في ملخصها ما يلي:

«إن المعروف عند الخديم المذكور أعلاه في ديوان قبيلته خيل 12 فراضية، يجب له فيها من عدد العسكر 60 ...».

ومعنى هذا أن الخيمة الفراضية هنا تعطي 5 حراك. خ. س، مح م. ع. ع رقم 10/ 410.

وعددها على حساب ولده سيدي عبد الله 493، وعددها على حساب العامة في أيام الدوبلالي 464...» [1].

ذُكِر في هذه الفقرة ثلاثة من أهم قواد المخزن في وقتهم، في كل من الشياظمة، وحاحا، وسوس، وهم عبد المالك أبيهي الحاحي، قائد الصويرة، وحاحا، وأكَدير، منذ أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، حتى السنوات الأولى من عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، باستثناء عمالة الصويرة التي عُزل عنها سنة 1211/ 1796 - 1797.

وتولى الحكم بعده ولده القائد الشهير عبد الله أُبيهي حتى وفاته في بداية شهر ذي القعدة من سنة 1284، الموافق لشهر يناير 1868، بأحد سجون مدينة مراكش.

وأمّا ثالث الثلاثة، فهو باشا كَيش مدينة أكَدير، القائد الرجراجي الدوبلالي الذي كان متولياً فقط على مدينة الصويرة، ما بين سنتي 1300 و1312، الموافق 1883 و1894 [2].

1- خ. س، مح. س م. ع رقم 4، وثيقة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/ 25 يوليو 1873.

2- الصديقي، محمد بن سعيد، م. س، ص. 26، 53، 57، 90، 117.

- الناصري، أحمد بن خالد، م. س، ج 9، ص. 119.

أنظر كذلك ما كتبه أحد أمناء قبيلة أولاد عمرو بدكالة مَحمد بن علال الغندوري إلى السلطان، في سياق الحديث عن تجاوزات وعسف قائد هذه القبيلة، محمد بن بوشعيب الخلفي، حول مصطلح «الديوان» واتخاذه مقياساً في الفروض والتوظيفات، حيث قال:

«...ما فرضه خليفة القائد ابن بوشعيب الخلفي وهو ولده بوشعيب على الديوان القديم على حساب 500 ديوان... فرض أولاً إثنى عشر ريالاً لكل ديوان يجب ستة ءالاف ريال...».

خ. س، مح. ح رقم 265، رسالة بتاريخ 26 ذي الحجة 1307/ 13 غشت 1890.

ونستنتج كذلك مما سبق أن السلطان، حرصاً منه على تفادي أعمال التدليس والغش عند التصريح بالعدد الحقيقي الذي كانت تتوفر عليه القبيلة من الخيام أم الكوانين، كان يعهد إلى عدد من أعوانه ومساعديه الأقربين في الإشراف على عملية إحصاء هذه الخيام والكوانين، من حين لآخر، في جهات مختلفة من البلاد. وكان يشُد عضُدهم في عين المكان، بعض كبار القُواد مِمّن كانت لهم حظوة كبيرة، ومكانة متميزة لدى السلاطين. لقد وردت الإشارة كذلك إلى «الوباء الذي أفنى الكثير»، ويتعلق الأمر بطاعون 1818 - 1820 والذي أصاب البلاد وأفنى العباد، حيث كان قد زحف من مناطق الشمال نحو الجهات الجنوبية، فأحدث الخراب والفناء في مدينة الصويرة ومنطقة حاحة في صيف سنة 1819، مما يوحي بأن إحصاء الكوانين الأول بقبيلة حاحا كان قد تم ما بين سنتي 1820 و1822، أي بعد أن حصد الطاعون المجرف والفتاك العديد من سكان القبيلة[1].

على أن حجم هذه الكوانين لم يعرف زيادة ملموسة وهامة، جديرة بالملاحظة، في الفترة الممتدة ما بين سنة 1236/ 1820، تاريخ إجراء الإحصاء الأول، وسنة 1284/ 1868، تاريخ وفاة القائد عبد الله أبيهي الحاحي الذي أُجري الإحصاء الثاني في مدة حكمه، حيث لم يطرأ على عدد الكوانين إلا زيادة قدرها 34 كانوناً. وقد يكون مَردُّ هذه الظاهرة إلى ضعف النمو الديموغرافي، وربما انعدامه بالمرة، وإلى كثرة الوفيات في صفوف السكان، نتيجة انتشار الأوبئة، وتفشي الأمراض، وحلول المجاعات والقحوط بالبلاد بين الفينة والأخرى. وخير دليل ومؤشر مُعبر على ما نقول هو عدد هذه الكوانين المصرح

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص، ص. 140.

به من قبل السكان، في مدة حكم القائد الرجراجي الدوبلالي على مدينة الصويرة ما بين سنتي 1300/ 1883 و1312/ 1894، والذي ينقص بثلاثة وستين كانوناً عن الرقم المدلى به في أيام القائد عبد الله أبيهي الحاحي.

بيد أن هذا التراجع في عدد الكوانين، وبالتالي في عدد السكان، هو ناتج بكل تأكيد عمّا كان قد أصاب البلاد سنة 1878، من جفاف، وقحط، ومجاعة، ثم إلى ما أعقب هذه الكوارث الطبيعية من أوبئة وأمراض، كالكوليرا والتيفوئيد، التي خلفت الدمار والخراب من ورائها، إلى درجة أن نصف ساكنة قبائل سوس وحاحا، حسب بعض المصادر، قد ذهب ضحية هذه الجوائح والكوارث[1].

واغتنم القائد محمد بن عمر العبدي الفرصة، فقام بتحريات في عين المكان من أجل ضبط العدد التقريبي للبالغين من أبناء قبيلة حاحا، وكذلك عدد كوانين القبيلة، وقد ورد في رسالة وجهها إلى الخليفة المولى الحسن، في هذا الموضوع، ما يلي:

«... وبعد، ورد علينا الكتاب الشريف بأن نحرض الأشياخ، ونحتم عليهم على التعجيل بأعمال زمام عدد صائمي إخوانهم، وعدد كوانينهم المكتوب للعامل في شأنهم، ونكلمهم بأن يتقوا الله عز وجل في ذلك ويراقبوه...

وقد تذاكرت مع كاتب... وسألته عن العدد الذي تحصل، فقال يكون ذلك ستة ءالاف صائم، وإن زاد، يزيد شيئاً قليلاً. وقد تذاكرت مع البعض من الأشياخ على عدد الكوانين... بأن ستة وثلاثين مائة كانون من غير الجبالة تزيد بقليل أو تنقص... فعليه، إن اقتضى نظر سيدي، أن يجعل

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 262 وما بعدها.

عليهم عشرين ريالاً لكل كانون، وهم يجعلون التأويل مع بعضهم بعضاً للقوي والضعيف...[1].

وكتب في طرة هذه الرسالة ما يلي:

«والكانون يكون فيه تارة عشرين كانوناً، وفيه من يكون فيه عشرة إلى خمسة كوانين».

ومن حسن الحظ أن تكشف لنا النقاب رسالة أحد قواد الحوز رفعها إلى السلطان المولى الحسن عن عدد الكوانين التي تجتمع فيما بينها وتشترك في تجهيز حارك واحد، حيث نقرأ ما يلي:

«... وناب الثمانين كانوناً التي بتمصلحت من العساكر ثمانية ومن الحراك كذلك...»[2].

على أنه يستحيل تحديد عدد الأفراد، كباراً وصغاراً، ذكوراً وإناثاً الذين كانوا يعيشون في الكانون أو الخيمة الواحدة، بسبب اختلاف وتنوع عادات وتقاليد السكان، وأنماط، ووسائل عيشهم من جهة، وبسبب عيش أكثر من أسرة في الخيمة الواحدة، من أجل التخفيف من عبء التوظيفات والفروض المخزنية من جهة أخرى.

---

[1]- خ. س، مح. س، سنة 1290، بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290/ 7 غشت 1873.

[2]- خ. س، مح 270، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1308/ 12 أبريل 1891. وقد أورد هذا القائد هذا التوضيح في الشكوى التي تقدم بها إلى السلطان ضد القائد عباس بن داوود، باشا مدينة مراكش والمشرف بدون شك على زاوية تامصلوحت وشؤونها، حيث امتنع هذا الأخير من تمكينه من إخوانه المحتمين بالزاوية، فراراً من تكاليف، وتوظيفات المخزن، وفي مقدمتها الحركة ولوازمها طبعاً، حيث **...« اتخذوا حُرم الزاوية وقاية بمواشيهم، وزروعاتهم، ودورهم من التكلف مع إخوانهم، واستخلصوهم لأنفسهم في كلفهم المتواليات»...**

ومهما يكن من أمر، فإن المخزن كان يتخذ المعطيات الآتية، مقياساً في فرض الحراك على القبائل:

- عدد الخيام أو الكوانين، أي عدد الرجال البالغين.
- عدد الدواوير التي تتخذ قاعدة لوضع "دواوين" القبائل.
- الترتيب الذي وُضع بناء على ممتلكات ومتمولات سكان القبائل، من أنعام، وزوجات الحرث...

على أن الرأي لم يكن موحداً حول الطريقة الأنسب والأقل إجحافاً بأفراد القبائل، في سبيل تقسيط عدد الحراك على كل جماعة على حدة. ونلمس هذا بكل وضوح، من خلال المثالين الآتيين. أولهما يعكس وجهة نظر أحد قواد قبيلة الحياينة، وأما الثاني، فتضمن رأي أحد قواد قبيلة بني موسى بتادلة. يقول القائد علي بن الجيلالي المحرري، في رسالة إلى السلطان مولاي الحسن، ما يلي:

«يعلم مولانا المنصور بالله... أن الأمر الشريف المعتز بالله الصادر في هذه الحركة السعيدة الوارد في القائمة عشرون حاركاً من إيالتنا، وستة وأربعون حاركاً من إيالة القائد محمد بن عبد الله المراد، وذلك مفصل في القائمة المذكورة. وبعد مطالعتنا على القوائم، ذكر القائد محمد المذكور أن الفرض الصادر لا عمل به وإنّما تفرض الحركة على العَتل. وأمّا العتل، فقد كان مُقيد قبل هذا على الدواوير. فمنهم من ناد، ومنهم من باد. فمن كان مقيد عليه مائة، لم يبق منها إلاّ الخمسين، ومن كان عليه خمسون، لم يبق منهم إلاّ عشرة. وقد اشتكوا دواوير بضعفهم وقلتهم، وبعدم ظهير شريف من مولانا المنصور بالله بأن الفرض ليس يكون على العتل، وإنما يكون على التساوي. فلم يُبال أحد منهم...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 244، وثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1307/ 22 يونيو 1890. =

يتضح جلياً من كلام هذا القائد أن العتل، بالرغم من جهلنا لمعناه الحقيقي هنا، وبالرغم كذلك من عدم مطابقة الشروح اللغوية المفصلة والدقيقة التي خُصَّ بها هذا المصطلح في "**تاج العروس...**" للزبيدي، أو "**لسان العرب**" لابن منظور مثلاً بالمعنى الذي يرد به في الوثائق المخزنية، فإننا مع ذلك استفدنا أن العتل كان المقصود منه هو أن يتم فرض الحراك على أساس الدواوير، لا فرق بين كبيرها وصغيرها، ولا بين أغنيائها وفقرائها.

ومما لا شك فيه أن هذه المسطرة كانت تنطوي على حيف وإجحاف كبير بالنسبة لضعفاء القوم، وهم السواد الأعظم من سكان المدن والبوادي في القرن التاسع عشر، كالأجراء، والرعاة، والخدم...

وقد كتب أمين وشيخ من قبيلة سفيان إلى السلطان، ردّاً على الرسالة التي توصل بها العامل في شأن إعداد حراك إخوانهم، ما يلي:

«... في تقويم ما نابنا في واجب الحركة، فقوّمنا في ثُمُن البَجَّان الواجب اثنا عشر ونصف فرس، وجدنا منهم ستة خيل، والباقي مُنقطع، وها اسمهم بالطرة...».

وأما الجماعات الستة التي ذُكر اسمها في الطرة، فهي:

- خ خ. س، كـ 639، ص. 84، حيث ورد في رسالة السلطان إلى قائد أولاد حميد من بني حسن، مَحمد المختاري، ما يلي:
«... وصل كتابك بأن أولاد حميد من تخلى، نصف عود من قبيلة بني أحسن. وقد ضعفوا، وقلّ عددهم، فحصل لهم الضرر بما يجب عليهم وسط القبيلة في مثل الحركة والكلفة على مقتضى العتل، وطلبوا النظر في أمرهم بما يحصل لهم به الرفق، وصار بالبال. فلتجعل ما ينوبهم في الكلف جميعها على مقتضى متمولاتهم، لا على الديوان، وحينئذ لم يبق عليهم ضرر والسلام، 2 ربيع 2 1308/ 15 نونبر 1890».

لَحْجَاجْمَة، وأولاد جران، والرويشات، ولخماملة، والزبيرات، والفضول بوزعنون[1].

وفرقة البجان هذه، هي واحدة من الفرق الثلاثة، بالإضافة إلى فرقتي الروكَة والمناصرة، والتي كانت تتكون منها قبيلة سفيان. وورد في النص أنها كانت تتحمل ثُمن الواجبات والفروض والكلف المترتبة على جميع القبيلة، مما يسمح بضبط عدد حراك القبيلة السفيانية بكل دقة، من الخيالة طبعاً، وهو 68 فارساً[2].

ولاحظ ميشو - بلير هو الآخر، أن اتخاذ الخيمة الفراضية مقياساً في فرض الكلف والفروض على القبائل، ومن بينها فرض الحراك، فيه كثير من الإجحاف والحيف على الناس، بسبب انتقال أو اختفاء العديد من الخيام من جهة، وتفاوت وتباين ممتلكات ومتمولات أهل القبيلة من جهة أخرى. ومما كتبه في هذا الموضوع، ما يلي:

«... منذ حوالي عشر سنوات (أي في سنة 1903)، في مدة حكم القائد علال بن عودة، كانت فرقة أولاد جلال، وهي واحدة من أربع فرق تتكون منها قبيلة البجان، موزعة على 249 "خيمة فراضية". إلاّ أن هذه الطريقة قد عُوضت بنظام العتل الذي تُفرض بموجبه جميع الواجبات والفروض، دون التمييز بين القوي والضعيف، والغني والفقير...»[3].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 73، وثيقة بتاريخ 3 شعبان 1302/ 18 مايو 1885.

[2]- Michaux-Bellaire (Ed.), Le Gharb, Arch. Mar., vol. 20, 1913, pp. 325-395.

[3]- Michaux-Bellaire (Ed.), op. cit., vol. 20, 1913, p. 182.
Michaux-Bellaire (Ed.) - Salmon (G), Les Tribus Arabes ..., op. cit., vol. 4, 1905, pp. 333.

وأما وجهة النظر الثانية، فقد عبّر عنها القائد العربي بن عبد الله الموساوي. فبعد أن ذكر بأن قبيلة بني موسى تتوزع على 49 دواراً، التمس من السلطان ألاّ تخرق عليهم عادة، وأن يُترك أمر الفروض والكلف:

«... كما كانت عليه عادتهم مع العمال السالفة قبلنا، كالطالب بوعبيد بن زيدوح، والخديم القائد بوزكري العميري، والخديم القائد بن زيدوح رحمهم الله... وهؤلاء كانوا يتحاسبون كلهم خيمة واحدة كحركة، ومئونة، وواجب، وشبههم، لا فضيلة لدوار على الآخر، قلت خيامهم أو كثرت...»[1].

يترتب عن هذا طبعاً أن هذا القائد يُدافع عن فكرة تقسيط عدد الحراك الواجب تجنيدهم وتقديمهم إلى المخزن من طرف قبيلة بني موسى بالتساوي على مجموع دواوير القبيلة، دون اعتبار لا عدد السكان في كل دوار، ولا أوضاعهم المادية.

تُرى، ما الذي دفع بهذا القائد إلى تبني مثل هذا الموقف المجحف؟ وهل موقفه هذا كان يعكس رغبة قواد القبيلة الآخرين؟ أم أن هدفه الحقيقي يكمن في الدفاع عن مصالحه والاستفادة من الاقتراح الذي تقدم به إلى السلطان؟

ومن عجيب الصدف أن يرد الحديث عن نفس القبيلة، وحول نفس الموضوع، خمس سنوات تقريباً بعد هذا التاريخ، فيما كتبه القائد مُحمد بن الغزواني زيدوح، ولعله ابن القائد الغزواني السابق الذكر، حيث نقرأ ما يلي:

«... واعلم سيدنا وأن الحركة المعلومة تجب على بني موسى مائة من الخيل، لكونهم أربعة وعشرين دوار، ونحن دوار منهم يجب علينا خمسة خيل في الحركة المعلومة...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 274، بتاريخ 6 رمضان 1308/ 25 مارس 1891.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 12/ 410، بتاريخ 29 صفر 1314/ 22 يوليو 1895.

على ضوء هذه الفقرة الهامة، بالرغم من قصرها، يمكن إبداء بعض الملاحظات على ما تضمنته من معلومات:

وردت هذه الفقرة في الرسالة الجوابية التي وجهها هذا القائد إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث كان قد صدر له الأمر ولقواد القبيلة الآخرين بالتأهب للالتحاق، على رأس حراكهم، بعم السلطان الأمير مولاي الأمين بن عبد الرحمن بن هشام الذي كان معسكراً على رأس محلة مخزنية، لشن هجوم من جميع الجهات على قبيلة الأعشاش المتمردة ضد قوادها وضد المخزن.

وأمّا الملاحظة الثانية، فتتعلق بعدد دواوير القبيلة الذي انخفض بحوالي النصف (من 49 إلى 24)، ما بين سنتي 1891 و1895، وهي نسبة انخفاض جد مهمة، لا تكشف لنا وثائقنا النقاب عن أسبابها وخلفياتها. وكل ما في الأمر، فإما أن يكون سكان هذه الدواوير، قد رحلوا عنها إلى آفاق وجهات أخرى، أقل عبوساً وشدة وقساوة، وإمّا أن تكون هذه الدواوير قد «بادت ونادت»، واندرست وانمحت معالمها وآثارها.

وأخيراً، نستفيد مما جاء في هذه الفقرة أن كل دوار من هذه الدواوير الباقية، وعددها أربعة وعشرون دواراً، كانت تعطي خمسة حراك من الفرسان إلى المخزن[1].

1- بني زمّور، وخمس السماعلة وبني خيران، وخمس ورديغة، وأخيراً خمس عايت الربع والذي كان يتكون من بني ملال، وسمكَت، وبني معدان، وكَطاية. أنظر:
خ. س، ك 12059 ز، ص. 65، الوثيقة بتاريخ فاتح قعدة 1305/ 10 يوليو 1888.

وإليك نماذج من الكتابات المخزنية حول هذا الموضوع، سنحاول استنطاقها وإبراز وجهة نظر ومقاصد الأطراف المعنية بهذه المسألة، علنا نوفق في توضيح الرؤية، واستجلاء المفاهيم والقواعد التي كانت تنبني عليها عملية تعيين هؤلاء الحراك.

فقد جاء في رسالة أمناء إيّالة القائد أحمد بن مبارك الزلطني إلى السلطان، جواباً على ما كانوا تلقوه من أوامر للاستعداد إلى الحركة المقبلة إلى منطقة سوس، ما يلي:

> **«... وأمر لنا أيّده الله أن نفرضوا الحراك على العادة المقررة لدينا، جارية على العَتل والعظم، ومَن ضعفَ عمّا ينوبه، فلا زائد على غيره، ويرجع ذلك إلى العلم الكريم... وما يرجع للمال والراتب وضروريات الحركة كالروام ونحوها، يُفرض على كل عظم، أو كل مدشر، أو كل جانب على قديم العادة...»**[1].

إذن، يترتب عن هذا الكلام إمكانية تقسيط الحراك على أفراد قبيلة إداوزلطن الحاحية، على أساس العتل والعظم، أي على أساس التجمعات السلالية للأسر، وفقاً لما جرت به العادة حتى الآن فيما بينهم في هذا الشأن. على أن زاد الحراك، أي ما كان يعطاهم كراتب، وكذلك ما ينفق من مال على تجهيزهم بالدواب، والسلاح، والأخبية، إلى غير هذا من اللوازم، فإنما يُفرض على أساس المدشر، أو الجانب، أي على عدد السكان، بقطع النظر عن الانتساب إلى جد مشترك. وفي آخر رسالتهم، يقترح هؤلاء الأمناء على السلطان الفكرة الآتية:

---

[1]- خ. س، مح. ح، وثيقة بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1302/ 18 مارس 1885.

«... إن ظهر للعلم الكريم أن يُقوّم العُرفان المذكورون أنفسهم بنصف الراتب من متاعهم، ويُوظّفُ الباقي على القبيلة توسيعاً على الضعفاء والمساكين...».

وكانت بعض القبائل تعمل بمبدأ التناوب، حيث كان يُحرك من أبنائها من حَلّ دوره منهم للقيام بهذه الكلفة، متى طالب بها المخزن. إلاّ أن عسف العمال والقواد وسوء تدبيرهم للشؤون العامة للقبيلة، كتعصبهم لذويهم، وأقاربهم، ومن كان ينتسب إلى عشيرتهم، كان يفسد العملية التي كانت لا تخلو من عدل وإنصاف. وهذا ما تُفصح عنه الفقرة الآتية:

«... كما أخذه الإغفال والتراخي في الضبط على الحراك، بحيث أنه انقطع عنه الزيادة والنقصان في ذلك حتى يريد مولانا النهوض للحركة السعيدة بالسلامة والعافية، يضع يداه على من يبغضه في القبيلة ويُعيّنه للحركة، والقعيدة عندنا جارية معلومة بالنوبة من عهد أسلافك الكرام... فما يتوجه لها إلاّ من أعيان القبيلة، ووقفت عليه النوبة...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 73، رسالة أمين وشيخين من قبيلة مديونة إلى السلطان، بتاريخ 11 رجب 1302/ 26 أبريل 1885.

- وكتب أمناء وأشياخ العبابدة (بطن من فرقة الصفافعة من قبيلة بني أحسن) إلى السلطان يشكون إليه تصرف قائدهم، قائلين:

«.. بعد ما أكل الطماع من الأغنياء وتركهم بمحلهم، وأتى بالمساكين الذي لم ينفعوا بشيء ونصفهم قائمين به...».

خ. س، مح ح رقم 275، وثيقة بتاريخ 11 محرم 1311/ 25 يوليو 1893.

وكتب في نفس المعنى القائد عمرو الشتوكي، أحد قواد فرقة هشتوكة والشياظمة من قبيلة دكالة إلى السلطان حول تصرفات عامل مدينة أزمور، حيث قال:

«... صار يقبض على كل من لا أصل له ولا مال ومن هو أفاقي، ويترك من هو من أهل المحل، ويقبض منهم الدراهم ويُسرحهم...».

خ. س، ك 172، ص. 25، وثيقة بتاريخ 6 ذي القعدة 1307/ 24 يونيو 1890.

ولهذا ومن أجل رفع الحيف عن سكان البوادي، وخاصة البسطاء منهم، ووضع حَدّ للانعكاسات السيئة للطريقة المتبعة في فرض الحراك على القبائل وباقي التوظيفات والفروض غير الشرعية الأخرى، وجّه السلطان المولى الحسن رسالة دورية إلى عدد من العمال والقواد، في مطلع السنة 1302، الموافق لأواخر سنة 1884، يشرح لهم فيها مضامين مسطرة «الترتيب» والتي ستؤخذ من الآن فصاعداً، مقياساً لتوزيع التوظيفات، والكلف، والفروض على جميع الشرائح الاجتماعية في البوادي المغربية، كيفما كان مركز وحيثيات أفرادها. وعُين لهذا الغرض أمناء وشيوخ جدد[1].

ومعلومٌ أن ظهير «الترتيب» قد ركّز على عدد من المبادئ والمعطيات في مجال الجباية غير الشرعية وباقي أوجه العطاء من طرف القبائل، بعد أن كانت مقادير الفروض والكلف المستحقة للمخزن محددة مسبّقاً. فاتخذت الأرض مقياساً لتوزيع هذه الفروض والكلف، عوض روابط القرابة والدم، وأصبحت جميع فئات المجتمع القروي خاضعة لها، لا فرق بين هذا وذاك، كل واحد يعطي حسب ثروته وإمكاناته المادية، الشيء الذي ابتهج به الناس ولقي منهم تقبلاً وترحاباً واسعين.

وكان تطبيق «الترتيب» يقتضي طبعاً القيام ببعض العمليات الإحصائية، كضبط عدد السكان، وعدّ رؤوس الأنعام والدواب، والمغروسات، كما نتبين ذلك ممّا يأتي:

1- أوردت الباحثة نعيمة التوزاني هراج النسخة من هذه الرسالة الدورية الموجهة إلى شيوخ وأمناء قبيلة أولاد بوزيري من أولاد بورزق من الشاوية في مؤلفها الموسوم ب: **الأمناء في المغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، م. ك. أ. ر، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979، ص. 309 - 311.

«... ورد علينا الأمر الشريف بتوجيه كل شهر قائمة مما زاد وما نقص في عدد الأنفس والمتمولات، وأمر سيدنا أن يكون عملنا على توجيهها كل ثلاثة أشهر مستقبلة بفور انسلاخها، رفقاً بنا بعد توجيه ما مضى...»[1].

ثم سرعان ما اتضحت الجوانب الإيجابية للمسطرة الجديدة في فرض الحراك على الخصوص، وأخذ العبء يخِفُّ نسبياً عن السكان، كما عبّر عن ذلك قائد قبيلة أولاد بوزرارة الدكالية، حيث كتب إلى السلطان يقول:

«... وعليه، فالمسؤول من مجادة مولانا الشريفة أن يأذن برده على الترتيب (تقويم العسكر)، كي لا يقع ضرر على القبيلة، ويكون من ذات القبيلة وصميمها، لا من دخلائها وأخلاطها. ولينظر سيدي أيّد الله مجده كيفية الضرر. فحيث قُوّم على الترتيب، جعل أربعة لكل مائة، ولما قُوّم على الديوان، جعل نحو العشرين على بعض الميئين، وتعيّن إنهاء ذلك لشريف علم سيدنا أيّده الله...»[2].

ومن النتائج الإيجابية «للترتيب» كذلك، عودة العديد من السكان إلى قبائلهم الأصلية، بعد أن سبق وأن رحلوا عنها، فراراً ممّا كان يثقل كاهلهم ويُجْحِفُ بهم من الواجبات، والكلف، والتوظيفات.

فها «عبيد سيدنا أعيان قبيلة أولاد بوزيري وفلاّحتهم أمّنهم الله»، يكتبون إلى السلطان، بعد أن ذكّروه:

1- خ. س، مح. ح رقم 72، رسالة أمناء وأشياخ قبيلة أولاد فرج إلى السلطان، بتاريخ 20 شعبان 1302/ 4 يونيو 1885.

2- خ. س، مح. ح رقم 93، رسالة القائد محمد بن المهدي البوزراري إلى السلطان، بتاريخ فاتح صفر 1303/ 9 نونبر 1885.

«... وعمّر مولانا بنا بلادنا بوقوع الترتيب الجديد المبارك السعيد والهراب منا ترجع شيئاً فشيئاً إلى الآن. ومنهم من زمّمْناه راجعاً، وقيّدناه في زمام الزائد وخيمته باقية في بلدة أخرى...»[1].

إلاّ أن هذا «الترتيب» لم يُعمر طويلاً لأسباب مختلفة، منها ما هو مرتبط بطبيعة وخصائص التشكيلة الاجتماعية المغربية في القرن التاسع عشر من جهة، ومنها ما هو ناتج عن تدخلات الأوربيين في شؤون البلاد وتجنيد عملائهم من المحميين، والسماسرة، والمخالطين المغاربة والمرتبطين بهم تجارياً، لنسف وإفشال كل الترتيبات الهادفة إلى تطوير أجهزة الدولة وتحسين مردوديتها من جهة أخرى، ومنها ما هو راجع إلى الموقف السلبي للفئات الحاكمة والمحظوظة من الضريبة الجديدة من جهة ثالثة. ومن ثمة العودة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في توزيع الفروض والتوظيفات على السكان، وهذا ما تؤكّده الفقرة الآتية:

«... والعُرف والديوان عندنا هو أن إخوان المختاري يعطون الديوان على حساب أربعة خيل أي أقسام، وإخوان العامل المحمدي في ديوانهم عَوْد، وعاملي الصفافعة ديوانهم عوْد، ونحن أولاد يحيى ديواننا عود، وكل ما يرد علينا من التكاليف المخزنية نقسمه بيننا على نسبة الديوان والعتل، وكذلك مئونة قواد الأرحى...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 245، رسالة بتاريخ 14 رجب 1307/ 8 مارس 1890، أعرب فيها ثلاثة شيوخ وأمين من قبيلة أولاد بوزيري من الشاوية عن ترحيبهم وكامل استعدادهم لإنجاح مشروع استخلاص الضرائب الجديد.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 1/ 401، رسالة القائدين العربي بن الفقيه الخنشفي وإدريس بن المكناسي الزهاني إلى السلطان مولاي عبد العزيز، بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1312/ 24 دجنبر 1894.

وأما النقطة الثانية في فقرتنا هذه، فإننا خصصناها للحديث عن زاد وأعداد حراك القبائل. وهكذا وبمجرد الانتهاء من عملية تعيين الحراك، كان على القائد، والأمناء والشيوخ فرض مقدار المال الكافي لتجهيز هؤلاء الحراك بالدواب والخيام وغيرها من لوازم الحركة من جهة، وما هو ضروري لإعالتهم طيلة المدة الزمنية التي سوف تستغرقها الحملة العسكرية، في ركاب السلطان، أو غيره من القواد المخزنيين والعسكريين من جهة أخرى.

على أنّه قبل عهد السلطان المولى الحسن، لم تكن هناك مسطرة محددة وواضحة يتم بواسطتها تعيين من سيحرك، وطريقة استخراج مال الحركة، بل كل ما في الأمر أن السلطان، كان يكتفي بتعيين المبلغ المالي الإجمالي الواجب أداؤه من قبل القائد المعني بالأمر، استناداً إلى عدد حُراك إخوانه، خيّالة ورجّالة، وما قدر لكل حارك من الصنفين المذكورين في مؤنته اليومية، كما تُفصح عن ذلك الفقرة الآتية والتي استقيناها من كتاب وجهه المولى عبد الرحمن بن هشام إلى أحد قواد قبائل دير مراكش، حيث قال:

> **«... فقد قامت كل قبيلة بالزاد للحراك الذين ألزمناها وقدره 8 مثاقيل للفارس، وقد ناب خدامنا قبيلة جدميوة 250 فارساً، فنامرك أن تقبض ما يجب لهم من مال وقدره بحسب ثمانية مثاقيل للفارس ألفا مثقال بالتثنية ووجهها لحضرتنا العلية بالله...»**[1].

وأشارت وثيقة مخزنية أخرى، ترجع إلى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، إلى راتب الحراك وقتئذ وهو 45 مثقالاً للواحد[2].

1- م. و. م. ر، مح مراكش، سجل رقم 21547 بتاريخ 28 شوال 1251/ 16 يبراير 1836.

2- خ. س، و. ز رقم 12607، مج، وثيقة رقم 65، بتاريخ 21 ذي القعدة 1288/ فاتح يبراير 1872.

ولكي نكون فكرة عن القدرة الشرائية للمبلغين الماليين الواردين أعلاه، وكذا لما سيأتي من أرقام بعدهما حول زاد الحراك، نثبت عيّنة من الأثمنة في الجدول الآتي:

الجدول رقم : 15

نماذج من أثمنة أنواع مختلفة من المواد، والأنعام والدواب...

بهائم، مواد، مختلفات	الثمن	السنة	المصدر	ملاحظات
1 سرج	10 مثاقيل	1828/1244	خ. س، ك 5، ص 38	
كراء دار بمكناس	11 أوقية وربع شهرياً	1838 /1254	خ. س، ك 1560، ص 1	الكاري فقيه من هذه المدينة
1 خبزة	1 موزونة وربع	1847 /1263	خ. س، ك 21، ص 16	هذا الخبز للصدقة بمدينة تطوان.
1 مد من القمح	5 أواق	1854 /1270	خ. س، و. ز، مج 8 وثيقة رقم 286	بتافيلالت
1 مد من الشعير	2،5 أواق	1854 /1270	" "	
1 «تليس»	12 أوقية بالتقريب	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 4	بفاس
1 شاة	35 أوقية	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 5	بفاس
1 مد من الشعير	8 أواق	1858 /1274	خ. س، ك 35، ص 6	بفاس
7 إبل	933 مثقالاً	1863 /1279	خ. س، ك 42	تراوح ثمنها ما بين 100 و160 مثقالاً للواحد بالصويرة.
1 رطل شاي	100 أوقية	1864 /1280	خ. س، ق. ح، مح. س. م	
1 خيمة	740 أوقية	" "	" "	
1 رطل سمناً	40 أوقية	" "	" "	
1 قلة زيت	50 أوقية	1864 /1281	خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف رقم 2	بفاس وتُساوي بالتقريب 32 ليتراً.
1 شاة	2 إيالات	1872 /1289	خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف رقم 7	الغرب

بهائم، مواد، مختلفات	الثمن	السنة	المصدر	ملاحظات
1 خروبة من القمح	2 ريالات وربع	1291/ 1874	خ. س، و. ز، مج 4، وثيقة رقم 65	هذا بالشاوية، بقبيلة مديونة، وفي الخروبة 60 مُداً.
1 خروبة من الشعير	1 ريال	1291/ 1874	" "	
1 بغل	400 مثقالاً	1293/ 1877	خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 167	بفاس
1 رطل من لحم الغنم	8 أواق ونصف	1299/ 1882	خ. س، ق. ح. س. م. ملف رقم 17	بمدينة مراكش، وقد اقتنيت هذه المواد للقصر السلطاني.
1 رطل دقيقاً	5 أواق	1299/ 1882	" "	
1 دجاجة	14 أوقية	1299/ 1882	" "	
1 مد قمحاً	1 ريال	1300/ 1883	خ. س، ك 353، ص 67	بأسفي
1 مد شعيراً	نصف ريال	1300/ 1883	" "	
1 «شواري»	70 أوقية	1305/ 1888	خ.س، مح. ح رقم 140	بفاس
1 «قرش»	70 أوقية	1305/ 1888	" "	"
1 بغل	312 مثقالاً	1310/ 1892	خ. س، مح. ح رقم 381	فاس
1 بغل	80 ريالاً	1310/ 1893	خ. س، مح. ح رقم 384	
1 فرس	63 ريالا	1310/ 1893	" "	
1 فرس	40 ريالاً	1310/ 1893	خ. س، مح. ح رقم 378	بالشاوية

وكان على القبيلة أن تُساهم في توفير زاد الحراك ولوازم الحركة من زرع، ودواب، وإدام، وعلف، و«قروش»، و«ظهائر»، وخيام... وكان السلطان هو الذي يُحدد مقدار المال الواجب استخراجه من متمولات القبيلة، مُبيناً للقائد والأمناء والشيوخ أسلوب وطريقة تحصيله، حسب نوعية الحراك من جهة، وأهمية وحجم القبيلة المعنية من جهة أخرى، كما يتبين ذلك مما ورد في الوثيقة الآتية:

«... فعن إذن سيدنا ومولانا... توجّه شهيداه أمنّهما الله إلى دار خديم سيدنا نصره الله... الأبر القائد السيد إبراهيم بن السيد محمد الدكالي العمراني... للحضور على فرض فريضة الحركة...، فأحصى فيما ذُكر على يد أمناء القبيلة... 3000 ريال... وفرضوا ذلك على متمول قبيلتهم قدره 100.000 ريال... وجب في ذلك موزونة لكل مثقال ترتيب...»[1].

ومن الملاحظ، في هذا الصدد كذلك، اختلاف رواتب العمال والقواد والحراك فيما بينهم، من جهة إلى أخرى من البلاد، كما نتبين ذلك من الجدول الآتي:

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 246، هذه الشهادة العدلية هي بتاريخ 7 شعبان 1307/ 29 مارس 1890. وأثبت «صائر الحركة السعيدة» في هامش هذه الوثيقة على النحو الآتي:

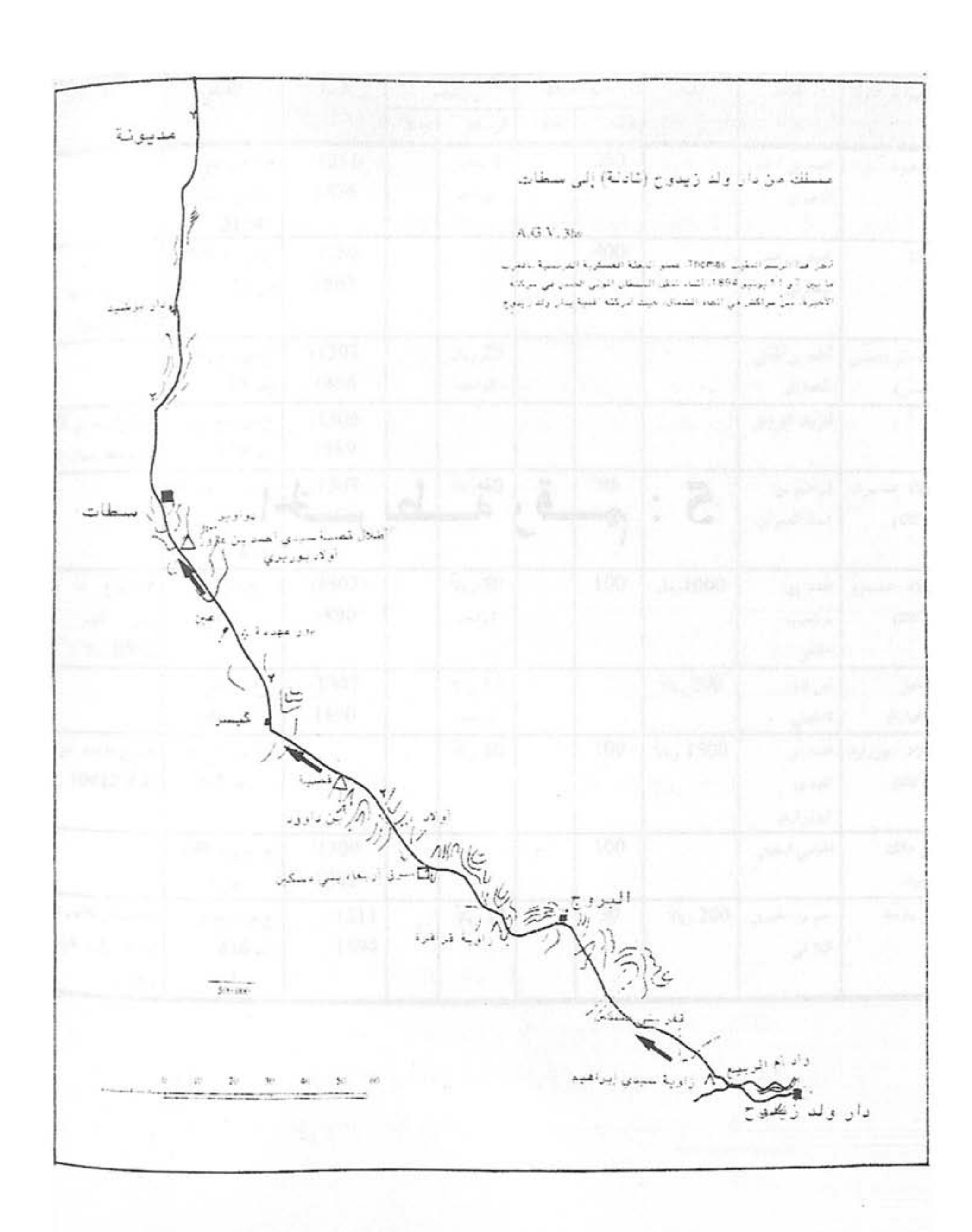
– رواتب الحراك 96 بخيلهم..............................	1800
– راتب العامل..	1000
– جمال لكل واحد 60 ريال والراك 40....................	0400
– حمّارة للجمال لكل واحد 20 ريال.......................	0060
– قروش وظهائر للجمال................................	0020
– كراء جملين وبغلتين لحمل أثقال أولاد الجراري............	0140
– طراحيات لكل واحد 20 ريال..........................	0120
	3440

الجدول رقم : 16

رواتب العمال والقواد والحُرَّاك المشاركين في الحملة المخزنية

القبيلة أو الفرقة	القائد	راتبه	عدد الحراك		راتبهم		السنة	المصدر	ملاحظات
			فرسان	رماة	فرسان	رماة			
جدميوة	محمد بن أحمد المزميزي		250		8 مثاقيل للواحد		1251/ 1836	م.و.م.ر مع مراكش وثيقة رقم 21547	
عبدة	محمد بن عمر البحتري		400				1280/ 1863	خ.س، ك 404، ص 21	التوجه إلى منطقة سوس، في رفقة الخليفة مولاي الحسن.
مختار (بني أحسن)	أحمد بن المكي المختاري				25 ريال للواحد		1303/ 1886	خ.س، مح.ح، رقم 95	
	أمزيان التوزاني						1306/ 1889	خ.س، مح.ح، رقم 179	ما نابه في 1000 رام وسط عمال الريف.
أولاد عمران (دكالة)	إبراهيم بن محمد العمراني		96		50 ريالاً		1307/ 1890	خ.س، مح.ح، ملف رقم 6	
أولاد عمرو (دكالة)	محمد بن بوشعيب الخلفي	1000ريال	100		50 ريالاً للواحد		1307/ 1890	خ. س، مح. 263	مجموع ما صير على تجهيز الحراك 8592 ريالا
التخيل (الخيايطة)	ابن قدور التخيلي	200 ريالاً			15 ريالاً للواحد		1307/ 1890	خ.س، مح.ح. رقم 246	
أولاد بوزرارة (دكالة)	محمد بن المهدي البوزراري	1500 ريالاً	100		50 ريالاً			خ.س، مح.ح، رقم 243	مجموع ما صير على تجهيز الحراك 10412 ريالا.
بني مالك سفيان	الحباسي لسفياني		100				1309/ 1892	خ. س، ك 199، ص 1	
بني يازغة	حم بن الحسين اليازغي	200 ريالاً	30		15 ريالاً		1311/ 1894	خ.س، مح.ح رقم 436	وخصص للأمين لرفش للحركة راتب قدره 60 ريالاً

الخـــريطـــة رقـــم : 5


مسلك من دار ولد زيدوح (تادلة) إلى سطات
A.G.V. 3b
مديونة
سطات
كيسر
البروج
زاوية سيدي إبراهيم
دار ولد زيدوح
واد أم الربيع

من جهة أخرى، كانت الأوامر تصدر، من حين لآخر، للقبائل من أجل الاستعداد للحركة، ولكن الراتب المعين هذه المرة سواء بالنسبة للقائد أو للحراك، لن يتعدى نصف، أو ربع، أو ثمن الراتب الذي يعطاهم عادة، وذلك راجع بلا شك إلى أن المنطقة المستهدفة قريبة نسبياً من موطن القبيلة المعنية، أو إلى أن الحركة لن تدوم إلا بضعة أسابيع[1].

ونظراً «... لكون هذه الحركة الميمونة بحول الله وقوته ليست بخارجة عن وطننا، وإنما هي خلال ديارنا وبين سواحل ساحتنا، فلا نحتاجون لكبير مشقة ولا لكثير مئونة، ولسنا بحول الله بقصد الطول وإنما هي مجرد مرور وقفول...»[2].

وأمّا زاد الشيوخ الذين كان يتم تعيينهم للمشاركة في الحركة، بجانب إخوانهم، فإنه كان ضعف زاد الفارس العادي، ويُعطاهم طبعاً من المال المفروض على القبيلة. فقد ورد في كتاب وجهه الباشا العربي ولد أبّ محمد الشركَي إلى نائب الوزير محمد الصنهاجي، ما يلي:

1- خ. س، مح. ح رقم 161، رسالة السلطان إلى الباشا سعيد بن فرجي، بتاريخ 13 جمادى الثانية 1305/ 26 يبراير 1888، حيث نقرأ ما يلي:

«... فنامرك أن تفرض لراتبك، وراتب الحراك الفرسان ربع راتب الحركة الفارطة، وللرامي نصف الربع...».

أنظر كذلك:

- خ. س، مح. ح رقم 154، وثيقة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1305/ 5 يبراير 1888.
- خ. س، مح. ح رقم 312، وثيقة بتاريخ 22 رمضان 1309/ 25 أبريل 1892.

2- خ. س، مح. ح رقم 149، رسالة قائد بُطن زهّانة من بني أحسن، إدريس بن المكناسي الزهاني، بتاريخ 5 جمادى I 1305/ 19 يناير 1888.

«... بأن يتوجه مع حراك كل قبيلة (من الزراهنة) شيخ منهم، ويفرض له ضعف زاد الحارك الواحد...»[1].

وكان يحدث كذلك أن يُؤْمَرَ القائد وإخوانه بالنهوض للحركة، دون التوصل بالراتب، كما جرت العادة بذلك. وهذا ما وقع فعلاً سنة 1305/ 1888 بالنسبة لقبيلة الصفافعة والقبائل الأخرى من بني أحسن، وقبائل الغرب كلها تقريباً، حيث كان السلطان قد أرجأ عملية فرض راتب الحراك إلى نهاية الحركة التي كانت قد استهدفت قبائل بني مكَيلد والقبائل الأمازيغية الأخرى في الأطلس المتوسط كشقيرن، وأيت شخمان، وأيت يسري...، بقصد التأكد من الأعداد الحقيقية لهؤلاء الحراك، وتفرض لهم الرواتب، ممّا يدل على أن السلطان كان على بينة مما كان يقع من تدليس واختلاس في مال القبيلة، كلما اقتضى الأمر استخراجه منها[2].

وكان يحدث، من حين لآخر كذلك، أن يستنفد الحراك وقوادهم ما كان بحوزهم من مال، إمّا بسبب تمديد فترة الحركة أسابيع، عن المُدة الزمنية المحددة لها مبدئياً، أو لأن القائد وأعوانه لم يصحبوا معهم القدر الكافي من المال لمواجهة مختلف صوائر ونفقات الحراك.

ونلمس هذا مما ورد في رسالة أمينين وشيخين من دوي منيع، إيّالة الباشا ولد أبّ محمد الشركَي، إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

1- خ. س، مح. ح رقم 133، وثيقة بتاريخ 11 ذي الحجة 1304/ 31 غشت 1887.

2- خ. س، مح. ح رقم 154، رسالة أمناء وشيوخ الصفافعة (من بني أحسن) إلى السلطان، بتاريخ 30 رمضان 1305/ 23 مايو 1888.

«... أمر مولانا دام عزه ورضاه بالحركة السعيدة، لما كانت مخيمة بالقصبة الحاجبية، وطال بنا الحال، ووصلنا الضرر...»[1].

وبما أنه نادراً ما كان يسمح للحراك بالانصراف إلى حال سبيلهم قبل انتهاء الحركة، وللخروج من الضائقة المالية، كان المخزن يُقرض القبائل مبالغ مالية معينة، ريثما تنتهي الحركة، ويعود الحراك إلى أوطانهم، فيردون المبالغ المستسلفة[2].

على أنه في حالة عقد العزم على تنظيم حركات إلى مناطق حساسة أو نائية، كما حدث ذلك سنتي 1882 و1886، حين توجه السلطان المولى الحسن شخصياً إلى ناحية سوس، أو إلى منطقة جبلية صعبة المنال والاقتحام، بسبب أوعارها وعدم انقياد أهلها، كالتي نظمت سنة 1888 إلى الأطلس المتوسط، فإن الأوامر كانت تصدر إلى القواد أو خلفائهم:

«... بتضعيف الحركة واستنهاضها وقدومه بنفسه (خليفة قبيلة بني زلطن الحاحية) بجميع خيل القبيلة، والمحررين، والزوايا...»[3].

1- خ. س، مح. ح رقم 153، رسالة أمينين وشيخين من فرقة ذوي منيع، من إيالة الباشا ولد أب محمد الشركَي إلى السلطان بتاريخ 26 شوال 1305/ 6 يوليو 1888.

2- خ. س، مح. ح رقم 265، رسالة أمناء وشيوخ الزيايدة أهل الغابة، وبني ورّا إلى السلطان بتاريخ 20 شوال 1305/ 30 يونيو 1888.

خ. س، مح. ح رقم 420، رسالة قُواد أعراب الرباط إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 19 رجب 1310/ 6 يبراير 1893.

«... فنطلب من كمال فضل سيادتك أن يجيد علينا سيدنا بسلف الدراهم كما جاد سيدنا أيده الله على القبائل الحاركة معنا بالسلف، لأنه طال قدومنا بالحركة...».

3- س. ح، مح. ح رقم 101، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1303/ 25 يوليو 1886.

وتستعمل الوثائق المخزنية تعابير وصيغاً أخرى للدلالة على هذه الفكرة، وذلك بأن يؤمر القائد بالاستعداد للحركة «... على حدّ الصائم...»، أو بالقدوم إلى الحضرة «... بخيل الحلة، لا بخيل الحركة...»، الأمر الذي يعني، في الحالة الأولى أن على هذا القائد أن يجند جميع أبناء القبيلة الصحاح والبالغين ليشاركوا في الحركة المرتقبة، وفي الحالة الثانية، أن جميع ما تتوفر عليه من خيول، يجب أن يتوجه إلى الحركة[1].

لقد أدلينا، فيما سبق، بأرقام وإحصائيات حول عدد من القبائل. وأمّا الآن، فإننا سنحاول معالجة نفس الجانب، ولكن بشيء من التفصيل والاستقصاء، بالرغم مما يعتري وثائقنا من ثغرات، وبالخصوص فيما يتعلق بعدم تسلسلها في الزمان من جهة، واقتصار معطياتها ومضمونها على قبائل وجهات معينة دون سواها.

ولهذا، وبالإضافة إلى ما كان على كل قبيلة تقديمه من حراك إلى المخزن بكيفية منتظمة وحسب مسطرة وضوابط معينة، كلما توصلت بتعليمات وأوامر في هذا الشأن، نجد السلطان ينهج طريقة أخرى، من حين لآخر في مناسبات

1- يرجع إلى الوثائق الآتية، على سبيل المثال لا الحصر.

- خ. س، مح. ح رقم 131، رسالة القائد سعيد بن محمد الجرواني إلى السلطان، بتاريخ 25 رجب 1304/ 21 مارس 1887.

- خ. س، مح. س رقم 81، رسالة أحمد بن الحافظي، قائد فرقة ربيعة من عبدة إلى السلطان، بتاريخ متم شوال 1303/ متم يوليو 1886.

- **خ. س، مح. ح رقم 183، رسالة السلطان إلى القائد محمد بن أرزيم الصنهاجي، حيث ورد فيها ما يلي: «... نأمرك أن تقدم على حضرتنا العالية بالله بحركة إخوانك على حدّ الصائم بعددهم، وزيهم المعروف من الطبول والمزامر...».**

خاصة واستثنائية، آمراً عدداً من القبائل بمده بفرسان ورماة من أبنائها، يفوق عددهم بكثير ما اعتادت تسليمه إلى المخزن.

فهذا مثلاً قائد قبيلة مسفيوة، الحسن بن منصور المسفيوي والذي كان قد أمره المولى عبد الرحمن بن هشام بتهييء 400 فارساً، يرافقون القائد محمد بن الشرقي الرحماني، إلى الوجهة التي عينت له، ملتمساً التخفيف عنه بأن يكون عدد حراكه:

> **«... أنصافاً بين الخيل والرجل لعدم كمال العُدة فارساً، وتعسير شراءهما...»**[1].

وفي نفس التاريخ تقريباً، ولنفس الغاية، أُمر قائد قبيلة زمران، الهاشمي بن قدور الزمراني، بإعداد 100 من الحراك الفرسان، و100 من الرماة[2].

وأشارت مجموعة من الرسائل المخزنية إلى أعداد الحراك الذين فرضهم المولى الحسن على القبائل، بمناسبة الاستعداد لحركة سوس الثانية سنة 1303/ 1886.

وهكذا، نعلم مثلاً أن السلطان كان قد فرض 100 رامياً على كل خمس من أخماس قبائل دير مراكش والبالغ عددها 66 ونصف خمساً، مما أعطى ما مجموعه 6650 رام[3].

1- خ. س، مح. م. ع رقم 15/ 29/ ك 5، وثيقة بتاريخ 21 رجب 1270/ 19 أبريل 1854.

2- خ. س، مح. م. ع رقم 15/ 27/ ك 5، وثيقة بتاريخ 19 رجب 1270/ 17 أبريل 1854.

3- خ. س، مح. ح رقم 94، رسالة القائد محمد بن العباس المزميزي، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1303/ 6 يبراير 1886.

- خ. س، مح. ح رقم 97، رسالة القائد علي بن الحسن الجرجوري إلى السلطان، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1303/ 7 يبراير 1886. =

وأما قبيلة حاحة، فقد ألزمها المخزن بتسليم 1500 رام، يكونون:

«... من وجوه أراجل القبيلة ورماتها، زيادة على ما تقدم منهم الآن لسوس، وأن يكونوا من ذوي النجدة والشدة، وبيدهم أجود عُدة، بقصد مصاحبة ركاب مولانا السعيد لنواحي سوس...» [1].

وأما قبيلتا عبدة وحمير، فقد كان عليهما دفع 3000 من الرماة إلى المخزن، للانضمام إلى حركة قبائل الحوز المتوجهة إلى منطقة سوس، في رفقة نجل السلطان، وخليفته بمدينة مراكش الأمير المولى مَحمد[2].

وأمّا قبائل الغرب والمناطق الأخرى، فكانت تطالب كذلك بتقديم حصتها من الحراك، إما فرساناً أو رماة، حسب ثروة القبيلة المعنية من الخيول طبعاً. وفي حالة

= - خ. س، ك 298، ص. 35، وثيقة بتاريخ فاتح ذي القعدة 1284/ 24 يبراير 1880.
- خ. س، ك 299، ص. 17، وثيقة بتاريخ ربيع الثاني 1297/ مارس - أبريل 1880.
حيث ورد ذكر كافة قبائل دير مراكش، وما كانت تحتوي عليه من أخماس كل واحدة منها على النحو الآتي:
حاحة (12 خمساً)، متوكَة (5)، أنفيفة (1)، دمسيرة (1)، إيداوزيكي (1)، مزوضة (02)، سكساوة (1)، أدويران (1)، أفروكَة (1)، تكَانة مع أوريكة (2)، غيغاية (1,5)، سكَتانة (1)، كَدميوة (5)، وزكَيتة (1,5)، مسفيوة (5)، دمنات (13)، أكَلاوة (03)، أنتيفة (9,5).

1- خ. س، مح. ح رقم 105، رسالة القائد علي بن عدي النكنافي إلى السلطان، بتاريخ 7 جمدى الأولى 1303/ 11 يبراير 1886. وكذلك:
- خ. س، مح. ح رقم 97، رسالة أمناء إيالة القائد المحجوب بن أحمد الجلولي، بتاريخ فاتح جمدى الأولى 1303/ 5 يبراير 1886.

2- خ. س، مح. ح رقم 81، رسالة القائد أحمد الحافظي إلى السلطان، بتاريخ متم شوال 1303/ أواخر يوليو 1886.

تعذر تطبيق مقتضيات «العادة»، أي الضابط الجاري به العمل على هذه القبيلة أو تلك، فإن السلطان يأمر بتحديد عدد هذا الصنف أو ذاك، أو منهما معاً، والذي كان يتعين موافاة المخزن به. وهذا ما نقرأه في وثيقة تضمنت ما فرضه المخزن من الحراك على عدد من القبائل، من بينها «قبائل الجبل»، والقصد منها هنا سلاس، والجاية، وبني زروال، ومرنيسة...، حيث ورد فيها ما يلي:

«... هؤلاء أمر سيدنا أعزه الله إن كانت لهم عادة، يُكتب لهم بها، وإن لم تكن لهم عادة، يؤمرون بالقدوم على حضرته العالية بالله بجميع رماقم، ولا يتأخر منهم إلاّ من لا فائدة له...»[1].

هذا ونقدم فيما يلي جدولاً مفصلاً أثبتنا فيه جملة من المعطيات، بهدف تقديم نظرة أكثر دقة وشمولية عن إسهام هذه القبائل في المجهود الحربي للمخزن، وكذا في تنفيذ أوامره وقضاء أغراضه، من خلال ما كانت تقدمه له من رجال، ودواب وأدوات ومال:

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 175، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1305/ 9 يناير 1888.

الجدول رقم 17: إسهام مجموعة من القبائل في تجهيز الحركة

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك: فرسان	عدد الحراك: رماة	السنة	المصدر	ملاحظات
	عبد السلام بن قدور			1291/ 1874	خ. س، مح. ح س 1291	ما نابه، وسط عمال الحياينة، في 300 فارس.
هوارة الوطا			40	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 24-25	
هوارة الحجر			50	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 26	
مزيات			210	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 9	
أرغيوة			33	ب. ت	خ. س، ك 149، ص. 20	
	الطاهر بن محمد الموساوي			1299/ 1882	خ. س، مح. ح س 1299	ما نابه، وسط عمال بني موسى، في 500 فارس.
مديونة	أحمد بن العربي المديوني	42		1303/ 1886	خ. س، مح. ح رقم 102	جاء في رسالة لهذا العامل إلى السلطان أن دواوير مديونة 8، وبالتالي فإنه كان يلزم كل دوار 5 حراك بالتقريب حسب المخزن، و4 حسب العامل. انظر خ. س، مح. م.ع.ع رقم 9/ 404، وثيقة بتاريخ 5 صفر 1315/ 6 يوليو 1897 يطلب دفع 32 حاركاً عن مديونة و35 عن أولاد زيان: «... شفقة من مولانا ورحمة...».
أولاد زيان	أحمد بن العربي المديوني	56		1303/ 1886	خ. س، مح. ح رقم 102	
	محمد بن أحمد الكَروج				خ. س، مح. ح رقم 134	ما نابه في 500 فارس، وسط قواد بني يزناسن والمهاية وأنكاد.

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك		السنة	المصدر	ملاحظات
		فرسان	رماة			
	يوسف بن علي البورزوني			1305/ 1887	خ. س، مح. ح ص. 176	ما نابه في 200 فارس وسط عمال بني مطير
	المختار المطيري			1310	خ. س، مح. ح ص. 398	ما نابه في 75 فارساً وسط عمال بني مطير
	بوسلهام بن مصطفى السفياني	200		1305/ 1888	خ. س، مح. ح رقم 162	زاد القائد 237 حاركاً آخر إلى هذا العدد المذكور، لأن السلطان كان قد أمره «... بأن كل من له فرس موجود منهم يكون تحت ركاب سيدنا السعيد، ومن هو قادر باشترائه فكذلك...».
أيت إسحاق	حم بن الجيلاني			1305/ 1888 1310/ 1893	خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 69 خ. س، مح. ح رقم 418	ما نابه في 200 حارك، وسط عمال كَروان. لم تطالب قبيلة كَروان بأجمعها، في هذه الرسالة، إلا بإعطاء 50 فارساً للانضمام إلى الحركة المتوجهة وقتئذ إلى أنجرة.
	مَحمد بن قدور أبرودي البويفروري			1306/ 1889	خ. س، مح. ح رقم 198	ما نابه في 1300 رامياً، وسط قواد الريف.
هوارة الوطا	سعيد بن فرجي	442		1309/ 1892	خ. س، مح. ح رقم 314	
أولاد نصير	محمد بن العربي النصيري			1310/ 1892	خ. س، مح. ح ص. 406	ما نابه في 125 فارساً، وسط قواد أعراب سايس.

القبيلة أو الفرقة	القائد	عدد الحراك		السنة	المصدر	ملاحظات
		فرسان	رماة			
أولاد نصير	محمد بن العربي النصيري			1310/ 1893	خ. س، ك 160، ص. 85	ورد في هذه الوثيقة أن هذا القائد وحده كان عليه أن يُسلِم 25 حاركاً، بينما كان على القائدين المنيعي والدخيسي تجهيز 16 بالنسبة للأول، و25 بالنسبة للثاني، أي أن ما كان عليهم تقديمه جميعاً 66 حاركاً.
	عمر بن محمد والطالب اليوسي			1310/ 1892 1310/ 1892	خ. س، مح. ح رقم 416 خ.س، ق.ح، مح.ح، ملف 10	ما نابه في 75 فارساً، وسط أيت يوسي. ما نابه في 200 فارس، وسط أيت يوسي.
أيت إسحاق	حم بن الجيلاني		14	1310/ 1892	خ. س، و. ر، مج 15 وثيقة رقم 119	يمثل هذا العدد نصاب هذه الفرقة من الرماة، وسط قواد كَروان.
زناكَة ويسلسات و15 فرقة أخرى، من بينها هسكورة ومغران	المدني الكَلاوي	555	3680	1310/ 1893	خ. س، ك 160، ص. 116	للمشاركة في حركة تافيلالت.
بني سادن	علي السادني وقائد آخر		36	1310/ 1893	خ. س، مح. ح رقم 378	الانضمام إلى الحركة المتوجهة إلى الريف مع مولاي عثمان.
بني يازغة	حم بن الحسين اليازغي		30	1311/ 1894	خ. س، مح. ح رقم 436	نفس الشيء.

إن ما أثبتناه من أرقام ومعطيات في الجدول الأخير على الخصوص، ليدل دلالة قاطعة على أن عدد الحراك الذي كان المخزن يفرضه على القبائل، كان يختلف حسب الظروف والمناسبات، أي حسب أهمية وطبيعة الحملة العسكرية التي كانت تحشد من أجلها عناصر القبائل.

وتفيد مجموعة من هذه الوثائق كذلك، ترجع إلى السنوات الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز على الخصوص، سياسة المخزن الجديدة تجاه القبائل، كانت الغاية منها، على ما يبدو، ضبط مقادير ومواعيد ما كان يتعين على بعض القبائل تقديمه إلى المخزن، على امتداد السنة من مواد، وكذلك كل ما يتعلق بالفروض والواجبات، والكلف والتوظيفات، والهدايا والذعائر والسخرات... ونقتطف من إحدى هذه الكتابات المخزنية الفقرة التالية، حول ما كان واجباً على قبيلة حاحة إعطاؤه إلى المخزن من حراك، حيث ورد فيها ما يلي:

«... وأمّا الحركة، فإن كانت للغرب أو للحوز، فعددها محصور في ستماية راجل، وإن كانت لسوس، فمن الألفين راجل إلى خمس عشرة ماية راجل، بحسب صلاح الوقت. وأمّا راتب الحركة، فهو محصور في ستين ريالاً للفارس وثلاثين ريالاً للراجل من غير فرق، سواء كانت الحركة للغرب أو للحوز. وإذا عرض ما يقتضي طوال الحركة، فيسلف للعمال من ربيعة الصائر إلى أن يردوه عند أوبتهم.

وأما زاد العمال، فألف ريال مفردة لكل عامل فيمن إلى نظره من القبائل...»[1].

---

[1]- خ. س، ك 199، ص. 66، ظهير السلطان المولى عبد العزيز بتعيين إبراهيم زنيبر أميناً على قبيلة إداوجلول بتاريخ 4 جمدى الأولى 1314/ 11 أكتوبر 1896.

وقبل أن نختم حديثنا هذا عن حراك القبائل، لا بأس أن نشير إلى الدور الهام الذي أمكنهم الاضطلاع به في بعض المناسبات، إلى جانب التنظيمات العسكرية الأخرى، ولاسيما حين كان يتهدد البلاد خطر أجنبي، كما حدث ذلك فعلاً أثناء الاعتداء الإسباني على المغرب سنة 1860، حيث استماتت واستبسلت عناصر بعض قبائل النائبة، في الدفاع عن حوزة الوطن ضد هجمات المعتدين الشرسة[1].

بيد أن المخزن لم يكن دوماً راضياً تمام الرضى، ولا مطمئناً كل الاطمئنان إلى استخدام البعض من هؤلاء، وتكليفهم بمهام بعيداً عن مواطنهم، بسبب عدم انضباطهم، وتجدهم ونصحهم، وسوء تصرفهم، وجنوحهم إلى الهروب، متى تراءى لهم فشل أو وهن في صفوف الجيوش السلطانية. ولنستدل على ما نقول بما ورد في رسالة الخليفة سيدي محمد إلى والده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام حيث كتب يقول:

«... على أن حركة الأعراب، خصوصاً الحوزية لا تجدي نفعاً مع عمالها وكبرائها، فضلاً عنها إذا كانت مع من لا يخشى منه، بل ربما تسببت في هزيمة شنيعة. وقد رأينا ذلك منهم لما توجهوا معنا للغرب، وربطنا على زمور الشلح، وفعلوا مع مولاي عبد المالك بن مولانا عبد السلام حين ذهابهم معه لنواحي تازا بعض ذلك. ولهذا، اكتفينا بالمغافرة، وءايت يمور، وعبيد سيدي البخاري، وخيل أهل الصويرة، لأنهم معروفون بالصبر والنجدة...»[2].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 88 وما بعدها.

- A. G. V, 3h6, **Le Maroc. Conquête Militaire**, déc. 1901 - mars 1902. Col. Bruneau, p. 22.

2- خ. س، مح. م. ع رقم 6/ 25/ ك 4، الرسالة بتاريخ 29 محرم 1254/ 10 أبريل 1839.

وأخيراً، لاحظ المغاربة، كما لاحظ الأجانب نوعاً من التدهور الذي أصاب الحركة وشؤونها، وبالخصوص غداة اختفاء الوزير الصدر أحمد بن موسى سنة 1900، وانفراد السلطان الشاب المولى عبد العزيز بالحكم[1].

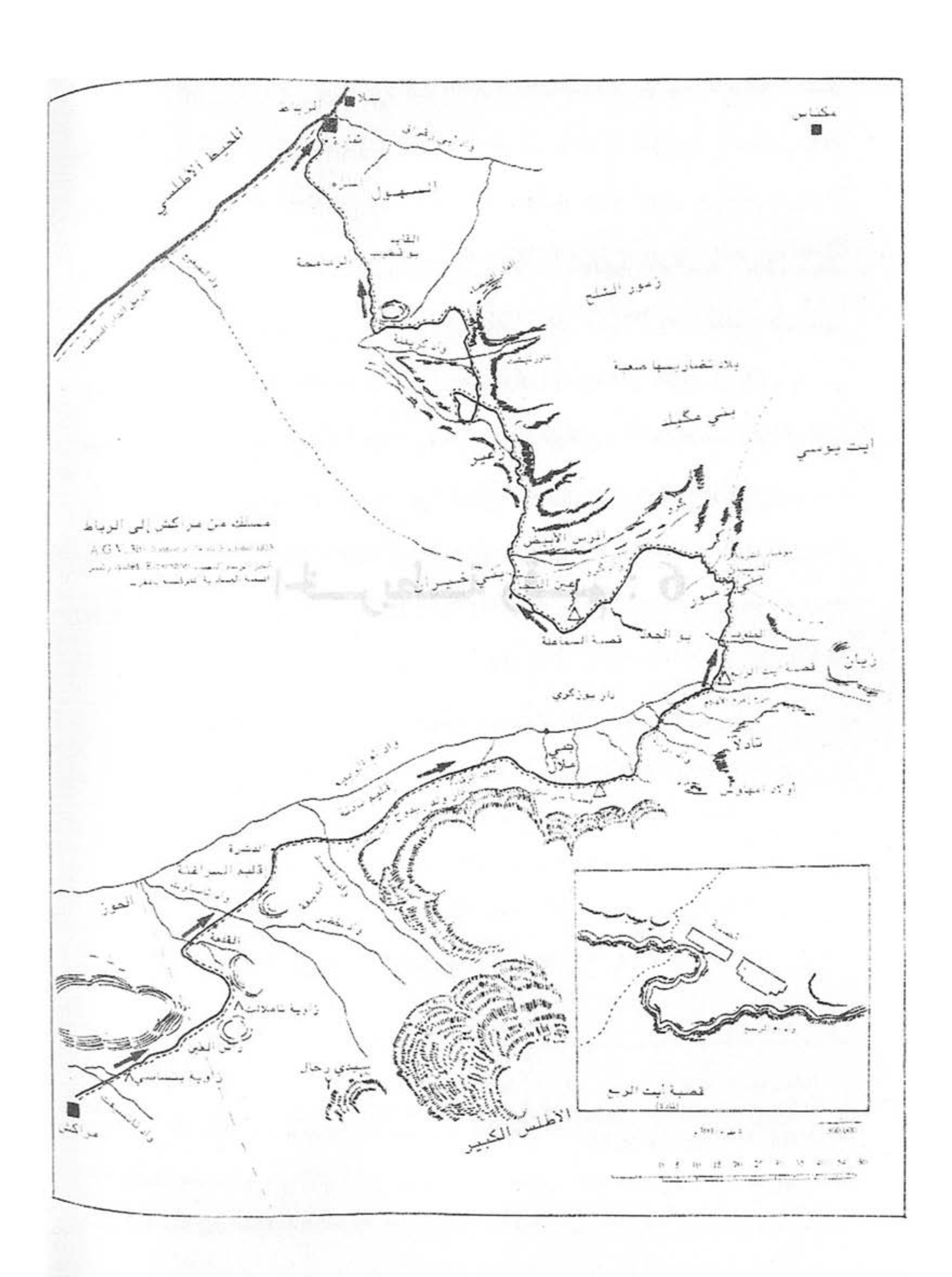
فقد أشار إلى هذا الجانب صاحب كتاب "**التنبيه المعرب**..."، في سياق حديثه عن سفر السلطان من مراكش إلى فاس، عبر مدينة رباط الفتح، في شهر شعبان من سنة 1319، الموافق نونبر- دجنبر 1901، مُتحاشياً المرور والاقتراب من بعض المسالك والمناطق، كتادلة وزعير مثلاً، تاركاً القبائل وشأنها، حيث قال:

«... ثُم إن المحلة توجهت على الطريق التي قلنا، وعلى فضالة والمنصورية... ولم تتكلم مع أحد من قبائل الطريق في شيء من الأمور...» [2].

1- Michaux-Bellaire- George Salmon, Les tribus arabes ..., op. cit., vol. 4, 1905, T. I, pp. 142-143.

2- بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقديم محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص. 69 - 70.

الخـــريطـــة رقـــم : 6



مسلك من مراكش إلى الرباط
سلا
الرباط
مكناس
المحيط الأطلسي
السهول
زمور الشلح
بني مگيلد
أيت يوسي
بني خيران
قصبة السماعلة
قصبة أيت الربع
زيان
دار بوزكري
تادلا
بني ملال
أولاد أمهاوش
الحوز
قليم السراغنة
زاوية تامللت
زاوية بنساسي
مراكش
سيدي رحال
الأطلس الكبير
قصبة أيت الربع

1 - 4 - جيش «النظام»، ومسألة التجنيد والتعيين.

تعرضنا، في الفقرة السابقة، إلى بعض الجوانب من موضوع «حُراك القبائل»، وقلنا إن لجوء المخزن إلى خدماتهم يعود، على الأقل، إلى أواخر العقد الرابع من القرن الثامن عشر. وأشرنا كذلك إلى أن أغلبية هؤلاء كانت تتكون من الخيالة، أي أن مفهوم وتصور المسؤولين العسكريين بالمغرب، وفي مقدمتهم السلطان طبعاً، للعملية الحربية بِرُمَّتِهَا، لم يَتَغَيَّرَا قط عما كانا عليه أيام العرب ومن شابههم من الأمم والشعوب، بمعنى أن طريقة المغاربة الحربية ظلت تعتمد على تاكتيك الكر والفر، وبالتالي ترجيح كفة سلاح الفروسية على باقي التنظيمات العسكرية الأخرى. يقول ابن خلدون، في هذا الصدد، ما يلي:

> **«... وصفة الحروب الواقعة بين الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين: نوع بالزحف صفوفاً، ونوع بالكر والفر. أمَّا الذي بالزحف فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم. وأمَّا الذي بالكر والفر فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب...»**[1].

ومع تقدم القرن التاسع عشر واحتكاك عناصر الجيش المغربي بِمُحَارِبي الجيوش الأوربية الحديثة، وخصوصاً بعد وقعة إيسلي من جهة، ووقائع حرب تطوان من جهة ثانية، تبين للجميع أهمية ودور سِلاَحَي المدفعية والمشاة في حسم أطوار ووقائع الحرب الحديثة. ولهذا اتجهت عناية المخزن، أول الأمر، إلى تأسيس نواة جيش نظامي، يكون معظم عناصره من الرماة، في عهد كل من السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد[2].

---

[1]- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت. 1406 م)، «**المقدمة في...**» ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967، ص. 480.

[2]- الكردودي، محمد بن عبد القادر الكلالي (ت. 1268/ 1851)، **كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة**، المطبعة الحجرية، فاس، د. ت، ص. 6 وما بعدها.

وهذا ما سنحاول معالجته في مبحثنا هذا، ونكون بذلك قد أعطينا نظرة عن مجموع قوات المغرب الحربية في القرن التاسع عشر، من خلال النقط الآتية:

- ظروف تأسيس جيش النظام، وتطوره وموارد الإنفاق عليه.
- التجنيد، والتعيين.
- الأعداد، والأطر وظاهرة الفرار.

لقد كان لوقعة إيسلي أبلغ الأثر في نفوس المغاربة قاطبة. فما كادت المعركة تنتهي، حتى تبيّن للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور. ومما لا شك فيه كذلك، أن الخليفة السلطاني سيدي محمد بن عبد الرحمان الحاضر وقتئذ في ميدان القتال، قد لَمَس عن قُرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي، وأمكنه أن يشاهد ويُتابع من موقعه، ما كانت تحدثه من رعب وهلع ودمار قنابل العدو، في صفوف المحاربين المغاربة، وهم يتساقطون كأوراق الشجر الميتة، تحت وابل الأسلحة النارية الفتاكة.

ثم ما كادت كذلك الساعات الأولى من بداية المواجهة تنقضي، حتى أخذت الجموع تنفض من حوله، هاربة من موت محقق. على أن ما ألمحنا إليه، لا يعني بتاتاً أن المقاتلين المغاربة كان قد استولى عليهم الخوف، ولم يصمدوا أمام زحف القوات الفرنسية، بل إنهم أبانوا عن شجاعة وإقدام كبيرين في خوض المعارك ومهاجمة العدو، وإنما قصدنا الإشارة إلى ما كان يعتري القوات المغربية - مخزنية كانت أو حُراك القبائل ورماتها، أو متطوعة - من نقائص وعيوب وخلل، في التنظيم، والتدبير، وطريقة القتال أثناء المعركة، وهذا يعني أنه لا قدرة لجيش على شاكلة الجيش المغربي وقتئذ، على منازلة جيش أوربي، كان يخضع تنظيمه، وتكوين

رجاله، وتسليحهم، وتدبير شؤونهم المعنوية والمادية، إلى أساليب وفنون الحرب الحديثة، وهو الأمر الذي كان يفتقده المغرب، ويجهله قادته ومسيروه.

هذا هو السياق الذي اندرجت فيه فكرة تأسيس نواة عسكرية جديدة، إلى جانب التنظيمات التقليدية، والتي دعيت بجيش "النظام" أو عسكر "النظام". والمصطلح مقتبس من لفظه «التنظيمات» التي استعملت من قبل الأتراك العثمانيين للدلالة على مجموعة من الترتيبات والتدابير المتخذة في تركيا أولاً، ثم في مصر فيما بعد، في مطلع القرن التاسع عشر، لإصلاح بعض مرافق الدولة والمجتمع، وبالخصوص قطاعي الجيش والإدارة. وكان طبيعياً أن يتوجه المخزن إلى المسؤولين في هذين البلدين الإسلاميين، ويطلب منهم المساعدة على إنجاح هذه الخطوة، بسبب استمرارية ومتانة الصلات الدينية والثقافية بينهما وبين المغرب، إذ من المستحيل في هذه الظروف، الاعتماد على عون الفرنسيين، والاستفادة من خبرتهم وتجربتهم في الميدان العسكري[1].

---

[1]- حول هذه النقطة ومسألة جيش "النظام" بصفة عامة، يرجع إلى:

- ابن عزوز، **رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف**، مخ. خ. ع، د 1623.
- اللجائي، الغالي محمد العمراني (ت. 1289/ 1871 - 1872)، **مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام**، مخ. خ، س، رقم 1030.
- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي (ت. 1292/ 1876)، **رسالة في تنظيم الجيش**، مخ. خ. ع، رقم 2733.
- الفلاق، محمد بن محمد السفياني (ت. 1312/ 1894، **تاج الملك المبتكر ومواده من خراج وعسكر**، مخ. خ. س رقم 11388.
- المشرفي، العربي بن عبد القادر بن علي، «**الحسام المشرفي** ...»، م. س. أكنسوس، مخ. م. و. م. م. ك 2276.
- المشرفي، محمد بن محمد بن المصطفى، **الحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية**، مخ. م. و. م. م ، د 1463. =

ويذكر التاجر مصطفى الدكالي الرباطي الشهير في رسالته إلى الوزير محمد بن إدريس العمراوي أن خبر عزم السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على تأسيس نواة عسكرية جديدة، قد تسرّب إلى الخارج، وبالخصوص إلى المحافل والعواصم الأوربية، حيث كتب يقول:

«... فقد صحّ هنا عند النصري بأن مولانا جعل جيشاً من عسكر النظام، وعنده الآن بزمامه ما يزيد على الألفين منه، ولا زال في الزيادة...».

واغتنم التاجر المغربي الفرصة ليتقدم إلى المخزن بمجموعة من الاقتراحات العملية والتنظيمية لضمان نجاح هذا المشروع، نجملها في النقط الآتية:

1) **«... أن يكون أمر الصغير عند أمر الكبير، وأن يعلم كل واحد مرتبته ولا يتعداها أبداً...»**، أي إقرار تراتبية عسكرية ليتسنى تنفيذ الأوامر، وتكريس قواعد الانضباط في صفوفه.

2) توفير كسوتين من الملف بالنسبة لفصل الشتاء، وأخريين من الكتان تستعملان في المصيف.

= - برادة، ثريا، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، د. د. ع، كلية الآداب، الرباط، 1984، ص. 138.

- A.E.P, CP, vol. 18, Janvier-Juin 1874, p. 40 et suivantes.
- A.E.P, **Mémoires et Documents**, vol. 30, Maroc, 1860, p. 144 et suivantes.
- A.E.P, **Mémoires et Documents**, N° sur le Maroc par Auguste Beaumier, vol. 10, 1882-1884, p. 293.
- A.G.V, 3h21, Quedenfeldt, op. cit., p. 10.
- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 224.
- Rollman (Wilfrid John), The « New Order » .., op. cit.
- Simou (Bahija), **Les Réformes Militaires au Maroc**, 1844-1912, Publ. Fac. Lettres, Rabat, Casa, 1995.

3) السكن والغذاء.

4) مدة التكوين والتدريب في أمور الحرب ست ساعات في اليوم.

5) تجنيد العُزاب فقط والكهول الأصحاء.

6) يعطى للعسكري في كل يوم وجهان فقط، ولكبيرهم درهم، وللأكبر منه أوقيتان، وللذي أكبر منه أربعة دراهم.

7) وعن كيفية تمويل حاجيات ومتطلبات هذا الجيش، يرى الدكالي بأن الأمر سهل المنال، وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على السلع والبضائع المستوردة، ولكن في نفس الوقت تخفض هذه الرسوم على الموسوقات.

8) الشروع في تشييد عدد من القناطر على بعض الأودية، وبيع الكنطردات وحقوق تحصيل المكوس والجبايات المفروضة على أسواق المدن والبوادي.

9) وأخيراً «... **والعسكر المُسمى بالنظام لا تستقيم خدمته إلاّ في غير بلده. فإن عسكر فاس يتوجّه لمراكش، وعسكرها يأتِي إلى فاس مثلاً...**»[1].

ونعلم مما ورد في رسالة الأمين محمد الرزيني التطواني وهي بتاريخ 10 ربيع الثاني 1264، الموافق لِ 16 مارس 1848، لا شك بصفته قنصلاً للمغرب بجبل طارق، إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، وصول مبعوث هذا الأخير إلى

---

[1]- م. و. م. ر، سجل رقم 18338، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1261/ 9 أبريل 1845.
كتب الدكالي خطابه هذا بينما كان في طريقه إلى مدينة لوندرة. ومما يثير الانتباه فيما كتبه إلى ابن إدريس، علمه واطلاعه على تفاصيل دقيقة حول الجباية في: «... تونس، وطرابلس، وقُسَنْطِينَة العظمى، ومصر...».

مصر، قائد جيش "النظام" بمدن الشمال، عبد السلام أقلعي، واستقباله من طرف الباشا محمد علي الذي سلمه خمسة وثلاثين كتاباً في فنون الحرب الحديثة، هدية منه إلى سلطان المغرب[1]. سنة بعد هذا التاريخ تقريباً، وبينما كان في طريقه إلى حج بيت الله الحرام، أتيحت للمؤرخ والأديب العربي المشرفي فرصة الاجتماع بحاكم مصر المذكور، حيث سجل وقائع هذا الحدث في العبارات الآتية:

«... وقد اجتمعت بعزيزها وأفانيدها محمد علي سنة خمس وستين ومائتين وألف بقصور شبرا، خارج مصر، ومعي ثلاثة من قراء المغاربة... بعد ذاك (أي تناول الغَذاء على مائدة مستضيفه)، أمر بحضوري، وسألني عن سلطان المغرب، وكان يومئذ مولانا عبد الرحمن بن هشام. فقال لي كم عنده من قبقاب في البحر؟ فقلت له لا زورق له في البحر، فضلاً عن السفينة، فضلا عن القباق (هكذا). فقال لي وكم عنده من نظام، يريد العسكر، فقلت له تركت عنده مائة وخمسين. فقال لي مائة ألف وخمسين ألفاً أو مائة وخمسين رجلاً؟ فقلت له مائة وخمسين رجلاً. فقال لي هاذه سبع سنين أو خمس سنين، منذ سمعنا يكتب النظام. فقلت له يبلغ في كتب النظام ألفين ويهربون، فقال لي يهربون من ظلم رؤسائهم، ومن الجوع، والعرى...»[2].

يمكن أن نبدي بعدد من الملاحظات حول ما جاء في رواية المشرفي للقائه بالباشا محمد علي على النحو الآتي:

– في وقت لقاء الرجلين، كان خبر إنشاء جيش "النظام" بالمغرب قد ذاع وانتشر في بلاد الكنانة وذلك منذ خمس سنوات على الأقل، مما يعني أن مُحمد علي يولي اهتماماً كبيراً بالتجربة المغربية في الميدان العسكري، أي أن

1– ابن زيدان، م. س، ج 5، ص. 154 – 155.

2– المشرفي، العربي بن عبد القادر، **ذخيرة الأواخر والأوائل فيما يتضمن من أخبار الدول**، مخ. م. و. م. م ، ك 2659، ج 2، ص. 27 – 28.

مشاعر وأواصر التضامن والتآزر كانت حاضرة في الصلات والروابط بين مصر والمغرب على الخصوص.

- ما أمْكن للسلطان جمعه حتى الآن من عناصر الجيش شيء قليل جداً ولا اعتبار له.

- وأما قطاع الملاحة البحرية، فلا شيء يُذكر في شأنه، حيث لا وجود لأدنى قطعة حربية أو تجارية.

على أنه إذا كانت المصادر المغربية قد تحدثت بشيء من التفصيل عن مساعي السلطان المولى عبد الرحمن والرامية إلى الاسترشاد بتجربة بعض الأقطار الإسلامية في ميدان الحرب وفنونها، فإنها تضرب صَفْحاً تامّاً عن اتصالات المخزن ببعض المفوضيات الأوربية بطنجة والهادفة إلى نفس الغاية.

ومن حسن الحظ أن أرشيف وزارة الخارجية بباريز يمدنا ببعض المعطيات والمعلومات حول هذا الجانب. وهكذا، وتبعاً للاتصالات والمباحثات التي جرت بين القنصل الفرنسي العام بالمغرب، إدم دي شاسطو (Edmc de Chasteau) والوزير محمد بن إدريس العمراوي، ثم السلطان المولى عبد الرحمن نفسه الذي استقبله بمدينة مراكش، أواخر شهر دجنبر من سنة 1846، رفع الدبلوماسي الفرنسي مذكرة إلى السلطان، يشرح فيها وجهة نظره حول مسألة تحديث الجيش المغربي، مركزاً على الفوائد والمزايا التي سوف يجنيها المغرب، إن هو سار على نهج الأتراك والمصريين في هذا المجال. ومما كتبه دي شاستو، في هذا الصدد:

«... لقد مر إخوانكم في المشرق، منذ ثلاث سنوات خلت، بنفس المرحلة التي يجتازها المغرب حالياً. إلا أنهم اهتدوا إلى الاستنجاد بأوربا،

فتوجهوا إلى حكومتها. وهكذا وجدوا في سخاء وصداقة فرنسا ضالتهم، حيث قدمت لهم كل العون والمساعدة...
ففرنسا هي التي أخذت بيد سلطان إسطنبول، وإمبراطور الفرس، وباشا مصر، وباي تونس، لإعادة تنظيم جيوشهم وتحديثها، كما ساعدهم على إصلاح إدارهم الداخلية...»[1].

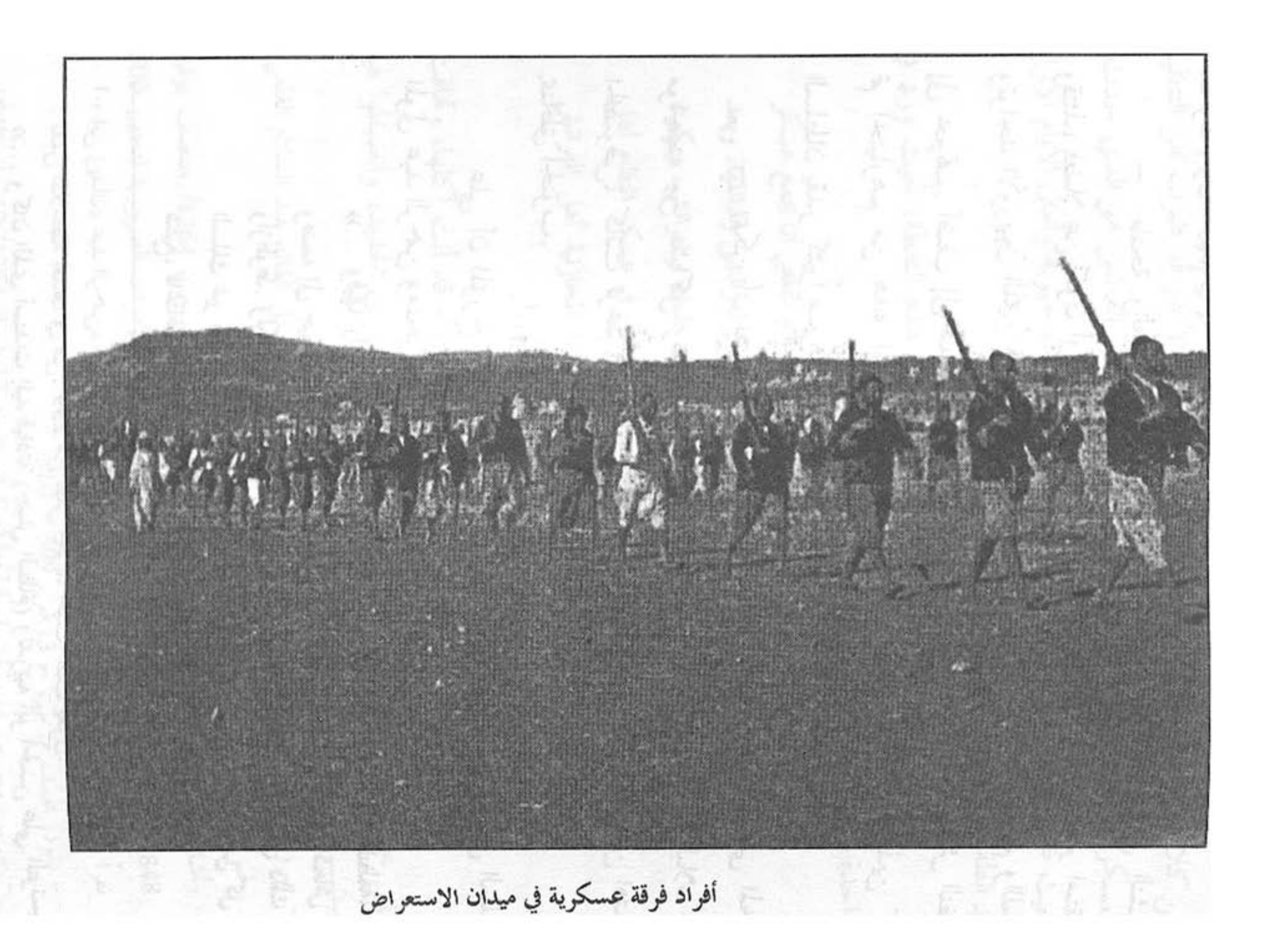
ومما يستحق التنبيه هنا، أن مُختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذت في المرحلة الأولى من تأسيس عسكر "النظام"، قد اقتصرت على مدن الشمال فقط، تطوان، وطنجة والعرائش. ذلك أن المراسلات المخزنية حول هذا الموضوع كانت توجّه، أو تصدر، إما عن السلطان المولى عبد الرحمن، أو عن باشا تطوان عبد القادر بن محمد أشعاش، أو باشا العرائش وطنجة بوسلهام بن علي أزطوط[2].

والواقع أن اعتماد السلطان على هذه الحواضر الثلاث، بهدف إنجاح مشروعه في قطاع الجيش، تبرره، ولا شك، مجموعة من الاعتبارات والعوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية نجملها على النحو الآتي:

– مكانة مدينة تطوان البارزة خلال هذه الفترة، حيث كانت لا تزال تغلو وتلتهب نشاطاً وحيوية في مجال التجارة، والصناعة، والمبادلات الداخلية والخارجية.

1- A.E.P., vol. 18, Janvier-Juin 1847, p. 93.
Miège (J. L), op. cit., T. 2, p. 203 et suiv.

2- ورد في رسالة للسلطان إلى أشعاش ما يلي:
«... وتَشُدُّوا عضده (عبد السلام أقلعي) في ذلك، لأنكم تعرفون ما تفعلون في ذلك (هو وأزطوط)، بخلاف غيركم، فليس فيه من يُعتمد عليه في ذلك...».
واضح من كلام السلطان هذا، أن كلا الرجلين، أشعاش وأزطوط، كانا يحظيان معاً بثقته، ويطبقان أوامره بعناية ودراية كبيرتين، الأمر الذي أوجب التنويه بهما، والاعتماد عليهما وحدهما في شأن العسكر الجديد. أنظر:
خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 14/ 12/ ك 5، بتاريخ 13 قعدة 1264/ 11 أكتوبر 1848.



أفراد فرقة عسكرية في ميدان الاستعراض

فمهارات وخبرات أبنائها في هذه القطاعات كانت تؤهلهم وتجعلهم ممن كان المخزن يعول عليهم في إنجاز مشاريعه، وقضاء أغراضه.

- طنجة والعرائش هما الأخريان كانتا من المدن والمراسي النشيطة وقتئذ، فضلاً عن كون أولاهما عاصمة المغرب الدبلوماسية، وبالتالي مقر استقرار وتواجد الأوربيين الذين قد يضطر المخزن، من حين لآخر، استشارتهم واللجوء إلى خبرتهم. أضف إلى هذا أن جُل العناصر الأولى التي تكون منها جيش النظام، تمّ اختيارهم من هذه المناطق، وبالخصوص من «أهل الريف» والذين كان السلطان يقدر كثيراً صبرهم وجديتهم وعملهم في الخدمة العسكرية.

- يمكن أن نضيف كذلك أن قضايا الساعة، وما كان على المخزن مواجهته من مشاكل ومتاعب، بسبب التدخل الأوربي في شؤون البلاد على الخصوص، كانت ترغم المخزن على الاهتمام بمناطق الشمال أكثر من اهتمامه بمناطق الجنوب.

على أن المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان، وفي سياق حديثه عن السلطان المولى عبد الرحمن ومنجزاته، لاحظ ما يلي:

> **«... وفيها (أي سنة 1261/ 1845) اخترع العسكر على الهيئة المنظمة، وضمه إلى جيوشه، وكلّف بتنظيمه على نسق التنظيم التركي عامليه أشعاش وأزطوط. ولكن لم يتم بذلك أمر، لأنفة الناس مما لم يألفوه. وما انتظم في ذلك السلك غير من لا يُوبه من أخلاط الرعاع، فارتكبوا ما هو من شأنهم من كل شنيع، فاغتاظ المترجم بذلك وأمر بتركه وإبطال العمل به...»**[1].

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 77.

نفس الملاحظة نجدها في ص. 239 من نفس الجزء، حيث كتب يقول:

«... وكان الذي أسندت إليه قيادته (جيش النظام) وتدريبه أبو الحسن علي التونسي، ثم بدا له وأبطل عمله، واقتصر على مطلق الجند كسلفه...».

بغض الطرف عن اللفظ المستعمل هنا لتعيين أفراد فئة «العامة» من جهة، وتحميلهم فشل التجربة من جهة أخرى، فإننا لا نظن أنها لم تعمر طويلاً كما يفهم من كلامه، أيام السلطان المولى عبد الرحمن، وأن هذا الأخير قد ضرب عن التنظيم العسكري الجديد صفحاً، ورماه في زاوية الإهمال، بل العكس هو الذي حدث، حيث ظل العاهل المذكور يهتم ويرعى شؤونه، رغم أن حيوية وآمال الأيام الأولى قد انطفأت شعلتها، بسبب تراكم المشاكل والعقبات.

ويؤيد ما ذهبنا إليه العديد من الوثائق حول هذه النقطة، بحيث ورد في واحدة منها ما يلي:

«... وبعد، فقد أذنا لحامله خديمنا الحاج عبد السلام القلعي أن يجمع عسكر النظام من أهل الثغور الثلاثة التطواني، والطنجي، والعرائشي وقبائلها، ويعد الناس بالإحسان. وأذنا له أن يجعل خلائفه بثغري طنجة والعرائش، ويكون يتردد بين الثغور الثلاثة في خلال جمعه بهم. ويدخل في عسكر النظام أهل القصر وغيرهم من القبائل الريفية وغيرها، عدا المخازنية أهل العرائش والسلام، في 18 جمدى الثانية 1264/ 22 مايو 1848»[1].

على أن هذا لا يعني أن مساعي السلطان ومحاولاته قد أتت أكلها، وتهافت الناس جماعات وفرادى على الانضمام إلى التنظيم العسكري الجديد، وانضبطوا فيه

1– م. و. م. ر. مح. طنجة، رسالة السلطان المولى عبد الرحمن إلى القائد عبد السلام القلعي، رقم 21627.

وأشار السلطان، في رسالة إلى نفس القائد بتاريخ منتصف رجب 1264/ منتصف يونيو 1848، إلى أنه قد أمر عبد القادر أشعاش بإعداد اللوازم والأدوات الضرورية لتجهيز 500 نفراً كُلف أقلعي المذكور بتجنيدهم. أنظر:

- داود، محمد، م. س، ج 3، ص. 309 – 310.
- خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 14/ 11/ ك 5، بتاريخ 17 شعبان 1264/ 19 يوليو 1848.

وثبتوا بعض الوقت في الخدمة، بل العكس هو الذي حدث، في كثير من الحالات. فقد كتب السلطان إلى بوسلهام بن علي أزطوط، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وبعد، فقد بلغنا أن عسكر النظام الذي بثغر طنجة انتثر نظمه، وتفرق في القبائل والبلاد، حتى وصل منه لتطوان ثمانية، أمرنا خديمنا الحاج عبد القادر أشعاش بردهم إليك في أكباهم...»[1].

ووجه المولى عبد الرحمن رسالة مماثلة إلى عامل تطوان، عبد القادر أشعاش، ولكن تسعة شهور تقريباً بعد تاريخ السابقة، حيث كتب يقول:

«... وبعد، فقد بلغنا أن عسكر تطوان إلى الآن لم يتم، ولم تظهر فيه زيادة، وإنما يُصير عليه صائر كثير، أكثر من درهم للواحد في اليوم، ولم ندر هل فيه الرجال القادرون على الخدمة، أو الذراري الذين لا يقدرون عليها...»[2].

بيد أن أحوال هذا التنظيم لم تتحسن قط، وظل هدف انتظام وانضباط عناصره أمراً بعيد المنال، وأمراً عسيراً، لأسباب اجتماعية، وثقافية وتنظيمية، بالرغم من محاولات ومجهودات خلف وابن المولى عبد الرحمن، السلطان سيدي محمد، وما كان يحذوه من رغبة أكيدة، وعزم قوي، في اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات، والتي كان يرمي من خلالها تحديث بعض قطاعات الدولة، كالإدارة، والمالية، والجيش، وتأسيس وحدات صناعية فلاحية وعسكرية. ثم في عهد هذا السلطان، تم تعيين وزير خاص بالشؤون العسكرية، في شخص عبد الله بن أحمد، أخي الحاجب موسى بن أحمد.

1- خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 21/ 20/ ك 4، بتاريخ 24 محرم 1265/ 20 دجنبر 1848.
2- خ. س، م. ع، وثيقة رقم 14/ 29/ ك 4، بتاريخ 14 شوال 1265/ 2 سبتمبر 1849.

قال صاحب "**الحلل البهية...**"، متحدثاً عن مأساة تطوان، ما يلي:

«... فإذا بالمقادر لم تُساعده. وقد جمع منه ما تيسر جمعه. ولم يتم ما أراده لخيانة دائرته وخبث نيتهم، واعتنائهم بجلب النفع لأنفسهم خاصة، وإهمالهم أمور الدين والنصيحة له...»[1].

وحاول المولى الحسن تدارك الموقف، في بداية عهده، بعد أن «**وجد القوة العسكرية المحمدية غير كافية، إذ كانت مجموعة من طوابير مختلطة...**»[2]، فألزم المدن والقبائل بإعطاء عدد معلوم من أبنائها للخدمة في العسكر النظامي. وبما أن الرجل كان عارفاً وخبيراً بنقائص وعيوب المقاتلين المغاربة، نظاميين كانوا أم حراكاً، وبمستواهم الحقيقي في ميادين القتال، فقد قرر عن مضض الاستعانة بضباط فرنسيين وإنجليزيين على الخصوص، وعقد اتفاقات مع حكوماتهم، لتولي تدريب وتلقين بعض الفرق من جيشه، مبادئ ومناهج الحرب العصرية.

إلا أن هذه المحاولات لم تفلح قط، ولم تمكن المغرب من التوفر على تنظيم عسكري متطور وحديث.

من البديهي أنه كان يتعين على المخزن توفير المال الضروري للإنفاق على جيش النظام ورجاله. فإلى هذا التاريخ، كانت قبائل الكَيش، وتنظيم عبيد البخاري، ومجموعة من الحاميات والإدالات هنا وهناك، في المدن والقبائل، هي الوحيدة التي كان يصرف عليها المخزن بانتظام، في حين كانت القبائل تتحمل مصاريف تجهيز وتموين مجنديها، إما عند انتدابهم للخدمة في العسكر، أو عند تعيينهم للمشاركة في الحركات والحملات العسكرية المخزنية.

1- المشرفي، محمد بن المصطفى، **الحلل البهية...**، م. س، ص. 226.

2- ابن زيدان، عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس...**، م. س، ج 2، ص. 500.

إن أعداد عناصر جيش النظام لم تكن مرتفعة في بداية الأمر، وظلت كذلك حتى نهاية عهد السلطان المولى عبد الرحمن. وبما أن موارد الدولة المالية وبالخصوص مداخيل الضرائب الفلاحية والرسوم الجمركية، كان المخزن وقتئذ وحده يتحكم فيها، ويصرفها كيفما شاء، فإن ما كان ينفق على جيش "النظام"، لم يكن يمثل عبئاً ثقيلاً على بيت المال في تلكم الفترة، أي ما بين سنتي 1845 و 1859.

ثم إننا نرى أن سياسة الاحتكارات التي كان يسنها المولى عبد الرحمن، بين الفينة والأخرى، في مجال الاتجار مع الخارج، كانت تهدف أساساً إلى ضمان موارد مالية كافية لمواجهة متطلبات التسيير العادي لأجهزة البلاد، وفي مقدمتها الجيش.

بيد أن هذا الواقع أخذ في التغيير تدريجياً، بعد عقد معاهدة السلم والصداقة، والاتفاقية التجارية البحرية بين المغرب وبريطانيا العظمى سنة 1856، واللتين دشنتا مرحلة جديدة من أوجه وأساليب التعامل بين الطرفين. وتأكد هذا الاتجاه على الخصوص على إثر أحداث تطوان المؤلمة، واضطرار المخزن إلى دفع الحصة الأولى من الغرامة المالية الْمُجْحِفَة إلى إسبانيا، تعويضاً للمعتدي على خسائره المادية والبشرية، وجبراً لخاطره، إن أريد منه الجلاء عن المدينة الجريحة والأسيرة التي احتلتها جحافل جيوشه الغازية، مما أدى إلى اختلال وضعية البلاد المالية، والتي اضطرت إلى الاستسلاف من البنوك الإنجليزية، بعد أن أُفرغت خزائن الدولة من جميع ما كان بها من فضة وذهب. فكان طبيعياً أن تنعكس هذه الأحداث على وضعية ومصير جيش "النظام"، وإرغام السلطان على التفكير في إيجاد مصدر جديد لتمويل مشاريعه في قطاع الجيش، بعد أن تبين، مرة أخرى، المستوى السيء لقتال عناصره، وعدم انضباطهم الكامل، بل عدم قدرتهم على مواجهة جيش حديث، حتى ولو كان على يد قوة من الدرجة الثانية.

ولهذا، اضطر السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى فرض المكس على البضائع والسلع، في أسواق المدن والحواضر، ولكن بعد أن استفتى ثلة من علماء فاس:

«... عن حكم اتخاذ النظام، لما كان الطاغية أصبنيول استولى على تطوان وأخذها، وقهر الناس، بعدما دام الحرب نحو الخمسة أشهر، وأعيا الناس النظام الذي كان مع الطاغية، وكان المسلمون إنما يقاتلون بكيفية الحرب القديمة، وذلك في رمضان عام 1276...»[1].

والسلطان سيدي محمد، كما هو معلوم، من أكثر الناس خبرة ومعرفة بالجيش وشؤونه، وأحسنهم إطلاعاً على واقعه وأحواله، وقدراته القتالية، سيما وأنه عاش تجربتين قاسيتين في حياته، وهما وقعة إيسلي وحرب تطوان.

ولهذا، نجده، بعد اعتلائه عرش البلاد سنة 1276/ 1859، يولي عناية خاصة، واهتماماً متواصلاً بقطاع الجيش بصفة عامة، وبعسكر "النظام" على الخصوص، في إطار سياسته العامة، الهادفة إلى تحديث وتطوير عدد من أجهزة الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة الجيش. فمنذ الشهور الأولى لتوليه الحكم بالبلاد، اهتم بأمور جيش النظام. وهذا ما نستشفه مما تضمنته رسالة شخص يُدعى الحاج حسان، ولعله من التجار المغاربة المقيمين في بلاد الكنانة، يُطلع فيها

1- ورد هذا في فتوى محمد المهدي بن الطالب بن سودة (ت. 1294/ 1877)، أنظر: المنوني، محمد، م. س، ج 1، ص. 335.

- الناصري، م. س، ص. 101 – 102، حيث أورد المؤلف نص الرسالة التي وجهها السلطان سيدي محمد إلى أمناء مرسى الدار البيضاء يشرح لهم فيها بواعث وملابسات فرض المكس على المبيعات في الأسواق الحضرية، وهي بتاريخ 22 رجب 1277/ 3 يبراير 1861.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 3، ص. 156.

الأمين الشهير محمد بن المدني بنيس على ما أمكنه إنجازه من الأغراض والمآرب التي سبق لبنيس أن كلفه بقضائها، تنفيذاً لأوامر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، والتي يمكن إجمالها في النقط الآتية:

1) فيما يتعلق بمسألة البحث عن الكتب والمصنفات حول «قانون تعلم العسكر» والتي قرر السلطان اقتناءها، لم يتمكن الحاج حسان المذكور، بالرغم مما بذل من جهود، وقام به من اتصالات، من الحصول إلاّ على كتاب واحد «... فيه تعليم الحرب فقط...».

2) وأما رغبة السلطان في جلب «رجلين عارفين بأمور العسكر، يكون أتراك من كبراء العسكر متاع الباشا (الخيديوي سعيد)...»، فإنَّ مؤهلات كل واحد منهما العسكرية وشروطهما كانت على النحو الآتي:

الأول:

- رتبته: يوزباشه.
- لا يُتقن سوى تعليم العسكر.
- كان راتبه الشهري 50 ريالاً بِينِك، بالإضافة إلى مؤونته وكسوته.

وأما الثاني:

- له معرفة واسعة بأمور الحرب، وبناء التحصينات والأبراج، ويتحدث بالتركية، والإنجليزية، والفرنسية.
- طالب براتب قدره 150 ريالاً بينك في الشهر، من غير الكسوة والمؤونة[1].

1- م. و. م. ر، وثيقة بتاريخ 15 صفر 1277/ 2 سبتمبر 1860.

ولا بأس أن نستشهد هنا بما ورد في مجموعة من الوثائق، ترجع إلى عهد هذا السلطان في شأن فرقة من هذا العسكر الجديد بمدينة فاس، بقيادة الأغا الطيب الغرناطي.

وبما أن المعلومات التي تضمنتها هذه الوثائق، تتعلق بنتائج عمليات الاستعراض (التسراد، أو التسريط في الوثائق المخزنية)، وعد رجال الفرقة المذكورة، في تواريخ مختلفة، على يد أمينين عُينا لهذه الغاية، وهما علي بوهلال، ومحمد الطاهر بن الطيب برادة، فإننا ارتأينا اختيار نتيجة ثلاثة استعراضات، وإدراجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم : 18

نتيجة ثلاثة استعراضات لفرقة عسكرية ورواتب أفرادها

تسلسل الاستعراضات	تاريخ إجرائها	عدد الأنفار	عدد الأطر	الراتب اليومي لمجموع العسكر (بالأوقية)	الزيادة اليومية في راتب الأطر (بالأوقية)	راتب الأغا اليومي (بالأوقية)	ملاحظات
الاستعراض الأول	6 شوال 1280/ 15 مارس 1864	391	50	782	18,50	7	
الاستعراض الثاني	8 رجب 1281/ 7 دجنبر 1864	448	50	892	18,50	7	
الاستعراض الثالث	29 ذي الحجة 1281/ 25 مايو 1865	480	50	960	18,50	7	

يستدعي مضمون هذا الجدول الملاحظات الآتية:

1) خلال حوالي عشرة شهور، تضاعف عدد المجندين بحوالي 23 %.

2) استعمال مصطلحات عسكرية تركية في تسمية رتب رؤساء هذه الفرقة، باستثناء رتبة قائد المائة، الأمر الذي يدل ويؤكد استمرار أخذ المخزن بالنموذج العسكري التركي الذي اعتمد عليه، عند الشروع في تأسيس جيش "النظام".

3) تفيد المعلومات الواردة في الوثائق التي استقينا منها مضمون الجدول أعلاه، أن الطاقم القيادي لفرقة عسكرية من حجم طابور الأغا الطيب الغرناطي، كان يتكون من خمسة قواد المائة، ومن عشرة ملازمية (جمع ملازم، وهي رتبة في الجيش التركي، أدنى من درجة قائد المائة، وأعلى من درجة مقدم)، ومن عشرين شاوشاً (أي مقدماً)، ومن خمسة باش شاوش، ومن خمسة أمناء البلوك (كان من مهامهم الإشراف على جوانب مادية وتقنية في الفريق، كالعناية بلباس الجند، وبالسلاح والذخيرة...)، ومن خمسة قواد للطنبرجية، مما يعطي خمسين قائداً في المجموع، دون احتساب القائد الأغا.

4) نستخلص كذلك أن راتب العسكري اليومي هو أوقيتان، وراتب الأغا خمس أواق، وخليفته ثلاث أواق، بينما لم تشر هذه الوثائق إلاّ إلى الزيادة، وقدرها ثماني عشرة أوقية ونصف، والتي كان يقتسمها باقي أطر الفرقة العسكرية.

5) يوفر المخزن للأغا وحده فرساً لركوبه مع علفه اليومي الذي كان يتطلب ثماني موزونات[1].

لقد سبق وأن أشرنا، في الفقرات السابقة، إلى الطريقة التي كان ينهجها المخزن، في تحديد عدد مجندي القبائل، وقلنا إنها كانت تعتمد إما على عدد

1- خ. س، ق. ح رقم 433 = 2.

الدواوير، لا فرق بين هذا وذاك، وإما على متمولات القبيلة، أي على قيمة ثروتها الحيوانية، وسعة أراضي حراثتها، وأهمية مغروساتها.

وبالنسبة للمدن، فلم يكن المخزن يفرض عليها العسكر بانتظام. ولكن، حين كانت تدعوه الحاجة إلى ذلك، فإنه كان يكتفي بتحديد العدد الإجمالي المفروض على المدينة، تاركاً مسألة تقسيطه على السكان إلى عاملها، كما نلمس ذلك من كلام الناصري، في سياق حديثه عن الترتيبات المتخذة من قبل السلطان المولى الحسن، في بداية عهده، حيث قال:

«... ألزم أهل فاس بخمسمائة، وألزم أهل العدوتين بستمائة، وألزم غيرهما من الثغور بمائتين مائتين، ولم يتخذ من مراكش ولا أعمالها شيئاً، فصعب على الناس ذلك، وجمعوا منه ما قدروا عليه...»[1].

على أن السلطان هو الذي كان يُعين عدد أفراد بعض الحِرَفِ، كان يستخدمهم في العسكر، ويستعين بمهاراتهم في إنجاز بعض الأعمال، وصنع أو إصلاح وصيانة بعض أدوات ولوازم الحرب، كأسرة المدافع مثلاً، أو نَصْب معسكر السلطان... وحنطة هؤلاء هي التي كانت تتولى تجهيزهم، وتقديم راتبهم، كما نتبين هذا مِمّا ورد في وثيقة ترجع إلى سنة 1292/ 1875، حيث فرض السلطان على «أهل زاوية فاس المصونة...» أربعة معلمين نجارين[2].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 142.

2- خ. س، مح. ح سنة 1292، وثيقة بتاريخ 11 صفر 1291/ 9 أبريل 1875.

انظر كذلك رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا مكناس، القائد إدريس بن محمد خنيشيش، حيث نعلم بأن السلطان قد قرّر بأن **«يجري نجارة مكناس مجرى نجارة أهل فاس في العسكر، بأن يقوموا واحداً منهم بما يحتاج إليه...»**.

خ. س، مح. ح رقم 117، وثيقة بتاريخ 14 شعبان 1292/ 15 سبتمبر 1875.

وكان البعض من أهل البادية على الخصوص، ينخرطون في الخدمة العسكرية، إمّا رغبة منهم في الحصول على الإعفاء من القيام بالفروض والكلف المخزنية وسط إخوانهم، أو لتفادي المشاركة في الحركة، وإما للتنصل من أداء حق من الحقوق لأصحابه، على إثر اقتراف جريمة قتل، أو اغتصاب، أو ارتكاب عملية نهب وسطو على ممتلكات الغير، وما إلى ذلك من قبيح الأفعال وشنيعها، والتي كانت تقتضي العقاب والزجر.

فعن هذا الجانب، تحدث قائد قبيلة ربيعة العبدية الشافعي بين الحافظي قائلاً:

«... فينهى في كريم علمك الشريف أنّ بعض أشياخ الإيالة تبينهم وأسمايهم بالطرة (عددهم سبعة) في هذه الأيام عن قريب، فروا من البلاد بذمتهم مستغرقة بالكلايف والوظائف، والزكاة والأعشار، ودخلوا به للمخزن...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 162، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1305/ 6 أبريل 1888. انظر كذلك:

- خ. س، مح. ح رقم 256، رسالة الشافعي المذكور إلى السلطان، بتاريخ 15 ربيع II 1307/ 9 دجنبر 1889، في نفس الموضوع، ولكن هذه المرة ارتفع عدد الشيوخ الهاربين للانضمام إلى العسكر إلى 14 شخصاً.
- خ. س، مح. ح رقم 111، رسالة أحمد بن علي الكَريني الحميدي، قائد أولاد احميد، من فرقة أولاد يحيى من بني أحسن، إلى السلطان بتاريخ 17 ذي الحجة 1303/ 17 سبتمبر 1886.
- خ. س، مح. س. م. ع رقم 41، رسالة القائد عبد السلام بن العربي اليموري إلى السلطان، بتاريخ فاتح ربيع II 1290/ 29 مايو 1873.

حيث نقرأ فيها ما يلي:

«.. وبعد، فليكون في كريم علم سيدنا بأن وحد من اخواني من الفساد الذين كانوا مشغولين بالفساد في القبيلة من السرقة، والقطعة في الجران وغير ذالك، واردت نضبطهم بكلام سيدنا العزيز على فعلهم الذميم. ففروا للعسكر...».

على أن جميع الراغبين في الخدمة العسكرية، لم يكونوا كلهم من صنف هؤلاء الناس، و لم يرتكبوا قط ذنباً ولا جريمة، ولكن العديد منهم ولا شك، هم ممّن أُثْقِلَ كَاهِلُهُم بالكلف والفروض المستمرة، فلا يكادون ينتهون من القيام بواحدة منها، ويتنفسون الصعداء هنيهة، حتى يبادر القائد إلى المطالبة بأخرى، قد تكون أشد وطأة من سابقتها على كاهلهم وأنفسهم المستسلمة إلى اليأس في غالب الأحيان[1].

فقد كتب أحد قواد أعراب سايس، في هذا الصدد، ما يلي:

«... فينهى إلى علم مولانا أن القبيلة قد ترتب عليها جميع الكلائف من دفع الأعشار، والتبن، وخدمة الدوم، وتقويم الواجب عليها في الحركة الموجهة لواد ملوية، ومئونة المحلة النازلة، ومئونة العشرة من الخيل النازلين قبلها... لا شيء بيدهم (إخوانه)، ولقد لحقت الجميع المضرة. فإن أناساً توجهوا لدخول العسكر السعيد، وأناساً إخوانهم وقع فيهم الفرار، فرجع واجبهم في الكلائف على إخوانهم....»[2].

وسواء تعلق الأمر بأبناء الحواضر، أو بأبناء البوادي، فإن ذوي اليسر والثراء، والنفوذ والنسب، كانوا يتمكنون من التملص من الخدمة العسكرية، وذلك باستئجار أفراد من الفئات البسيطة في المجتمع للنيابة عن أبنائهم وأقاربهم

1- خ. س، مح. ح رقم 245، رسالة القائد أحمد بن مبارك الزلطني إلى السلطان، بتاريخ 7 ذي الحجة 1304/ 7 غشت 1887.

حيث كتب يقول: **«... إن قضية إيالتنا بأنها صارت مضايعة الضعفاء لأجل أن الأغنياء يفرون إلى ثغر الصويرة، ويسمون أنهم دخلوا في العسكر السعيد... ويأتوا إلينا بتحريرهم وبتحرير أبنائهم، وإخوانهم وأقاربهم، وأن الرجل يكون له إحدى عشر كانونة، كلهم يحررونهن...»**.

2- خ. س، مح. ح رقم 154، رسالة القائد محمد بن الطيب الدخيسي إلى السلطان، بتاريخ 4 جمدى I 1304/ 18 محرم 1888.

في قضاء فترة الخدمة العسكرية، أو بإرشاء القواد وأعوانهم، بهدف الإعفاء التام منها، أو بالاحتماء والاستظلال بشخصية من رجالات المخزن.

هذا علاوة على استعفاء فئات عريضة من المجتمع من هذه الخدمة، كالأشراف، وأرباب الزوايا، والتجار، وجميع من كان بحوزتهم ظهير سلطاني، يستثنيهم من القيام وأداء ما كان مفروضاً على عموم الناس، كما يتضح لنا ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فقد أطلعت على ظهير مولانا المنصور بالله بيد الحاج قاسم الصفار بتحرير أولاده من العسكر. ثم إنك قبضت ولده، ووجهته في السلسلة إلى نصف الطريق، ورددته، وما كان ينبغي لك ذلك...»[1].

من جهة أخرى، تحدثنا المصادر المغربية بشيء من التفصيل عن الطرق والأساليب المستعملة من قبل المخزن لتجنيد أبناء القبائل والمدن. على أنه، في غالب الأحيان، كان القواد والعمال يتلقون الأوامر بتجنيد عدد من إخوانهم وتجهيزهم.

وبما أن أغلبية المغاربة وقتئذ، وبالخصوص في المدن، كانوا ينفرون من الخدمة في الجيش، وقليلاً ما كانوا ينخرطون فيها عن طواعية وطيب خاطر، فإن العمال وأعوانهم كانوا لا يترددون في تجنيد كل من عثروا عليه في مدينتهم، سواء كان من أهل المدينة، أو غريباً عنها، الأمر الذي كان يتسبب في حدوث حالات عائلية وشخصية شاذة ومثيرة، وتعالي شكاوى أهل المجندين كرهاً.

ومن شأن الجدول أسفله، بما تضمنه من معلومات ومعطيات، أن يعطينا فكرة عن ذلك:

1- خ. س، مح. ح رقم 167، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا مكناس، القائد إدريس بن مَحمد خنيشيش، بتاريخ 17 ذي القعدة 1293/ 14 دجنبر 1876.

الجدول رقم : 19

شكاوى أهالي المجندين كرها

الشاكي	الحالة	المكان	المصدر	التاريخ	ملاحظات
امرأة شامة شقورة	تجنيد ولدها محمد الفاسي أمربط الشريف رغم أنفه	تطوان	رسالة الوزير العربي بن المختار الجامعي إلى باشا تطوان عبد القادر بن محمد أشعاش، م.و.م.ر، مح 1.	4 شعبان 1265/ 25 يونيو 1849	عبر الوزير عن رأيه في هذه القضية قائلاً: «... فإن من أدخل كرهاً، لا تحصل منه فائدة...»[1].
أحمد بن الحسن الحسناوي، ومحمد بن الزبير التدلاوي (والاثنان معاً في الخدمة العسكرية)	تجنيد أخويهما القائمين بشؤونهما	مكناس	رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الباشا إدريس بن محمد خنيشيش البخاري، مح. ح، س 1292.	3 ربيع II /1292 9 مايو 1875	ورد في رسالة وجهها السلطان إلى القائد العربي بن التمار العبدي ما يلي: «... **والضابط في العسكر هو أن يُحرر العسكري، ومن يخلفه في محله من أب، أو اخ، أو قريب، فالعمل على ذلك والسلام...**».
رقية بنت محمد بن الخضر	تجنيد ولدها بن الخضر قوة	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	20 جمادى II 1292/ 24 يوليو 1875	هذه السيدة وولدها كانا مارين من سلا فقط.

1- عبّر عن فكرة قريبة من هذه، قائد قبيلة أولاد فرج الدكالية، في رسالة وجّهها إلى السلطان، حيث قال: «... **وأنه إذا لم يقبض راتباً لنفسه (أي العسكر)، لم يتوجّه بالقرعة وبخاطره، إلا إن كان في الحديد، وخدمة الحديد لا تصلح...**».

خ. س، مح. ح رقم 399، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1310.

إلا أن وجهة النظر هذه، لم يعد العمل جارياً بها، سبع عشرة سنة بعد هذا التاريخ، في صفوف بعض رجالات المخزن البارزين، حيث نقرأ في رسالة القائد مبارك بوخبزة إلى الحاجب أحمد بن مبارك، ما يلي:

«... **وبعد، فقد كتبنا لجلالة مولانا أيّده الله وعرفناه، دامت سعادته بتوقفنا غاية التوقف على السلاسل لنوجه فيهم العسكر الذي يُحاز من القبائل الجبلية كون العمال ياتوننا به في الأحبال، ويوصون بحفظه حتى يصل للأعتاب الشريفة متموماً...**».

خ. س، مح. م. ع. ح رقم 5/ 408، وثيقة بتاريخ 25 ذي الحجة 1327/ 7 يناير 1910.

الشاكي	الحالة	المكان	المصدر	التاريخ	ملاحظات
فاطمة الحصينية	تجنيد ولدها بوعزة بن القحيري	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	24 شعبان 1292/ 25 سبتمبر 1875	هذا الشخص متأهل وب أولاد وهو الذي يعول أمه.
فاطمة بنت أحمد الصفاعية	تجنيد ولدها	سلا	رسالة السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد	28 جمدى I 1293/ 21 يونيو 1876	اضطرت هذه السيدة إلى إعطاء 34 ريالاً إلى قائد العسكر بسلا، الأغا معنينو في مقابل تسريح ولدها. إلا أنه ما كادت تطأ قدماه مدينة الرباط، حتى ألقي عليه القبض مرة ثانية ولنفس الغاية. السلطان يعلق قائلاً: **«... فإنما أمرنا أهل سلا بإعطاء العسكر منهم لا من القبائل وعليه، فوجه بدله ليسرح...».**
عمارة لحسن الدوبلالي المكزازي المشاوري	تجنيد ولده الحسين والمكلف بالسهر على شؤونه .	فاس	رسالة السلطان إلى الباشا سعيد بن فرجي خ.س، مح. ح، ك 1294	14 شعبان 1294/ 24 غشت 1877	مباشرة بعد إلقاء القبض عليه، وجّهه الباشا للخدمة بإدالة تازة.
الجيلاني بن علي الدمناتي	إلقاء القبض على شخص من إيالته، يدعى الحسين أيت حميدة	مراكش	رسالته إلى السلطان، خ. س، مح. ح رقم 468	7 شوال 1311/ 13 أبريل 1894	سجنه باشا قصبة المنشية محمد ويدة السوسي، وأودعه سجن مصباح، بهدف تجنيده.

وتتحدث المصادر كذلك عن بعض الحالات المعبرة عن تدمر وتضايق ناس البادية مما كان يلحقهم من حيف وضرر، ويتعرضون إليه من ظلم وجور، على يد ولاة أمرهم، إلى درجة أن بعضهم قد صار الانخراط عندهم في سلك العسكرية أهون من البقاء في جحيم حكم الولاة.

يقول السلطان سيدي مُحمد مخاطباً ولده وخليفته المولى الحسن، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وصلنا كتابك مخبراً بأن إخوان خديمنا ابن الفكاك المعروفي أكثروا الفرار منه والدخول في العسكر... وأن جماعة معتبرة منهم من أولاد سيدي حجاج وردت وبيدها ظهير مولانا المقدس، وظهيران لجانبنا العالي بالله، راغبة في الدخول للخدمة في العسكر فساعدتم...»[1].

وكان المخزن يأمر، من حين لآخر، بتنظيم حملات إشهارية في جهات مختلفة من البلاد، بهدف استقطاب أبناء القبائل، وحملهم على الدخول في جيش "النظام".

فهذا القائد محمد بن الفقيه البخاري، عامل مدينة تازة وناحيتها، يُخبر السلطان بأنه امتثل لما أمر به:

«... في شأن النداء في أسواق القبائل كغياثة، والتسول، والبرانيس، ومكناسة، وهوارة، ودبدو إلى غير ذلك ممن هو قريب من هذه النواحي، وقرئ الأمر الشريف يوم الجمعة بالأعظم من تازا (يقصد المسجد طبعاً)...»[2].

1- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة بتاريخ 22 محرم 1283/ 6 يونيو 1866.

وتفيد رسالة أخرى، من السلطان إلى الخليفة، أن شيوخ إيالة القائد المذكور، قد تسابقوا بدورهم للدخول في العسكر.

- م. و. م. ر، مج 1، وثيقة بتاريخ 28 ربيع II 1283/ 30 غشت 1866.

2- خ. س، مح. ح رقم 200، وثيقة بتاريخ 22 جمادى II 1306/ 23 يبراير 1889.

ولا شك أن هذه الجهود كانت تؤتي أكلها أحياناً، حيث كان سكان بعض المناطق يقررون، بمحض إرادتهم، الانخراط في سلك العسكرية، كما حدث ذلك بالنسبة لبعض إخوان القائد علال المراحي من الشاوية الذي أخبر السلطان:

«بوصول العلافين إلى القبيلة، في شأن الدواوير الذين أراد أخوهم عبّاس انخراطهم في سلك العسكر...»[1].

لقد سبق أن ألمحنا إلى أن الانخراط في صفوف الجندية كان يترتب عليه إسقاط جميع الفروض والكلف ما عدا واجب الزكاة والأعشار[2]. وقلنا كذلك إنَّ جيش "النظام"، المكون في معظمه من الرماة والمدفعيين، كانت أعداده، في بداية الأمر، جد متواضعة، ثم أخذت ترتفع بالتدريج، سيما بعد اعتلاء سيدي محمد بن عبد الرحمن عرش البلاد. ثم في بداية عهد السلطان المولى الحسن، بدأ العمل بتكوين وتدريب فرق من عسكر "النظام" على مناهج وأساليب فنون الحرب الحديثة، على يد ضباط إنجليزيين وفرنسيين. هذا ويرد ذكر أسماء الأطر الأولى لجيش النظام، مغاربة وأجانب، في مصادرنا، أثناء الحديث عن الترتيبات والتدابير التنظيمية المتخذة من طرف السلطان المولى عبد الرحمن على الخصوص،

1- خ. س، ك 181، ص. 6، وثيقة بتاريخ 3 ذي القعدة 1308/ 10 يونيو 1891.
وانظر كذلك مح. ح رقم 399، رسالة محمد بن أحمد التزنيتي قائد مدينة تيزنيت، بتاريخ 5 ربيع 1310/ 27 أكتوبر 1892، حيث أطلع السلطان على رغبة بعض سكان هذه المدينة في الانضمام إلى صفوف العسكر.

2- خ. س، مح. ح رقم 112، رسالة المولى الحسن إلى القائد أحمد بن محمد بن دحمان البوعزيزي، بتاريخ 23 محرم 1303/ 22 أكتوبر 1885، حيث خاطبه قائلاً: «... **فالذي يكون عليه عملك، هو أن من تلبّس بالخدمة، سواء كان مشاورياً، أو عسكرياً، أو طبجياً، أو أفرايجياً، يُحرر برأسه...»**.

بهدف ضبط شؤون هذا التنظيم العسكري الجديد، كالقائد الأغا أحمد **المصمودي، ومحمد القروي، وحمودة الجزيري، والطاهر الفلالي، وعمر التونسي لوزيري، وعمر السوسي، ومحمد الجزيري، والخوجة محمد بن أحمد التونسي...**

وفي الأخير، لابد من الملاحظة بأن الوثائق التي يرد فيها الحديث عن الجيش ورجاله، تكاد لا تخلو معظمها من إشارات إلى ظاهرة الفرار من الخدمة في الجندية المتفشية في كافة التنظيمات العسكرية. و لم يكن هذا السلوك كذلك مقتصراً على عهد دون غيره، بل إنه كان يزداد استفحالاً في فترات عدم استقرار الأوضاع بالبلاد، وانتشار التمردات والفتن، كما حدث ذلك غداة وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في 14 مايو 1900، وفي أيام معلومات من السنة كذلك، كموسم الحصاد مثلاً، أو حين كانت تُداهم البلاد ويلات القحط والمجاعة، والتي كانت تحمل في طياتها جائحة الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما حدث ذلك في سنوات 1829 – 1837، و1867 – 1869، و1878 – 1883، و1895 – 1896 مثلاً[1].

ولا شك أن لهذه الظاهرة أسباب ودوافع، منها ما هو مرتبط بالمجندين أنفسهم، ومنها ما كان المخزن وأعوانه، مدنيين وعسكريين، يتحملون فيه كامل المسؤولية، كتجنيد الناس كرهاً في صفوف العسكر، وجور وسوء تصرف القواد العسكريين، وهزال الأجر الذي كانوا يتقاضونه، والذي كان

1- البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 170 وما بعدها، ص. 193 وما بعدها، وص. 237 وما بعدها، وص. 322 وما بعدها.

ينقطع عنهم في غالب أيام السنة، الأمر الذي كان يدفعهم إلى البحث عن مصادر العيش الأخرى، لضمان قوتهم اليومي، وقوت ذويهم.

ومهما يكن الأمر، فلا بأس أن ندلي هنا ببعض الأمثلة الدالة على ما ذهبنا إليه من القول:

فقد كتب السلطان المولى عبد الرحمن، مخاطباً عامل العرائش بوسلهام بن علي أزطوط، ما يلي:

> **«... فالثمانية من بني عامر المذكورون بالطرة فروا من العسكر النظامي بفاس لطنجة. فلابد مر خليفتك بها بالبحث عنهم، والقبض عليهم، وتوجيههم لحضرتنا الشريفة في أكبالهم والسلام»**[1].

ويبدو أن مدينة القصر كانت تعتبر الجهة المفضلة التي كان يلجأ إليها معظم الفارين من الخدمة العسكرية من فاس. ففي رسالة أخرى لنفس السلطان إلى بوسلهام المذكور، يرجع تاريخها إلى بضعة شهور فقط بعد السابقة، وفي نفس الموضوع، قول السلطان:

> **«... فإن أهل العسكر كثر فيهم الفرار، حتى كاد أن يختل النظام فيه بذلك، وقد بلغنا أن جُلهم يتوجه إلى القصر، ويبقوا به آمنين. وها قائدهم حمودة الجزيري وجه من أعيان عسكره من يتولى البحث عنهم هناك، والقبض على من عُثر عليه منهم...»**[2].

1- م. و. م. ر، مح 1، ملف رقم 22، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1264/ 10 يناير 1848.
وأسماء هؤلاء الهاربين هي:
محمد أنعيم العامري، الحبيب بن عبد القادر، ابن بخت النسب، محمد الخالدي النسب، نفتاح، مصطفى ولد سيدي العبدلي، محمد بن خالد، أحمد بن فارس.

2- م. و. م. ر، مح 1، ملف 22، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1264/ 26 يونيو 1848.

وكان يحدث كذلك أن يفر الشخص من العسكر

«بفرسه، وسرجه، وسكينه، وحوايج الغير...»[1].

وبالرغم من هذا وذاك، فإن جيش "النظام" هذا كان يحظى بتقدير وأفضلية عدد من قواد القبائل. ولهذا نجدهم حين كان يستعصي عليهم أمر جماعة من جماعاتهم القبلية، يتوجهون إلى السلطان، ملتمسين منه مدّهم بكتيبة من هذا الجيش النظامي، لا من الكَيش أو حراك القبائل مثلاً، لمساعدتهم على ردعها وتأديبها، وبالخصوص حين كان الأمر يتعلق باستخلاص الواجبات والفروض منها.

وهذا ما حدث فعلاً لأحد قواد بني عمير بتادلة، وهو القائد علال بن عبد النبي العميري الذي اشتكى للسلطان من امتناع أهل دوار الكريفات من أداء ما وجب عليهم من مؤونة وغيرها، عند حلول محلة المولى العباس، أحد أبناء السلطان بالمنطقة، مما اضطره إلى دفع ما ترتّب عليهم من ماله الخاص، الأمر الذي أَجْحَفَهُ وأنهكه. وقد جاء في كتابه إلى السلطان ما يلي:

«... وعليه، فنحب من الله ومن كمال سيدي لتأمر ولدك العزيز مولاي العباس أصلحه الله، مع كبير المحلة، ليشدوا عضدنا فيهم بالعسكر النظامي الذين معه، ويكون العسكر عند إشارتنا فيهم حتى نقضوا الغرض على وفق المراد...»[2].

1- خ. س، مح. س. م. ع رقم 42، وثيقة بتاريخ 16 محرم 1288/ 7 أبريل 1871.

2- خ. س، مح. ح رقم 270، رسالة القائد أعلاه إلى المولى الحسن، بتاريخ 10 قعدة 1308/ 17 مايو 1891.

- خ. س، ك 634، ص. 24.

تلكم كانت نظرة عن التنظيمات العسكرية التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر، والتي كان يسخرها المخزن، ويعتمد عليها في ضمان استقرار الأوضاع واستتباب الأمن داخل البلاد من جهة، والذود عن حوزة الوطن، حين كان يلوح في الأفق خطر أجنبي من جهة ثانية. وأما تنظيم العلوج الذي سنتحدث عنه في الفقرة الموالية، فلم تكن له أهمية في المنظومة العسكرية في الفترة المذكورة، خلافاً لما كان عليه أمرهم في عهد السعديين، أو السلطان سيدي محمد بن عبد الله مثلاً.

1 - 5 - العلوج

قد يبدو بديهياً، لأول وهلة أن حضور العلوج، بشيء من التميز من حيث الكم والكيف، في وحدات الجيش المغربي، إنما يُطابق الفترات التي يسود فيها الاستقرار السياسي، والسلم الاجتماعي، والرخاء والازدهار الاقتصادي والثقافي، والذي كانت تنعم بها البلاد، بين الفينة والأخرى، كما نلمس ذلك أيام المرابطين، والموحدين، والسعديين مثلاً.

ولا شك كذلك أن في مثل هذه الحالات، يكون صرح الدولة قد تقوى، وترسخت دعائمه الاجتماعية والفكرية، في حين تكون قد تلاشت وتقلصت أواصر القربى، وروابط التلاحم القبلي التي انبنى عليها هذا الصرح، في فترات الدعوة والتأسيس، ثم التوسع والتألق الحضاري والثقافي[1].

1- حجي، محمد، م. س، ج 1، ص. 44 وما بعدها.
- Dziubinski (A), op. cit., p. 66 et suivantes.
يقول المؤلف إن عدد الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام، في عهد السلطان عبد الله الغالب (965 - 982/ 1557 - 1574)، كان قد وصل إلى 600 رجلاً، مضيفاً بأن السلاطين السعديين كانوا: =

ومن ثمة ضرورة تجنيد الميلشيات الأجنبية - الإسبانيون بالنسبة للمرابطين، وبنو هلال بالنسبة للموحدين، والأتراك بالنسبة للسعديين - ما دامت موارد الدولة المالية تسمح بالإنفاق بكل سخاء على الجيش وغيره من مرافق الدولة، دون إثقال كاهل السكان بأنواع مختلفة من الجبايات والعطاءات.

وأمّا في القرن التاسع عشر، فقد مضى وولّى، منذ أمد بعيد، العهد الذي أُتيح فيه للمغرب أن يضطلع بدور الوسيط، بين ضفتي الصحراء، في اتجاه بلاد السودان جنوباً، وفي اتجاه الديار الأوربية شمالاً، بل شلت روافد تجارته الخارجية، بعد أن انحرفت عنه طرق القوافل في اتجاه مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الأوربية، ولم يعد بيت مالها يعتمد إلاّ على مداخيل الرسوم الجمركية والضرائب الشرعية وغيرها من الجبايات الأخرى، والتي أخذت مقاديرها تتقلص، بسبب ما كان على المخزن دفعه من مال، لتسديد مبلغ الغرامة المالية الإسبانية، وأداء، في نفس الوقت، القرض الإنجليزي مع فوائده على الخصوص[1].

ومن ثمة، لا شيء مما ألمحنا إليه ينطبق على هذه الفترة، حيث لا توسع، ولا ازدهار تجاري وثقافي، ولا إشعاع ديني وروحي، بل تقلص وانكماش،

= «... **يفضلون تجنيد الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام، والأتراك، وأبناء قبائل السهول الأطلسية الواثقين من وفائهم وولائهم، ويستعملونهم في سلاح المدفعية، عوض أبناء الأطلسين الصغير والكبير، بسبب ما كان يمثله السلاح الناري من خطورة على الدولة ومستقبلها...».**

ثم يشير في الفقرة نفسها، إلى أن رؤساء فرقة المدفعيين هذه، على عهد الملك عبد المالك السعدي، كانوا كلهم من هؤلاء المسلمين الجُدد، إسبانيين، وبرتغاليين، وإيطاليين، ويونانيين...

[1]- التوزاني، نعيمة هراج، م. س، ص. 161 وما بعدها.

وخنق وحصار، واستماتة وصمود في الدفاع عن الهوية والتراب، ومجاهدات وحيل لإفشال دسائس ومخططات الدول الأوربية العظمى، إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا على الخصوص، والهادفة إلى نسف الكيان المغربي، واقتسام النفوذ فيه، واستغلال ونهب خيراته. فلا غرابة والحالة هذه، ألاّ يُحسب أي حساب يُذكر لفئة المسلمين الجُدد في مؤسسة الجيش المغربي خلال هذه الفترة، وألاّ يعاملوا معاملة الند للند، بل كان ينظر إليهم نظرة شك وريبة، وازدراء واحتقار.

ففي مرحلة أولى من بداية القرن المذكور وإلى نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وبسبب ما تعرضت له البلاد من اعتداءات عسكرية، وضغوط دبلوماسية واقتصادية من قبل الدول الاستعمارية الأوربية، بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإسبانيا على الخصوص، أدت، في نهاية الأمر، إلى إحداث تحول واضح في طبيعة العلاقات المغربية الأوربية في كافة المجالات، مما حذا بالسلطانين المولى عبد الرحمن وسيدي محمد خصوصاً إلى الاقتناع بضرورة اتخاذ بعض الترتيبات والتدابير من أجل تحديث جهاز الجيش أول الأمر، ثم تحديث عدد من القطاعات الأخرى للدولة.

بيد أن المغرب وقتئذ، كان يفتقر إلى الخبرات والكفاءات التقنية والعلمية الضرورية لإنجاز هذه المشاريع، فاضطر المخزن إلى اللجوء إلى خدمات التقنيين والمهندسين والضباط العسكريين الأوربيين، سواء كانوا من هؤلاء المسلمين الجدد والوافدين على المغرب من عدة أقطار أوربية، أو مِمّن ظل منهم محتفظاً علانية بمعتقداته.

ومهما يكن من أمر، فإن عدد هؤلاء العلوج، خلال هذه المرحلة الأولى، كان مرتفعاً نسبياً، بالقياس إلى ما صار عليه الأمر انطلاقاً من عهد السلطان المولى الحسن. ثم إن إسهامهم كان إيجابياً وملحوظاً في إنجاز عدد من المنشآت الصناعية، والبناءات العسكرية والمدنية، في بعض المدن الكبرى وضواحيها، كفاس، ومكناس، وسلا، وطنجة، ومراكش. في عهد السلطان سيدي محمد على الخصوص.

على أن معظم هؤلاء الناس من الفارين من السجون، أو الثكنات العسكرية بالجزائر، أو بالمدينتين المغربيتين السليبتين، سبتة ومليلة، أو بالبرتغال، كما أن أعدادهم قد ظلت، على امتداد القرن التاسع عشر، محصورة في بعض مئات من الأشخاص، لا تتعدى الألف من الأنفار، في غالب الأوقات[1].

1- A.G.V, 3h1, **Le Manuel de l'Officier dans l'Empire du Maroc**, par Seraphin E. Calderon, Trad. de l'Espagnol par l'Harmois, mai 1844, p. 4 et suiv.

حيث يورد المؤلف مثال جندي هرب من مدينة مليلة، يدعى أنطونيو بيلوتي (Pilloti Antonio)، ثم أعلن إسلامه وسميّ أحمد بن سليمان. وفي سنة 1825، عين على رأس سلاح المدفعية بالبلاد. إلا أن مثل هذه الحالة، يضيف كالدرون، لم تعد أمراً معهوداً، في الوقت الذي كان يُحرر فيه مؤلفه هذا، حيث فقد هؤلاء المسلمون الجدد كثيراً من أهميتهم ونفوذهم داخل الجيش، كما في الجهاز المخزني.

- A.G.V, 3h1, Rapp. du Cap. Marois, 1877, p. 24.

أثناء زيارته لمدينة فاس في ربيع سنة 1877، علم هذا الضابط الفرنسي أن إثنى عشر من هؤلاء المسلمين الجُدد من أصل إسباني، كانوا معتقلين بمدينة سبتة وتمكنوا من الفرار، يشتغلون حالياً بأمور بعيدة كل البعد عن الجيش وشؤونه، حيث كانت لهم حانات يلتقي فيها جند المدينة لتدخين الحشيشة، وشرب ماء الحياة، ولعب القمار.

وتضمن إحصاء لعدد طبجية «البخاري» و«الشرادي» و«أهل سوس المنشية»، و«فاس العليا» و«أهل السويرة» أُجري في 3 رجب 1277، الموافق 15 يناير 1861، عدد الطبجية منهم، وبلغ 118 فرداً، كما ذيلت الوثيقة بتعليق لكبير الطبجية مولاي احمد الصويري على النحو الآتي: «**والعلوج لا حرفة لهم معينة، لاكن غالبهم يستعمل بيع القهوة واصطياد =**

وذكر المؤرخ جان لوي مييج في هذا الصدد، في كتابه **المغرب وأوربا**، أرقاماً وتقديرات لأعداد العلوج بالمغرب، أواسط القرن التاسع عشر، استناداً إلى بعض المصادر المعاصرة.

وهكذا، كتب أحدهم بأن عددهم وقتئذ يبلغ حوالي 2500 شخص، في حين أشار آخر إلى أن عددهم كان مرتفعاً، دون الإدلاء بأي رقم، وهو الطرح الذي يبدو أن مييج يؤيده ويسايره.

بيد أن وثائقنا المخزنية لا توحي البتة بمثل هذه التقديرات. فلا أثر فيها إلى مثل هذه الأعداد، ولا وجود لقوائم طويلة بها مآت الأسماء[1].

= الحوت بالوادي، ويخدم بالموقف. وباقي الطبجية ممن لا حرفة له ذكروا أنهم يستعينون على أنفسهم بالخدمة في الموقف وغيره».

م. و. م. ر. مح 1.

1- Miège (J-L), op. cit., T. 3, p. 119.

وأشارت وثيقة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1287/ الموافق 26 سبتمبر 1870، إلى «العلوج الذين يقبضون الراتب بمكناس»، وكان عددهم 147 شخصاً، موزعين على مجموعتين، أولاهما رئيسهاالقائد الجيلاني الطريس، ويخدم معه علي الميسترو، والجيلاني كريليوا، وعبد الله سانجه الموسيقي، والعربي ليون، وعمر الروبي قائدها هو المعلم ميمون، ويخدم في فريقه إدريس نينيوا (توفي)، ومحمد بن علي الميسترو (صبي)، بن الجيلاني خونى (صبي).

- خ. س، ك 299، ص. 20.

وكتب السلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، يستعجله بتوجيه طبجية المدينة من العلوج، وأصل فرضهم هو 50 شخصاً فقط.

- م. و. م. ر، وثيقة بتاريخ 2 محرم 1311/ 16 سبتمبر 1893.

وأخيراً، أشار مصدر بتاريخ 18 محرم 1293/ 14 يبراير 1876، إلى عدد العلوج بمدينة مراكش، وهو 86 فرداً، 7 منهم كانوا خيالة، والباقي رماة.

- خ. س، ك 315، ص. 31.

على أن روجي لوتورنو (Roger Le Tourneau) يذكر في كتابه **"فاس قبل الحماية..."**، أن الرحالة الإيطالي إدماندو دي أميتشيس (Edmundo de Amicis) والذي زار المغرب سنة 1875، قدّر عددهم بحوالي 300 مسلم جديد[1].

ومهما يكن الأمر، فإن الغالب على الظن أن مجموعة وفيرة من هؤلاء القوم، وبالخصوص أواخر القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين، كانوا إنما يتظاهرون فقط باعتناق الإسلام، ليتسنّى لهم التقاط الأخبار، وجني ما أمكنهم من معلومات عن البلاد وأهلها. وقبل هذا التاريخ بكثير، تفَطّن المخزن إلى هذه المسألة. وهكذا، نجد السلطان المولى عبد الرحمن نفسه، يُعرب للباشا أشعاش عن تحفظه من صدق مشاعرهم وإسلامهم، حيث قال عنهم: «... وأكثرهم عيون وجواسيس...»[2].

على أن أشهر وأمهر علج استفادت البلاد كثيراً من خبرته ومهارته، هو الضابط الفرنسي الأصل، عبد الرحمن العلج (Abderrahman de Saulty) والذي تدل جميع القرائن والروايات على حسن إسلامه، فتبوأ مكانة خاصة، وحظي بتقدير ودعم ثلاثة سلاطين وهم: المولى عبد الرحمن، وسيدي محمد والمولى الحسن. فقد تم على يده تشييد عدد من المنشآت المدنية والعسكرية، كالمعامل، والتحصينات والأبراج، والجسور، في جهات مختلفة من البلاد[3].

1- لوطورنو، روجي، فاس قبل الحماية...، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص. 267.

2- خ. س، مح. م. ع، وثيقة رقم 10/ 4 ك 4، بتاريخ متم ربيع الأول 1257/ أواخر مايو 1841.

3- بن زيدان، عبد الرحمن، م. س، ج 5، ص. 237 وما بعدها.

- A.G.V, Rapp. Cap. Marois, p. 18 et suiv.

خ. س، و. ز، مج 26، وثيقة رقم 146، بتاريخ 3 ربيع الثاني 1296/ 27 مارس 1879، ورد فيها خبر وفاة «المعلم» عبد الرحمن العلج بمدينة فاس.

ونلمس جانباً من كفاءة الرجل مما ورد في ملخص لرسالة الخليفة المولى الحسن إلى والده السلطان سيدي محمد، حيث أخبره

«بما أنتجه اختيار المعلمين المصريين لفبركة السكر والبابور و...، بمحضر النصراني، واستخدامه أمامهما ما هو غير معتاد ببلادهما، ووقوع التنافر بينهما بعد شروعهما في خدمة القصب، والتشاجر بينهما وبين النصراني، فكلف عبد الرحمان العلج بذلك، فكمل الغرض الذي أعرض عنه المصريان وظهرت ثمرته...» [1].

وها هي شهادة أخرى تؤكد ما ذهبنا إليه، مبرزة مهارة ودراية الرجل، هذه المرة في الميدان الحربي، صادرة عن قائد قبيلة هنتيفة بالأطلس الكبير، مَحمد بن إبراهيم بن الطالب، في الوقت الذي كان يُحاصر «فساد» قبيلة أيت أعتاب، بمساعدة قائد قبيلة ولتانة علي أوحدّو، حيث كتب إلى السلطان المولى عبد الرحمن ما يلي:

«فاعلم سيدنا أننا لما نزلنا على أعداء الله أيت عتاب أهل الوادي...، وفي يوم الحد الموالي لتريخه نهضت بنفسي وهنتيفة، خيلاً ورماتاً، وكذلك خديم سيدنا السيد علي بن حدو ومحلته، ودفعنا مع محلة البربر بني بوزيد، ونصبنا للبرود دفعة وحدة، وتحصنوا بقصورهم المانعة، وحضروا طبجية وءالات الحرب، فجعلوا يضربون، والمعلم السلاوي يضرب، ولم يحصل على طائل أيضاً. وأخذ المعلم العلج ءالات الحرب من يده، وضرب دشرة، ففتح فيها ثقبة، وضرب ضربة أخرى مثلها، وفرضنا ألف رمات مقابلين تلك الدشرة ليلاً نهراً...» [2].

1- خ. س، ك 47، ص. 47، الوثيقة بتاريخ 3 ذي القعدة 1281/ 30 مارس 1865.

2- م. و. م. ر، مح مراكش، ملف رقم 2، الرسالة بتاريخ 7 ربيع الثاني 1263/ 25 مارس 1847.

وتتلمذ على هذا الرجل في سلاح المدفعية كذلك عدد من المغاربة، من بينهم قائد فرقة الطبجية مولاي أحمد الصويري، على عهد السلاطين سيدي محمد بن عبد الرحمن، ومولاي الحسن، ومولاي عبد العزيز[1].

وعن أماكن استقرارهم ونوعية المهام التي كان المخزن يكلفهم بها، نلاحظ أنهم كانوا موزعين خصوصاً على فاس، ومكناس، ومراكش، بالإضافة إلى من كان منهم معسكراً بقصبة أكَوراي، في بلاد بني مطير، أي في العواصم الثلاث التي كانت بها القصور السلطانية، وخزائن العدة والعتاد الحربي. وأما الأشغال والمهام التي كانوا يكلفون بها، فبالإضافة إلى تخصص جلهم في سلاح المدفعية وتكليفهم بصيانة وإصلاح مختلف أنواع الأسلحة النارية ولوازمها، فقد كانوا يستخدمون في الفرقة الموسيقية التابعة للبلاط، كما كانت تناط ببعضهم، ولاسيما مسنيهم وصبيانهم مهام الحراسة والسخرة، إما في المرافق التابعة للقصر السلطاني، أو في بيوتات بعض كبار أعوان المخزن[2].

1- توفي «المعلم الكبير للمدفعية» مولاي أحمد الصويري في شهر مايو من سنة 1902، بمدينة مراكش. أنظر:

A.G.V, 3h12, Rapp. Burckhardt, chef de la Mission Militaire Française au Maroc, n° 274, en date du 31 mai 1902, p. 1.

ثم تحدث بوركهارد هذا في نفس التقرير عن وصول ضابطي الصف الفرنسيين إلى مدينة مراكش، بعد فرارهما من حصن ماك – ماهون (Fort Mac-Mahon) بالجزائر، واسم أولهما كَيتان (Gaëtan)، محمد سالم بعد اعتناقه الإسلام. وأما اسم ثانيهما فهو محمد بن العربي وهو من أصل جزائري، وبالتالي مسلم.

ومن مظاهر عناية واهتمام المخزن بالرجلين، إدماجهما في فرقة الطلبة المهندسين بقيادة «المعلم الكبير للمدفعية» مولاي أحمد الصويري، علاوة على السكن، وكسوة جديدة، وراتب يومي قدره بسيطتان.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 12، رسالة الأمير مولاي عرفة بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 28 ربيع الثاني 1313/ 18 أكتوبر 1895، حيث نقرأ ما يلي: «... **أن أولاد** =

هذا إذن فيما يخص تركيبة الجيش في القرن التاسع عشر، وسواء تعلق الأمر بقبائل الكَيش وبعبيد البخاري، أو بحراك القبائل، أو بعسكر النظام، وبغض النظر عن النقائص والعيوب، وقلة الانضباط والامتثال إلى الأوامر، فإن الجميع كان طوع يد المخزن، يأتمر بأوامره، ناهيك عن متطوعة القبائل الذين كانوا يهبون ويسرعون لنجدة الوطن، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما حدث في سنتي 1844 و 1859.

على أن هذا الجيش، وكما لاحظ ذلك عدد من المراقبين المعاصرين، مغاربة وأجانب، لا سبيل إلى مقارنته مع الجيوش الأوربية الحديثة، وتعاليق صاحب كتاب "**الاستقصا**..."، في هذا الصدد معروفة وبليغة الدلالة.

فقد كتب، في سياق الحديث عن وقائع وأطوار حرب تطوان، ما يلي:

«... فالتنافي إنما يحصل بين الضدين أو المثلين، وحربنا وحرب الإصبنيول كان من باب الخلافين، ولا تنافي بين الخلافين، كما هو مقرر في علم الحكمة...»[1].

وأما كتابات الأوربيين وتعاليقهم حول هذا الجانب، وبالخصوص تقارير ومذكرات أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، فهي كثيرة، وينبغي الاستشهاد بها مع التسلح بكثير من الحيطة والحذر. فقد جاء في «مذكرة الجيش المغربي» للنقيب بوكَور (Cap Bougourd)، ما يلي:

= العلوج كل واحد منهم اتخذه وصيفاً من وصفان الدار العالية بالله لمقابلة أموره، تاركاً ما هو بصدده من المقابلة للأعتاب الشريفة... وأحضرت البوَّابَة جميعاً أولاد العلوج وغيرهم، فوجدناهم قادرين على القيام بالخدمة وهم في غاية الحزم والضبط...».

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 97.

«... إن هذا الجيش في حالة متقدمة من الإهمال وعدم العناية، فرجاله بدون بدل، ولا انضباط في صفوفهم، وأما رؤساؤه، فلا أحد منهم رتبته أعلى من رتبة قائد طابور.

وبما أن راتبهم اليومي لا يتعدى ربع بسيطة، فتراهم يقضون أغلب الأوقات في أزقة المدينة وبساتينها، بحثاً عن عمل مهما كان نوعه، بهدف كسب بعض القروش لتوفير قوتهم اليومي...»[1].

وأما الاستشهاد الثاني، فنستقيه مما ورد بقلم الكومندار مانجان (Commandant Mangin)، رئيس البعثة السالفة الذكر، حول إصلاح أوضاع الجيش المغربي وقتئذ، حيث قال:

«... في اعتقادي، لا يمكن البتة إصلاح أوضاع الجيش الحالي، لأن ذلك بمثابة مسعى من يريد ملء برميل الدنايد... ثم إنه لا يمكن كذلك تصور عملية إعادة تنظيم الجهاز العسكري بالمغرب، إلا بترك الجيش الحالي وشأنه، وتأسيس فرقة نظامية جديدة، مستقلة كل الاستقلال عن التنظيمات العسكرية القديمة، ووضع قوانين وضوابط خاصة بها، لا أحد يمكن خرقها أو تجاهلها، لها إدارتها الخاصة، ومستودعاتها، وثكناتها، ومعسكرات وميادين تكوينها وتدريبها...»[2].

1- A.G.V, 3h12, **Mémoire sur l'Armée Marocaine**, par le Cap. Bougourd, 23 Novembre 1899, p. 16 et suiv.

2- A.G.V, 3h16, Rapp. du Cdt Mangin, dossier 5, en date du 18 août 1910, p. 4.

2 – الأعداد، والعُدة والذخيرة

2 - 1 - الأعداد

ينبغي التذكير هنا، بادئ ذي بدء، بأن الأخباريين المغاربة، كانوا لا يعيرون أهمية تُذكر إلى الجوانب المادية والتقنية في حياة معاصريهم اليومية، بسبب انشغالاتهم وتوجهاتهم الذهنية والفكرية طبعاً، ومن ثمة خلو مؤلفاتهم من معطيات كمية وإحصائية، وحتى وإن وجدت، فإنها لا تشفي الغليل.

وأما الوثائق المخزنية، فهي إن كانت أصناف منها تزخر بالأرقام والبيانات العددية، وبالخصوص حول قطاع الجيش، فإن عدم تسلسلها الزمني، واقتصارها على قبائل ومدن دون أخرى، وما يكتنفها من غموض وتعميم، لا يساعد البتة على تلمس ورصد حركة تطور عدد من المؤشرات والقضايا المرتبطة بهذا القطاع، على امتداد القرن التاسع عشر، بالدرجة التي كنا نطمح إلى الوصول إليها، من خلال تناولنا لهذا الجانب وغيره من جوانب ومضامين هذا البحث، الأمر الذي قد يثبط همة الباحث، ويكبح حماسه، ويُولد الشعور بالإحباط في نفسه.

ولهذا، تصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى اللجوء إلى المصادر الأجنبية، الأوربية منها على الخصوص، بالرغم ممّا يعتريها من عيوب ونقائص شكلاً ومضموناً، وفي مقدمتها تقارير ومذكرات أعضاء ورؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، اعتباراً من خريف سنة 1877، أي بعد استقرارهم بالبلاد، بكيفية دائمة، وشروعهم في مراقبة أوضاع البلاد وتتبعها عن كثب في عين المكان.

على أن الاهتمام بالبلاد وخيراتها، وكذلك بحكامها ونُظمها وأهلها، يرجع، بالنسبة للفترة الزمنية لبحثنا، إلى مطلع القرن التاسع عشر، حيث عمل

ثلة من الزوار والرحالة والمخبرين على تدوين مُشاهداهم وما أمكنهم التقاطه من أخبار ومعلومات عن الجيش وقوات المغرب الحربية خصوصاً.

وسواء تعلق الأمر بالوثائق والمصادر العربية، أو .بمثيلاتها الأجنبية، حيث أسعفنا الحظ على استغلالها في آن واحد، لتكتمل المعلومات والمعطيات، ويتضح السبيل، فإن تقديراتنا لن تكون، في آخر المطاف، إلاّ تقريبية، أي أن التوصل إلى أرقام نهائية، تعكس الواقع والحقيقة، أمر بعيد المنال، بسبب ما سبق وأن ألمحنا إليه من ثغرات ونقائص في سلسلاتنا وبياناتنا الإحصائية من جهة، وبسبب تنوع وتعدد التنظيمات والوحدات العسكرية من جهة أخرى، واستحالة الظفر بأرقام مضبوطة حول أعداد رجالها، في وقت من الأوقات، إذ كانت مؤسسة الجيش وما كان مندمجاً فيها من تنظيمات مخزنية وغيرها، تتألف من الكَيش، والمسخرين، والحناطي، والعسكر "النظامي"، والطبجية والحرّابة، والبحرية، وطلبة الهندسة، وحاميات المراسي وبعض المدن، وحاميات الإدالات[1].

ومهما يكن من أمر، فإننا ارتأينا تقديم بعض الأرقام هنا حول أعداد مختلف فرق الكَيش والعسكر، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، بهدف تلمس التطور الذي قد يكون عرفه قطاع الجيش في الفترة المذكورة. على أننا آثرنا إثبات ما طالت إليه اليد من أرقام ومعطيات في الجدول الآتي:

1- الصديقي، محمد بن سعيد، م. س، ص. 23، حيث كتب ما يلي:

«... الجيش كان يؤلف من طلبة الحساب والهندسة والطبجية والبحارة وحراس المرسى وغيرها والمخازنية والأكواش (المسنون والصبيان ومن لا قوة لهم على الخدمة) وغيرهم، وتطلق على كل طائفة منهم مائة...»،

انظر كذلك:

- A.G.V, 3h2, Rapp. 4 du lieutenant Erckmann, n° 17, en date du 1er avril 1879, pp. 7-13.

حيث يورد معلومات جد دقيقة ومفيدة عن مكونات الجيش المغربي.

الجدول رقم 20: أعداد فرق الكَيش والعسكر على المستوى الوطني

أعداد / التاريخ	خيالة		رماة		أطر		المجموع	المصدر	ملاحظات
	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر			
3 ربيع I 1276/ 30 سبتمبر 1859	4368		6780		1044 (700 مقدماً، 209 قائد مائة 117 متوسطاً، 18 قائد رحى)			خ.س، ك 39، ص. 26	ورد هذان الرقمان بمناسبة منح «صلة الجيش»، كما أعطيت إلى 266 من "الشوردات"، و396 من "الطبا والشباب"، و1268 من "صبيان"، بينما كانت «حرب تطوان» على أشدها.
21 صفر 1277/ 17 سبتمبر 1860[1]	2620	83	322	2022	373	104	5524	خ.س، ق.ح، مح. س.م رقم 18	- راتب الفارس = 2 أواق. - راتب الرامي = 1 أوقية. - علاف أو أمين العسكر = 4 أواق.
10 ذي القعدة 1277/ 20 مايو 1861[2]	2570	231	1951	3019	359	269	8399	خ.س، ق.ح، مح. س. م رقم 18	

1- ذكرت وثيقة بتاريخ 3 رجب 1277 الموافق 5 يناير 1861 عدد طبجية بعض فرق الكَيش والمدن على النحو الآتي:

	أصحاب الحرف	من لا حرفة لهم		أصحاب الحرف	من لا حرفة لهم
البخاري	53	36	فاس العليا	50	77
الشرادي	02	63	الموسيقى	35	00
المنشية	68	50	العلوج	00	118
الصويرة	27	09	البنجية والحرابة	08	00

	أصحاب الحرف		من لا حرفة لهم
المجموع	243	+	363 = 606

م. و. م. ر، مح 1.

2- ارتفع عدد خيالة العسكر ما بين هذا التاريخ والذي قبله بحوالي % 278، بينما ارتفع عدد رماهم بنسبة % 15، في حين تناقص عدد خيالة الكَيش، في نفس الفترة بحوالي % 2، وارتفع عدد رماهم بحوالي ستة أضعاف، مما يدل على الأهمية التي أخذ يوليها المخزن إلى تنظيم الرماة علي حساب تنظيم الفرسان، سيما و لم تمر على انتهاء حرب تطوان سوى سنة بالتقريب.

أعداد / التاريخ	خيالة		رماة		أطر		المجموع	المصدر	ملاحظات
	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر			
5 ذي القعدة 1279/ 24 أبريل 1863	1445	409	1599	4390	228	439	8510	خ.س، ق. ح، مح. س. م رقم 18	
19 جمدى I 1284/ 18 سبتمبر 1867	2863		1267	5931				خ. س، ك 299، ص. 41	عند نهوض السلطان من رباط الفتح، في اتجاه مراكش.
22 جمدى II 1284/ 21 أكتوبر 1867		749		8083			8832	خ. س، ك 298، ص. 39	كان عدد الطوابير أربعة عشر طابوراً، ومن قوادهم: محمد أُمْتُو السوسي – الحاج عزوز – الفرناطي – الحاج عمر التونسي لوزيري – السيد مصطفى...
15 رجب 1284/ 12 نونبر 1867							7500 (عسكر) 3568 (مسخرين)	خ. س، ق. ح، مح. س. م، رقم 3	استنبطنا هذين العددين مما ورد في وثيقة مخزنية من أن «**أصل ما يجب للعسكر من أروام 375... بحسب 5 للمائة... وأن أصل ما يجب للمسخرين من أروام 177... بحسب 5 للمائة...**».
17 محرم 1285/ 10 ماي 1868							9644	خ.س، ك 621، ص. 26.	عند مغادرة السلطان مدينة مراكش، بعد أن وزعت المحلة على ثلاثة أفواج: **1)** بقيادة وزير الحرب الفقيه عبد الله بن أحمد، وعدد رجاله: 3475 نفر. **2)** بقيادة الأغوين أُمْتُو وبلمقدم، وعدد رجاله 5967 نفر. **3)** مع السلطان، 2355 نفر، دون احتساب عناصر الخناطي الذين لم يشملهم الإحصاء.
7 صفر 1285/ 30 ماي 1868	4195	621	1943	8116			14875	خ. س، ك 298، ص. 41	تم إحصاء هذه الأعداد حين كانت محلة السلطان معسكرة بصخرة الدجاجة بتادلة. وأدمج في عدد خيالة الكَيش، حرك بعض قبائل الحوز وكانوا كلهم فرساناً، وعددهم 1357.

أعداد / التاريخ	خيالة		رماة		أطر		المجموع	المصدر	ملاحظات
	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر	كَيش	عسكر			
20 صفر 1286/ فاتح يونيو 1869	966	264	1050	2822	129	445	5676	خ. س، ق. ح، مع رقم 3.	
10 ربيع I 20/1286 يونيو 1869	1057	264	1050	2868	129	441	5809	خ. س، ق. ح، مع رقم 3.	
26 ربيع II 1287/ 26 يوليو 1870		2000		15900			17900	خ. س: ك 299، ص. 19.	أعداد الطوابير كانت على النحو الآتي: القائد الأغا أُمَنْسُو: 6000 للحاج أحمد (المصمودي): 5000 الحاج عزوز: 3000 الغرناطي : 1300 الحاج عمر السوسي: 0600
22 محرم 1288/ 13 أبريل 1871	672	413	1014	3758	103	698	6658	خ. س، ك 299، مع رقم 18.	
5 رجب 1289/ 8 سبتمبر 1872	4738	526	3134	4831	703	831	14763	خ. س، ك 299، مع رقم 20.	
13 شوال 1292/ 12 نونبر 1875	2659	605	3148	5208	645	742	13007	خ. س، ك 315، ص. 26 وما بعدها. A.G.V., 3h3, Rapp. du Martin, 1882, p. 146.	أشير في الوثيقة إلى عدد البغال وهو 725 (الروام)، وإلى راتب الأنفار والأطر والذي كان على النحو الآتي: - خ: 15 أوقية - ر: 7,5 أواق - مقدم: 7,5 أواق 15 أوقية - متوسط: 30 أوقية - قائد أرحى: 60 أوقية يُزاد للأطر ما يلي: 2,5 أواق للمقدم 5 أواق لقائد المائة 7,5 أواق لقائد المائة 7,5 أوقية للمتوسط 20 أوقية لقائد الرحى.
فاتح ذي الحجة 1292/ 29 دجنبر 1875							7026	خ. س، ك 318، ص. 1 وما بعدها. -استقصا، ج9: 148.	وقد عدّ النفر على إثر عودة السلطان إلى مراكش، أواخر ذي القعدة من نفس السنة، قادماً لها من رباط الفتح.

التاريخ / أعداد	خيالة		رماة		أطر		المجموع	المصدر	ملاحظات
	كيش	عسكر	كيش	عسكر	كيش	عسكر			
16 صفر 1307/ 12 أكتوبر 1889	2632	699	2201	7340	836	1182	18879 (زيد في المجموع الأصلي 3989، وهو عدد الحمارة والجمالة، والأعيان، وعسكر الإدالة)	خ. س، ق. ح. ملف 9. - استقصا، ج 9: 201.	تتعلق هذه الأرقام بأفراد المحلة الذين كانوا في رفقة السلطان في حركته إلى مراسي الشمال. وبلغ الراتب الواجب أداؤه لهؤلاء جميعاً 46153 أوقيــة، وحسـب الريـال بـــ: 113,75 أوقية. كما بلغ عدد دواب الحمل 1702 بغلة.
4 ربيع I 1308/ 18 أكتوبر 1890	2397	752	1696	7744	615	1206	19802 (زيد في المجموع الأصلي 5392، وهو عدد الحمارة والجمالة، والأعيان، وجيش الحوز، وعسكر الإدالة)	خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 19. - استقصا، ج 9، 201.	حركة أيت شخمان.
2 محرم 1318/ 2 مايو 1900	1854	805	3749	8755	976	1988	18127	خ. س، مح. م. ع رقم 9/ 430.	
6 جمدى II 1326/ 6 يوليو 1908	580	487	1172	4332	320	1624	8515	خ. س، ق. ح، ملف 10.	

التاريخ / أعداد	خيالة	رماة	المجموع	المصدر	ملاحظات
مارس - أبريل 1877	30000			A.G.V., 3h1, Rapp Marois, p. 47	يقول هذا الضابط بأن العدد المذكور من الخيالة هو الذي كان بإمكان السلطان التعويل عليه، في حالة حدوث حرب.
مارس - أبريل 1877			40000	A.G.V., 3h1, Rapp Srohl, p. 137	يضم هذا الرقم عدد الفرسان، والمشاة، والمدفعيين النظاميين. وفي حالة نشوب حرب، يمكن أن يرتفع العدد إلى 60000 رجل، إلا أنه في تلكم الحالة، يضيف هذا الضابط قائلاً: «**يتحول معظم هؤلاء المقاتلين إلى نهابين قطاع الطرق، لا سلاح بيدهم. ولهذا لا يستحقون أن يُسمّوا جنوداً، يكونون جيشاً جديراً بهذه التسمية...**».
20 يبراير 1878	1500	5000 (زائد 1500 مدفعي)	8000	A.G.V., 3h2, Rapp Erckmann, n° 1, p. 1.	في هذا التاريخ، لم يكن إركمان سوى ملازم عاد، ولكن متخصص في سلاح المدفعية، الأمر الذي جعله يقترب من السلطان المولى الحسن، ويكون بمعيته، أينما حل وارتحل. على أن العدد الذي أدلى به هنا، لا شك وأنه يمثل عدد أفراد الجيش النظامي، كَيشاً، ومسخرين، وعسكراً والذين كانوا مع السلطان وقتذ.
مارس - أبريل 1882	2000	12000 (+ 1500 مدفعي)	15500	A.G.V., 3h3, Rapp Martin, p. 137	يضيف الضابط مارتان قائلاً إن أقصى عدد من مقاتلي القبائل الذين يمكن أن يعتمد عليهم السلطان، قد يتراوح ما بين 70000 و75000 رجل.
حوالي 1887	45000	12000 (+ 2400 مدفعي، و9007 بحار)	60300	A.G.V., 3h21, Quedenfeldt (M), p. 43 et suiv.	يضيف كدنفلدت بأن عدد الرماة والفرسان غير النظاميين، أي الذين يمكن للسلطان الحصول عليهم من القبائل، قد يصل إلى 375000 رجل، الأمر الذي يجعل السلطان يتوفر، إن دعت الضرورة إلى ذلك، على 435000 مقاتل.

على ضوء ما تضمنه من معطيات هذا الجدول، يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

1) لقد سبق وأن ألمحنا إلى أن المخزن ظل يُعوّل، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، على تنظيمي الكَيش وعبيد البخاري، علاوة على حُراك القبائل. إلا أننا نلمس مما جاء في جدولنا هذا أنه أضحى، في النصف الثاني من نفس القرن، يعتمد أكثر على الجيش النظامي، ويكثر من أعداد الرماة والمدفعيين على حساب الخيّالة، نتيجة المواجهة المتكررة، في ميادين الوغى والقتال، ضد الجيوش الأوربية الحديثة.

2) تمثل فترة حكم السلاطين المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد، والمولى الحسن، مرحلة تأسيس، وانتعاش وقوة الجيش النظامي، حيث حرص ثلاثتهم على رعايته والاهتمام بشؤونه، وتعهده باستمرار، بما كان يلزم من الجدية، والشدة، والحنكة.

3) بعد وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى، في شهر مايو من سنة 1900، بدأت فترة الانكماش وتقلص الأعداد، ومظاهر العصيان وعدم الانقياد للأوامر، وتدخل رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، بكيفية مباشرة ورسمية في شؤونه، بعد أن رضخ المولى عبد العزيز مضطراً، إلى قبول بعض مقتضيات وبنود ما أقرته الدول الأوربية وغيرها في مؤتمر الجزيرة الخضراء في ربيع سنة 1906، وبالخصوص ما يتعلق منها بجانب الأمن وتكوين عناصر الجيش

المغربي، في شهر نونبر من سنة 1907، قبل مواجهة محلته مع محلة أخيه، القائم عليه، المولى عبد الحفيظ، في منطقة الشاوية[1].

على أنه من حين لآخر ومن حسن حظنا، نظفر بأكثر من وثيقة، تحتوي على معلومات دقيقة ومضبوطة، وبالتالي تساعد على الاقتراب من الحقيقة، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للوثيقتين الآتيتين، أولاهما من الأرشيف الوطني، وثانيهما من أرشيف وزارة الحرب الفرنسية بفانس. وها هي الأولى:

«الحمد لله. جميع الجيوش جيشاً (كَيشاً) ومسخرين وعسكر وطبجية من كل صنف. قيد في 18 جمدى الأولى عام 1292»[2].

الجدول رقم 21: أعداد تنظيمات الكيش والعسكر في 24 أبريل 1875

الفرق	الأعداد	المجموع	الراتب (بالمثقال)
جيش البخاري	3355	9119	20783 و7 أواق
مسخرهم	2857		
العسكر منه والطبجية	1341		
أصحاب العباس	0390		
الخلط	1176		
جيش أشراكَة	1971	4036	9198 و7 أواق
مسخرهم	1387		
العسكر منه والطبجية	0678		
جيش فاس العليا	1345	2882	6567 و7 أواق
مسخرهم وأصحاب سيدي	0659		
العسكر منه والطبجية	0878		
جيش المنشية	2783	5533	12610 و6 أواق
مسخرهم	0700		
العسكر منه والطبجية	2050		
جيش عازغار	2525		

1- Arnaud (Dr. L), op. cit., p. 241 et suiv.

2- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 12، ملف رقم 3.

الفرق	الأعداد	المجموع	الراتب (بالمثقال)
مسخرهم العسكر منه والطبجية	0475 0775	3775	8612 وأوقية واحدة
جيش أوداية مولاي يعقوب مسخرهم العسكر منه والطبجية	0249 0200 0200	0649	1479 وأوقية واحدة
الفرق	الأعداد	المجموع	الراتب (بالمثقال)
جيش المغافرة مسخرهم العسكر منه والطبجية	0542 0301 0200	1043	2377 وأوقية واحدة
جيش سوس الرباط مسخرهم العسكر منه والطبجية	0493 0200 0200	0893	2035 وأوقيتان
الجموع العام		**27930**	**63664 وأوقيتان**

يمثل هذا الجدول جرداً عاماً ومفصلاً لجميع فرق الكَيش وعبيد البخاري، خيالة، ورماة، وطبجية، ومسخرين، في كل من مكناس، وفاس الجديد وناحيته، وأزغار، ورباط الفتح، ومراكش.

ويكون عناصر عبيد البخاري حوالي ثلث العدد الإجمالي للفرق الوارد ذكرها في الجدول. ويأتي بعده، في الدرجة الثانية، أفراد كَيش المنشية بمراكش، حيث يمثلون حوالي خُمس هذا العدد، بينما يحتل الرتبة الرابعة كَيش أزغار، والخامسة كَيش فاس العليا، والسادسة كَيش المغافرة، والسابعة كَيش سوس برباط الفتح، والثامنة والأخيرة كَيش أوداية مولاي يعقوب.

وأما الوثيقة الثانية، فكانت على النحو الآتي:

الجدول رقم 22: «تكوين الجيش المغربي في يناير 1899»[1].

أسماء الوحدات	الأعداد	أسماء رؤساء الوحدات	ملاحظات
	العسكر	(كَيش وبواخر)	
البواخر	700	ولد العربي بن حم	بقصبة أيت باعمران
طابور العبيد	1350	القائد بلخير	بفاس، ورباط الفتح، ومراكش
طابور الخرابة	680	القائد هواش	بوجدة، وسعيدة
شراكة	500	القائد البشير (بن السناح)	بقصبة جنادة
أوداية	490	السي محمد بن ظريف	بقصبة هنتيفة
الشراردة	480	عبد الله ولد الشاوية	بتازة
أهل سوس	140	بن عبد النبي	بمراكش
المنابهة	280	القائد العربي	بدويران
البطاطحة	300	السي محمد البطاحي	بمراكش وفاس
المطاعي	الخلف	(عسكر القبائل)	
دكالة	1045	المحجوب المطاعي	بمراكش
السراغنة	2000	16 قائداً للرحى	بتافيلالت (حركة)
	440	الفكروني	بهنتيفة
		العربي الشعري	بقصبة جنادة
		علال بن التهامي	بهنتيفة
		مكي بن منصور	بمراكش
الزراهنة	350	القائد إدريس	بقصبة جنادة
مسفيوة	45		بهنتيفة
كَدميوة	40		بهنتيفة
غجدامة	50		بهنتيفة
المومني	110	المومني	عيون سيدي ملوك
المومني	70		القصابي
حاحا	150	أحمد أسعيد	بالريف
الدمناتي	245	القائد سعيد (بن علي، أخو	
		عامل دمنات	بالريف
		الجيلاني بن علي)	
متوكَة	450	القائد مبارك	بقصبة جنادة
الكَنداني	50	القائد الكَنداني	بقصبة مكناسة، قرب تازة

1- A.G.V., 3h11, dossier n° H; Burckhardt, 31-01-1899, pp. 1-4.

أسماء الوحدات	الأعداد	أسماء رؤساء الوحدات	ملاحظات
الرحامنة	190	القائد البدالي	بمراكش
		القائد علال تُبان	بمراكش
		القائد بن التونسي	بمراكش
زمران	185	مولاي الجيلالي	بمراكش
		القائد قدور	بمراكش
		القائد خليفة	بمراكش
الحاج علي (الباعمراني)	1200	الحاج علي	بتافيلالت (حركة)
الحسناوي	75	أحمد الحسناوي	رئيس الطابور، شاب في مقتبل العمر، عمره ما بين 16 و17 سنة. بمراكش
إدريس بناني	75	إدريس بناني	بمراكش
أغبالة	100	الملالي	بمراكش
مويدة	200	محمد مويدة	حركة تافيلالت
الكَداري	20	الكَداري	حركة تافيلالت
الشاوية	280	العربي بوكريشة	بزيان
يرعاه (السِباعي)	75	يرعاه	بمنتيفة
التكاني	75	ولد السي الحسن	بمراكش
	75	السي ناصر التكَاني	بمراكش
	75	ولد القائد عبد الرحمن	بمراكش
	الكَيش	**(خيالة ورماة)**	
البواخر	850	الباشا حم (بن الجلاني)	بمكناس
شراكَة	625	ولد أب محمد	بمراكش وفاس
الأودادية	375	علال بن بوعزة	بفاس
		القائد قاسم	برباط الفتح
		القائد علي	بمراكش، وبزاوية الشرادي
شراردة الغرب	375	القائد العباس	بقبيلة الشراردة
		القائد حافظ	بتازة
		القائد المكي الدليمي	بمراكش
		القائد عمر بن المكي	بمراكش
		القائد ميلود التكني	بالقنيطرة (علي أُعَدّي)
		القائد عمر الشباني	بمراكش
		القائد الصديق	بمراكش

أسماء الوحدات	الأعداد	أسماء رؤساء الوحدات	ملاحظات
شرداردة الحوز	1100	الزراري	بزاوية الشرادي
		الحاج إدريس	بمراكش
		بن حمودة	بمراكش
		القائد يحيى الدليمي	بمراكش
		الركراكي الدوبلالي	حركة تافيلالت
		بن لحسن الحريبلي	بمراكش
		المهدي المنبهي	بقصبة أيت الربع
		القائد حدو	بمراكش
	الطبجية	**(المدفعيون)**	
البواخر	40	الهيدان	بمراكش
الأوداية وآخرون	105	مولاي أحمد الصويري	بمراكش
الشراردة	40	القائد موحا	بمراكش
أهل سوس	60	القائد أبيه	بمراكش
	150	قائد طابور الحرابة	
	عسكر	**المراسي**	
	855		
	المسخرين	**(المخازنية)**	
البواخر	300	محمد السلاوي	بمراكش
شراكة	200	محمد بن قاسم	بمراكش
الأوداية	140	عبد الله بوزلافة	بمنتيفة
الشراردة	245	علال بن الشليح	بمراكش
أهل سوس	175	العربي السوسي	بمراكش
عبدة	150	ولد سي عيسى	بمراكش
فاس العليا	120	محمد بوكرش	بمراكش
أولاد سيدي علي الكومي	70	أحمد بن عبد الصادق	بمراكش
	الحمارة	**(نقل الأثقال)**	
الطابور الأول	340	العربي الشاوني	
الطابور الثاني	120	علال السوسي	
الطابور الثالث	400	محمد الزواوي	
المجموع	**19425**		

حين أجري هذا الإحصاء بكيفية مستترة، على يد ضابط الصف ميسوم الجزائري الأصل، كان السلطان المولى عبد العزيز مقيماً بمدينة مراكش. ولا شك أن الفرق والتنظيمات التي تضمنها، تمثل أساس الجيش المغربي النظامي، دون احتساب طبعاً باقي عناصر الكَيش وعبيد البخاري الأخرى، ولا أفراد حاميات بعض المدن والإدالات، ولا حراك القبائل[1].

ومن ثمة الفرق الكبير بين ما أورده ضابط الصف الفرنسي في جدوله هذا، وبين ما أُثْبِتَ في الجدول المخزني أعلاه في شأن أعداد أفراد فرق الكَيش وعبيد البخاري فقط. فإما أن تكون أعداد الكَيش وعبيد البخاري قد تقلصت وتراجعت في الفترة الفاصلة بين سنة 1876 وسنة 1899، وهذا أمر محتمل، ولكن ليس بهذه الدرجة من التفاوت، وإما أن تكون أرقام ضابط الصف الفرنسي غير مضبوطة ومغلوطة، سيما وأنه أُشِيرَ في آخر هذا الجدول إلى أن «المعلومات أعلاه، قد استقاها ضابط الصف ميسوم».

وسواء تعلق الأمر بعناصر الكَيش، أو العسكر النظامي، أو عسكر وحراك القبائل، فإن المخزن كان يستعمل الجميع في قضاء أغراضه، عسكرية كانت أم مدنية، وفي مقدمتها الخدمة في الإدالات والقصبات.

2 – 2 – أنواع السلاح بيد الجند ونماذج من خزائن البارود والذخيرة

نفهم مما ورد في بعض المُصنّفات التاريخية العربية، القديمة منها والحديثة، والتي اهتمت بتاريخ المغرب على وجه العموم، أنّ السلاح الناري قد ظهر بالبلاد

---

[1]- بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، م. س، ص. 59 وما بعدها.

في وقت مبكر نسبياً، وبالخصوص آلات الحصار والدفاع، حيث استعمله جيش السلطان المريني يعقوب المنصور، أثناء عمليات اقتحام مدينة سجلماسة في شهر رجب من سنة 672، الموافق لشهري يناير ويبراير 1274، لنزعها من يد يغمرسان بن زيان، زعيم بني عبد الواد وقتئذ، بالإضافة إلى ما كان يُستعمل عادة من آلات الحصار والدفاع التقليدية، "كمدافع الحجارة، و"قوس الزيار"، و"العرادات"، و"الأنفاظ"، و"المجانيق"[1].

فهذا المؤرخ الناصري، وفي سياق الحديث عن انتشار دعوة المرينيين بالبلاد وبداية أمرهم بها، يستشهد بابن خلدون في هذا الصدد، ويثبت الفقرة الآتية، مقتبساً إياها من "**تاريخ العبر...**":

«ونصب عليها هندام النِّفط القاذف بحصى الحديد ينبعث من خزانة أمام النار الموقدة في البارود بطبيعة غريبة، ترد الأفعال إلى قدرة بارئها...»[2].

ثم يضيف من عنده قائلاً:

«... إن البارود كان موجوداً في ذلك التاريخ وأن الناس كانوا يقاتلون به، ويستعملونه في محاصراتهم، وحروبهم يومئذ، وفيه ردٌّ لما نقله أبو زيد (عبد الرحمن) الفاسي في شرح منظومته الموضوعة في العمل الجاري بفاس...»[3].

بيد أن انتشار وتنوع استعمال السلاح الناري، من أنفاض، و"بوزات"، ومهاريس، وبنادق قصيرة (mousquetons)، إلى غيرها من أفواه النار، لم يتمَّ على

1- المنوني محمد، **ورقات عن حضارة المرينيين**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 99 وما بعدها.

2- الناصري، م. س، ج 3، ص. 36.

3- ن. م. س، حيث يُرجع عبد الرحمن الفاسي تاريخ استعمال البارود بالمغرب إلى سنة 786/ 1366- 1367، وهو الأمر الذي لا يوافق عليه صاحب "الاستقصا...".

نطاق واسع في صفوف الجيش ومن كان ينضم إليه من حراك ومتطوعة القبائل، إلاّ على عهد السعديين، وبالخصوص أيام السلطانين عبد المالك السعدي وأخيه وخلفه أحمد المنصور الذهبي. يقول في هذا الصدد اليفرني متحدثاً عن أطوار ووقائع استيلاء عبد المالك هذا على الحكم، ضداً على ابن أخيه السلطان محمد بن عبد الله المدعو المتوكل، بعد تمكنه واستحكام قبضته على مدينة فاس أواخر ذي الحجة من سنة 983/ الموافق أواخر مارس 1576 ما يلي:

> **«... فأعطاهم أربعمائة أوقية لكل واحد (الأتراك الذين ساعدوه في زحفه على فاس) واستسلف المال من كبراء فاس حتى يتسع عليه الحال. فأعطاهم خمسمائة ألف، وأعطاهم أيضاً عشرة من الأنفاض، منها النفض الكبير الذي له عشرة أفواه...»**[1].

على أنه، لأسباب متعددة ومختلفة منها ما هو راجع إلى الجمود والشلل اللذين أصابا بُنى البلاد السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، بعد بارقة وادي المخازن سنة 1578، ومنها ما هو مرتبط بالتطورات والإنجازات المادية والتقنية التي عرفتها المجتمعات في أوربا الغربية على الخصوص، منذ هذا التاريخ، بل وقبله بعشرات السنين، لم يطرأ أي تطور أو تحول إيجابي يُذكر على قطاع الأسلحة النارية المستعملة من قبل عناصر الجيش المغربي، ومن هنا الحالة المزرية التي اتسمت بها، في الفترة التي تعنينا هنا.

---

[1]- اليفرني، محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص. 125.
يُنظر كذلك حول هذه النقطة:
حجي، محمد، م. س، ج 2، ص. 44 وما بعدها.

ويبدو أن الجندي المغربي، وبالخصوص الفارس، كان يعطاه السلاح والعتاد الآتي:

- بُندقية عربية، وفي بعض الأحيان تُعوض بأخرى أوربية مع تافلتها وغمدها.
- سيف.
- كومية بالنسبة لبعضهم.
- رماح قصيرة.
- جعبة أو جراب لوضع الخرطوش[1].

ومن ثمة اضطرار المخزن المستمر إلى التوجه إلى بعض البلاد الأوربية للحصول على ما كان في حاجة إلى اقتناءه من العتاد الحربي، الأمر الذي كان ينطوي على العديد من المساوئ والسلبيات على مالية البلاد وسلامة جودة مشترياتها منه على الخصوص.

صحيح أن نوعاً من البنادق وكميات من البارود كان يتم صنعه محلياً، خصوصاً على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، إمَّا في معامل للدولة بكل من تطوان، وطنجة، والعرائش، أو في إطار عائلي وعشيري، ببعض الجهات من البلاد، في كل من سوس وجبالة، وجبال غياثة وبني يزناسن، ولكن ذلك كان يتم باستعمال طرق ووسائل تقليدية، لا ترقى البتة إلى المقارنة مع ما كان عليه الأمر في مصانع السلاح الحديثة بأوربا. وهذا النوع من البنادق هو الذي كان يُدعى «مكحلة بوشفرة» أو «المكحلة» العربية التي تزند بالحجر، وهي

1- A.G.V., 3h3, Rapp. du Cap Martin, mars-avril 1882, p. 147 et p. 151.
A.G.V., 3h2.

التي كانت أكثر انتشاراً من غيرها، سواء في التنظيمات العسكرية المخزنية، أو في صفوف مُقاتلي القبائل. وكانت الطلقة النارية تنطلق منها بواسطة شرارة يُحدثها نوع من الحجر الخاص بالبنادق، يثبت في مطرقة صغيرة يُحركها زنْبُرُكٌ (Ressort) متى شاء مستعملها، وذلك بأن يضغط بأصبُعه على الزناد[1].

وكان طولها يصل إلى متر وستين سنتميتراً، وأما عيارها، فيبلغ حوالي 13 ميليمتراً. وبالإضافة إلى هذه البندقية، كانت أنواع أخرى من البنادق، أجنبية الصُّنع، إنجليزية، وبلجيكية، وفرنسية، وأمريكية تستخدم من طرف الجنود المغاربة، وهي: الشكَبيطة، وبوحبة، وبوحفرة، وبوشكة وبوذن، وبوغطاء، والبلجك، والمنبهية، والسطاشية، ومارتيني - هنري (Martini-Henry) وكومبلان (Comblain)، وونشستر (Winchester)، وشاسبو (Chassepot)، ولبل (Lebel)، وموزر (Mauser) ورمنكَتان (Remington)...[2].

1- Delhomme (Cap), **Les Armes dans le Souss Occidental**. Arch. Berb., Vol. 2, 1917, p. 123-129.
- Michaux-Bellaire (Ed.), **Le Habt**, Arch. Mar., vol. 17, 1911, p. 39 et suiv.
- A.E.P., C.P., vol. 38 (1872-1873), p. 49.

2- خ. س، مح. ر ، وثيقة رقم 13/ 32/ ط 5، وبتاريخ 22 شوال 1263/ 3 أكتوبر 1847، حيث نستفيد ممّا ورد في رسالة الوزير محمد بن إدريس العمراوي إلى القائد بوسلهام بن علي أزطوط الذي التبس عليه أمر دلالة لفظة "الشكَبيطة" أن المقصود بها هي "المكاحل الرومية".

وبالفعل، هي تعريب للفظة "Escopette" بالفرنسية، و"schippetto" بالإيطالية، و"escopeto" بالإسبانية، ويتعلق الأمر بأولى البنادق التي تم اختراعها في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي. أنظر:

- Florentiis (Joseph de), **Histoire du Fusil**, Edit. de Vecchi, Paris, 1975, p. 27 et suiv.

- رسالة أمناء البنيقة المراكشية محمد بن بلعيد الرداني، وأحمد بن المكي الصَّبان، والمعطي البرنوصي بن المليح إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى. بتاريخ 27 ذي القعدة 1312/ 22 مايو 1895، حيث صَدَر لهم «الأمر بدفع من مكاحل بوحفرة للباشا ويدة 2309 مكحلة، وأن نحوز ما تحت يد العسكر السعيد من بوذن، وبوغطاء، والبلجك...».

- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Marois, Avril 1877, p. 49. =

ونفهم ممّا ورد في رسالة السلطان المولى الحسن، موجهة إلى القائد مُحمد أحم الزياني، أن البنادق الحديثة الصنع، لم تكن بيد جميع أفراد الكَيْش والعسكر، حيث كتب السلطان، في هذا المعنى، ما يلي:

«... وصل كتابك بما تطلبه من الإنعام على الطبجية الذين بالإدالة هناك بمكاحل إنجليزية عوضاً عمَّا بيدهم من مكاحل بوحبَّة، وصار بالبال. فذلك ما يحمله أهل حنطتهم والسلام...»[1].

وعبّر عن نَفس المطلب قائد حامية الكَيْش الأوديي بقصبة المنشية برباط الفتح، عبد السلام بن الشرقي الأوديي، بعد أن أُمِرَ بالنهوض على رأس مائة وخمسين فارساً من إخوانه، قاصدين قصبة بوزنيقة، حيث كان قد توجّه إليها قبلهم القائد الأغا علال بن بوعزة الأوديي الذي عهد إليه السلطان بفض النزاع القائم بين فرق من أعراب الرباط، وأخرى من قبائل زعير حيث كتب ما يلي:

«... وطلبنا من سيدي أن يتفضل علينا بخمسين من العُدة الرومية، وأمَّا البلدية ليس بها عمل في هذه النواحي، ونحن في غاية الاحتياج إليها مما أدركنا من طغيان الجوانب...»[2].

= حيث يلخص ما عاينه من أنواع البنادق بمدينة فاس، بمناسبة سفره في ركاب سفير فرنسا الجديد دي فرنوبي (de Vernouillet) من طنجة إلى فاس، على النحو الآتي:

«لقد شاهدنا بيد العسكر ثلاثة أنواع من البنادق، وهي البندقية الطويلة المغربية التي تزند بالحجر، ويُسلح بها الخيالة؛ ثم البندقية ذات المكبس والتافلة المثلثة الشكل؛ وأخيراً بندقية ذات المكبس كذلك، ولكنها أقصر من السابقة، ويغشوها غلاف من نحاس...» ثم يقول بأن جميعها من أصل بلجيكي وثمن الواحدة منها 5 فرنكات فرنسية.

1- خ. س، ك 707، ص. 42، الوثيقة بتاريخ 18 ربيع 2، 1310/ 9 نونبر 1892.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 12/ 401، الوثيقة بتاريخ 14 شوال 1312/ 10 أبريل 1895.

للا ووردت إشارة في وثيقة مخزنية إلى عدد البنادق "رومية وبلدية" التي خرجت من خزين أمينة بفاس خلال ستة شهور، محرم، وصفر، وربيع الأول، وجمدى الأولى من سنة 1289 هـ أولاً، ثم رجب وشعبان من السنة الموالية، وهو 13039 بندقية. أنظر:

- خ. س، ك 72، ص. 1 وما بعدها.

على أن معلوماتنا ومعرفتنا بأوضاع وأحوال الجيش المغربي بصفة عامة، وبعتاده الحربي على وجه الخصوص، قد أضْحَت أكثر دقة ووضوحاً، بعد أن سمح لأفراد البعثة العسكرية الفرنسية بالاستقرار بالمغرب، ومُراقبة الأوضاع به، وبالخصوص كل ما كان يتعلق بقوات البلاد الحربية. ومن ثمة التقارير، والمذكرات، والدراسات العديدة حول تنظيم الجيش المغربي، وسلاح، وأعداد، ولباس، ورواتب عناصره...

وقبل هذا وذاك، لا بأس أن نستشهد هنا بما كتبه مراسل كوريو ميليتار (Correo Militar) حول الحالة الرديئة التي كان يوجد عليها العتاد الحربي المغربي في رأيه، حيث قال:

> **«... إنهم لا يقومون أبداً (طبجية المراسي) بتمارين، ويتمثل سلاحهم في البندقية ذات المكبس (fusil à piston)...**
>
> **وأمّا قطع المدفعية، فهي في حالة جد رديئة. وكان بعضها بُرتغالي الأصل، والبعض الآخر إسباني يرجع إلى عهود كرلوس الثالث، وكرلوس الرابع، وفرديناندو السابع.**
>
> **وكان يوجد بالرباط مدفع من نوع أرمسترونكَـ (Armstrong)، سبق وأن قدمه مصطفى الدكالي هدية إلى السلطان سنة 1864، إلاّ أنه لا أحد حتى الآن تجرأ على استعماله...»[1].**

1- A.G.V., 3h2, Rapp. sur l'Organisation de l'Armée Marocaine, 7 septembre 1870, p. 5.

ينتسب هؤلاء الملوك الثلاثة إلى فرع أسرة البوربون بإسبانيا، تولوا الحكم في الفترة ما بين 1788 و1833، مما يعني أن تاريخ صنع هذه المدافع يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وإلى بداية الذي بعده. وأبدى نفس الملاحظة الرائد سترُول (Cdt. Sroll)، والنقيب مارُوا (Cap. Marois)، في تقرير لهما عما عايناه بمدينة فاس حول العتاد الحربي، حيث أكّدا أنّ بعض هذه القطع المدفعية كانت تحمل كتابات تفيد أنها هدية من ملك فرنسا (سنة 1848)، أو من ملك الدانمارك، وتاريخ هذه الأخيرة يرجع إلى شهر ذي القعدة 1205/ الموافق 25 غشت 1791. أنظر:

A.G.V., 3h1, Rapp. Strohl-Marois, avril 1877, p. 24.



يرى في وسط الصورة وإلى اليمين مدافع رشاشة من نو ع هوتشكيس

وتعرض إركمان بدوره إلى هذا الموضوع، فتحدث بإسهاب في العديد من التقارير التي كان يرفعها، في بداية الأمر، إلى اللواء الحاكم العام للجزائر، ثم فيما بعد إلى وزير الحرب بباريز، عن العتاد الحربي المغربي. فنجده مثلاً يصف ما عاينه من بنادق بيد أفراد الكَيش والعسكر بمدينة مراكش، في شهر يبراير من سنة 1878، حيث كان السلطان المولى الحسن طريح الفراش بهذه المدينة، على إثر ما اعترى صحته من مرض وقتئذ، علماً بأن هذه السنة كانت سنة جفاف، ومجاعة، وأوبئة فتاكة أودت بحياة المئات من السكان، وبهلاك آلاف الرؤوس من قطعان الماشية والدواب، وبالخصوص الخيول[1].

وهكذا، يذكر هذا الضابط الفرنسي أنّ رُماة الكَيش والعسكر كان سلاحهم البندقية ذات المكبس وهي إنجليزية الصنع، بينما سُلح الآخرون منهم ببنادق فرندل (Fusil Werndl)، وهي من صُنع بلجيكي. وتحدث بعد ذلك عمّا أمكنه معاينته من بطاريات المدافع، ملاحظاً أن أغلبيتها يعود تاريخ صنعها إلى «خمسين سنة خلت...»، قُدّمت هدية للسلطان من قبل عدد من الدول الأوربية[2].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 164 وما بعدها. م. س، ص. 237 وما بعدها.

2-A.G.V., 3h2, Rapp. n° 1, en date du 20 février 1878, p. 3 et suiv.

وكتب من جهته النقيب ماروا (Cap. Marois)، متحدثاً عما عاينه من عتاد حربي، في مخازن الدولة بفاس، أثناء زيارته لها في فصل ربيع سنة 1877 أن «عتاد المدفعية لا يتكون إلا من القطع المُهداة إلى السلطان من قبل البلاطات الأوربية (إسبانية، وداغماركية، وفرنسية)...».

- A.G.V., 3h1, Rapp. du Cap. Marois, avril 1877, p. 49.

أنظر كذلك ما ورد في مذكرة موجهة إلى أركان الحرب العامة الفرنسية بباريز، بتاريخ 11 يبراير 1881، حيث أفاد صاحبها بأن الحكومة الفرنسية سبق وأن أهدت مجموعة من المدافع إلى سلطان المغرب، في التواريخ الآتية:

12 يبراير 1877 = 3 مدافع رشاشة كَاتلينكَ (Mitrailleuses Gatling).

31 غشت 1878 = 6 مدافع باروت (Parott) من ذوي 200 طلقة.

20 مايو 1879 = 6 مدافع وايتورث (Whiworth)، من ذوي 200 طلقة كذلك.

وكتب خلف النقيب إركمان على رأس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الرائد لوفالوا (Levallois)، حول هذه النقطة ما يلي:

«... إن سلاح عناصر الجيش المغربي يتكون، كما يكون قد أشار إلى ذلك بدون شك سَابِقِي في أحد تقاريره، من عدد من البنادق ذات الحجرة الفرنسية الصنع، ومن بنادق قصيرة (Mousquetons)، ومن بنادق ذات المكبس وهي من صنع أمريكي، ومن 1000 بندقية فرندل، ومن 300 بندقية من نوع مارتيني. إلاّ أن جميع هذه الأسلحة كانت في حالة جد رديئة. ولا يتقن استعمالها إلاّ فئة قليلة من الجند...»[1].

على أنه في بعض الأحيان، يظل أفراد بعض التنظيمات العسكرية «بدون أسلحة ولا ذخيرة»[2].

ومهما يكن الأمر، فإنه من الصعب جداً، إن لم نقل من المستحيل، تقديم أرقام دقيقة عن عدد البنادق، أو بطاريات المدافع المختلفة الحجم والأصل، أو باقي المعدات الحربية الأخرى، من خرطوش، وبارود... والتي كانت في حوزة المخزن، وبيد قواته الحربية، ناهيك عمَّا كان منها بيد رجال القبائل، وبالخصوص في مناطق الريف، وبني يزناسن وقبائل الحدود الشرقية، وقبائل زعير، وسوس...

يقول رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بوركهاردت (Burckhardt) في أحد تقاريره، ما يلي:

«... بالرغم مِمّا بذلته من مجهودات ومُحاولات، لم أتمكن قط من الحصول على أرقام حقيقية (حول العتاد الحربي). فلا أحد في الجهاز المخزني له

---

1 - A.G.V., 3h4, Rapp. du Cdt Levallois, en date du 1er mars 1884, p. 4.
2 - A.G.V., 3h21, Rapp. du Cap. Larras, **l'Occupation du Maroc**, 25 mars 1900, p. 17.

فكرة دقيقة حول عدد الأسلحة التي كانت مودعة بمخازن فاس، ومراكش، ومكناس، ومدن الساحل...»[1].

وبعد أن أدلى بوركهارت بملاحظته هذه، أثبت أرقاماً في هذا الشأن، مع تنبيه القارئ إلى أنها أرقام بالتقريب، على النحو الآتي:

الجدول رقم 23:

المخزون من أنواع البنادق في مستودعات مدن مختلفة في شهر يبراير 1892.

أنواع البنادق	الكميات	ملاحظات
مارتيني	20000	
كومبلان	12000	
كَرا (Gras) نموذج 74	10000	
ونشستر، نموذج 73	5000	
رمنكتون (Remington) نموذج 71	5000	
فرندل وأنواع أخرى	3000	
المجموع	55000	

وأكّد الرائد شلومبرجي (Cdt. Schlumberger)، خلف بوركهارت على رأس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، أن أربعة أنواع من البنادق المتطورة الصنع فقط هي التي كانت تستخدم في الجيش المغربي وهي المارتيني - هنري، نموذج 1874، وعددها 2000 بندقية بالتقريب، والكومبلان نموذج 1874 و1880، وعددها حوالي 5000 بندقية، وكَرا، وأخيراً الونشستر نموذج 1873، وعددها حوالي 2000 بندقية، وهذا كله سنة 1894[2].

1- A.G.V., 3h8, Rapp. n° 17 du chef d'escadron Burckhardt en date 8 février 1892, p. 1-4.
2- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt. Schlumberger, en date du 14 janvier 1894, p. 1-2.

وفي نفس السنة وبطلب من السلطان، حرر النقيب طوماس (Cap. Thomas)، وهو من الضباط الفرنسيين المختصين في سلاح المدفعية، مذكرة في موضوع إمكانية تأسيس معمل لصنع البارود والخرطوش بالمغرب، أورد في بدايتها أرقاماً عن أعداد البنادق وبطاريات المدافع التي كان يتوفر عليها الجيش المغربي وقتئذ، نجملها في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم 24: تقدير ما بحوزة المخزن من البنادق والمدافع سنة 1892، حسب النقيب طوماس

نوع العتاد	الأعداد	ملاحظات
1) البنادق مارتيني (Martini)	من 15000 إلى 20000	جزء منها من النموذج الإنجليزي، والجزء الآخر من النموذج التركي، ويكمن وجه اختلاف النموذجين في حجم مكان احتراق الزنادة لكل واحد منهما.
كومبلان (Comblain)	من 3000 إلى 4000	
كْرا (Gras) نموذج 1874	10000	
ونشستر من 16 طلقة	من 4000 إلى 5000	يُسلح بها قواد الكَيش والعسكر فقط
المجموع	ما بين 35000 إلى 40000 من الأسلحة المختلفة	
مدافع جبلية وميدانية كروب Krupp		إثنان من مدافع كروب هذه، ببرج الرباط، ويبلغ وزن الواحد منهما 40 طوناً
كانت Canet		
هوتشكيس Hotchkiss		
أرمسترونــگ	6	تـمَّ نصب هذه المدافع بمرسى طنجة، وكان وزن كل واحد منها 20 طوناً
المجموع	63 مدفعاً	

تلكم كانت نظرة مقتضبة عن السلاح الذي كان بيد أفراد الكَيش والعسكر في القرن التاسع عشر، استقينا معظم معلوماتنا عنه من وثائق وزارة

1- A.G.V., 3h21, **Note au Sujet de l'Installation d'une Poudrerie et d'une Cartoucherie au Maroc**, p. 1.

الحرب الفرنسية بفانسن، وهو الأمر الذي لا يخلو من علات عديدة ومخاطر حقيقية، بسبب عدم تحلي محرريها، ومُدوني معلوماتها بأدنى قسط من الموضوعية والنزاهة. فنظرتهم إلى المغرب وحكامه وسكانه، وحكمهم على الأشياء، كيفما كانت درجتها يعكسان قبل كل شيء ثقافة وذهنية ومشاعر الإنسان الأوربي المعتز بما حققته الحضارة الأوربية من تفوق مادي وتقني في ميدان الحرب والأسلحة النارية وغيره من قطاعات الإنتاج. وكان الذي يهمه في آخر المطاف، هو فرض نمط عيشه وعمله على الشعوب والأقطار التي تنتمي إلى فضاءات حضارية غير أوربية.

على أنه بالرغم من هذا وذاك، لابُد من الإقرار بأن ما يقدمه هذا النوع من المصادر الأجنبية من أرقام، ومعلومات تقنية، وتفاصيل، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، ويساعده على سد ما قد يعتري الأرشيف الوطني من نقائص وثغرات.

وقبل أن نختم حديثنا هذا، ينبغي التأكيد على النقط الآتية:

1) حرص المخزن الدؤوب على فرض مراقبة شديدة ومتواصلة على مسألة الأسلحة والاختصاص بها وحده، ومحاولته عدم تسربها إلى القبائل. ولهذا، كانت البنادق والذخيرة لا توزع على الجند إلاّ ساعة بداية القتال، لتسحب منهم بعد انتهاءه مُباشرة.

2) يصحب السلطان في تنقلاته عبر مختلف جهات البلاد، الجزء الأكبر من العتاد الحربي الثقيل الذي ذكرنا بعضه في الجدول أعلاه. ولا أدَلَّ على ذلك مما أمر السلطان مولاي عبد العزيز بتوجيهه من مدافع إلى منطقة الشاوية، في صيف سنة 1895، بهدف تأديب قبيلة الأعشاش المنتفضة ضد قوادها والعابثة

بممتلكات وحرمات جاراتها من القبائل، وبالخصوص إيالة القائد محمد بن أحمد المزابي. فكان عددها 29 مدفعاً من أنواع وعيارات وأحجام مختلفة، بالإضافة إلى 4 مدافع هون (mortiers)، و6 مدافع رشاشة من نوع كَاردنر (Gardner)، خمسة من هذه الأخيرة كانت تستخدم خرطوش من نوع لي مدفورت (Lee Medfort)، وواحدة خرطوش من نوع مارتيني[1].

وأمّا مخازن الذخيرة فكانت تتوزع على العواصم الثلاث فاس، ومكناس، ومراكش، وكذلك أهم مدن الساحل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تطوان، وطنجة، والعرائش، وسلا ورباط الفتح، والجديدة، والصويرة... وانضاف إلى هذه المجموعة الأخيرة مرسى الدار البيضاء وأسفي، في النصف الثاني من نفس القرن، وفي وقت تقلص فيه دور كل من تطوان وطنجة.

وكان السلطان يعهد لأمناء المراسي، وأمناء الصائر بتدبير شؤون هذه المخازن، وضبط كميات وأعداد ما بها من عتاد حربي وذخيرة، وتسجيل في كناشة خاصة ما يتلقونه منها، وما يسلمونه منها إلى الغير، أو يبعثون به إلى "الحضرة"، أو إلى جهات مختلفة من البلاد، حين يؤمرون بذلك.

وهذا ما نفهمه مما جاء في وثيقة تحت عنوان:

«الحمد لله، بيان ما دفعه الأمينان السيد محمد التازي الفاسي، والحاج مُحمد هارون التطواني للأمينين بدلهما السيد الحاج محمد بن شقرون الفاسي والسيد محمد أجعالف السلاوي من صناديق العُدة والقرطوس، الذي لجانب المخزن أعزه الله بخزائن مرسى الجديدة حرسها الله، وذلك في شهر رجب عام 1318».

1- A.G.V., 3h9, Rapp. n°30, Juillet 1895, p. 1.

وأشير إلى أنواع العُدة والذخيرة الموضوعة في عدد من الصناديق على النحو الآتي:

«بها (صناديق) جعاب قصدير لصقل المكاحل ميزانها 1311 (13 قنطاراً، و11 رطلاً).

يُزاد على ذلك ما بقي من قرطوس المدافع السعيدة الوارد في مُدة خدمة التازي وهارون على يد مَنِسْمَان وشرمان الأليمانيان (هكذا).

وذلك صناديق 349

وصناديق كور 30

وصناديق ءالة لذالك 08

وأخرى من ذلك 55

وبراميل بارود.............. 17

وبراميل الكبريت........... 19150»[1].

---

[1]- خ. س، ك 443، ص. 280 وما بعدها، الوثيقة بتاريخ أواخر رجب 1318/ العشر الأواخر من دجنبر 1900.

انظر كذلك حول هذا الموضوع ما يلي:

- خ. س، ك 117، ص. 135، وثيقة بتاريخ 14 ذي القعدة 1300/ 18 سبتمبر 1883. رسالة أميني العُدوتين إلى السلطان بتنفيذ أمر توجيه البارود والخفيف إلى الحضرة.

- خ. ص. س، سلسلة 3، حرف ب، مح 23، وثيقة رقم 3331 بتاريخ 24 صفر 1305/ 11 نونبر 1887.

توصل أمناء البنيقة المراكشية بالأمر بتوجيه العدة والقرطوس إلى الحضرة.

- خ. س، ك 429، ص. 62، وثيقة بتاريخ 25 شوال 1314/ 29 مارس 1897، رسالة السلطان إلى أمناء البنيقة المراكشية يأمرهم فيها بتوجيه القرطوس إلى الحضرة. =

على أن قائد الحامية العسكرية بالمدينة كان يتحمل جانباً من المسؤولية في الإشراف على هذه المخازن، كأن يكون بيده مثلاً، أو بيد من ينوب عنه مفتاح ثان لمخزن الذخيرة، زيادة في الاحتياط والحذر. إلاّ أنّ ذلك كان لا يمنع من وقوع أحداث مؤلمة، كانت تتسبب في خسائر بشرية ومادية، بسبب وضع هذه المواد المُتفجرة رهن إشارة أشخاص غير مُتمرنين على تداولها، كما نستشف ذلك ممّا تضمنته الوثيقة الآتية:

«... فقد بلغ علمنا الشريف أنّ ولد الجيلاني بن بناصر الودي الذي بيده أحدُ مفتاحي القصبة الرشيدية بعُلو الرباط دخل مع والده لها واختلس منها قرطاساً فيه عمارة مدفع واحد، ودفعه لولد مُلين الرباطي المكلف بالمفتاح الآخر فذهب به هذا الولد لدويرة، ووضعه في مطبختها، فقام من حينه، وأحرق الولد، وانهدمت الدويرة وبعض جدار رحى ملتصقة بها.

وعليه، فنأمرك أن تنزع المفتاح من يد بناصر المذكور لتفريطه، وادفعه لحازم ضابط، يكون متيقظاً عند دخوله للمحل المشار إليه، حيث هو محل للبارود والقرطاس، وذلك بعد أن تزجر ابن بناصر وولده المختلس للقرطاس الأول على تفريطه، والثاني على اختلاسه...»[1].

= - خ. س، ك 443، ص. 184، رسالة وزير الحرب المهدي بن العربي المنبهي إلى أميني الجديدة، يأمرهم فيها بتوجيه 5457 "مكحلة" إلى الحضرة، وهي بتاريخ 28 صفر 1318/ 27 يونيو 1900.

- خ. س، ك 763، ص. 497، رسالة محمد بن العربي الطريس إلى القائد المعطي بن الكبير المزامزي، يخبره فيها بأنه لا وجود عندهم بطنجة "للمنبهية" وهي نوع من البنادق التي كانت تستورد من إنكَلترا، مُخبراً إياه بأن نوع "الشاسبو" فقط هو المتوفر الآن بالمدينة وثمن البندقية الواحدة منه هو 25 ريالاً.

والوثيقة بتاريخ 7 رجب 1322/ 17 سبتمبر 1904.

1- خ. س، ك 113، ص. 157، رسالة السلطان إلى القائد أهل سوس برباط الفتح المهدي الجراري، بتاريخ 15 جمدى الأول 1308/ 27 دجنبر 1890.

ولَعَلَّ الانفجار المهول الذي سبق وأن وقع في خزنة للبارود بساحة "جامع الربح" بمدينة مراكش، في 8 شعبان من سنة 1280/ الموافق 18 يناير 1864، والذي أودى بحياة العديد من الناس، وتسبّب في خسائر مادية هامة، هو الباعث على حذف ومنع فتح مثل هذه النقط لبيع البارود في المدن، وتولي المخزن عملية تسويقه مُباشرة[1].

وأشارت وثيقة مخزنية، ترجع إلى سنة 1286/ الموافق 1869 - 1870 إلى كميات البارود، "رومي" و"بلدي"، "صالح"، و"فاسد" التي كانت بمخازن الثغور الساحلية، نجملها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 25: المخزون من البارود في المراسي المغربية الكبرى، في سنة 1870

المرسى	عدد القناطير المخزنة	ملاحظات
العرائش	55100	الرقمان الأخيران إلى اليمين يمثلان الأرطال
أزيلة	9300	
طنجة	56200	
تطوان	64050	
سلا	91159	
رباط الفتح	167453	
الدار البيضاء	1600	
أسفي	45495	
الصويرة	103537	
المجموع	**593894**	

1- السباعي، محمد بن إبراهيم (ت. 1332/ 1914).
البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن، في عَدِّ مآثر السلطان مولانا الحسن، مخ. م. و. م. م، رقم د 1346، ورقة 17.
- الناصري، م. س، ج 9، ص. 112.
342 - خ. س، ك 1033.

وتضمنت وثيقة مماثلة للسابقة مقادير "الخفيف" التي كانت بخزائن المشور، وبرج سيدي فاتح، وبرج المدافع الكائنين ببستان للامينة بمدينة فاس، حيث وصل مجموعها 1358 قنطار و62 رطلاً[1].

هذا، وبالرغم من كون الأرقام التي أدلينا بها حول ما كان مدخراً من الذخيرة هنا وهناك، لا تكتسي طابع الشمولية، كما أنّها لا تغطي، بكيفية مُتسلسلة، مُدة زمنية طويلة الأمد نسبياً بالنظر إلى موضوع بحثنا هذا، فإننا لا نبتعد كثيراً عن الصواب، إذا ما قلنا إنّ الكميات المخزونة من الذخيرة كانت جد متواضعة، بل لا اعتبار لها بالمرة، بالنسبة لبلد من حجم المغرب وفي موقعه الجغرافي والاستراتجي. ففي مذكرة محررة بمدينة طنجة، في مارس 1903، تحمل طوابع إحدى الجهات بباريز التي توصلت بنسخة منها، وهي قيادة الأركان العامة للجيش، في موضوع "**سلاح القوات المغربية وقت الحرب**"، استهل صاحبها حديثه بما كان قد كتبه الضابط الفرنسي الخطير النقيب لاراس (Larras)، في تقرير له بتاريخ 20 مارس 1902، حول إمكانات المغرب البشرية والعسكرية، ووسائله الدفاعية على الخصوص، حيث قدّر عدد البنادق التي كان يمتلكها المخزن وقتئذ بحوالي 50000 بندقية، علاوة على بعض القطع المدفعية، وما كان يكفي الجميع من القرطوس ومضيفاً:

«... بأن المغرب كان يعاني من نقص كبير فيما يرجع إلى مختلف أنواع ذخيرة المدفعية، بالإضافة إلى خصاص كبير من المصوبين والمسددين والمدربين...»[2].

1- خ. س، ق. ح، مح. س. م، مح 18، وثيقة بتاريخ 21 جمدى الثانية 1288/ 8 غشت 1871.

2- A.G.V., 3h21, Rapp. du Cap. Larras du 25 mars 1900.

هذه إذن نظرة عما كان المغرب يمتلكه من عتاد حربي، حاولنا من خلالها التعرف عن نوعيته، وعدد وحالة قطعه، وطرق صيانته والاعتناء به. وواضح مما أثبتناه، أن هذا القطاع هو الآخر، يعكس المستوى التقني، والتنظيمي، والحربي للبلاد، أي أنه لم يكن على شكيلة وصورة ما اعتاد الملاحظون الأجانب من الأوربيين، وفي مقدمتهم العسكريين، وصفه واستعماله في بلدانهم وخارجها.

2 ـ 3 ـ اختلاس السلاح وتهريبه.

ما من شك أن المغرب في القرن التاسع عشر، وبالنظر إلى بنياته الاجتماعية والثقافية التقليدية، ومستوى ونوعية إنتاجه المادي والتقني من جهة، وموقعه الجغرافي المتميز، على مقربة من القارة الأوربية من جهة أخرى، ناهيك عن انفتاحه على العالم بواسطة واجهتيه البحريتين الممتدتين على مآت الكيلومترات من جهة ثالثة، كان بمثابة قبلة جاذبة لعدد من المغامرين والمتآمرين وأرباب السفن التجارية، للدخول مع أهاليه في علاقات تجارية وسياسية، دون موافقة المخزن ولا رضاه على ذلك.

ومن ثمة استفحال ظاهرة تسرب الأسلحة النارية والذخيرة الحربية إلى المغرب، انطلاقاً من مدينتي سبتة ومليلة السليبتين، ومن باقي الجيوب التي كانت تحت الاحتلال الإسباني، أو غيرها من النقط على الساحل المتوسطي، حيث كانت طبيعة تضاريسه توفر مخابئ وملاجئ ملائمة ترسو بها القوارب الصغرى.

ونشطت حركة تهريب المواد الغذائية والحربية على امتداد الحدود الشرقية للبلاد، بعد سنة 1830، حيث عملت السلطات الاستعمارية بالجزائر

على استغلال وتسخير هذه الظاهرة للضغط على المغرب، وخلق متاعب ومصاعب لحكامه، وتمكين أهالي مُستعمرتهم من الحصول على مواد فلاحية وغيرها مما كانوا في حاجة إليه من المنتوجات.

وأما الجهة الثالثة الرئيسية التي نشطت فيها حركة تسرب السلاح إلى المغرب، وكذلك تجارة تهريب مواد أخرى، صناعية وفلاحية، فهي سواحل منطقة سوس. ويكاد الأمر يقتصر على أفراد ومؤسسات من بريطانيا العظمى حيث لا ذكر في المصادر إلا لمغامرين ومبشرين من أضراب كورتيس (Curtis)، وماكنزي (Mackenzie)، أو شركات كما هو الشأن بالنسبة لنورث وست أفريكا (North West Africa) أو كَلوب فنتور سنديكات (Globe Venture Syndicat)[1].

وتتوزع الوثائق التي تجمعت لدينا حول ظاهرة التهريب على المدن والجهات الآتية:

فكَيكَ، وجدة، بني يزناسن، رأس كبدانة، كَلعية، الريف الأوسط، تطوان، طنجة، العرائش ومنطقة الهبط، رباط الفتح، الدار البيضاء، الجديدة، الصويرة، سوس، زعير، زمور الشلح، بني مطير وزيان.

1- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 1، ص. 380 وما بعدها.
من جهة أخرى، أشار تقرير لرئيس البعثة الفرنسية بالمغرب، بتاريخ 27 يبراير 1898 إلى محاولة السفينة الإنجليزية لاتورلامين (Tourlamine) إنزال حوالي 5000 بندقية في مرسى أركسيس. ولكن، ما أن شاهد ربانها الباخرة المغربية "الحسني" تقترب من مركبه حتى لاذ بالفرار، وتوغّل في عرض البحار، تاركاً خمسة أشخاص من رفقائه في اليابسة، حيث ألقى عليهم القبض القائد سعيد الجلولي الذي كان على رأس حركة مخزنية بالمنطقة وقتئذ. أنظر:
- A.G.V., 3h11, pp. 5-6.
- بوشعراء، م. س، ج 4، ص. 1397 وما بعدها.

وقد ورد ذكر هذه المدن والمناطق، إما في سياق الحديث عن النقط التي كانت تتسرب منها الأسلحة والذخيرة المهربة إلى داخل البلاد، أو حين كان يتم ضبط وحجز كميات منها هنا وهناك، أو بمناسبة تشكي القواد والأمناء من استفحال هذه الظاهرة، مثيرين انتباه المخزن إلى الأضرار الفادحة التي كانت تتسبب في خلقها[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 311، رسالة أمناء طنجة أحمد بن محمد بناني، ومحمد فرج، وعبد السلام أحرضان إلى السلطان في شأن حجز 74 "مكحلة رومية" و2800 خرطوشة، بتاريخ 27 شعبان 1309/ 27 مارس 1892.

- خ. س، كـ 707، ص. 51، رسالة السلطان إلى قائد أصيلة إدريس بن عبد السلام أمقشد، بتاريخ 24 ربيع الثاني 1310/ 15 نونبر 1892، في شأن ما أنزل من "الكلاطة" وعددها 500 بتراب مدشر الخميس (ويدعى اليوم بخميس الساحل ويوجد بين العرائش وأصيلة)، نقلها ستة أشخاص من المدشر المذكور إلى العرائش حيث سلموها إلى اليهودي ابن قسّيس الذي أودعها في خزينه. وشارك معهم في هذه العملية أمين مخزني يدعى محمد بن الطاهر الهواري.

وانظر كذلك:

- Rezzouk (A), **Note sur le Rif**, Arch. Mar., vol. VI, 1906, p. 401 et suiv.

حيث كتب المؤلف ما يلي:

«... تمثل الأسلحة المهربة أهم منتوج يستورد إلى منطقة الريف. ويتعاطى عدد كبير من يهود مليلية إلى تجارة التهريب هذه، وفي مقدمتهم إسحاق بن حامون، وبن سوسان، وليون بن لزرع...». ثم بَعْد هذا، يُدلي بأسماء البنادق المتداولة في المنطقة مع ذكر ثمنها، على النحو الآتي:

1) الكلاطة: (والقصد منها هي بندقية الرمنكتون Remington الأمريكية الصنع)، وهو السلاح المفضل لدى سكان هذه الناحية، وثمنها ما بين 40 و50 دورو.

2) الخماسية: (ويقصد بها بندقية موزر Mauser، من صنع الألماني بيير موزر دي أبرندورف، نموذج سنة 1860، ونموذج سنة 1884)، وثمنها مرتفع، يتراوح ما بين 80 و90 دورو.

3) السطاشية: بندقية يُرمى منها 16 طلقة في الاستعمال الواحد، وثمنها ما بين 35 و40 دورو.

4) التناشية: عدد طلقاتها 12 طلقة، وثمنها كثمن السابقة.

5) بوحفرة: بندقية يستعملها رماة الكَيش والعسكر، وثمنها من 30 إلى 35 دورو.

6) بوزكروم: بندقية صيد.

وتكاد هذه الظاهرة تقتصر على فئة المحميين وحدهم، حيث كانوا يستغلون وضعيتهم القانونية والاجتماعية، وارتباطهم بالأوربيين لممارستها، أحياناً في واضحة النهار، دون أدنى تستر، أو مراعاة لأي كان. ويبدو أن اليهود كانوا أكثر جرأة وإقداماً على الخوض في هذا الميدان. بيد أن الأمر لم يكن مقتصراً فقط على فئة المحميين وغيرهم من المغاربة، بل كان من الأوربيين المستقرين في البلاد من لا يتردد في التعاطي إلى الاتجار بالمواد والمنتوجات المهربة، وفي مقدمتها الأسلحة النارية، بل أحياناً العتاد الحربي الثقيل كالمدافع مثلاً[1].

وكتب الرائد برمون (Le Cdt. Bremond)، قائد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بالنيابة، في هذا الصدد، ما يلي:

«... ومهما يكن من أمر، فإنه يستحيل القيام بأي عمل جدي وناجع للحد من ظاهرة تهريب السلاح، ما دام نظام الحماية الأجنبية قائماً بهذا البلد...»[2].

وأدهى من هذا وذاك، أن ربان السفينة المغربية «الحسني»، وهو من جنسية ألمانية، تعاقد معه المخزن رسمياً للقيام بهذه الخدمة، مانحاً إياه راتباً معتبراً، يُضبط في حالة تلبس حيث ضُبط وهو يُنزل أسلحة مهربة بمرسى الصويرة، حيث كتب الأمينان العاملان بها وقتئذ، وهما إدريس بنونة ومصطفى جسوس إلى الوزير الصدر احمد بن موسى ما يلي:

1- A.G.V., 3h11, Rapp. n° 137, daté du 3 décembre 1905, pp. 3-4.
حيث ورد ذكر الجاسوس والمغامر الخطير دلبرل (Delbrel, Gabriel) الذي كان **«يلعب دور الوسيط بين أتباع الفتان (بوحمارة) وبعض التجار الأوربيين للتزود بالعتاد الحربي، حيث أخبرنا مؤخراً بإنزال أربعة مدافع، وكميات كثيرة من البنادق والذخيرة بتيمكَرت، شمالي سبخة بوعركـ...»**.

2- A.G.V., 3h17, Rapp. n° 118, en date du 1er Novembre 1911, p. 2.

«أن رءيس البابور الحسني، لما علم أن لا سبيل له إلى وضع ما فيه من الكُنْطْرَبَنْضُ مكاحيل وعمائر وصناديق التي حازها من بابور ألمان، ولا إلى ردها لبابور ءاخر، ذكر أن العدة إنما حازها لجانب المخزن...»[1].

وهذا رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الرائد كوشميز (Le Cdt Cauchemez)، المعروف بمواقفه اتجاه المخزن، وعدم تفهم ولا مساعدة أي خطوة من خطواته يقول، في سياق الحديث عمّا تم ضبطه مؤخراً من بنادق مهربة، بالقرب من مرسى الجديدة، في الوقت الذي كان يتأهّب فيه مهربوها لإنزالها على الشاطئ، وعن تعاطي المدعو الباشا، وهو من محميي إيطاليا، إلى هذا العمل المحظور جهاراً، في كل من مدينة الرباط والقبائل المجاورة لها، ما يلي:

«... إن الضجة المفتعلة من قبل الصحافة بمدينة طنجة حول ما نُسب إلى قائد الرباط من سوء المعاملة والتنكيل بأحد أفراد الجالية البرتغالية بالمدينة المذكورة، لا أساس له من الصحة...

والحقيقة أن الرجل كان متوجهاً إلى البادية، في رفقة والدته، وبيده بندقية متعددة الطلقات، فضلاً عن كونه أعمى، الشيء الذي حمل المرشدين المرافقين له على الاعتقاد بأن غرضه الحقيقي هو بيع سلاحه لأول من يعطيه فيه ثمناً مربحاً من الأهالي... ومهما يكن من أمره، فإن أفراد الجالية البرتغالية المقيمين بالمغرب، مشهورون بالتعاطي إلى تهريب الأسلحة وخاصة في مدينة الرباط...»[2].

1- خ. س، م. م. ع رقم 410/ 8 ، بتاريخ 12 شعبان 1313/ 29 يناير 1896.

2- A.G.V., 3h7, Rapp. Cauchemez n° 115 Juin 1893, p. 6 et p. 23.

ترقّى هذا الضابط في ما بعد إلى رتبة لواء (Général) في الجيش الفرنسي، وهو الذي تولى التوقيع، في أبريل 1902، إلى جانب محمد الجباص، نائب السلطان بالجزائر العاصمة، على المعاهدة التطبيقية للوفق الذي سبق وأن وقع عليه، عن الجانب المغربي، وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، وعن الجانب الفرنسي وزير الخارجية ثيوفيل دلكاسي (Théophile Delcassé)، في شهر يوليو من سنة 1901 بباريز. =

على أن المخزن كان لا يتوانى في اتخاذ عدد من التدابير والاحتياطات للحيلولة دون تسرب الأسلحة إلى البلاد، والحد من اتساع حجم هذه الظاهرة، ومن ثمة عشرات الإدالات المنبثة على امتداد الواجهة المتوسطية من جهة، والساحل الأطلسي من جهة أخرى، فضلاً عن وحدات أخرى للحراسة والمراقبة، كان يُعهد لها بالتخييم في بعض النقط الحساسة.

فمثلاً بالنسبة للساحل الريفي، كان هناك ما لا يقل عن خمس عشرة نقطة حراسة ومراقبة، تحت المسؤولية المباشرة لقواد المخزن في المنطقة، حيث كان عليهم تعهدها، وتفقد أحوالها، والحرص على عدم استعمالها في أي عمل محظور. وهذه

= وانظر كذلك حول بعض النماذج ممن كان من الأوربيين والمحميين المغاربة يتحرون في تهريب الأسلحة:

- خ. س، ك 467، ص. 244، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الأول 1311/ 19 سبتمبر 1893.

- خ. س، ك 242، وثيقة بتاريخ 21 جمدى الثانية 1316/ 6 نونبر 1898.

- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 3، ص. 995 وما بعدها، حول تخصص أفراد أسرة لازارو دي ماريا من جبل طارق (Lazaro di Maria) في تهريب الأسلحة إلى مدينة الجديدة، ومنها إلى داخل البلاد.

- خ. س، مح. ح رقم 449، رسالة بتاريخ 26 شعبان 1311/ 4 مارس 1894 في شأن اشتغال يهودي من مدينة الصويرة يدعى حيم أزنكوط بهذه التجارة المحظورة، إذ كان يأتي بالبنادق من عيار سبع عشرة طلقة إلى قرية تُفلِحْت حيث يقيم أخ له بها، ثم يشرع في تسويقها من هناك في القبائل المجاورة، وجهها القائد الحسين بن إبراهيم الدليمي، ولعله قائد من قواد الإدالات السوسية، إلى السلطان المولى الحسن.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 402/ 8، رسالة عامل الدار البيضاء أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، بتاريخ 15 محرم 1313/ 8 يوليوز 1895. في شأن اشتغال اليهودي أبرهام بن إسحاق سانج البيضاوي ببيع العدة والذخيرة علانية بإحدى حوانيت المدينة، في ملك شريك له من إخوانه في الملة وهو فيدال بن حزان، من محميي فرنسا.

المواقع هي مراسي: بادس، والأبراج، ولاكش، والجبهة، والنكور، والحاج حسون، ووادي المرابطين واحساين، وسيدي إدريس، وسيدي مسعود أحساس، وسيدي بوداوود، وسيدي البشير، وتقيت، والقلة، ووادي كَرات...[1].

هذا، وقد ورد ذكر هذه المواقع في مصادرنا، بصدد الحديث عن عدد من القضايا، كاشتغال المهربين «بإخراج الكنطربنض» من بعضها دون أن يتصدى إلى ذلك ممثلو المخزن في هذه المناطق، أو بمناسبة التعرض إلى محاولة الباخرة الفرنسية القادمة من مدينة وهران، والتي كانت بصدد إنزال حمولتها من ملح البارود بمرسى مليلة، ومنع حاكم هذه الأخيرة قائد السفينة من ذلك، أو عند العثور على سلاح أو ذخيرة مهربة بشاطئ إحداها، أو لاستنكار تصرف مسؤولين مخزنيين بسبب خوضهم في عمليات التهريب، من خلال مثال قائد وأمين فرقة مَزُّوجَة من قبيلة كَلعية، حدو المزوجي وميمون بن المختار الفرخاني[2].

1- خ. س، ك 121، ص. 187، رسالة السلطان إلى محمد المراني بتاريخ 25 شوال 1301/ 18 يوليو 1884.

- خ. س، ك 370، ص. 220 وما بعدها، رسالة السلطان إلى الخليفة بفاس المولى إسماعيل، وسبع رسائل مماثلة إلى قواد منطقة الريف وقلعية، كلها بتاريخ 22 رجب 1303/ 26 أبريل 1886.

2- خ. س، ك 370، ص. 22، رسالة السلطان إلى القائد مبارك الدوبلالي، بتاريخ 22 رجب 1303/ 26 أبريل 1886.

- خ. س، مح. ح رقم 101، رسالة أمين مليلة محمد بن أحمد العسري بتاريخ 8 رمضان 1303/ 10 يونيو 1890.

- خ. س، مح. ح رقم 266، رسالة القائد مبارك بن الطاهر (الرحماني والذي تزعم غداة وفاة المولى الحسن انتفاضة قبيلة الرحامنة)، بتاريخ 11 جمدى الأولى 1307/ 5 دجنبر 1889.

- خ. س، مح. ح رقم 237، رسالة القائد العربي الولشكي، بتاريخ 21 شعبان 1307/ 12 أبريل 1890، حيث ختم رسالته قائلاً:

«... فكما أن الأمين المذكور (ميمون بن المختار الفرخاني) حيث وقع البارود بين مطالسة وإيالة الحيرش بقصد البيع، وذالك من داره من غير كذب، ولا زور. ولقد أخبر بعض من اطلع على حال أهل تلك الناحية، وقال قد يوجد عند الأمين المذكور وعلى يديه كثير من=

واتخذ المخزن ترتيبات مماثلة في عدد من المراسي، فزاد في عدد العسسة، وأمر بتشييد أماكن للحراسة ومخابئ لرصد تحركات المهربين، بل نظمت حراسة داخل المرسى نفسها، للحيلولة دون تسرب المواد المهربة إلى الخارج[1].

فهذا ما نفهمه مما كتبه محتسب الرباط عبد الخالق فرج إلى السلطان. فبعد أن ذكر الأوامر الصادرة إلى العامل محمد السويسي «... **بأن يجعل في كل باب من الأبواب الخمسة عندنا عساسين بقصد حراسة ما يخرج من المكاحل الرومية القديمة والجديدة وعمائرها، وقبض من عثروا عليه خارجاً بشيء منها، وانتزاعه من يده على وجه الكطربندوا...**»، يضيف بأنه نفذ لهم أجرتهم على ذلك مياومة من المستفاد وقدرها عشرون مثقالاً من حساب مثقالين للواحد في اليوم[2].

= **الأمور المنهى عنها. نعم، حيث يوجد هذا عند من هو أمين، فكيف بالعامة...**».

– خ. س، ك 763، ص. 64، رسالة النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس إلى قائد قبيلة بقيوة علي بن المنصور البخاري، بتاريخ 17 صفر 1320.

1– انظر مثلاً ما ورد في رسالة السلطان إلى أمناء العرائش، بتاريخ 12 ذي القعدة 1312/ 16 مايو 1895، بعد أن علم بتفاحش ظاهرة "الكنطرابنض" في مدشر قريب من هذه المدينة يدعى رقّادة، حيث أمر ببناء «**هناك بعدوة الساحل قرب الوادي، بمحل منتهى الماء عند غاية امتلائه وارتفاعه، 3 أنبحة مسقفة من 30 شبراً طولاً في النباح، بين كل منها 20 شبراً، وتكون على خط واحد موجهة للمرسى...**».

وأمر السلطان كذلك بأن يكلف بالعسة ليلاً 30 نفراً من كَيش المدينة، بحسب 10 في كل "نباح" ويعطاهم مثقال لكل واحد مياومة، بينما يعهد لعشرة أشخاص مدنيين بالحراسة في النهار، مقابل أجر يومي قدره 15 أوقية.

– خ. س، ك 218، ص. 142.

2– خ. س، مح. ح رقم 296، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1309/ فاتح يوليو 1892.

واتخذت ترتيبات مماثلة في مرسى الصويرة، حيث دعت الضرورة إلى اتخاذ «... ضابط لحسم هذه المفسدة...»، ويقصد طبعاً «بالمفسدة» ظاهرة التهريب، تضمنتها رسالة وجهها السلطان إلى أمناء هذه المدينة، نجملها في النقط الآتية:

1) تشمل الحراسة البرج الكبير، وكدية المنشر، ويقوم بها عشرة أشخاص في كل واحد منهما. وأما باب البحر بالقصبة الجديدة، يكلف به أمين «ثقة يعتمد عليه»، وأربعة مخازنية من الجيش الصويري.

2) تنتظم الحراسة في هذه الأماكن الثلاثة فقط، في الأوقات التي تكون «البابورات» و«المراكب» راسية في المرسى، ويُعطى لكل واحد من الحراس، مخازنية وغيرهم، مثقالان مياومة، وللأمين خمسون مثقالاً في اليوم كذلك.

3) وفي حالة ضبطهم سلع ومواد مهربة، فيعطاهم ربع قيمتها النقدية، يقتسمونه فيما بينهم، بالإضافة إلى الراتب المخصص لهم من قبل المخزن في كل يوم[1].

ويبدو أن تشديد الحراسة في بعض الأماكن الحساسة، وحضور الحراس بها في كل وقت وحين، كان يؤدي إلى تناقص وتيرة ترويج السلع والمواد المهربة. فإلى هذا المعنى، أشار أمناء مرسى طنجة، حيث كتبوا إلى السلطان بأن

> **«ما كان واقعاً من الكنطربانض بالسلاح، وملح البارود، والكبريت، والخفيف، والرش، قد انكف ذالك الواقع منه...».**

1- خ. س، ك 216، ص. 82، وثيقة بتاريخ 22 جمدى الثانية 1312/ 21 دجنبر 1894.
أشارت وثيقة بتاريخ ذي الحجة 1318/ مارس - أبريل 1901، إلى المبلغ الذي أنفقه أمناء هذه المدينة على ترتيب العسة بها لمحاربة ظاهرة التهريب، وهو 1239 مثقالاً.
- خ. س، ك 446، ص. 13.

واختتموا رسالتهم باقتراح الأجر الذي يرونه مناسباً لتعويض الأشخاص القائمين بأمر العسة بالمرسى وعددهم خمسة، وهو أن يخصص لهم عشرون ريالاً في الشهر، ثمانية ريالات تُعطى لرئيسهم، والإثنى عشر ريالاً يتقاسمها بالتساوي الأربعة الباقون.

بيد أن مثل هذه الاستراحة كانت محدودة في الزمان والمكان، للأسباب التي سبق وأن ألمحنا إليها في بداية هذه الفقرة. فكثيرة هي الأوساط والجهات، وطنية وأجنبية، والتي كانت تستفيد سياسياً ومادياً من الاتجار في تهريب الأسلحة إلى المغرب، ناهيك عن رغبة وحرص عدد من القبائل في تسليح أبنائها للدفاع عن مجالها ومصالحها.

وكان السلاح المهرب، إما يقصد الجهات الداخلية، حيث تتحدث الوثائق عن اشتغال عدد من المهربين ببيعه لأهالي قبائل زمور الشلح، وتادلة، وبني مطير، وزيان، وأيت شخمان، وإما يتنقل بعض الأفراد إلى المراسي للحصول عليه.

ففي رسالة السلطان المولى الحسن إلى باشا مكناس، القائد حمّ بن الجيلاني، نعلم **«أن زمور الشلح أكثروا من شراء العدة ذات الست عشرة عمارة من طنجة، حتى صارت تُجلب منها لبلادهم عدداً عدداً...»**[1].

1- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 448، بتاريخ 6 شعبان 1309/ 6 مارس 1892.
– خ. س، ك 467، ص. 32، رسالة السلطان إلى القائدين البوكَماني ومحمد الكَديري، في شأن التماسهما من السلطان «إصدار أمرنا الشريف بالقبض على الذين يبيعون العدة والقرطوس...». والوثيقة بتاريخ 28 ذي القعدة 1310/ 13 يونيو 1893.
– خ. س، ك 242، رسالة السلطان إلى أمناء الجديدة، في شأن ما عثر عليه من عدة وذخيرة مهربة، حيث نقرأ ما يلي:
«... جل المراسي انقطع منها هذا، بل جميعها. والدليل على ذالك أن زعير يشدون الراحلة لتلك المرسى مع أن الرباط والدار البيضاء أقرب إليهم منها...». =

ولا بأس أن نختم حديثنا هذا بما كتبه الرائد مانجان (Cdt. Mangin) حول مسألة تهريب السلاح إلى المغرب، وإن كان الحكم الذي أصدره وقتئذ، أي في 18 غشت 1910، كانت الأوضاع قد تدهورت في البلاد إلى أقصى حد، ولم يعد المخزن قادراً على الأخذ بناصية الأمور وأزمتها، حيث لا أحد يأتمر بأوامره، وبالأحرى التحكم في ظاهرة خطيرة كهذه، حيث قال:

«... وفي الأخير، هناك ملاحظة أوحت لي بها هذه القضية (إعادة تنظيم القوات العسكرية المغربية)، وذلك بإعفاء ما هو موجود منها حالياً في الخدمة، وتعويضه بفرق جديدة. فمنذ حوالي سنة ونصف، اقتنى المخزن كمية هائلة من البنادق، وسلح بها أفراد الكَيش والعسكر الذين كانوا يحاربون في جهات مختلفة من البلالد. إلا أن الكثير منهم كان يفر، وبيده طبعاً سلاحه، الأمر الذي كان يعني أن أغلبية البنادق التي تخرج من مخازن فاس، كانت تقصد القبائل، ولا زال الأمر مستمراً، بل في تزايد. ومن ثمة، فإنه يحق القول إن المخزن يمكن اعتباره من المهربين الأساسيين للسلاح في المغرب. فالمسألة جديرة بالاهتمام، لأنها تنطوي على مخاطر أكيدة بالنسبة للمستقبل...»[1].

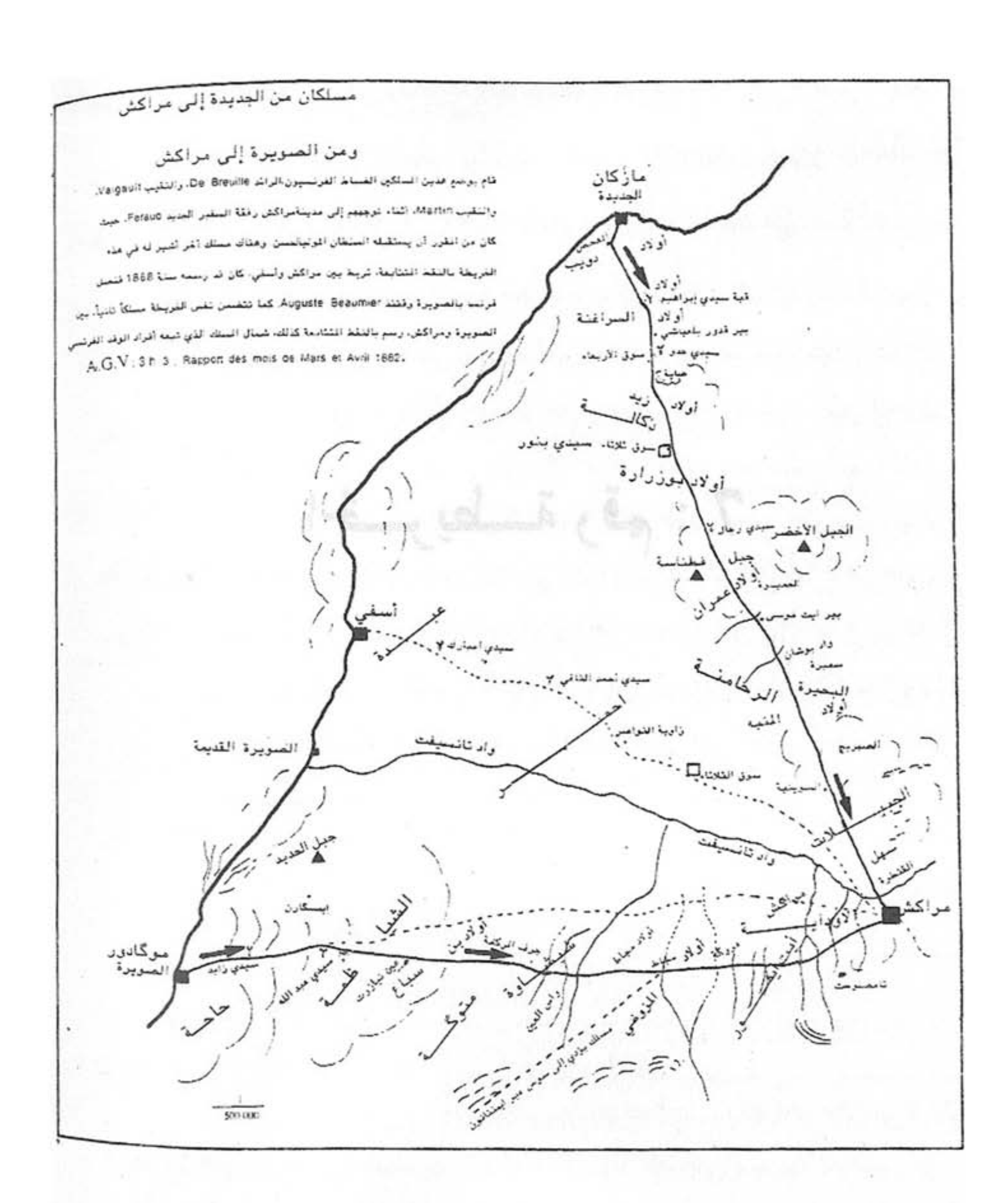
- الوثيقة بتاريخ 16 جمدى الثانية 1316/ فاتح نونبر 1898.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416/ 2، رسالة القائد أحمد بن الجيلاني الأودي إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يخبره فيها بأن «جماعة عايت الرواضي يشترون القرطوس من الدار البيضاء ويبيعونه للفساد عايت امْهيواش».

والوثيقة بتاريخ 3 ربيع الثاني 1317/ 11 غشت 1899.

1 - A.G.V., 3h16, dossier 5, p. 4.

الخـــريطـــة رقم : 7



مسلكان من الجديدة إلى مراكش
ومن الصويرة إلى مراكش
قام بوضع هذين المسلكين الضباط الفرنسيون الرائد De Breuille، والنقيب Vaigault، والنقيب Martin، أثناء توجههم إلى مدينة مراكش رفقة السفير الجديد Feraud، حيث كان من المقرر أن يستقبله السلطان المولى الحسن. وهناك مسلك آخر أشير له في هذه الخريطة بالنقط المتتابعة، شريط بين مراكش وأسفي، كان قد رسمه سنة 1868 قنصل فرنسا بالصويرة وقتئذ Auguste Beaumier. كما تتضمن نفس الخريطة مسلكاً ثانياً بين الصويرة ومراكش، رسم بالنقط المتتابعة كذلك، شمال المسلك الذي تبعه أفراد الوفد الفرنسي
A.G.V : 3 h 3 . Rapport des mois de Mars et Avril 1882.
مازكان
الجديدة
دويب
أولاد
السراغنة
سوق الأربعاء
دكالة
سيدي بنور
أولاد بوزرارة
الجبل الأخضر
جبل
قطناسة
أولاد عمران
أسفي
عبدة
الرحامنة
البحيرة
الصويرة القديمة
واد تانسيفت
سوق الثلاثاء
جبل الحديد
الجبيلات
سهل
مراكش
الشيا
موكادور
الصويرة
سيدي زايد
حاحة
متوكة
شياظمة
تامصلوحت

الفصل الثالث: التسيير والتأطير

1 - الأطر والتراتب العسكري

ظل رؤساء الجيش، على امتداد القرن التاسع عشر، يحظون بمكانة مرموقة في الجهاز المخزني، بل في المجتمع نفسه، حيث كانوا يُعدون من فئة الخاصة، أي من النخبة. ولا أدَلّ على هذا من إثبات أسمائهم في عقود بيعات جميع سلاطين الفترة. فقد ورد مثلاً في نص بيعة أهل فاس للسلطان سيدي مُحمد بن عبد الرحمن ما يلي:

> **«... فبايعه من أهل فاس، الخاصة والجمهور من الناس، الصدور والأعيان، وأهل الوجاهة في هذا الزمان... ورؤساء جيوش وأجناد، من قبيلتي شراكَة وأولاد جامع المتقدمين في كل ناد، والجيش السعيد، المستوطن بالحضرة العالية بالله فاس الجديد...».**

وقد ذيلت هذه البيعة بأسماء "أهل فاس، شرفاء وعامة"، و"الجيش الفاسي، شراقة وأولاد جامع"، و"الجيش السعيد بالحضرة العالية بالله فاس الجديد"، فكان عدد الصنف الأول 95 شخصاً، والصنف الثاني 72 فرداً والصنف الثالث 32 نفراً، ممّا يعني أن عدد قواد الجند قد فاق عدد الفئات الأخرى[1].

ومن بين أبرز القواد الحاضرين في عقد هذه البيعة كذلك، العربي بن المختار الجامعي، وبوشتى بن البغدادي، وعلي بن الجيلالي الراشدي، ومحمد بن يط الجامعي، وحميدة بن علي الشركَي، والباشا فرجي...

---

[1]- مجلة الوثائق، عدد 2، 1976، ص. 337 وما بعدها، وثيقة رقم 260 بتاريخ 2 صفر 1276/ 28 سبتمبر 1859.

وممّا يُدعم وجهة النظر هذه أن قُواد الكَيش والعسكر بهذه المدينة، حين خبروا بوفاة السلطان سيدي محمد، عقدوا بيعة خاصة بهم لابنه وخلفه السلطان المولى الحسن، كان يتقدمهم قائد المشور وقتئذ الجيلالي بن حم البخاري، وخليفته مُحمد بن يعيش، وقائد رحاة فرقة الكَوارم الجيلالي بن يعقوب، والباشا أحمد أمالك، ومولاي أحمد الصويري...[1].

ومهما يكن من أمر، فإننا سنحاول معالجة النقط الآتية:

- ملاحظات وارتسامات حول أطر الجيش.
- طرق التعيين في الوظيف والترقي في الرتبة.
- نماذج من مشاهير هؤلاء القواد في القرن التاسع عشر.

كتب إركمان، في تقرير له بتاريخ 20 يبراير 1878، أن جميع الضباط الصغار والمتوسطين في الجيش المغربي، كانوا يحملون لقب قائد. وبسبب عدم حملهم لشارات وعلامات خاصة بهم، فإنه كان يصعب تمييز الرئيس من المرؤوس. ويحمل القواد الأعلى درجة من هؤلاء القواد، لقب أغوات والذي يخول لحامله مكانة مرموقة في الجهاز المخزني. إلاّ أن أغلبيتهم كانوا أميين، يجهلون أبسط قواعد ومبادئ الكتابة والقراءة[2].

ويقول صاحب "**انتحار المغرب بيد ثواره**" في سياق حديثه عن الهزائم المتتالية التي كان يلحقها الروكَي بوحمارة وأتباعه بالمحلات السلطانية، في المراحل الأولى من بداية أمره، ما يلي:

1- مجلة الوثائق، عدد 3، 1976، ص. 23 وما بعدها، وثيقة رقم 305، بتاريخ 18 رجب 1290/ 11 سبتمبر 1873.

2- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 1, en date du 20 février 1878, p. 1 et suiv.

«... ومن الأسباب التي أوجبت الانكسار عدم وجود ضباط مُدربين على الحروب، لهم معارف بفنونها. وإنّما الذي كان يقود تلك الجيوش الجرارة ضباط أميون، غالبهم لا يقرأ، ولا يكتب، ولا معرفة له بجغرافية الأرض ليكون تحريك العساكر على كيفية يُؤمن فيها العطب. وقد عَلِمْتَ أن مسألة تحريك العساكر ومطابقتها لما تقتضيه الفنون العسكرية عليه مدار الانتصار في الحروب...»[1].

يظهر من خلال ما تقدم أن هؤلاء القواد كانوا لا يتوفرون على أدنى قسط من التعلم ولا أدنى رصيد من التكوين العسكري، ومن ثمة جهلهم التام بفنون ومناهج الحرب العصرية، وبما كان يجري حولهم من أحداث ووقائع، وهم في ذلك صورة حية لما تمثله هذه المرحلة من تطور اجتماعي، وثقافي، وتقني بالنسبة للمجتمع المغربي وقتئذ. على أن هذا لا يعني بالطبع التنقيص من شجاعتهم وإقدامهم، أو إنكار ما كان لبعضهم من دراية ومهارة في ميادين القتال، وفي تسيير الرجال، وإنّما قصدنا هنا الإلحاح على أن هؤلاء القواد لا معرفة لهم بمناهج وطرق الحرب العصرية، كما كان يتلقاها نظراؤُهم في المدارس الحربية الأوربية، وإنما كانوا يُحاربون، ويذهبون إلى ميادين القتال، وكل ما يتوفرون عليه من خبرة ومعرفة بالحرب وشؤونها، يتلخص فيما يكونون قد اكتسبوه انطلاقاً من تجاربهم في قبائلهم.

وأما التراتب العسكري، فلم يكن يستند إلى أسس موضوعية، كالاعتماد مثلاً على مقاييس الأقدمية في الخدمة، أو الاستحقاق الشخصي في ميادين القتال، بقدر ما كان يعتمد على اعتبارات أخرى، كالعلاقات الشخصية والعائلية، ومدى ارتباط الفرد وتقربه من كبار أعوان المخزن.

1- الحجوي، م. س، ص. 21.

وكان التراتب العسكري يقتصر فقط على أربع رُتب رئيسة، يوجد في أعلاها قائد الأرحى أو الأغا، وفي أدناها المقدم، ويتوسطهما قائد المائة، والخليفة أو المتوسط. وقد يقضي المرء حياته كلها في الخدمة دون تغيير الصفة الأولى التي وَلَجَ بها الجندية، كما قد يحدث أن يعين الشخص في رتبة قائد مائة أو قائد الرحى، دون أن يكون له مسيس بالخدمة العسكرية.

وممَّا يثير الانتباه كذلك عدم مُزاولة هؤلاء القواد لعدد من الاختصاصات والمهام التي عادة ما تُناط بضباط الجيش، كالإشراف على تدريب وتكوين رجالهم في شؤون الحرب، وتناول مختلف الأسلحة واستعمالها، وطرق صيانتها، وتسيير أمورهم الإدارية، إلى غير ذلك من المسؤوليات التي تُعَدُّ من صميم وظيفة القائد العسكري، نجد أغلبهم، باستثناء مشاركتهم في الحركات المخزنية، يُستعملون في أغراض أخرى كانت تكتسي صبغة مدنية أكثر منها عسكرية، كالتسخير مثلاً لدى قواد القبائل لتبليغهم أمر من أوامر السلطان، أو الوقوف على استخراج حق من الحقوق لفائدة المخزن، من واجب، وذعيرة، وحركة، أو فض نزاع بين قائد وإخوانه، أو بين جماعتين متجاورتين...

ونلمس جانباً من هذه الجوانب فيما كتبه الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى باشا كَيش عبيد البخاري بمكناس القائد الجيلالي بن بوعزة، حيث تظهر الأهمية التي كان يكتسيها منصب باشا الجيش البخاري في جهاز المخزن، حيث نقرأ ما يلي:

«... وما ذكرته من التوجه إليهم بنفسك لإطفاء نار الفتنة بينهم، والإصلاح بينهم وبين عاملهم، فتعلم أنّ بني حسن لا ثمرة فيهم، ولا يقفون على كلام، ولا يستحيون من تباشويت وأنت باشا الجيش، ومرتبة

باشا الجيش ليست بسهلة، وإن توجهت إليهم ولم تحصل معهم على طائل، يكون في ذلك معرَّة، مع أن الباشا لا يتحرك إلاّ في أمر مهم. فحتى لو طلبوا منك ذلك، فإنه لا يناسب لأن مرتبتك تأبى ذلك....»[1].

واضح إذن من كلام الخليفة سيدي محمد أن منصب باشا الجيش، كان يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمخزن، ومن ثمة ضرورة توفر من يشغله على خصال وصفات المروءة، والنجدة والحزم، والتعقل...

إن التعيين في المنصب أو في الرتبة، كان يختلف حسب الظروف التي كانت توجد فيها الدولة. فحين تكون قوية الجانب، مسموعة الكلمة، كان اختيار قواد الجيش يتم ولا شك، بالنظر إلى مؤهلاتهم وخصالهم، وهذا ما نلاحظه مثلاً بالنسبة لفترة حكم السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام. ففي رسالة وجهها إلى باشا مكناس، في شأن اقتراح هذا الأخير شخص يُدعى علال الذكير لتولي قيادة مائة من الجيش البُخاري، ورد ما يلي:

«... فذلك الذي ينبغي في كل من يتولى مرتبة، إنما يُقدّم أهل المزايا والخصال الحميدة، ومن يعتمد عليه في الأمور، ويغني في الورود والصدور...»[2].

وأفصح المولى عبد الرحمن عن رأيه بكيفية أكثر وضوحاً حول النقطة ذاتها، في رسالة أخرى وجهها إلى نفس الشخص، حيث خاطبه قائلاً:

«... وما ذكرت على شأن الثلاثة الذي تخيرهم لولاية واحد منهم على رحاة (القائد بوعزة بوفــصيبة الذي تم توقيفه)، أما عبٌ بن سعيد، فإنه من بيوتات الولاية، إلاّ أنه غير راجح العقل، متين الدين، ولا ينبغي تولية

1- خ. س، و. ز، مج 30، وثيقة رقم 15 بتاريخ 23 جمدى الثانية 1263/ 8 يونيو 1847.

2- خ. س، و. ز، مج 30، وثيقة رقم 234 بتاريخ 6 صفر 1261/ 14 يبراير 1845.

من كان كذلك. وأما علال بن حسين، فإنه حدث، صغير السن، لم تحنكه التجارب حتى يرتقي تلك المرتبة. وأمَّا الثالث، وهو الجيلالي بن الغازي، فقد بلغنا مسكنته، ودينه، فهو الذي تولي. ففي الحديث، عليك بذات الدين تربت يمينك.

فإن قائد الرحى كالقابلة يطلع على عورات المخازنية، وتزوف عنده نساؤهم. فينبغي أن يكون تقياً، نقياً، وهؤلاء المخازنية مثل الأولاد نحب أن يتولى عليهم إلاّ من يأمنون فيه على حريمهم...»[1].

يتبين إذن من كلام السلطان ضرورة مُراعاة مجموعة من الخصال والمواصفات فيمن يُرشَّحُ لتقلد منصب قيادي في الجيش، كأن يكون متبصراً وعاقلاً، لا طائشاً ومُتهوراً، قوي الإيمان، ناضجاً في تفكيره وسلوكه، جَرَّبَ الحياة وجربته.

ويتراءى لنا من الوثائق كذلك، أن جُل سلاطين القرن التاسع عشر كانوا يتولون شخصياً التعيين في المنصب، أو التسمية في الرتبة، متى اقتضت الظروف ذلك، سواء تعلق الأمر بعزل قائد عسكري من منصبه، لسبب من الأسباب، وتعويضه بآخر، أو اقتصر الأمر على التعيين لأول مرة في الخدمة. وتنطبق هذه الملاحظة خصوصاً على فُرق الكَيش، وعبيد البُخاري، وعسكر "النظام"[2].

1- م. و. م. ر، مح 1، ملف رقم 19، وثيقة بتاريخ 19 صفر 1260/ 10 مارس 1844.

2- خ. س، و. ز، مج 30، وثيقة رقم 289 بتاريخ 16 رجب 1267/ 17 مايو 1851، يُخبر السلطان فيها الباشا القائد الجيلالي بن بوعزة بتعيينه القائد الجيلاني بن العواد على رحى سعادة «مكان الحاج الجيلالي لمرضه...».

خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة رقم 249 بتاريخ 25 شوال 1290/ 15 دجنبر 1873. يطلع فيها وزير الحرب عبد الله بن أحمد البُخاري ابنه مَحمد بأن السلطان الذي وصل إلى مشرع الرملة على رأس جيوشه، قادماً له من مدينة مراكش، قد عين عمر الهياضي أغا على طابوره.

- خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 192 بتاريخ 17 شوال 1295/ 23 أكتوبر 1878. =

وكان العديد من التعيينات يتم طبعاً على يد كبار أعوان المخزن، كالحاجب، وقائد المشور، ووزير الحرب مثلاً، حين كان يتوسل إليهم الغير لتعيين، أو نقل، أو ترقية أحد الأقرباء أو المعارف. فقد كتب عبد الله بن أحمد السابق الذكر إلى ابنه مَحمد ما يلي:

«... ومنه، فاعلم أن القائد الرَّحَّالي بن مبارك طلبنا في تبديل مَحمد ابن سليمان بأحد من إخوانه. أمَّا ابن سليمان فيرجع قائد المائة في العسكر، ويجعل خليفته بالطبجية، وأجبته بأن يرجع إليك، فساعده على ذلك إذا أتاك...»[1].

وبعد أن استقى الرائد لوفالوا (Cdt Levallois) خبراً في الأوساط المخزنية، مفاده أن السلطان ينوي اختيار قواد مائة ومقدمي الكَيش والعسكر من بين الطلاب الذين أنهوا تعليمهم وتكوينهم العسكري على الخصوص في البلاد الأوربية، كتب ما يلي:

«... إن هذه الفكرة، في حدّ ذاتها، إيجابية، ولكن، هل يمكن تطبيقها فعلاً؟ إني أشك كثيراً في حدوث ذلك، لأنّ أحسن النيات لا تصمد، عند

= وهي عبارة عن رسالة وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد باشا فاس وقتئذ، يُخبره فيها بقرار السلطان عزل قائد الأرحى في العسكر المدني الرايس، واستخدامه في حنطة الفرادة.

A.G.V;? 3H11, Rapp. Burckardt n° 110, en date du 17 mai 1900, p. 2.

حيث نعلم بأن السلطان قد عين أحمد المنبهي، من قبيلة وزير الحرب المهدي المنبهي، قائداً على طابور الحرابة مكان القائد حواش.

[1]- خ. س، و. ز. مج 25، وثيقة بتاريخ 22 ربيع الأول 1292/ 28 مايو 1875.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 309/ 3، وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1312/ 19 مارس 1895، ويتعلق الأمر برسالة موجهة إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى يلتمس منه فيها استبدال قائد «من قواد عسكر بسلا اسمه الطاهر بن عطية قد عجز عن خدمة العسكر، وها رجل يصلح لذلك، وكونه شجاعاً... وهو عسكري يقال له محمد الورديغي الخلفي بسلا...».

المغاربة، مقابل بعض الدنانير سيما وأن توزيع الرتب مصدر خصب وسهل للإثراء...»[1].

ومن الممارسات والعوائد التي جرى بها العمل، وأصبحت تقليداً مألوفاً، في كافة دواليب الدولة تقريباً، وكانت لا تصدمُ أحداً أو تثير دهشته واستغرابه، أن يرث الإبن وظيف والده الذي وهنت قواه، وأصبح عاجزاً عن الخدمة، أو المتوفى، أو يُعوض بأحد أقربائه، في حالة عدم وجود من يخلفه من الأبناء. ولا شك أن ظاهرة اشتغال مئات من أطفال أفراد الكَيش وعبيد البخاري، في طوابير العسكر، أي الجيش النظامي، والطبجية، كان يستجيب إلى رغبة وآمال الآباء في أن يخلفهم أبناؤهم في مناصبهم من جهة، وإلى حرص المخزن على تأمين حاجياته من الخدام من جهة أخرى[2].

ولم تكن ممتلكات ولا ثروة قواد الجيش في مستوى حجم التي كانت بيد قواد وشيوخ القبائل. فبقدر ما كانت مداخيل الأولين من المال محدودة وجد متواضعة، بقدر ما كانت مصادر الإثراء المتاحة للثانيين متنوعة ووفيرة نسبياً.

فلا أثر في الوثائق إلى هذه الثروات العريضة، والمتكونة من عدة عقارات في المدينة، ومن مجموعة من الضيعات الزراعية الشاسعة، ومن عزبان بها المئات من رؤوس الماشية، إلى غير ذلك من فرش بديع، وأثاث منزلي متنوع فاخر، وحلي ومجوهرات ثمينة. فلا يعدو في المقابل أن يتلخص ما يتخلف عن فئة من هؤلاء

---

1 - A.G.V., 3h4, Rapp. du Cdt. Levallois, n° 2, en date du 1er mars 1884.

2- خ. س، ك 621، وثيقة بتاريخ 6 ربيع الأول 1292/ 12 أبريل 1875. ورد في هذه الوثيقة أن عدد "الأولاد" الذين ينتسبون إلى الفرق الآتية: البُخاري، شراكَة، فاس العليا، قصبة المنشية، الشراردة، مراكش، تافيلالت، فاس العتيق، تكَانة، قبائل مختلطة، وتم تسليمهم إلى الطوابير الآتية: الخوجة، الحاج أحمد، تكَانة، الغرناطي، وابن المختار، قد بلغ 1991 صبي!

القواد العسكريين وهي قليلة بعد وفاهم، من متاع وممتلكات، في دار أو دارين في المدينة، وفي أرض تتسع لعدد من أزواج الحرث وعزيب أو أكثر في البادية، بالإضافة إلى الأثاث المترلي، وبهيمتين أو أكثر لركوبه. فقد ذكرت وثيقة مخزنية مثلاً أن قائداً من تنظيم عبيد البخاري بمكناس قد خلف

«داراً معتبرة، وبلاداً، وعرصة بتاورة، ولم يُخلف ذكراً عدى البنات، فعصّبه بيت مال المسلمين...»[1].

وورد في رسالة أخرى وجهها الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي إلى السلطان، في موضوع الـتراع القائم بين بعض الجماعات بقبيلة السجع، ذكر لعزيب في ملك «كبير المسخرين القائد أحمد بن المكي»[2].

وتسمح وثيقة مخزنية أخرى بتكوين فكرة عن حجم وأهمية الأراضي الفلاحية التي قد يتأتى لبعض قواد الجيش تملكها، حيث ورد بها الحديث عن التراع القائم حول "بلاد" تقع بتراب جماعة من فرقة مختار من قبيلة بني أحسن، بين مالكها الأغا عبد السلام الحسناوي، وأفراد الجماعة الذين ينكرون عليه ملكيته لها، والتي

«هي سيدي فصيلة كبيرة من فواصل إخواننا مختار، وليس أحد حاصل بها كمثلها من جميع البلاد المختارية، وإنما تقتسم في إبان حراثتها قسمة استغلال كل سنة، لا قسمة استبدال، حيث لم تكن لحي واحد....»[3].

---

[1]- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 61، بتاريخ 26 شعبان، 1306/ 27 أبريل 1889، وهي عبارة عن رسالة السلطان إلى باشا مكناس حم بن الجيلالي، حيث نعلم بالمناسبة أن الوصي على "أولاد الجيش" هو مَحمد بن بوعزة بن العربي الفشار، وأن السلطان قد أمر حم بن الجيلاني بتقويم هذه الممتلكات ويشتريها المخزن وحده، على أن يعطي للوارثات حقهن من الإرث.

[2]- خ. س، مح. ح رقم 136، وثيقة بتاريخ 24 جمدى 2، 1304/ 20 مارس 1887.

[3]- خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة رقم 401 بتاريخ متم رجب 1312/ أواخر يناير 1895.

ويبدو أنّ النزاع حتى وإن كان قد سُوي لصالح صاحب الحق الأغا المذكور، فإن المُقام لم يطب له قط وسط خصومه، إذ نجده سنتين بعد هذه الأحداث بالتقريب، يلتمس من السلطان الموافقة على الانتقال بخيمته إلى إيالة القائد الحباسي، كما توضح ذلك الفقرة الآتية:

«الحباسي وبعد، فقد طلب الأغا عبد السلام ابن الراضي الحسنوي نقل أهله وخيمته من قبيلة بني حسن إلى الغرب إيالتك، وساعدناه على ذلك. وعليه فنأمرك أن تُعين لهم محلاً ينزلون فيه، وتستوصي بهم خيراً، وتعاملهم بالجميل والسلام، في 4 محرم عام 1314/ 15 يونيو 1896»[1].

وغالباً ما كان القواد العسكريون يقضون نحبهم دون التمكن من ترك ولو منزل واحد في ملكهم، يستقر فيه أفراد عائلتهم. فقد كتبت أرملة قائد عسكر مدينة الدار البيضاء القائد بناصر الكَندوز إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، تطلب منه التدخل لدى عامل المدينة ليخلي سبيلها ويتركها تستقر بالدار التي كانت منفذة لزوجها الراحل[2].

وتضمنت وثيقة قائمة الأثاث، والملابس، والحلي، والبهائم... التي يدَّعي القائد موح الطبجي ضياعها، أثناء الهجوم الذي استهدفه وأفراد عائلته بالقرب من مدينة الجديدة، في تراب قبيلة أولاد بوعزيز الدكالية، الأمر الذي يسمح بتكوين فكرة عن مستوى عيش قائد عسكري، سيما إذا علمنا أن "8000 ريال عيناً" قد ضاعت منه أثناء نفس الهجوم[3].

1- خ. س، ك 422، ص 142.

2- خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة رقم 410 بتاريخ 5 جمدى الثانية 1313/ 23 نونبر 1895.

3- خ. س، ك 422، ص. 43، وثيقة بتاريخ 4 حجة 1313/ 17 مايو 1896.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 403/ 20، رسالة عامل الجديدة مَحمد بن يحيى الجديدي إلى =

وتتحدث الوثائق عن العديد من هؤلاء القواد، في سياق إثارة قضايا ومشاكل، تتعلق مثلاً، إمّا بما هو من اختصاصاهم، أو حين كان الأمر يتعلق بقضاء بعض أغراض المخزن في جهات مختلفة من البلاد، وتدخل فيما اصطلح على تسميته بالتسخير لدى قواد القبائل. ومن الأسماء التي يتردد ذكرها في الوثائق المخزنية أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان مثلاً، بالنسبة لأطر العسكر، وجميعهم برتبة قائد أغا، نذكر منهم ما يلي:

البطاحي، محمد أُمَنُّو السوسي، أحمد المصمودي، عزوز بن الفتوح، الغرناطي، ابن المختار الجامعي، وحَمُّ الجامعي، وعمر التونسي، وعمر السوسي، والمصطفى الجزيري، ومحمد بن أحمد الخوجة التونسي، وقاسم منون البخاري، ومبارك بن الشليح الشرادي، وحمودة الجزيري... [1].

على أن أشهر هؤلاء جميعاً هو القائد محمد أُمَنُّو السوسي (1827-1889)، حيث يعتبر ممن ساهموا في تأسيس جيش "النظام"، وتطوير أساليب

= السلطان، بتاريخ 13 جمدى الثانية 1314/ 19 نونبر 1896.

ورد في التعقيب الذي كُتب في ظهر الوثيقة، أن القيمة النقدية لجميع ما نُهب للقائد موح الطبجي المذكور وأفراد عائلته، بما في ذلك الثمانية آلاف ريال المصرح بها، هي 9547 ريال. ولا شك أن السلطان قد استضخم هذا القدر من المال، الأمر الذي استوجب التوضيح الآتي: «إن قائد الرحى المذكور ذكر بأنه اكتسب هذا المال من النفع المنعم به عليه قيد حياة سيدنا المقدس، ومما وجد الحال تحت يده من ميراث ورثه عن إخوته، والكل من فضل الله وفضل مولانا المنصور بالله وزيادة، فإنه رجل من أهل الثقة... وهو متلبس بالخدمة الشريفة...».

[1]- خ. س. ك 298، وثيقة بتاريخ 22 جمدى الثانية 1284/ أكتوبر 1867؛ خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة رقم 269 بتاريخ 15 رجب 1296/ 5 يوليو 1879. - بن زيدان، م. س، ج 3، ص. 573؛ المنوني، م. س، ج 1، ص. 151؛ المشرفي (العربي)، الحسام المشرفي...، م. س، ص. 289؛ خ. س، و. ز، مج 4، وثيقة رقم 159، وثيقة بتاريخ 29 ربيع الأول عام 1271/ 17 نونبر 1857؛

- A.G.V., 3h4, Rapp. Levallois n° 4, en date du 1er avril 1884, p. 1.

وطرق عمل رجاله، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن على الخصوص. ومن علامات قوة إيمان الرجل، وعجيب جرأته وشجاعته، تطوعه التلقائي للانخراط في صفوف الجيش التركي، بينما كان يؤدي مناسك الحج رفقة أحد أقربائه الذي حاول، دون جدوى، إقناعه بالعدول عن قراره.

ولا شك أنه فعل ذلك انتصاراً للأخوة الإسلامية، وإسهاماً منه في حماية بيضة الإسلام، وشد عضد الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا. وبالفعل، التحق صاحبنا بجبهة القتال، وأبلى البلاء الحسن في صد هجومات العدو، وأبان عن مؤهلات حربية عالية، الشيء الذي جعله ينهي الحرب، وهو في رتبة ضابط صغير في الجيش العثماني.

وصادف رجوعه إلى المغرب بداية حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن الذي جعل منه مستشاره في شؤون الجيش، إلى جانب الضباط الأتراك، والتونسيين، والجزائريين الذين سبق وأن عهد إليهم السلطان برعاية جيش "النظام" العام.

وظل على هذه الحالة، مسموع الكلمة، مصون الجناب، طيلة عهد السلطان سيدي محمد. ولكن، بوفاة هذا الأخير، بدأت متاعبه ومحنه. ويبدو أن ءال موسى بن أحماد قد تضايقوا من إشعاع الرجل، واتساع نفوذه، سيما بعد تألقه مؤخراً في اقتحام مدينة فاس التي تحصن بها سكانها المنتفضون ضد المخزن، على إثر اندلاع هيعة أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس. فبادروا إلى الإساءة إليه، وَوَشُوا به عند السلطان الجديد المولى الحسن الذي تأثر بأقوالهم، فأمر بإلقاء القبض عليه في شتاء سنة 1291، وزُجَّ به في غياهب سجن تطوان.

ومما يعزز كلامنا هذا، ما ورد في رسالة وزير الحرب عبد الله بن أحمد إلى ابنه مَحمد، حيث قال:

«... أخبرتَ بما وقع لعدو الله منوا، وبشرتنا بذلك، بشرك الله بدخول الجنة، وأصلحك، وزاد في معناك...»[1].

وبقي القائد أُمَتُّو في الاعتقال إلى أن أفرج عنه أواخر سنة 1304/ أواخر سبتمبر 1887، حيث أُصدرت الأوامر إلى الخليفة السلطاني مولاي عثمان بمدينة مراكش، باستخدامه في حنطة الفرادة[2].

وقد برز ثلة من هؤلاء القواد العسكريين من بين أقرانهم أيام السلطان المولى الحسن والمولى عبد العزيز، ونالوا ثقة المخزن وتقديره. فلا تراهم إلاّ وهم في حركة وانتقال مستمرين، في جهات مختلفة من البلاد، لا يثنيهم عن ذلك لا

1- خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة بتاريخ 22 ربيع 2 1292/ 29 مايو 1875.

2- السوسي، محمد المختار: **حول مائدة الغداء**، مطبعة الساحل، الرباط، 1983، ص. 11 وما بعدها. دوَّن المؤلف في كتيبه هذا، ما كان يرويه له الباشا إدريس أُمَتُّو، في جلسات خاصة، ابتدأت أولاها يوم السبت 22 شعبان 1355/ الموافق 7 نونبر 1936، بمدينة مراكش، عن سيرة أبيه القائد محمد أُمَتُّو المذكور، وبالتالي أطوار أوضاع المغرب، منذ اعتلاء سيدي محمد بن عبد الرحمن عرش البلاد إلى سنة 1912.

خ. س، مح. ح رقم 172، وثيقة بتاريخ 3 محرم 1305/ 21 سبتمبر 1887؛ خ. س، ك 432، ص. 7.

في رسالة للأمير مولاي عبد الحفيظ، الخليفة السلطاني بمراكش، يلتمس فيها من أخيه السلطان المولى عبد العزيز إصدار الأمر باسترجاع دور أبيه (أي قرينه ورفيقه إدريس أُمَتُّو والتي كانت تحت يد القائد ابن داوود (العباس، باشا مراكش وقتئذ)، ورد التعقيب الآتي، في ظهر الوثيقة، باسم السلطان، ولكن هو في الحقيقة للوزير الصدر أحمد بن موسى: «ومن أين توصل بها؟»)، والرسالة بتاريخ 10 شعبان 1315/ 4 يناير 1898.

البرد القارس، ولا الحر القائظ. فإليهم كان المخزن يسند المهام الصعبة والخطيرة، مكلفاً إياهم بإخماد ما كان يشعل من حرائق وفتن هنا وهناك، نذكر أسماء بعضهم فيما يلي:

أحمد بن عبد الله أَمَهْرِير الصويري، أحمد المُومني، الحسن بُورْزيق اليموري، عبد الله بن العربي فنيش، العربي بن بوعزة الأودي، العربي بن حم البُخاري، العربي ولد أب محمد الشركَي، علال بن مُبارك بن الشليح، علي السوسي الباعمراني (الحاج)، عمر الهِيَّاضي، المحجوب المطاعي، محمد بن أحمد زنيبر، محمد بن الحسن الحربيلي، محمد ويدة السوسي، الناجم بن مُبارك الخصاصي...

وفي ختام حديثنا هذا عن أطر الجيش، نشير إلى أنه كان من عوائد المخزن أن يستعين السلاطين في تحمل أعباء المهام العسكرية ببعض أقاربهم، حيث كانوا يعهدون إليهم بقيادة حملات حربية ضد قبائل متمردة، أو بقيادة حركات عامة لردع عُدوان خارجي. ولطالما كُلِّف أقارب السلطان بمثل هذه المهمات الخطيرة، والأمثلة على ذلك غير قليلة. ولكن، قبل تقديم بعض الأمثلة الدالة على ما نقول، تجدُر الإشارة إلى أن السلاطين كانوا يُبعدون الشرفاء غير المنتسبين إلى الأسرة الحاكمة، عن مهام قيادة فرق الكَيش والعسكر، كما يتضح ذلك مما كتبه الحاجب موسى بن أحمد، باسم السلطان طبعاً، إلى عامل طنجة القائد الجيلاني بن حم البُخاري، حيث قال:

«السلطان يأمرك بعزل وإبعاد الشريف الذي عيّنته أغا على عسكر البلد (مدينة طنجة)، وتعويضه بغير شريف...»[1].

1- خ. س، مح. ح، مح سنة 1291.

ومهما يكن من أمر، فإن الوثائق المخزنية تكشف لنا عن أسماء هؤلاء الأشراف الذين كان يعهد إليهم السلاطين بقيادة بعض الحملات العسكرية لتطويع بعض قبائل الريف أو الأطلس المتوسط على الخصوص، علماً أنه في هذا التقليد نوع من استثمار نفوذ الشرفاء المعنوي قبل توظيف مؤهلاتهم العسكرية، من أمثال الشريف عبد المالك بن عبد السلام بن محمد، والأمير مولاي عبد المالك بن عبد الرحمن (ت. 1325/ 1907)، وصنوه الأمير مولاي الأمين بن عبد الرحمان، والأمير مولاي عرفة بن محمد بن عبد الرحمن، والشريفان الأخوان مُحمد بن مَحمد الإمراني (1249 – 1331/ 1833 – 1913)، وعبد السلام بن مَحمد الإمراني (1250 – 1327/ 1834 – 1910)، وكلاهما كانت له مصاهرة مع السلطان المولى الحسن.

على أن الأمر كان لا يخلو من مُخاطرة ومُجازفة حقيقيتين، كانت تحدق بحياتهم، إذ كان يلقى بعضهم مصرعه، من حين لآخر، على يد مقاتلي القبائل، أو كان يذهب ضحية خديعة من تدبير ونصب مُناوئين للمخزن، كانوا يُظهرون له العداء في جهة من جهات البلاد. فالحالة الأولى، يُمثلها ما حدث للشريف عبد المالك بن عبد السلام بن محمد، حيث سقط قتيلاً، وهو يُحارب عناصر من قبيلة زمور الشلح، في ركاب ابن عمه السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، في منتصف شهر شعبان من سنة 1256، الموافق لمنتصف شهر أكتوبر من سنة 1840، في حين نلمس مثالاً مُعبراً عن الحالة الثانية، فيما حدث للشريف سرور بن إدريس بن سليمان، حين غدر به أنفار من قبيلة أيت شخمان، وفتكوا به وبمن كان بمعيته من الأصحاب، في شهر شوال من سنة 1305/ الموافق لشهر يوليو 1888، في وقت كان السلطان المولى الحسن في عين المكان، على رأس جيوشه، يُمهد قبائل بني مكَيلد وما جاورها من قبائل أيت يفلمان[1].

[1]- كثيرة هي الوثائق المخزنية التي ورد بها ذكر هؤلاء الأشراف، ولهذا، نقتصر على الإحالة على =

2 - الرواتب، والألبسة، والسكن

2 - 1 - الرواتب

أدلينا، في فقرة سابقة، بمجموعة من الأرقام حول ما كان يقدمه المخزن من أجور ومؤن إلى أفراد الجيش، وتبين لنا، لأول وهلة، أنها جد زهيدة، لا تفي بالغرض، ولا تكفي البتة لسد حاجيات الفرد الضرورية، فما بالك إذا كان عليه إعالة أسرة من زوج وثلاثة إلى أربعة أبناء على الأقل. ومن ثمة اضطرار معظمهم إلى مُزاولة عمل آخر، في أوقات فراغهم من الخدمة في الجندية، كأجراء أو حرفيين أو باعة متجولين، سعياً إلى كسب بعض الأواقي، عساها تُساعد على مواجهة تكاليف العيش وشظفه.

وأما من كان بيده مال كثير، ولا يتأتى ذلك إلاّ للكبراء، فكانوا يتحولون إلى تجار مرابين حقيقيين، ويستثمرون أموالهم في عمليات تجارية كانت تتخذ من المحلة نفسها سوقاً كبيراً ومتنقلاً، حيث كان بإمكان عموم الجند الحصول على بعض المواد بالنسيئة، ريثما يتوصلون برواتبهم ومؤنهم، ومتخذين كذلك من المجال الجغرافي المتنوع والفسيح الذي كانت تتحرك فيه المحلة السلطانية أسواق مربحة.

= ما خصهم به صاحب "إتحاف الناس...".

بن زيدان، م. س، الأجزاء: ج 5، ص. 315 وما بعدها؛ ج 2، ص. 196 وما بعدها، وص. 255 وما بعدها، وص. 310 وما بعدها؛ ج 4، ص. 286 - 294؛ ج 5، ص. 370.

وقبل الحديث عن هذه الرواتب وإثبات نماذج منها، كما ورد ذكرها في الوثائق المخزنية، بمناسبة توزيعها على أصحابها، إما على المستوى الوطني، أو على المستوى المحلي، لا بأس أن نُبدي الملاحظات الآتية:

– يُعد قطاع الجيش من قطاعات الدولة القلائل التي كانت تتولى الإنفاق عليها باستمرار وبانتظام، إلى جانب القصر السلطاني وتعلقاته، و«التنافيذ» وهي عبارات عن إنعامات وصلات وأجور، نقداً أو عيناً، كان السلطان ينعم بها على ثلة من الأشخاص والأعوان ذوي المراتب والحيثيات المختلفة، مكافأة لهم على ما يقدمونه من خدمات، أو يقومون به من أعمال لصالح المخزن، ومن أجل تدعيم نفوذه، أو لما لهم شخصياً من نفوذ علمي وديني في المدن والقبائل.

– تنوع بَيِّن واختلاف كبير فيما بَيْنَ هذه الرواتب والمؤن، لا شك أن مرده هو تعدد الفرق والتنظيمات العسكرية، وتوزيع عناصرها على العديد من المرافق والمصالح المخزنية، والمواقع المكانية المتباينة الأهمية هي الأخرى.

ومن ثمة صعوبة تكوين فكرة واضحة عن هذه الأجور، والاهتداء إلى فهم الضوابط والقواعد المتبعة في وضعها وإقرارها.

– هناك صعوبة أخرى وتتمثل في استعمال وحدات حسابية من النقد الأجنبي، فرنسية وإسبانية على الخصوص، في تقدير هذه الأجور، إلى جانب القطع النقدية المغربية، دون التمييز فيما بينها، كأن لا يُنَص مثلاً على جهة إصدار الريال المتعامل به، هل هو إسباني، أم فرنسي.

– حرص بعض أمناء الصائر في العواصم الكبرى، وبالخصوص فاس ومراكش، على تطبيق سعرين مختلفين وقت القبض، ووقت الأداء، بحيث يكون دائماً ثمن الريال أو البسيطة في الحالة الأولى أقل من ثمنها في الحالة الثانية، الأمر الذي كان يستفيد منه طبعاً بيت المال، ولكنه مضر ومُجحف بالنسبة لمن كان يؤدى له أجر، أو راتب، كما هو شأن أفراد الجيش مثلاً، فضلاً عن دأبهم على دفع هذه الرواتب والأجور، في سكة أجنبية رديئة أو مزيفة، كما هو الشأن بالنسبة للريال "زبيل" الإسباني، أو "البسيطة المثقوبة"، كما نتبين هذا من الفقرة الآتية:

«... فدفع لنا أمين القوس السعيد العدة المذكورة في سكة الدرهم العشاري (5554)، والدرهم السباعي (2131)، وفي سكة البسيطة المثقوبة (2210)، والباقي في سكة الدرهم الرباعي، ونصفه، وربعه...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 220، رسالة الأمينين المختار العوفر وعبد الوهاب بنيس إلى السلطان بتاريخ متم ربيع الثاني عام 1301/ 28 يبراير 1884، حيث نعلم «أن الجيش البخاري توفر له شهر واحد وهو ربيع النبوي، والجيش الشركي والجامعي السعيد شهران، والجيش الفاسي السوسي شهران، والجيش الأودي تسعة شهور، والعسكر الأودي شهران، والجيش الزغاري ثلاثة شهور، والمسخرين منهم ثلاثة شهور، فاجتمع في ذلك ستة وأربعون ألف مثقال وثلاثمائة مثقال وثلاثون أوقية وثلاث موزونات...».

– خ. س، مح. ح، سنة 1295، رسالة موسى بن أحمد بتاريخ 29 ربيع 2 1295 / 2 أبريل 1878 إلى أخيه الباشا عبد الله بن أحمد في شأن تشكي الباشا العربي ولد أب محمد الشركي من كون أمناء دار عديل دفعوا له راتب شراقة وأولاد جامع على أساس الدرهم بست أواق، والريال باثنين وخمسين أوقية.

– م. و. م. ر، مح رقم 4، رسالة بدون تاريخ، ولكن ترجع إلى عهد السلطان المولى الحسن، صادرة عن أمين الداخل بمدينة فاس، في شأن الطريقة التي يتّبعُها في أداء رواتب الجند الشهرية، والأمر يتعلق هنا براتب الجيش البخاري بمكناس وقدره 18637 مثقال و5 أواق، حيث كتب يقول: «... وراتب مكناس تعين إخراجُه من بيت المال على العادة، وأخرجته في سكة البسيطة لما فيها من كثرة النفع، لأن رأس مالها المقبوضة به سبع أواقي، وهي تروج بتسع أواقي. وكنت استأذنت سيدي نصره الله في تصيير البسيطة التي ببيت المال عمره الله، وظهر أنها أولى من كل سكة لأنها سكة لا تدخر لأمرين...».

وتُفيد مجموعة من الوثائق المخزنية أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، خصوصاً في السنوات الأولى التي تلت انتهاء حرب تطوان، والتي اشتدت خلالها ضائقة المخزن المالية، كان يعهد إلى تُجار يهود بأداء رواتب جُند الحاميات العسكرية المرابطة ببعض المراسي. فهذا مثلاً التاجر الشهير حيم قورقوز يتولى هذا الأمر سنة 1279 هـ بمدينة الصويرة[1]. وتستلفت انتباهنا كذلك طريقة أخرى كان المخزن يلجأ إليها لأداء هذه الأجور بنفس المدينة. فخلال أربع سنوات على التوالي، اعتباراً من سنة 1280 هـ، أدّيت هذه الرواتب عيناً، وذلك بإعطاء كل واحد من 1833 نفر الذين كانت تتكون منهم الحامية العسكرية، ربُع خروبة، وثمنها، وربع ثمنها شعيراً، أخذ ذلك مما كانت تسلمه زوايا حاحة وقبائل الشياظمة إلى المخزن برسم أعشار حبوبها[2].

وهذا يعني أن المخزن كان يخصص مبالغ هامة من موارده للإنفاق على الجيش وعناصره، معطياً لهذا القطاع الأسبقية دون غيره من قطاعات الدولة الأخرى.

وفيما يلي أمثلة دالة على ما نقول، اقتبسناها من وثائق مخزنية خاصة ومتميزة، ترد في غالب الأحيان تحت عنوان:

«... صائر سيدنا، أو مولانا... في شهر...، من سنة...».

1- خ. س، ك 46، ص. 173 وما بعدها، حيث نقرأ ما يلي: «... وفي 28 منه (أي شهر شوال 1279 - مشاهرة الجيش، ما كان يدفعه أبراهام قرقوز المراكشي 6273 (أوقية، أو 627 مثقالاً وثلاث أواق -...».

2- خ. س، ك 298، ص. 94 - 102.

وحين كان يعطاهم الراتب نقداً، فكان قدره «أربع أواقي وموزونة ونصف للواحد» في اليوم طبعاً.

فقد نصت إحداها، صادرة عن أمناء دار عديل بفاس، في شهر شوال من سنة 1283/ الموافق يبراير - مارس 1866، على ما أعطي مؤونة وراتباً إلى عناصر فرق وتنظيمات عسكرية بهذه المدينة وخارجها على النحو الآتي:

«مونة عسكر صفرو 10342، ثم راتبه 8090 عن شعبان ورمضان، ومونة المخازنية الذين به 115، ومونة إدالة تازة عن ذي القعدة الآتي 22190، ومونة عسكر وجدة عن رمضان وشوال 37272... وراتب الشراردة جملة عن شهري شعبان ورمضان 64200...، ثم لمسخري شراقة 1380، ولمسخري الجيش الفاسي 300...».

هذا، وقد مثل مجموع، ما أنفق على هذه الفرق وحدها (94193)، دون احتساب ما صُيِّرَ مثلاً على "الجيش الفاسي" (أي فرق إداوبلال وأولاد إدريس، وآل تافيلالت، وعبيد البخاري... ومقرهم فاس الجديد). وكذا "الجيش السعيد" (شراكة وأولاد جامع)، ما يزيد على 12 % من مجموع الصائر الإجمالي خلال شهر شوال المذكور[1].

على أن هذه النسبة تبقى متواضعة، وبالتالي لا تفي بالمراد فيما نصبو إلى إظهاره، سيما إذا ما قارناها مثلاً بما نقرأه في مجموعة من الوثائق المماثلة، ولكن تاريخها يرجع إلى سنة 1277، وسنة 1308، على سبيل المثال لا الحصر. ونجمل مضمون الأولى، وهي عبارة عن صوائر يومية على فرق الكَيش، والعسكر وعدد من حراك قبائل الحوز التي كانت في رفقة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في الجدول الآتي:

1- خ. س، ح، مح. س. م. ع، ملف رقم 4 هذه المبالغ بالأوقية طبعاً، لا بالمثقال أو بغيره من النقود الأجنبية.

الجدول رقم 26: الصائر اليومي على الحركة السلطانية (1860 و1861)

التاريخ	الصائر على الجيش	الصائر الإجمالي	ملاحظات
السبت 21 صفر 1277/ 8 سبتمبر 1860	20.442,75	21.741,75	بنسبة حوالي 94 % حدث هذا في وقت كان المغرب يُواجه العدوان الإسباني على أراضيه.
الثلاثاء 29 شعبان 1277/ 12 مارس 1861	19.035	20.401	بنسبة حوالي 93 %
الجمعة 17 رمضان 1277/29 مارس 1861	19.937,50	23.182,25	بنسبة حوالي 86 %
الثلاثاء 26 شوال 1277/ 7 مايو 1861	26.181,50	23.601,50	بنسبة حوالي 90 %
يوم السبت متم شوال 1277/ 11 مايو 1861	23.650	26.874	بنسبة حوالي 88 %

وأما الوثيقة الثانية، فتضمنت صائر يوم الأحد 4 ربيع الأول 1308/ الموافق 18 أكتوبر 1890، وهو يوم دخول السلطان المولى الحسن إلى مدينة مراكش، على رأس جيش مكون من 19500 رجل، من بينهم 2418 قائد عسكري. وقد بلغ الصائر الإجمالي 412212 أوقية، والصائر على الجيش 113852 أوقية، الشيء الذي يعطي نسبة حوالي % 28[1].

على أن هذه الرواتب والأجور لم تكن تُعطى دائماً لأصحابها بكيفية منتظمة، حيث كانت تنقطع عنهم، بين الفينة والأخرى، ولمدة ليست بالقصيرة، قد تصل إلى سنة كاملة في بعض الأحيان. وكان هذا الانقطاع، ولا سيما بالنسبة لأفراد الكتائب الحاركة، يثبط العزائم، ويخلق شعوراً قوياً بالإحباط في النفوس، ويؤدي طبعاً إلى ضياع بهائم الحمل والنقل بسبب فراغ اليد من المال الضروري لشراء العلف لها.

1- خ. س، ح، مح. س. م رقم 4، ومح رقم 21؛ خ. س، ق، ح، مح. رقم 19.

فقد كتب أحدهم، وهو قائد جيش "النظام" الأغا محمد القروي، متشكياً مما لحقه وأصحابه من أضرار ما يلي:

«... ونعلمك أيضاً أن الشعير سعر المد إثني عشر درهم، والخيل الذي عندنا لم تكفيهم الثمانية وجوه، وكذلك الأبغال ستة وجوه للواحدة لا تكفيهم، وضاعت الخيل والأبغال، ونضرك أصلح. ونعلمك أيضاً أننا بقينا ثلاثة عشر يوم لم أخذنا شيء من موتنتا، ولا مونة عودنا، لأن قياد الرحا يأخذوا إحدى عشر درهم ووجهين، وانا اعطاني ولد أب محمد ثمانية دراهم، لم اني اشتكيت إلى مولاي إدريس، وجعل لنا مثقال مونتنا ومونة عودنا، بعد أن بعت سلهامي من على ظهري لنعلف به العود...»[1].

على أن أمراً آخر كان له أثر سيء على عملية تسليم الأجور والرواتب إلى مستحقيها، ويتمثل في إصرار كبراء الجند على القيام بدور الوسطاء

1- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة رقم 20069 بتاريخ 26 رمضان 1263/ 17 سبتمبر 1846.
تجدر الإشارة هنا إلى أن سنتي 1845 و1846 كان المحصول الزراعي فيهما دون المتوسط المعتاد. انظر: البزاز، م. س، ص. 174.
- خ. س، مح. ح رقم 156، رسالة «قواد الأراحي والخلايف بالمنشية السعيدة» (مراكش) إلى السلطان، يشكون مَا لحق أهلهم من ضرر حيث بينما هم في الحركة منذ خمسة شهور، انقطعت المؤونة عنهم. الوثيقة بتاريخ 13 ذي الحجة 1304/ 2 سبتمبر 1887.
- خ. س، مح. 317، رسالة قائدي كَيش زرارة والشبانات بأزغار إلى السلطان، بتاريخ 18 ربيع النبوي 1309/ 22 أكتوبر 1891، يشكوان انقطاع المؤونة عنهم وعن إخوانهم منذ ثمانية شهور خلت.
- خ. ص. س، سلسلة I، ح - أ - مح 3، وثيقة رقم 366، رسالة السلطان إلى الباشا الطيب الصبيحي، في شأن انقطاع المؤونة عن عسكر سلا منذ ثمانية شهور. الوثيقة بتاريخ فاتح صفر 1324/ 27 مارس 1906.
- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 33, en date du 6 septembre 1895.
حيث أشير فيه إلى انقطاع المؤونة عن عسكر الرباط منذ ما يزيد على ستة شهور.

الضروريين بين المخزن ومن كان تابعاً لهم من الجند، وحتى ولو تعلق الأمر بمسألة أداء الرواتب والمؤن، بالرغم من توفر فرق الكَيش والعسكر على أعوان مخزنيين مكلفين بهذه المهام، وهم «العلافون» الذين كانوا يشتغلون تحت إمرة "العلاف الكبير" وهو وزير الحرب. وكان الهدف طبعاً من هذا التسلط هو ابتزاز قدر مما كان يُعطى لرجالهم من أجور ومؤن والاحتفاظ به، حتى وإن تمت عملية التوزيع على يد «العلافة».

فقد كتب، في هذا الصدد، أحد أمناء قبيلة أولاد بوزرارة الدكالية إلى السلطان، متشكياً مما كان يلحق عسكر القبيلة من أضرار على يد قائد رحاهم، ما يلي:

«... أن قائد الرحى قبض منهم ريالاً ورُبعاً لكل واحد. وثانياً، لما خرجت الكسوة، ثقفها عليهم حتى قبض على البلغة 3 بساسيط، وعلى الطربوش رُبع ريال، وعلى أغليلة رُبع ريال. وثالثها يقطع عنهم المئونة سبعة أيام فأكثر، حتى أن الشهر يقبضون فيه مئونة أربعة أيام فقط. ورابعها خرجت لهم الصيلة ريالتان لكل واحد. فلما قبضوا ذلك نزعه منهم، ومن امتنع منهم ما ذكر جعله في السلاسل والأغلال، وأوجعه ضرباً، حتى صار الرجل يتمن أن يسجن أبداً، ولا يخدم عسكرياً، فحصل الضرر للرعية هنا، وللعسكر هناك... 25 قعدة 1305/ 3 غشت 1888»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 182، رسالة الأمين الحسن البوزراري إلى السلطان. كان هذا الأخير، قد عيّن هذا القائد مكان الأغا على بن المهدي البوزراري. وفي تاريخ تحرير هذه الرسالة، كان خارجاً بمعية الشريف مُحمد المراني والكاتب العربي المنيعي، في ناحية ملوية العليا، بمناسبة قيام السلطان المولى الحسن بحركته ضد قبيلة بني مكَيلد. أنظر مثلاً:

- خ. س، و. ز، مج 29، وثيقة رقم 201، رسالة السلطان إلى محمد المراني المذكور، في شأن تعيين فرق من العسكر للتوجه معه إلى بلاد آيت يوسي، وهي بتاريخ 23 جمدى الأولى 1305/ 6 يبراير 1888.

- بن زيدان، م. س، ج 2، ص. 249.

وأيّاً كان الأمر، فإن رواتب وأجور عناصر الكَيش والعسكر، أطراً وأنفاراً، قد ظلت، على امتداد الفترة موضوع هذه الدراسة، ضعيفة بل زهيدة، لا تُؤَمِّن لهم ولذويهم إلاَّ معيشة مُتَقَشِّفَة، بالنظر إلى تكاليف ومتطلبات العيش الكريم.

وبالرغم من أننا قد عملنا على وضع مجموعة من القوائم أثبتنا فيها أثمنة مواد فلاحية وغذائية، عَزَّزْناها بتمثيلات لها ضَمَّنَّاها أثمنة كراء أو شراء الدور والعقارات، فإنه يتعذر علينا لا محالة الحديث، مثلاً، عن مستوى عيشهم الذي قد تتراءى لنا، من حين لآخر، أمثلة منه، من خلال تركات بعض الرؤساء والقواد العسكريين.

هذه الرواتب ظلت جامدة، خلال القرن التاسع عشر تقريباً، حيث لم تتم زيادة بعض الأواقي فيها إلاّ في مُناسبات معدودات، كالتي كان ينعم بها السلطان الجديد، خلال الشهور أو السنتين الأوليين بعد تقلده الحكم بالبلاد[1].

= - خ. س، ك 707، ص. 48. رسالة السلطان إلى أمناء طنجة، بتاريخ 21 ربيع 2 1310/ 12 نونبر 1892، في شأن ما يلحقه من أضرار عامل المدينة بتواطؤ مع قائد رحى العسكر.

- خ. س، مح، ح رقم 383، رسالة مبارك بن لحسن الرحماني إلى السلطان في موضوع تعسف أغا عسكر إخوانه عباس بن المامون عليهم، وعددهم 300 نفراً، بحيث يلزم كل واحد منهم إعطاءه ريالاً واحداً، والرسالة بتاريخ 5 شوال 1305/ 15 يونيو 1888.

1- خ. س، مح. ح، سنة 1295، رسالة الوزير محمد بن العربي الجامعي إلى باشا مدينة سلا محمد بن سعيد السلاوي، بتاريخ 8 ربيع الأول 1295/ 12 مارس 1878.

- خ. س، ك 328، ص. 86، رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء الصويرة، بتاريخ 8 ربيع الأول 1312/ 9 سبتمبر 1894، حيث ورد فيها ما يلي:

«... كما نأمركم أن تزيدوا لكل نفر في مئونته اليومية عشر موزونات، بحيث يصير مئونة النفر 4 أواقي والسلام...».

ثم ينبغي التذكير هنا بمسألة أخرى، وتتمثل في رواج قطع نقدية أجنبية في البلاد، إسبانية وفرنسية على الخصوص، إلى جانب القطع النقدية المغربية. بل أكثر من هذا، صارت الغلبة والهيمنة في الأسواق وفي مشتريات المخزن من مختلف المنتوجات والسلع الأوربية، وفي عملياته الحسابية، للعملة الأجنبية على حساب العملة الوطنية التي ما فتئت تفقد قيمتها، مع مرور الشهور والسنين، إلى درجة أن نسبة انخفاظها، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، قد بلغت 1400 % عما كانت عليه في السنوات الأولى من العقد الأول من النصف الثاني من نفس القرن، نتيجة أسباب وعوامل مرتبطة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من جهة، وبالضغوط العسكرية، والاقتصادية والدبلوماسية على المغرب من قبل الدول الأوربية الاستعمارية من جهة أخرى، الشيء الذي كان ينعكس سلباً على كافة مستخدمي وأعوان المخزن، وفي مقدمتهم طبعاً عناصر الجيش[1].

على أن ظاهرة تدني مستوى الأجور والرواتب في مغرب القرن التاسع عشر، لم تكن مقتصرة على هؤلاء الناس فقط، بل كانت تعاني منها أيضاً شرائح عريضة من المجتمع المغربي، وعلى الخصوص كل من كان يتقاضى أجراً

---

[1]- الناصري، م. س، ج 9، ص. 208، حيث أورد المؤلف شهادة موظف مخزني من معاصريه حول ذوبان القدرة الشرائية لراتبه الشهري الذي كان يتقاضاه في نقد الأوقية، مقابل الارتفاع المطرد لسعر البسيطة الإسبانية، خلال ثلاثة عقود من الزمان، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، قائلاً: «... **فكنت في حدود الستين ومائتين وألف، أقبض فيه (الراتب الشهري) عشر بسائط، لأن صرف البسيطة يومئذ ثلاث أواق. فلما أخذت السكة في الارتفاع، بعد الستين، صرت أقبض فيه تسع بسائط وفلوساً. ثم بعد ذلك بسنة أو سنتين، صِرْتُ أقبض فيه ثمان بسائط وفلوساً... وهكذا إلى أن صرت اليوم في أعوام التسعين أقبض في الثلاثين أوقية بسيطة واحدة وشيئاً من الفلوس...**».

من المخزن، ولا دخل له سواه، مشروعاً كان أو غير مشروع. ومن هنا تجاوزات وتعسف القادة العسكريين الذين كان بعضهم لا يتردد في اقتطاع نسبة من رواتب ومؤن رجاله الهزيلة.

فقد كتب مثلاً، في هذا الصدد، محتسب مدينة مكناس، محمد أجانا، يقول:

«... إن أمناء البناء يُعطون لكل معلم بناء في أجرته خمس عشرة أوقية (في اليوم طبعاً)، والناس بالمدينة يعطون في أجرة المعلم ثلاثين أوقية إلى أربعين فأكثر. وصار المعلمون يهربون من خدمة المخزن، وينتقلون لزرهون ولفاس وغيرهما...» [1].

وأما الاستدلال الثاني، فنقتبسه مما ورد في كتاب لأحد فقهاء فاس، وهو "المرابط الفقيه سيدي محمد بن عبد الرحمن الفاسي"، المستخدم من قبل نظارة الأحباس بمدينة فاس، حيث استنجد بنائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، في العبارات الآتية:

«... ولتعلم، يا أخي، أرشدك الله، أني بالله الذي لا ربَّ غيره، ليس عندي من الأحباس عدا خمس عشرة أوقية، وكراء الدار غلبني، والشهر كاليوم، والحركة ثقلت، وقلة المعين، ومن يأخذ باليد، مع ما هو حال بنا من الكبر والعجز حتى أني لا أقدر أن نصعد للدكان، عدا الجلوس في العشية في فندق النجارين...» [2].

1- خ. س، مح. ح، وثيقة بتاريخ 18 محرم 1301/ 19 نونبر 1883.

2- خ. س، مح. ح، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1304/ 25 غشت 1887. وانظر كذلك ما كتبه الأمير مولاي العباس، قائد الجيش المغربي خلال حرب تطوان، وصنو السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في شأن عدم حصول الاكتفاء بما يعطاه في مؤونته اليومية، حيث قال **«بأن ما يقبضه لا يكفيه لقضاء أغراضه، خاصة فيما يتعلق بثمن اللحم عندهم الذي وقعت فيه زيادة (الرطل أصبح يساوي عندهم 12 أوقية)، والثمانية أواق لا يجيء فيها شيء...»**.

- خ. س، و. ز، مج 17، وثيقة رقم 214، بتاريخ 2 شعبان 1278/ 2 يبراير 1862.

ونختم هذه الاستشهادات بما تضمنته رسالة أحد حراس ("بوّاب") القصر السلطاني بمدينة الرباط، وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يقول فيها:

«... اعلم رعاك الله، أنا وصلنا، فوجدنا خمس عشرة أوقية هي المونة لا غير، ولم تكفينا نكيل بها علف الفرص، أو في ضياء السراج في أماكن دارنا، أو في ما نأكل وما نشرب... فوجدنا الغلا هنا في الرباط، وبعنا حوائجنا، وتحصلت لنا المضرة غاية غاية وذو عيال...»[1].

2 - 2 - الألبسة

كثيرة هي الوثائق المخزنية التي يرد بها بيانات وتفاصيل عما كان يعطى من «أطراف»، و«أنصاف» الكتان والملف، أو من بدل جاهزة إلى «عيادة» المدن والقبائل الذين كان ينتدبهم عمالهم وقوادهم لتقديم التهاني والهدية إلى السلطان، كلما حل عيد من الأعياد الثلاثة الكبرى، عيد المولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، أو إلى هؤلاء الوافدين على الحضرة السلطانية، من مختلف مناطق البلاد، في شتى المأموريات والأغراض، والذين كان يتعين كذلك إكرامهم وملاحظتهم، وأغلبهم من الوجهاء، والأعيان، والمرابطين، والشرفاء...[2].

ولن نتعرض في مبحثنا هذا إلى مسألة لباس المغاربة في القرن التاسع عشر، خاصتهم وعامتهم، مدنييهم وقروييهم، ذاكرين ولو بإيجاز الأشكال

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1312/ 14 مايو 1895.

2- خ. س، ق. ح. مح. س. م، ملف 3، وثيقة بتاريخ 22 محرم 1289/ حيث كان عنوانها: «الحمد لله، بالأمر الشريف أسماه الله في كساوي عيادة (وعددهم 186 شخصاً) عيد الأضحى مع العامل بالحضرة العالية بالله بمكناسة الزيتون» وكان من هؤلاء "عيادة" أهل العدوتين الربط وسلا (8)، وإخوان ولد الفكاك (6، الشاوية). وبن بومهدي العمراني (6، دكالة)، وبوزكري العميري (5، تادلة...).

المختلفة لأنواع احتبائهم، واعتمامهم، وانتعالهم، ما دام أن هذا الموضوع، أو على الأقل جانباً من جوانبه، قد عالجه ثلة من الباحثين المغاربة والأجانب، كما سبق وأن كتب فيه عدد من زوار المغرب الأوربيين في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين[1].

وعقّب محمد بن الحسن الحجوي على اندهاش صاحب كتاب "**اختصار الابتسام...**"، وهو يشاهد، لأول مرة في حياته، في مالطة أولاً، ثم في القاهرة ومكة بعد ذلك، جنوداً مسلمين مرتدين الزي العسكري الأوربي، ولكنهم اعتموا بالطربوش، وذلك أثناء رحلته الثالثة إلى بلاد المشرق العربي، لأداء فريضة الحج سنة 1266 هـ/ 1850 م. حيث قال:

> **«... نقلت لك هذا ليعلم منه أن هذا اللبس لم يكن في المغرب يلبسه مسلم ولو عسكرياً، وأن العسكر الذي نظمه السلطان بالعرائش، وتطوان، لم يكن يلبسه حيث المؤلف دخلهما وأقام بهما، كما تقدم عنه، وإنما كان اللباس مغربياً، فرجية، وقفطان، وسروال، وعمامة أو طربوش أو شاشية، وجلابة، أو حايك أو كساء أو سلهام.**
> **ولهذا، تعجب لما رءا لبس المسلمين خارج القطر لما في نفوس المغاربة من التعصب لقوميتهم، وزيهم، وطابع بلادهم، فيظنون كل الكمال عندهم...»**[2].

---

[1] - Laroui (A), **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Édit. Maspero, Paris, 1977, p. 30 et suiv.
- Foucauld (Ch. de), **Reconnaissance au Maroc 1883-1884**, Edit. Challamel, Paris, 1888.

– بوشعراء، مصطفى، الاستيطان...، ج 1، ص. 38 وما بعدها.

– العيساوي فاطمة، جوانب من علاقة المخزن بالحرف (1822 – 1894)، د. د. ع، كلية الآداب بالرباط، 1989، ج 1، ص. 57 وما بعدها.

2– الحجوي، اختصار الابتسام...، م.س، ص. 434.

إن ما ذكره الحجوي هنا من أنواع ملبوس المغاربة في التاريخ أعلاه، المرط منه والمخيط، كان أفراد الجيش المغربي يحتبون ببعضه فعلاً، وبالخصوص قُوادهم، ومن ثمة تقارب وتشابه ما كان يرتديه المدنيون منهم وكذلك العسكريون، اللهم ما كان من السيوف، و"الكوميات"، والشاشيات والتي كان ينفرد بها الخيالة دون غيرهم. وهذا بالطبع قبل أن يكسُو المخزن عناصر العسكر والكَيش ببدل عسكرية أوربية، في السنوات الأولى من تولي المولى الحسن الحكم بالبلاد. ونفهم كذلك من كلامه أن المغاربة وقتئذ، كانوا يقفون موقف الحذر والريبة من كافة مظاهر وأوجه التمدن الأوربي[1].

ومهما يكن من أمر، فإننا سنحاول من خلال مجموعة من الوثائق المخزنية التعرض إلى النقط الآتية:

- الكسوة العسكرية، الوصف والتطور.
- مراكز خياطتها.
- أوقات ومناسبات توزيعها.

هناك الكثير من الوثائق المخزنية التي تسهب في الحديث عن اللباس الذي يقدمه المخزن إلى أفراد الجيش، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من عناصر قبائل الكَيش، وعبيد البخاري، والأعوان المستخدمين في مرافق القصور السلطانية، أي الحناطي.

---

[1]- خ. س، ق.ح، مح. س. م رقم 21، وثيقة بتاريخ فاتح صفر 1278/ 8 غشت 1861.
حيث وردت الإشارة في هذه الوثيقة إلى كساء "الكبوط"، جزءاً من ملبوس عناصر جيش النظام، وعددهم وقتئذ 1857 فرد. وهكذا، يكون هذا التنظيم أول فرقة من فرق الجيش، ألبسه المخزن زيّاً عسكرياً كاملاً أو جزئياً، في الفترة موضوع هذه الدراسة.

لقد نصت إحدى هذا الوثائق، وهي صادرة عن السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، وموجهة إلى عامل مدينة تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش، على ما يلي:

«... فبوصول كتابنا هذا إليك، اشرع في خياطة ألفي كسوة بالتثنية من المركان الخام الجيد بالفليرة الصحيحة خياطة متقنة، في كل كسوة قشابة، وقميص وسروال والملف فما سومه ست عشر أوقية، وخمس عشرة أوقية اجعل منه فرجيات 241 وكساويها القمص والسراويلات من المركان المقصور والقشاشب من لَنْكي الجيد على ألوانه، والديمي الأبيض الجيد، تُخاط بالحرير خياطة متقنة على العادة في ذالك، وأنواع الملف الأربعة التي ثمنها أربع عشرة أوقية، وإحدى عشرة أوقية، وعشر أواقي، وتسع أواقي اجعلها أثلاثاً، وما سومه خمسون أوقية، وأربعون أوقية، وعشرون أوقية يُباع كله...»[1].

ما من شك أن ما تضمنته هذه الفقرة من معلومات ومعطيات يقتضي منا إبداء مجموعة من الملاحظات. فالسلطان هنا، وهو يتوجه إلى واحد من أبرز قواده المرموقين وقتئذ، والذين كان يكلفهم بإنجاز عدد من الخدمات والأعمال، نراه يتدخل في أدق العمليات والتفاصيل، ذاكراً له مختلف أنواع الأثواب والخيوط التي كان ينبغي اختيارها، واستعمالها في خياطة كسي الأنفار ورؤسائهم، كما نستشف ذلك بكيفية معبرة، مما جاء في ختام رسالته، حيث قال:

«.. والفصالة تكون متسعة، ونبّه على جعل النيافق تحت الإبط، فمنه يبدأ الفتق... ولتكن الخياطة للذي يُخاط بالفليرة من الجرزيان الصحيح الأصيلي، فإن المكبب لا صحة فيه...»[2].

1- خ. س، مح. ر. رقم 6/ 14، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1257/ 8 دجنبر 1841.

2- م. س، أعلاه.

وأما الملاحظة الثانية، فهي حول أنواع الكتان، والملف، والخيوط التي كانت تستعمل في خياطة كسوة مطلق الجند من جهة، وكسوة رؤسائهم من جهة أخرى، مع ذكر أسمائها وأثمانها. فبالإضافة إلى ما أشير إليه منه في الفقرة أعلاه، ها هي أنواع الملف التي ترد أسماؤها باستمرار في الوثائق:

ملف ألط، كربل، بُندقي، فرنصيصي، أكَريمس أو كَريمز، المكَرانة، جرمانية، نجليزي، براية...

وأما الكتان، فهناك الكيرية، والمركان، والمرزاية، واللانكي، والجيم...، بينما كانت الخيوط المستعملة هي القيطان، والفليرة، والحرير، والجرزيان وشعرة، وسفيفة...[1].

= - خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف 18، وثيقة بتاريخ 24 صفر 1259/ 26 مارس 1843، حيث أمر السلطان عامله على العرائش وطنجة، بوسلهام بن علي أزطوط، بالشروع في خياطة الكسوة لعناصر الجيش الريفي بطنجة، والعرائش، وأصيلة وعددهم 2200 شخص، مُبيناً وشارحاً له كافة وأدق التفاصيل، سواءٌ تعلق الأمر بنوع الملف أو الكتان الخاص بكل صنف من الأصناف، أو بطريقة الخياطة.

1- كان للمخزن علاقات تجارية وطيدة مع دار كربل الإنجليزية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظلت مزوده الأساسي من الملف وغيره من المنسوجات خلال هذه الفترة، وفي المقابل، كان يُسمح لصاحبها باستيراد كميات من المواد الغذائية والزراعية من المغرب، كالزيوت والحبوب مثلاً. أنظر:

- خ. س، ك 670، ص 4، وثيقة بتاريخ 10 ربيع 1، 1299/ 30/ 1/ 1882.

- خ. س، مح. ح رقم 407، وثيقة بتاريخ 12 ربيع 2، 1310/ 4/ 10/ 1892، حيث نقرأ في الرسالة التي وجهها "أمناء العتبة الشريفة"، أي البنيقة المراكشية، وهم مَحمد بن بلعيد الرداني، ومحمد المختار الصبان، والتهامي بن شقرون ما يلي: «... أدخلنا لبيت مال...، بتاريخ 27 من شهر صفر الخير عامه ريال 00527، ورد علينا من ثمن الزيت المبيع للجانب العالي بالله، على يد الحاج المصطفى جسوس (بمرسى الصويرة) ثمن بوطتين بيعتا على يد كربل...». =

ونستفيد كذلك من كلام السلطان أنه كان بإمكان بعض التجار أداء جزء من الديون المترتبة عليهم لفائدة المخزن، ملفاً وكتاناً وغيرهما من الأثواب التي كانت تصنع منها كسوة الجند، كل فئة وما يُناسب عناصرها من أنواع وألوان الملف والكتان، بالنظر إلى رتبتهم العسكرية. ونستنتج مما أمكننا مراجعته من وثائق أن السلطان المولى عبد الرحمن ينفرد وحده من بين سلاطين القرن التاسع عشر، باللجوء إلى هذه الطريقة باستمرار، محققاً في آخر المطاف وفي آن واحد، هدفين هامين، يتمثل أولهما في استخراج ما بذمة هؤلاء التجار من مال لفائدة المخزن من جهة، وأما ثانيهما فيكمن في توفير اللباس لأفراد الجيش من جهة أخرى.

فقد كتب إلى نفس القائد أشعاش، في رسالة غير هذه، ما يلي:

= من جهة اخرى، نعلم أن لفظة ملف في العربية وهو الثوب الذي يُلتَفُّ به، فلربما هي تحريف لاسم المدينة الإيطالية أمالفي (Amalfi)، ذات الموقع الجغرافي والبحري المتميز، شمالي خليج سالرن، جنُوبي مدينة نابولي. واشتهرت هذه المدينة، في فترة القرون الوسطى، بمنسوجاتها المتنوعة والرفيعة، ومن ثمة ولا شك العلاقات التجارية التي كانت تربطها ببعض مدن شمال المغرب الساحلية، وفي مقدمتها مدينة سبتة.

ولئن تيسّر لنا فهم معنى بعض هذه الكلمات، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للفظة أُلْطُ أو ألطو، اللاتينية الأصل، ومعناها المرتفع والعالي، ولكن هنا تعني نوعاً من الملف الأحمر الرفيع، فإننا نبقى حيارى أمام صمت العديد منها، كلفظة "وندية" مثلاً، والتي لا أثر لها في المعاجم العربية والأجنبية. وتدل الكلمة، ولا شك، على نوع من اللباس قد يشبه الصدرية، أو "البدعية"، وقديماً كان يُقال: «وندية فوق وندية، أح والبرد فيَّ».

وانظر كذلك، في هذا الصدد القراءة التي يقترحها الباحث مصطفى بوشعراء لعدد من هذه الأسماء، حيث يعتبرها تحريفاً لأسماء صناعيين أو تجار إنجليزيين على الخصوص، أو مدن أوربية اقترن اسمها بنوع المنسوج الذي يجلب منها.

– بوشعراء، م. س، ج 1، ص. 318 وما بعدها، وج 2، ص. 830 وما بعدها، وص. 996 وما بعدها.

«...خُز من عند التجار 100 ثلثي من الملف، و1000 كسوة الكارية مما لنا قبلهم، واشرع في خياطة الجميع، الملف يُخاط بالحرير، والكارية بجرزيان، والملف ألط ألوان على الحالة المعهودة...»[1].

وقبل هذا التاريخ وبالضبط في سنة 1810، لاحظ النقيب بوريل (Cap Burel) أن لباس الجند المغربي، أي عناصر الكَيش وعبيد البخاري قبل كل شيء، كان يتكون من قميص، وسروال فضفاض مصنوع من الكتان، جُعل فوقهما سترة طويلة شدت في وسط الجسد بحزام من جلد، بالإضافة إلى سلهام أو برنس، وشاشية حمراء، وحذاء أصفر اللون، أي البلغة[2].

وبعد هذا التاريخ بحوالي 70 سنة بالتقريب، وأثناء زيارته لمدينة فاس في شهر أبريل من سنة 1877، في ركاب السفير الفرنسي بالمغرب دي فرنويي (de Vernouillet)، تحدث الرائد سترول (Cdt. Srohl) عن نفس اللباس، باستثناء السلهام، وهذا شيء طبيعي ما دامت الفرقة التي شاهد عناصرها، هي فرقة رماة، لا فرقة خيالة[3].

1- خ. س، مح. ر رقم 1/ 10/ ك 5، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1247/ 14 يوليو 1831.
وانظر كذلك ما ورد في رسالة التاجر المختار بن عزوز إلى الأمين محمد بن المدني بنيس، حيث أبلغه كامل استعداده لجلب ما يتوقف عليه السلطان من أنواع الملف والكتان، ولكن إذا ما أعفي من أداء واجب تعشيرها، وأدِّيَ له نصف ثمن شرائها واحتساب النصف الآخر مما في ذمته من ديون نحو المخزن.
- م. و. م. ر، مح 1، وثيقة بتاريخ 16 ذي الحجة 1280/ 23 مايو 1864.

2- Burel (Cap.), op. cit., p. 6.

وانظر كذلك حول هذه النقطة ما ورد في:
- خ. س، ك 216، ص. 97، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الأول 1312/ 9 سبتمبر 1894.

3- A.G.V., 3h1, op.cit., p. 130.

وتحدث إركمان بدوره وبإسهاب عن الزي العسكري المغربي، ولاحظ في أحد تقاريره أن عناصر طابور الحرابة الذين تم تكوينهم بمدينة جبل طارق، هم الوحيدون الذين كانوا يرتدون قماشاً من الصوف، أي بدلة أوربية بأتمها، احتباءً، واعتماماً، وانتعالاً[1].

وفي مطلع القرن العشرين، كتب رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بوركهاردت (Burckhardt)، حول نفس الموضوع، ما يلي:

«... في الوقت الذي كان يصل فيه السلطان إلى مكان الحفل، وحيث اصطفت مختلف وفود المدن والقبائل لتقديم التهاني والهدايا، بمناسبة حلول عيد الفطر، ألفت انتباهي الزي العسكري الذي حضر به الحرابة أمام السلطان. فقد انتعلوا أحذية أوربية (Brodequins)، وجوارب بيضاء كانت تصل حتى الركبتين، بينما كان بعضهم يحتبي بالسترة الخاصة برماة الجيش الإنجليزي، مع شارات صفراء أثبتت في الكتفين. ولولا خلو هذه الشارات من الحروف والأرقام المعتادة، لما كان زيهم هذا مطابقاً تماماً للبدلة العسكرية الإنجليزية...»[2].

1- A.G.V., 3h3, Rapp. n° 63, p. 130.

2- A.G.V., 3h12, Rapp. n° 189, du 3 février 1901, p. 130.

– م. و. م. ر، سجل 19388، رسالة القنصل الفرنسي بالرباط أكَوست بومبي (Beaumier)، إلى الأمين محمد بن المدني بنيس، بتاريخ 23 رجب 1281/ 12 دجنبر 1864، حيث كتب له ما يلي: «وأنك تأمر أمناء العدوتين بأن يدفعوا لنا كسوة وحدة من كساوي العسكر، لندفعها لتاجر نائب البانكة ليصحبها بيده لبريس، ويأتي لكم بمثلها، وكذلك كسوتين آخرين لكبراء العسكر. فاعلم فها نحن قد قبضنا الكسوة المذكورة من الأمناء، ومكناه منها، وأكدْنا عليه في الباقي، وذكرنا له أن الكسوتين يكون على كتف كل واحدة منهما نيشان، ويعلمهم بثمن كل وحدة...».

- A.G.V., 3h16, Rapp. du Cdt Mangin, 19909, p. 6.

حيث أشار إلى قرار السلطان المولى عبد الحفيظ باقتناء 5000 بدلة عسكرية على الطراز الأوربي، عن طريق التفاهم والاتفاق المباشرين، مع إحدى الدور المتخصصة في هذا الميدان.

بيد أن مؤشرات وقرائن عديدة تفيد بأنه منذ السنوات الأولى من عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، صار المخزن يقتبس قطعاً من الزي العسكري الأوربي والتركي، وبالخصوص في لباس عناصر جيش النظام. فهذه مثلاً وثيقة بتاريخ فاتح صفر 1278/ الموافق 8 غشت 1861، في شأن صنع 1857 من الكسوة لهؤلاء، أنفاراً وأطراً، نُصَّ فيها على خيّاطة «الكبوط» و«الوندية» للجميع، من ملف ألط بالنسبة للأنفار، وبحسب قالتين ونصف منه لكل كسوة، بالإضافة إلى قميص، وسروال من الكتان، بحسب خمس قالات ونصف لكل واحدة منهما، علاوة على خمس قالات ونصف من الكتان تستعمل في خياطة غطاء ظهر الكبوط والوندية. وأمَّا القواد، وعددهم 26 قائداً، فتخيط لهم الكسوة من ملف كربل، بحسب خمسة أدرع وربُع للواحدة، وتتكون من كبوط، ووندية، وسروال من ملف كربل كذلك، في حين نجد أن كسوة المقدمين والملازمية، وعددهم 272 شخصاً، تتكون هي كذلك من كبوط، ووندية، وسروال، بحسب خمسة أدرع ونصف للواحدة من ملف أكَريمس، علاوة على سبعة أدرع ونصف لتغطية ظهر الكبوط والوندية، وصنع تِكّة السراويل، وخمسة أدرع ونصف أخرى لصنع القميص والكل من كتان مرزاية.

وأمَّا مقاييس الطول المستعملة هنا، فهي القالة والدراع، وكلاهما كان يساوي حوالي 50 سنتيماً، بينما الملف المستورد كان يتسلمه المخزن في شكل «بيسات»، أو «أطراف» و«أنصاص»، والنص من الملف هنا يساوي حوالي 50 دراعاً، وأما «الطرف»، فيساوي حوالي 40 دراعاً[1].

---

[1]- خ. س، ق. ح، مح. س. م؛ - خ. س، مح. ح. رقم 130، وثيقة بتاريخ فاتح ذي الحجة 1304/ 21 غشت؛ - خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 402، وثيقة بتاريخ 24 صفر 1312/ 27 سبتمبر 1894.

وبقدر ما كانت تزداد علاقات المغرب بالدول الأوربية وتتنوع، وبالخصوص بعد استقرار ضباط ومكونين عسكريين، إنجليزيين وفرنسيين بالبلاد، بقدر ما كان تأثير النمط الأوربي يتكرس ويتقوى في اللباس وغيره من الجوانب المادية والتقنية، التي ظلت تميز حتى الآن أساليب عمل وعيش الجنود المغاربة، إلى درجة أضحت هذه الظاهرة واقعاً ملموساً، وشيئاً مقبولاً، بل مرغوباً فيه في بعض الأحيان، خصوصاً في مطلع القرن العشرين وذلك من خلال ما نستشفه في العديد من الوثائق المخزنية والأجنبية على السواء[1].

1- خ. ص. س، سلسلة 2، حرف - أ -، مح 2، وثيقة رقم 171 بتاريخ 6 ذي الحجة 1324/ 21 يناير 1907، حيث استفسر السلطان أمناء العدوتين عن الموجود من "الكسوة الرومية" تحت يدهم.

- م. و. م. ر، ملف 3، جواب أمين الصائر الطيب بن محمد المقري، والوارد في أسفل البطاقة التي وجهها إليه نائب «العلاف الكبير» عثمان الجراري، في شأن إرسال الكسوة للعسكر الحارك مع القائد محمد بن البغدادي بالشاوية، حيث نقرأ ما يلي: «دفع من هذه البطاقة كسوة رومية حرشة:

عدد... 249، وقواد المئين... 004، و المقدمين... 017». والوثيقة بتاريخ 5 شوال 1325/ 11 نونبر 1907.

- A.G.V., 3h 16, Rapp. du Cdt Mangin n° 35, du 5 mai 1909, p. 4.

حيث نقرأ بأن «... السلطان (المولى عبد الحفيظ) كان قد أمر نائبه بمدينة طنجة بالإعلان عن طلب عرض الأثمان من أجل اقتناء 20000 بدلة عسكرية من قماش الصوف، لفائدة عناصر الجيش المغربي...».

ويبدو أن الأمر لم يكن مقتصراً فقط على العسكر دون المدنيين، وبالخصوص النساء منهم؛ حيث كتب أحد أبناء الوزير الصدر في عهد المولى عبد العزيز، الفقيه المختار بن عبد الله بن أحمد (ابن عم أحمد بن موسى) واسمه السعيد، في سياق الحديث عن الكيفية التي يدبر بها شؤون داره، وممتلكاته في ضاحية مدينة مكناس، ما يلي: «... وقد توصل النساء... من السباط المجعول لهن في عاشوراء، وأنا أنوب عن جميع من هو من حاشية بساطك...».

- خ. س، و. ز، مج 5، وثيقة بتاريخ 10 محرم 1309/ 16 أكتوبر 1891.

هذا بعض ما كان يرتديه أفراد الجيش، ويسترون به جسدهم وأطرافهم. ولا شك أن هذا النوع من اللباس الفضفاض الذي قد يُعيق عن الحركة، لربما كان يليق ويواتي هواة ألعاب الفروسية، أكثر مما كان يصلح ويناسب من كانت خدمتهم بالأساس، تتلخص في الفرّ والكر، وفي تسلق الجبال والأوعار واقتحامها، وفي عبور الأودية والأنهار، وفي حمل الأثقال وتمهيد السبل والمسالك، في الأيام القائظة، كما في الليالي الظلماء العاصفة.

ولهذا، ينبغي ألاّ يفهم من كلامنا حول مسألة تسرب قطع من الزي العسكري الأوربي إلى لباس الجنود المغاربة، أننا نعتبرها عملاً سلبياً وهدَّاماً، كان على المخزن التصدي له ومحاربته، بل إن ما حاولنا إبرازه، هو التعريف بهذا اللباس أولاً، ثم رصد أهم التحولات التي قد تكون طرأت عليه، في سياق تعامل المغرب مع الآخرين.

ولكن، ماذا عن اعتمام وانتعال الجنود المغاربة؟ وهل كانوا جميعاً مكسوي الرأس ومُنتعلي الأقدام أم لا؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في السطور الموالية. هناك أولاً فئة من هؤلاء لابُد وأن يكونوا دوماً مكسوي الرأس ومُنتعلي الأقدام، ويتعلق الأمر «بالمخازنية»، أي هؤلاء الأعوان الذين كانوا يستخدمون في مرافق القصر السلطاني، والدواوين الوزارية، والذين بحكم ملازمتهم للسلطان، وكبار أعوان المخزن، كان يتعين الاعتناء بهندامهم وحسن هيئتهم. فهؤلاء هم أصحاب «الشاشية»، و«الرزة» أي تلكم العمامة النعيمة الثوب والناصعة البياض والتي كانت تُلَفُّ حول الرأس مباشرة أو فوق الشاشية، والخاصة طبعاً بالقواد والرؤساء.

وأمّا إخوانهم الذين كانوا معسكرين في جهات مختلفة من البلاد، فكانت تنطبق عليهم سياسة المخزن في هذا المجال، والتي تتلخص في توزيع أعداد من «الشاشيات» و«الطرابيش»، و«البلاغي» على بعضهم، من حين لآخر. وهذا يعني أنه في سائر الأيام، سواء كانوا مجندين، أو كانوا مسرحين مستقرين بين ذويهم، أي في أيام القتال كما في أيام السلم، فلا شيء كان يعطاهم، علماً بأنهم لم يكونوا وحدهم يُعاملون على هذا النحو، بل كان ذلك نصيب أفراد الفرق والتنظيمات الأخرى، اللهم إذا ما استثنينا فرق عسكر النظام، وعناصر طابور الحرابة، فإن المخزن كان يهتم بهم وبشؤونهم أكثر من غيرهم.

ويبدو مما أمكننا تصفحه من الوثائق، أن مدينة فاس كانت تستحوذ على إنتاج الشاشية والطربوش، في حين نجد مدينة مراكش تتصدر قائمة الحواضر التي كانت تُزود المخزن بحاجياته من البلغة. وأما العُدوتان، سلا ورباط الفتح، فكانتا تُعتبران من أهم المراكز التي كان يتم بها صنع هذا النوع من الحذاء.

فقد تضمنت بطاقة وجهها وزير الحرب عبد الله بن أحمد إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس، في شأن شراء 600 شاشية، أسماء عدد من كبار التجار الفاسيين الذين كانوا يصنعون هذا النوع من العمامة أو يتجرون فيه، نتعرف عليهم من خلال الجدول الآتي والذي أثبته بنيس في أسفل البطاقة المذكورة على النحو الآتي[1]:

1- خ. س، ق. ح، ملف 5، وثيقة بتاريخ 22 ذي القعدة 1288/ 22 يناير 1872.
- خ. س، مح. ح. رقم 157، رسالة السلطان إلى الأمين عبد السلام المقري، بتاريخ 13 رمضان 1305/ 24 مايو 1888، في شأن شراء 2000 شاشية، بحسب نصف ريال و 5 أواق للواحدة (21,25 أوقية للواحدة).

الجدول رقم 27: مشتريات المخزن من "الشاشيات" في سنة 1872

الأسماء	عدد "الزينات"	ثمن الواحدة (بالأوقية)	الثمن الإجمالي
ومن عبد الرازق	12	240	2880
وسيدي طاهر العراقي	04	240	0960
وسيدي عبد الله العراقي	03	240	0720
ومولاي علي العراقي	02	240	0480
وسيدي محمد جسوس	29	250	[1] 7250

على أنّ نوع البلغة الذي نقصده هنا، ليس بتلك «البلغة الفاسية» الرفيعة الصنع والأنيقة المنظر، والتي كان يستعمل في جمعها أجود وأنعم الجلود المدبوغة، وكانت تُصدر إلى الخارج، حيث تباع على الخصوص في أسواق بعض حواضر المشرق العربي. فالحذاء الذي يعنينا هنا هي هذه البلغة الخشنة التي كان ينتعلها الجند، وقد جُعل في قصرها الخارجي نعل إضافي لتقويته، ويخيط طرف من الجلد وراء العقبين لتثبيت الرجلين في الحذاء.

=- خ. س، مح. ح رقم 427، رسالة وزير المالية عبد السلام التازي إلى أمناء البنيقة المراكيشة، إدريس بن جلون، والمكي والزهراء، وأحمد الصبان، بتاريخ 22 شوال 1310/ 9 مايو 1893، في شأن توجيه ما حازوه من الطربوش وعدده 16998 من عند نائب الأمين الطاهر التازي، محمد بن المكي، إلى الحضرة (السلطان كان مستقراً وقتئذ بفاس، قبل أن يغادرها بعد انصرام أيام عيد الأضحى من نفس السنة، قاصداً ناحية تافيلالت).

1- أشار الباحث مصطفى بوشعراء إلى اسم هذا الشخص في العبارات الآتية:

«محمد جسوس، محمي إنجليزي، تاجر بالقيسارية سنة 1895، كانت له دار تجارية، ومصنع للنسيج بمنشيستر، و22 شريكاً...»، الاستيطان، م. س، ج 1، ص. 314.

مما اشتري لعسكر الدار البيضاء الجديد في شهر جمدى الأولى سنة 1313/ الموافق أكتوبر – نونبر 1895، 108 بلغة، ثمن الواحدة 60 أوقية، ومثلها من الطربوش، ثمن الواحد 40 أوقية.

أنظر: خ. خ، ك 412، ص. 327.

ثم إن من المهام التي كانت موكولة إلى أمناء «البنيقة السعيدة» بمراكش، ودار عديل بفاس، والصائر بمكناس، وأمناء المراسي الكبرى، تطوان، والعرائش، وطنجة، والعدوتين، والدار البيضاء، والجديدة، وأسفي، والصويرة الإشراف على صنع الكسوة العسكرية والإنفاق عليها.

فقد كتب السلطان إلى أمناء دار عديل قائلاً:

«... وصل كتابكم مخبرين أنكم وجهتم لشريف حضرتنا ما هو مبين بطرته من الكسوة المخزنية والعسكرية، ملف وكتان عدد 67 كسوة من كتان، ذكرتم أن ملفها حازه ابن شماس بقصد خياطته ودفعه...»[1].

وفي عهد السلطان المولى عبد الرحمن بأكمله تقريباً، استحوذت على هذه الصناعة مدن الشمال، تطوان والعرائش، وطنجة، وفي مستوى أقل العدوتان الرباط وسلا ومكناس، وفاس. على أنّ مدينة تطوان، ولأسباب عديدة تجارية، وثقافية، واجتماعية، كان لها النصيب الأوفر، والحظ الأكبر مما كان يصنع من كسوة عسكرية وقتئذ في هذه المدن[2].

1- خ. س، ك 348، ص. 194، وثيقة بتاريخ 9 ربيع الأول 1301/ 8 يناير 1884.

2- الشابي، مصطفى، م. س، ص. 22 وما بعدها.

- خ. س، ك 10933 ز (كناش بليمني)، ص. 34، حيث نقرأ ما يلي:

«وعيادة أهل مكناسة والجيش كانوا في أول الأمر يكسون كغيرهم بالرباط، ثم كتب اللب لمولانا بأنهم لا يوجهون إلاّ المكاري، فوقع التغافل عن كسوتهم». واللب هذا من أبرز وأشهر أمناء الصائر بمدينة مكناس، في عهد السلطان المولى عبد الرحمن؛ وأما تعبير «كغيرهم»، فالمقصود به هو «البرابير، وأهل الغرب، وبني حسن»، الشيء الذي يعطينا فكرة واضحة عن مكانة مدينة الرباط كمركز هام لخياطة الكسوة المدنية والعسكرية.

على أن النكسة التي أصيبت بها هذه المدينة، على إثر الاعتداء الإسباني على المغرب سنة 1859، وما لحقها من خسائر معنوية ومادية، وما خلقه من ارتباك وشعور بالإحباط واليأس في نفوس أهلها، قد أدى إلى انكماشها، وتنحيتها عن مركز الصدارة والبروز، فاسحة المجال وسعاً أمام مراسي الواجهة الأطلسية، الصويرة والجديدة، والدار البيضاء، والعدوتين على الخصوص.

وسواء تعلق الأمر بالكسوة العسكرية، أو بغيرها من المهام والخدمات التي اعتاد المخزن مطالبة كبريات الحواضر القيام بها وإنجازها لصالحه، فإننا لا نعثر إلاّ نادراً على أثر لها في هذا المجال. ونلمس جانباً من هذه الظاهرة، مما أثبتناه من معلومات، حول صنع الكسوة العسكرية، في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر، في الجدول الآتي:

الجدول رقم 28: مقادير الكسوة العسكرية المصنوعة في عدد من المدن الكبرى في تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر

المدينة	عدد مرات ذكرها	عدد الكسوة المصنوعة أو المشتراة	التاريخ	المصدر	ملاحظات
العدوتان	02	17450	1299-1300- 1301	- خ. س، ك 651، ص. 247 وما بعدها - خ. س، ك 348، ص. 311	
مراكش	04	14376	1303-1310- 1313	- خ. س، ق. ح، مح. ح ملف 18 - خ. س، مح. ح رقم 317 - خ. ع، كناش د 1690، ص. 290	
تطوان	04	12810	1243-1247- 1253-1254- 1257-1303	- خ. س، مح. ر رقم 1/ 8/ ك 5، 1/ 10/ ك 5، 1/ 14 ك 5، 1/ 30/ ك 5، 3/ 15/ ك 5، 4/ 5/ ك 5، 6/ 14 ك 5، مح ج 113.	
فاس	03	12000	1301 -1303	- خ. س، م. ز، مج 29، وثيقة رقم 210. - خ. س، مح ح رقم 51. - خ. س، ك 371، ص. 129. - خ. س، مح. ح رقم 421.	
الصويرة	03	6762	1310-1312-1313	- خ. س، مح م. ع ع رقم 402/ 10. - خ. س، مح م. ع ع رقم 402/ 8.	
العرائش	03	5000	1259-1265- 1305	- خ. س، مح. ر رقم 8/ 15/ ك 5. - خ. س، مح. ر رقم 15/ 40/ ك 5.	
الدار البيضاء	02	4536	1310-1313	- خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف 13. - خ. س، ك 412، ص. 327 وما بعدها.	
مكناس	02	4436	1303-1304	- خ. س، مح. ح رقم 93. - خ. س، مح. ح رقم 130.	
أسفي	02	4270	1305-1313	- خ. س. س، سلسلة III، حرف ب، مح 23، وثيقة رقم 3330. - خ. س، ك 211، ص. 166.	

هذه إذن قائمة مجموعة من المراسي والحواضر، توفرت في شأنها معطيات في مصادرنا، حول ما كان يُصنع من كسوة عسكرية بها على يد الأمناء، رتبناها حسب عدد الكساوي المصنوعة في التواريخ المثبتة أمام كل واحدة منها. وبديهي أن ترتيبنا هذا لا يعكس كلية الواقع وحقيقة الأمور، ما دامت الأرقام التي أدلينا بها ليست متسلسلة في الزمان، وعلى امتداد عدد مقبول من السنين. إلاّ أنّ ذلك لا يتعارض والاتجاه العام الذي ميز التطور الذي عرفته هذه المدن، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، اللهم ما كان من ورود اسم مدينة تطوان في المرتبة الثالثة قبل مدينة فاس، وكذلك الشأن بالنسبة لمدينة مكناس في المرتبة ما قبل الأخيرة، بينما هي في الحقيقة، من أنشط مراكز خياطة الكسوة العسكرية في الفترة المذكورة، سيما وأن نسبة مهمة من ساكنتها اليهودية كانت تشتغل في هذا القطاع، وكان من بين أعضائها أشخاص مرموقون، كان المخزن يكلفهم بقضاء بعض أغراضه، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لأحد مشاهيرهم وهو يعقوب أحنا[1].

---

[1]- خ. س، ك 199، ص. 54، رسالة السلطان إلى محمد بن بوعزة الفشار، 25 جمدى 2، 1310/ 14 يناير 1893، في شأن تولي الذمي يعقوب أُحنّا كراء عشر حوانيت بمدينة مكناس، في اسم بعض أبناء السلطان.

وانظر كذلك في شأن أهمية أعداد السكان اليهود بهذه المدينة:

- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 3، ص. 1187 وما بعدها.

- A.G.V., Rapp. du Cap Brémond n° 95, en date du 3 Novembre 1903, p. 3.

حيث أشار هذا الضابط إلى جماعة من اليهود كانوا يصنعون الكسوة في التاريخ أعلاه بمدينة فاس. من جهة أخرى، تضمنت وثيقة مخزنية تحت عنوان:

«... تفصيل الكسوة للجيش والعسكر الرشيد وتفريقها في البلدان، قيد في 18 من شعبان الأبرك عام 1292» أنواع الكسى التي أمر السلطان بصنعها في عدد من المدن، والتي كانت تتكون من أثلاث ألط، وفرجيات من مكَرانة، وجرمانية، واعجامة، ونكَليز، وكبوط ألط،=

ونتوفر على شهادتين ثمينتين لشخصيتين بارزتين في الجهاز المخزني، تدعمان ما ذهبنا إليه، أولاهما لإدريس بن يعيش، وفي سياق حديثه عن احتياج عسكر حامية وجدة إلى الكسوة، وهو إذّاك يشغل منصب عامل على هذه المدينة، وثانيهما تَضَمّنتها رسالة وزير المالية محمد التازي إلى نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، في شأن المراكز التي خيطت بها مؤخراً الكسوة العسكرية. فقد جاء في الرسالة الأولى ما يلي:

«... وإن أنعم عليهم سيدنا أيّده الله بها (الكسوة طبعاً)، نحبك سيدي نفّدها لنا بتطوان لأنه أقرب وأجود والسلام...»[1].

ونقرأ في رسالة التازي ما يلي:

«... وصلتنا بطاقتك أن نُبين الكسوة العسكرية التي خيطت بالمراسي، ووردت لمكناس، وفاس. فاعلم أن الكسوة التي فُرقت بمراكش في ربيع الثاني عام 3، عددها 15000 خمسة عشر ألف، ثُلُثُه خيط بمراكش، والثلثان فرقاً على الرباط، وفاس، ومكناس، لا على المراسي، وكلها خيطت ووصلت بمراكش عدى طرف منها (444) من الملف البُندقي بقي هنا بمكناس، والواصل أيضاً كله خرج إلاّ نحو الثمان عشرة مابة تُركت بمراكش...»[2].

= وكبوط كربل، وكبوط نكَليز. وبلغ عدد ما خيط منها 5880 كسوة، ثم صنعها في سبعة مراكز، نورد أسماءها مرتبة حسب عدد ما خيط في كل واحد منها من الكسوة: فاس، الرباط، الصويرة، تطوان، طنجة، العرائش، مكناس.

انظر: - خ. س، ك 315، ص. 11، وثيقة بتاريخ 18 شعبان 1292/ 19 سبتمبر 1875.

1- خ. س. مح. م. ع. ع رقم 410، الوثيقة بتاريخ 27 ذي القعدة 1313/ 10 مايو 1896.

2- خ. س، مح. ح رقم 165، وثيقة بتاريخ 29 صفر 1305/ 16 نونبر 1887.
المقصود هنا بعام 3 سنة 1303 هـ، حيث قام السلطان المولى الحسن بحركته الثانية إلى منطقة سوس، ووزعت الكسوة على عناصر الكَيش، والعسكر، شهران بالتقريب قبل انطلاقها في 10 جمدى 2 سنة 1303/ الموافق 16 مارس 1886.

وكان المخزن، في حالة عزمه على تهييء الكسوة إلى الجند، إما يتولى أمر صنعها بنفسه، بواسطة أمنائه وأعوانه، حيث تصدر الأوامر لهم بالشروع في خياطتها. فإن كانت الأثواب متوفرة فذاك، وإلاّ أمروا بجلبها من الخارج، عن طريق جبل طارق في غالب الأحيان، وممثل السلطان بها، كما نتبين ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فهذا بيان ما ورد على أميني مرسى العدوتين السيد الحاج العربي بن شقرون الفاسي، والسيد عبد الرحمان اللبادي التطواني، مما كتبا عليه لدار التاجر كربل، وإخوانه، وكبانيته من الملف ءالط، والملف البندقي والمركان، والمرزاية للكسوة العسكرية التي أمرهم مولانا أيّده الله بصنعها...»[1].

وتفادياً لما قد يحدث من أنواع الغش والاختلاس لبعض المواد واللوازم المستعملة في خياطة هذه الكسوة العسكرية، كان السلطان يُنبه باستمرار المكلفين بها بعدم التهاون في أمرها وبأن:

«تكون فِصالتها بمحضركم وعلى أعينكم، واجعلوا تحت أيديكم عشر كساوي تقابلون بها ما يُخاط بعد، وتنبهوا لما يفعله اليهود من النقص بعد الفصالة، ويكون الملف الذي تُفصلونها منه كل نمر وثمنه، واحدروا من أن يُبدِّل اليهود الملف، ولا يتولى لكم خياطتها إلا المعلمون الذين يُتقنونها بدار عديل لتكون على أعينكم ولابد...»[2].

---

[1]- خ. س، ك 651، ص. 240. أشير في ختام هذا التقييد أن الإنفاق على جلب الأثواب وباقي اللوازم من حرير، وأنواع الخيوط، والأزرار، وأجور الصانعين لها... كانت بدايته في شهر جمدى الأولى 1299/ مارس – أبريل 1882، ونهايته في حجة 1300/ أكتوبر 1883.

[2]- خ. س. مح. ح. رقم 52، رسالة السلطان إلى أمناء الصائر بدار عديل بفاس، بتاريخ 24 شعبان 1301/ 19 يونيو 1884.

وأما الطريقة الثانية التي كان ينهجها المخزن للحصول على حاجياته من الكسوة، مدنية كانت أم عسكرية، فهي إسناد أمر صنعها إلى بعض كبار التجار والأمناء. وكان هؤلاء يستعملون معارفهم وأقاربهم من كبار أعوان المخزن، عسى أن يظفروا بصفقة من هذه الصفقات، لما كانت تدرّه من أرباح على الفائز بها. فهذا الأمين العربي بن محمد الزبيدي يستنجد بنائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، طالباً منه التدخل لدى السلطان، من أجل رفع عدد الكسوة العسكرية التي يأمل في أن يُسند إليه أمر صنعها، من 35000 كسوة إلى 50000 كسوة، حيث كتب له قائلاً:

«... فنطلب من سيدنا دامت سعادته أن يتفضل علينا بإذنه الشريف يجعل خمسين ألف من كسوة العسكر لننتفع بما ينتفع الغير فيها...»[1].

وتنطبق هذه الملاحظة على بعض أفراد أسرة آل التازي، حيث يكاد أمر صنع الكسوة يقتصر عليهم، كما يتراءى لنا ذلك من الوثائق، في عهد السلطان المولى الحسن، والجزء الأول من عهد خلفه المولى عبد العزيز. ولاشك أن السبب في ذلك بالأساس يكمن فيما كان لهم من علاقات وطيدة بآل موسى بن أحمد. فقد كتب السلطان إلى أمناء العرائش، بتاريخ متم شعبان 1305/ الموافق لأواسط مايو 1888، ما يلي:

«... فنأمركم أن تدفعوا لنائب الأمين الطالب الطاهر التازي ثلاثين ألف ريال من قبل ثمن ما كلفناه به من إعمال الكسوة والسلام...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 175، وثيقة بتاريخ 7 جمدى 1/ 1305/ 21 يناير 1888.

2- خ. س، مح. ح. رقم 175.

وتوصل نفس الشخص بحوالي 7000 ريال، في شهر صفر 1309/ سبتمبر 1891، قيمة ما =

واستفاد الأمين ووزير المالية محمد بن عبد الكريم المدعو الشيخ التازي، وهو الأخ الأكبر للسابق الذكر من عمليات صنع الكسوة العسكرية لصالح المخزن، إذ توصَّل نائبه في شهر رجب 1312/ الموافق لشهر يناير 1895 ب 10000 ريال، وفي شهر جمدى الأولى 1318/ الموافق لستمبر 1900، ب 30000 ريال، وفي شهر رجب 1319/ الموافق لشهر أكتوبر – نونبر 1901، ب 74674 ريال[1].

وأما الأمين ووزير المالية عبد السلام التازي في الفترة الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز فقد **«باع لجانبنا العالي بالله 1000 بيسة من الكيرية، في كل واحدة 100 يرضة، وحيزت منه بحساب 13 ريالاً لكل بيسة. فنأمركم أن تنفذوا له ثمنها بالحساب المذكور والسلام...»**[2].

= زود به المخزن من كسوة عسكرية وتكونت من: 6250 بدلة من «ذات الملف ألط» (النفر)، 650 بدلة من «ذات الملف البندقي»، 200 بالسراويل منه (قواد المائة) والباقي بسراويل اللانكي (المقدمون).

– خ. س، مح. ح رقم 164، رسالة لطاهر بن عبد الكريم التازي المذكور إلى الحاجب أحمد بن موسى، يطلب منه التدخل لدى السلطان ليسند له أمر خياطة الكسوة العسكرية، وهي بتاريخ 26 صفر 1305/ 13 نونبر 1887.

1– خ. س، ك 412، ص. 308، رسالة السلطان إلى أمناء الدار البيضاء.

– خ. س، ك 443، ص. 261؛ – خ. س، ك 275، ص. 136، رسالة السلطان إلى أمناء تطوان.

2– خ. س، ك 443، ص. 208، رسالة السلطان إلى أمناء الجديدة، بتاريخ 10 ربيع 2/ 1318/ 7 غشت 1900.

ولفظة بيسة المستعملة هنا هي تحريف لكلمة بيزة الإسبانية (Pieza)، أو بيس الفرنسية (Pièce). وأما اليارض، فكما هو معلوم، فإنه وحدة قياس للطول إنجليزية. وحسب ما ورد في وثيقة مخزنية بتاريخ 22 محرم 1289/ الموافق لفاتح أبريل 1872 (خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف رقم 4)، فإن «القاله» تُساوي نصفها بالتقريب، أي حوالي نصف متر.

وأما النقطة الثالثة والأخيرة في مبحثنا هذا، فنخصصها للحديث عن توزيع الكسوة على الجند، أي عن الحيثيات والملابسات التي كانت تُحيط بهذه العملية. وإذا كانت هذه الأخيرة تقتصر على بضع مئات من أفراد الكَيش، والحناطي، والعسكر في عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، فإنها صارت، فيما بعد تشمل الآلاف منهم في عهد المولى الحسن مثلاً، الأمر الذي كان يتطلب تجنيد العديد من الأعوان المخزنيين، والصُّنَّاع، ومبالغ مالية هامة لجلب الأثواب من الخارج، وخياطة الكسوة، وصوائر إيصالها إلى مستحقيها.

ويهمنا هنا أن ندقق بعض جوانب هذه العملية وذلك بأن نحدد مثلاً المناسبات والأوقات التي كان المخزن يوزع فيها هذه الكسوة على أفراد الجيش، كما يهمنا كذلك أن نعرف الفترة الزمنية التي كان لابد أن تنصرم قبل أن تعطاهم كسوة جديدة. وبعبارة أخرى، هل كانت هناك قواعد وتقاليد تضبط هذا الأمر، أم كان ذلك يرجع بالأساس إلى حسن إرادة السلطان؟

ويتبين لنا من خلال الوثائق، خلافاً لما يقوله صاحب "**اختصار الابتسام**..." من أنَّ المولى عبد الرحمن كان «**يتعهد جيشه بالكسوة بعد ثلاث سنين، فيكسوا عامة الجيش من حضر ومن غاب**...»، أن هذا السلطان لم يكن يتقيد دوماً بمثل هذه الآجال. ذلك أننا نجده، على الأقل في العقدين الأولين من عهده، يصدر الأوامر إلى عماله على العرائش، وتطوان، ومكناس على الخصوص بصنع الكسوة، وتسليم الصلة إلى أفراد الجيش الريفي أو غيره من الجند، بل حتى من عناصر قبائل النائبة، عند عودتهم إلى ديارهم، بعد مشاركتهم، إلى جانبه، في إحدى الحركات في جهة من جهات البلاد[1].

1- الحجوي، اختصار الابتسام...، م. س، ص. 417.

ونلمس هذا بكل وضوح مما ورد في رسالة هذا السلطان إلى الأمين عبد الرحمن أشعاش، حيث خاطبه قائلاً:

«... فيرد عليك من جيشنا الريفي، أصلحه الله، الحراك الذين كانوا معنا وهم أربعمائة واثنان وسبعون، الخيل ماية وثلاثة وتسعون، والباقي رمات. فادفع لكل واحد من الرمات قشابة، وتشامير، وسروال كيرية و25 أوقية، ولكل فارس قشابة، وتشامير، وسروال كيرية أيضاً، وقفطان ألط، وخمسين أوقية. ولكل واحد من قوادهم أربعة أذرع ملف بندقي و25 ذراعاً طرول، وعشر ريالات رمية. ويُزاد ابن عبد الصادق عشرين ريالاً تكملة للثلاثين لملازمته لحركته، وصفره، وطول شقته معنا ولابد...»[1].

وحسب صاحب "إيقاض السريرة..."، فإن السلطان كان من عادته إعطاء الكسوة لأفراد حامية الجيش بمدينة الصويرة مرتين في السنة **«كسوة الشتاء تامة بالملف الأحمر المعروف بألطو، والكتان الأحمر وحده، وتابعه (السلطان سيدي محمد بن عبد الله) على ذلك من بعده الملوك. وآخر كسوة أخذها الجيش كانت أول ولاية المولى عبد العزيز...»**[2].

1- م. و. م. ر، مح 1، الوثيقة بتاريخ 14 محرم 1239/ 20 سبتمبر 1823. وتضمنت الوثائق الآتية نفس التعليمات تقريباً، وهي:

- خ. س، مح. ر رقم 3/ 14، وثيقة بتاريخ 25 شعبان 1253/ 24 نونبر 1837.
- خ. س، مح. ر رقم 5/ 39، وثيقة بتاريخ 19 جمدى 1، 1255/ 31 يوليو 1839، حيث أمر السلطان عامل تطوان السلوي بإعطاء الكسوة للثلاث مائة والخمسين حاركاً من «أهل الريف»، و«أهل العرائش»، والأوداية.
- خ. س، مح. ر رقم 8/ 19، وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1259/ 6 أكتوبر 1843.

ورد فيها الأمر إلى عامل العرائش بوسلهام بن علي أزطوط، بإعطاء الكسوة «لحراك أخوالنا سفيان وبني مالك...».

2- الصديقي، م. س، ص. 23.

وتُفيد وثائقنا ومصادرنا أن عملية توزيع الكسوة على الجند كانت تتم، الفينة بعد الأخرى في المواعد والمناسبات الآتية:

- الأعياد الدينية، المولد النبوي، عيد الفطر، عيد الأضحى.

- عند تولية سلطان جديد الأمر بالبلاد، وتسمى البدلة التي تعطى للجند «كسوة النصر»، في عهد المولى الحسن وابنه وخلفه المولى عبد العزيز على الأقل[1].

- وقت القيام ببعض الحركات الهامة، وبالخصوص التي كانت تستهدف أطراف البلاد، كحركة سوس الثانية مثلاً سنة 1303/ 1886، أو حركة المراسي الشمالية 1306/ 1889، أو حركة تافيلالت سنة 1310/ 1893.

يقول الناصري، بهذا الصدد، في سياق الحديث عن تأهّب المولى الحسن لمغادرة مدينة فاس متوجهاً إلى ناحية وجدة، في منتصف شهر رجب 1291/ الموافق أواخر غشت 1874، ما يلي:

> **«... فاستعد غاية الاستعداد، وجدَّد الفساطيط، وكسى الجنود فرسانها ورماتها، قديماً وحديثاً، وعرضها كلها...»**[2].

1- وردت الملاحظة الآتية، في وثيقة تحت عنوان:

«الحمد لله، تقييد ما كان عليه عمل مولانا المقدس بالله في كسوة العيادة...» ما يلي:

«والمخازنية لا يكسون في الأعياد لأنهم يُكسون حين يكسى الجيش».

المقصود هنا «مولانا المقدس» السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، الشيء الذي يحمل على الاعتقاد بأن تاريخ هذه الوثيقة يرجع إلى السنوات الأولى من عهد ابنه وخلفه السلطان سيدي محمد. والملاحظة تؤكد ما ذهبنا إليه من القول بأن تقديم الكسوة إلى كافة عناصر الجيش، إنما صار ساري المفعول انطلاقاً من عهد المولى الحسن.

- خ. س، ك 10933 ز (كناش بليمني)، ص. 39.

2- الناصري، الاستقصا، م. س، ص. 142. =

وكتب أمناء تطوان من جهتهم، محمد القباج، ومحمد أشعاش، ومحمد حصار في متم صفر 1306/ الموافق لبداية نونبر 1888، يُخبرون السلطان بتوصلهم بالكسوة العسكرية التي وجهها لهم أمين الصائر أحمد بن حيون الفاسي، ذاكرين ومفصلين أنواعها في طرة كتابهم على النحو الآتي:

«كساوي عسكرية من ألط.... 6838 (الأنفار).

بندقي بسروال الملف...... 0203 (قواد المائة).

بندقي بسروال اللانكي.... 0497 (مقدمون).

كساوي الأغوات......... 0039.

= وبمناسبة عيد المولد النبوي لسنة 1293/ الأسبوع الأول من شهر أبريل 1876، والذي صادف وجود السلطان بمراكش، يقول المؤلف: «وكسا السلطان نصره الله جميع الجيش والعسكر، والكتاب حتى الأمناء والطلبة...». م. س، ص. 149.

- خ. س، مح. ح رقم 387، رسالة أمناء أسفي إلى أمناء دار عديل، بتاريخ 24 صفر 1310/ 17 سبتمبر 1892، في شأن الكسوة المصنوعة على يدهم والتي وجهوها إليهم «بأنواعها بقصد تفريقها ليلة العيد، وما بقي تحت يدهم منها إلاّ 900 من ألط...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 457، رسالة خليفة عامل سلا أحمد الطالبي بتاريخ 27 - 12، 1311/ 1 - 7، 1894 والتي التمس فيها من السلطان الإنعام على أفراد حامية عسكر، وطبجية و«رياس» المدينة بالكسوة، جرْياً «على عادة تنفيذها عند النصر المبارك السعيد...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 402، رسالة الحاجب أحمد الركينة التطواني إلى أمين الصائر الطيب المقري، بتاريخ 9 ربيع النبوي 1326/ 11 أبريل 1908، يبلغه فيها أمر السلطان بتنفيذ «كسوة قُواد أراحي الجيش السعيد، والمسخرين التي تنفذ لهم في العيد النبوي على العادة...».

بلغة عدة.............. 9986.

طربوش عدة............. 5976.

طربوش عدة............. 5976» [1].

إن هذه الكسوة العسكرية والتي أرسلت إلى مدينة تطوان سبعة شهور ونيف قبل مغادرة السلطان مدينة فاس، على رأس جيوشه، في 10 شوال 1306/ الموافق 9 يونيو 1889، متوجهاً إلى مراسي الشمال، عبر «جبل غُمارة»، كانت بقصد توزيعها على عناصر الكَيش والعسكر المشاركين في هذه الحركة، قبل الدخول إلى مدينة طنجة أواخر شهر محرم 1307/ الموافق لأواخر سبتمبر 1889، في أحسن هيأة وأبدعها [2].

وما دمنا بصدد الحديث عن المولى الحسن، لا بأس أن نثبت هنا ما ورد في وثيقة مخزنية، حول عدد المرات التي تم فيها توزيع الكسوة على أفراد الجيش، في عهد هذا السلطان، حيث تضمنت ما يلي:

«الحمد لله وحده، بيان الكسوة الذي أنعم بها مولانا السلطان مولانا الحسن نصره الله، من أول نصره يوم الخميس 18 رجب 1290 إلى التاريخ، وهو يوم الأحد في 17 من حجة الحرام عام 1310 بمدينة صفروا».

الكسوة الأولى بمدينة مراكش على يد العلاف ابن العربي الكبير عام 1293.

الكسوة الثانية، أولها بفاس على يد السيد محمد بن العربي الكبير وءاخرها بمراكشة على يد العلاف الملقب بالصغير عام 1296.

1- م. و. م. ر، مح 2، وثيقة رقم 1264.

2- الناصري، م. س، ج 9، ص. 201.

الكسوة الثالثة بمدينة مكناس على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1300.

الكسوة الرابعة بمدينة مراكش على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1304.

الكسوة الخامسة بمدينة تطوان على يد العلاف ابن العربي الصغير عام 1307.

الكسوة السادسة بمدينة صفروا على يد السيد العباس بن العربي، خليفة العلاف المذكور أعلاه عام 1310[1].

على أن الوثائق المخزنية، وما أكثرها، تسجل كذلك صدى الصراخ الحزين واليائس للعديد من العمال والقواد العسكريين، مستعطفين السلطان، أو أحد كبار أعوانه المقربين، طالبين إغاثتهم بما يستتر به رجالهم وينتعلونه، لبقائهم ومنذ مدة، عراة تقريباً، وحفاة بكل تأكيد.

فقد كتب أحدهم ما يلي:

«... وتبق ترسل لنا البلاغي لأن العسكر ضره الحفا، ولم بقا فيهم من عنده بلغة صحيحة...»[2].

وكتب آخر، وهو المختار بن الطاهر الرغاي البخاري، أحد المتعلمين بإيطاليا، والذي عُهد إليه بدون شك إعادة تنظيم حامية عيون سيدي ملوك، قرب مدينة وجدة، ما يلي:

1- خ. س، ك 12059 ز، ص. 76.
ابن العربي الكبير هذا هو محمد بن العربي الجامعي الذي عين وزيراً صدراً سنة 1296، مكان موسى بن أحمد المتوفى بمراكش في نفس السنة، تاركاً منصب العلاف، أي وزير الحرب إلى أخيه محمد بن العربي المدعو الصغير.

2- م. و. م. ر، مح 1، رسالة الأغا مُحمد القروي إلى محمد غريط، بتاريخ 26 رمضان 1263/ 17 سبتمبر 1846.

«.. فقد كتبنا لسيدنا المنصور بالله أن ينعم عليهم بماية من الكسوة للعسكر الذي خلفناه هنا بقصبة العيون، لأنه لا لباس له إلا الجلالب، وأن أهل أنجاد المجاورون لنا، لا يخشون من العسكر حين يكون بغير كسوة، وأن أهل أنجاد قد تقع الهيبة والجزع في قلوبهم حين يروا عسكر العيون بكسوته وءالة حربه...»[1].

ونتبين من الوثائق كذلك أن عسكر بعض المدن والإدالات كانوا يظلون بنفس البدلة خمس سنوات وأكثر، دون أن تُعطاهم كسوة جديدة أو يؤبه لحالهم[2].

2 - 3 - السكن

تعرضنا في الفقرتين السابقتين، إلى موضوعي الرواتب والألبسة، وسنحاول، في مبحثنا هذا، معالجة النقط الآتية:

- الإسكان أثناء الحركة والترحال، أو الخيمة المخزنية وأنواعها.
- مراكز صنعها، المطالبة بها، وتوزيعها.

1- خ. س، مح. و. ع. ع، الوثيقة بتاريخ 14 ذي القعدة 1312/ 9 مايو 1895.
أنظر حول هذا الشخص، وما آل إليه أمر تلبسه بالحماية الإسبانية سنة 1911، واستخدامه كاتباً للقائد العسكري الإسباني في مدينة القصر الكبير..
- بوشعراء، م. س، ج 4، ص. 1354.

2- خ. س، مح. ح رقم 198، رسالة عامل وجدة عبد الملك بن علي السعيدي إلى السلطان، بتاريخ 23 جمدى الثانية 1306/ 24 يبراير 1889، كسوة عسكر المدينة عمرها 3 سنوات.
- خ. س، مح. ح رقم 255، رسالة عامل أزمور بوشعيب بن المعطي الأزموري إلى السلطان، بتاريخ 14 ربيع الثاني 1307/ 8 دجنبر، كسوة عسكر المدينة عمرها 4 سنوات.
- خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 401/ 1، رسالة عبد الرحمن بن عبد الصادق إلى السلطان، بتاريخ 2 شوال 1312/ 29 مارس 1895، كسوة عسكر المدينة عمرها 5 سنوات.

– الإيواء بالمدينة أو القرية، بالنسبة لعامة الجند، وبالنسبة لقوادهم ورؤسائهم.

وقبل هذا وذاك، نشير إلى أن أشكال وأنواع سكن المغاربة في القرن التاسع عشر، كانت تختلف طبعاً من جهة إلى أخرى، عاكسة بذلك التكيف مع الظروف الطبيعية والمناخية السائدة بها، ووسائل وأنماط كسب وعيش السكان الذين هم أبناء إيالة:

«... ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات، وموارد الانتفاعات، وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم، ودوام نفعهم وعمارتهم وانتعاشهم، إنما هو بالحرث واكتساب الماشية، ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصاً أهل البادية، إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع، وأصل ذلك كله ومنشأه الأرض ومرجعه إليها...»[1].

1- رسالة المولى الحسن إلى قائد قبيلة الشياظمة سعيد بن العياشي الشياظمي، بتاريخ 6 جمدى الأولى 1300/ 15 مارس 1883، أوردها الصديقي في مؤلفه، م. س، ص. 116 - 117.

– وانظر كذلك ما ورد في رسالة محتسب مدينة الدار البيضاء، محمد بن مَحمد الصنهاجي إلى السلطان، في شأن تضييق الخناق على سكان «النوائل» من قبل العامل العربي بريشة، في حين أن: «جل عمارة البلد أهل النوايل، وهم الحاملون للكلف المخزنية والوظائف السلطانية، ومصالح البلد عليهم تدور، كتنضيف الأزقة وغيرها...».

خ. س، مح. ح رقم 72، وثيقة بتاريخ 2 حجة 1302/ 12 سبتمبر 1885.

بيد أن وثيقة أخرى، بتاريخ 3 جمدى الأولى 1309/ الموافق 5 دجنبر 1891، وحول نفس الموضوع، صادرة عن نقيب الشرفاء العلويين بهذه المدينة، محمد بن الطاهر الإمراني تفيد بأن العامل وقتئذ كان ماضياً في تطبيق تعليمات السلطان بإزالة «النوائل» من بعض الأماكن، حيث تم هدم 299 «نوالة» حتى الآن، إلا أن المحتسب الصنهاجي الذي ظل محتفظاً بمنصبه خلال هذه المدة، حاد عن الجادة، وصار لا يعبأ بالأوامر السلطانية ويعمل على تنفيذها، وهذا ما نفهمه من الفقرة الآتية: «... ورجل يُدعى عبد الله الدراوي له علاقة مصاهرة مع المحتسب مُحمد بن مَحمد الصنهاجي، وحرفته دق القهوة، صار المحتسب يبني له نوالة بأروى أمام داره...».

– خ. س، مح. ح رقم 360.

في السنوات الأولى بعد مجيئهم إلى المغرب، واستقرارهم به ابتداء من خريف سنة 1877، تسنى لأفراد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب ملاحظة بعض مظاهر عيش، وظروف عمل عناصر الجيش المغربي على الخصوص. ومن ذلك مثلاً، ما كتبه إركمان Erckmann حول الخيام العسكرية، حيث قال:

«... تُستعمل في الجيش المغربي أنواع كثيرة من الخيام لإيواء الجند. فهناك نوع يُدعى "بوكراع" وهو عبارة عن خيمة مخروطة القمة، تسع عشرين رجلاً من عامة الجند والقواد الصغار؛ وهناك كذلك نوع ثان مخروط وأسطواني الشكل، يُسمى القُبة، وخاص بالأغوات؛ وأما النوع الثالث والأخير، فهو الأوتاق. ويستخدم في إيواء كبار أعوان المخزن، وأهم الشخصيات...»[1].

ولاحظ الليوتنان كولونيل مانجان (Lt-Col. Mangin) بدوره، ثلاثين سنة ونيف بعد هذا التاريخ أن الخباء كان لا يزال حتى وقته الوسيلة الوحيدة المستعملة لإيواء الجند، مُضيفاً بأن:

«... الجميع يُدرك جيداً مساوئ هذا النوع من السكن على صحتهم، ولا يسمح بضبط أمورهم، كما يُعرض الأدوات والأجهزة الحربية إلى الإتلاف...»[2].

وهذا يعني أنه خلال هذه المدة كلها، لا شيء قد تغير في هذا المجال، الأمر الذي يعكس نسبياً واقع قطاع الجيش.

ومهما يكن من أمر، فإنه فات إركمان هنا ذكر نوع من الخباء كان يعطى لقواد المائة وقواد الأرحى، وهو الخيمة «الطراحية».

1- A.G.V., 3h2 n° 20, 1879, pp. 1-2.
2- A.G.V., 3h17, Rapp. n° 85, Juillet 1911, p. 1.

وأما عن سعة هذه الأخبية وعدد الجنود والحراك الذين يمكن أن تحويهم كل واحدة منها، فقد وردت الإشارة إلى ذلك في العديد من المراسلات المخزنية. وكان يُخصص لكل فرقة مائة من الجيش أو العسكر خمس بوكراعات وهي أخبية ذات عمود واحد، وطراحية لقائدها، بينما كان يعطى لقائد الرحى قبة وطراحية، كما نستشف ذلك من الفقرة الآتية:

«... فنأمركم بتنفيذ البلغة لجميعهم، سواء الموجه مع سيدي محمد الإمراني والوارد على حضرتنا، أو المقيم ثمة (بمراكش)، وبتنفيذ الخزائن للحارك والموجه لشريف حضرتنا، بحسب خمس بوكراعات للماية، وطراحية واحدة لقايدها، وقُبة وطراحية لقائد الأرحى...»[1].

على أن هذه النسبة فيما يرجع لعدد البوكراعات المخصصة لكل مائة من الكَيش أو العسكر، لم تكن دائماً مطبقة. فقد جاء في وثيقة بتاريخ متم صفر 1315/ الموافق، أواخر يوليو 1897، ما يلي:

«... تقسيط الخزائن على الجيش السعيد بحسب 7 لكل ماية تامة...»[2].

من جهة أخرى تعرضنا، في الفقرة السابقة، إلى مراكز صناعة الكسوة العسكرية، في القرن التاسع عشر، وحاولنا رصد وتتبع أهمية وتطور هذا النشاط

1- خ. س، ك 40,553، رسالة المولى عبد العزيز إلى أمناء البنيقة المراكشية بتاريخ 20 جمدى الأولى 1313/ 8 نونبر 1895. السلطان كان وقتئذ بفاس، والعسكر الذي أمر بتوجيه عناصره إليه، هو المكون لطابور الأغا علي الباعمراني.

2- خ. س، ك 277، ص. 11. وانظر كذلك:

- خ. س، مح. م. ع رقم 16/ 430، وثيقة بتاريخ 1315/ 1897، تحت عنوان: «وصف ما تفرق على المحلة السعيدة عند نهوض مولانا أعزه الله لحركة الشاوية عام 1315»، حيث تم توزيع 1143 طراحية، و980 بوكراع على الجند النظامي المشارك في هذه الحملة العسكرية ضد الأشعاش.

في كل واحد منها، شمالي البلاد كما في جنوبيها، على امتداد القرن المذكور، واستنتجنا مجموعة من الملاحظات، التي ينطبق بعضها على خياطة الخيام والأخبية، وبالخصوص فيما يتعلق بهيمنة مراسي ومدن الشمال في هذا الميدان، في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، وتراجعها وضمورها في النصف الثاني من القرن المذكور، لصالح مدن ومراسي وسط وجنوبي البلاد[1].

وتتحدث الوثائق بإسهاب عما كان يأمر المخزن بصنعه من هذه الأخبية والخيام، هنا وهناك، بدءاً بجلب الأثواب من الخارج، وانتهاء بإرسالها إلى الجهة التي كان له الغرض بإيصالها إليها.

وهكذا، يفيد سجل مداخيل ونفقات أميني مرسى تطوان، برسم شهر جمدى الثانية 1298/ الموافق لشهر مايو 1881، ما تم اقتناؤه وإنفاقه على يدهما، بهدف صنع أخبية لإيواء جند المدينة، والذين كان عددهم لا يتعدى 56 رجلاً، بما فيهم قوادهم.

ويهمنا هنا أن نعطي فكرة عن نوع الأثواب والمواد الأخرى التي كانت تستعمل في خياطتها، وكذلك أثمنتها، ومقادير المواد، وأجور صناعها، وكلها معطيات نجملها في الجدول الآتي:

1- أنظر حول هذا الجانب ما يلي:
خ. س، مح. ر. وثيقة رقم 1/ 18 ك 5 بتاريخ 16 ذي القعدة 1244/ 20 مايو 1829.
خ. س، مح. ر. وثيقة رقم 3/ 26/ ك 5، بتاريخ 16 ذي القعدة 1252/ 22 يبراير 1837.
وكلها عبارة عن رسائل سلطانية موجهة إلى عامل تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش، يدور موضوعها حول صُنع، وإرسال، والتوصل بالخيام التي تم صنعها على يده.
- العيساوي، فاطمة، جوانب من علاقة المخزن بالحرف (1822 - 1894)، د. د. ع، ك. أ. ر، ص. 83 وما بعدها.

الجدول رقم 29: أنواع الأخبية المستعملة في الجيش

معطيات أخرى / نوع الخباء	العدد	عدد القالات وثمنها (بالأوقية): الكيرية	المركان	الثمن	أجرة الخياطة (بالأوقية)	أجرة الخرازة (بالأوقية)	ملاحظات
طراحيات	2	396		2574	450	70	– عدد القالات في الطراحية الواحدة = 198 – ثمن القالة من الكيرية 6,50 أواق
بوكراعات	5	340	80	2210 240	562,50	100	– عدد القالات في بوكراع الواحد = 68 – ثمن القالة من الكيرية أيضا: 6,5 أواق – ثمن القالة الواحدة من المركان = 3 أواق يضاف إلى هذا الصائر الآتي: – أرطال القنب للخياطة = 550 وثمنها = 770 أوقية – ثمن 3 "صفاري" = 914 أوقية ثمن بطاين اثنين = 87,50 أوقية مجموع الصائر = 7978 أوقية

ويتبين من الوثائق كذلك أن عدد القالات من الكيرية، أو من المركان، أو من «الخماسي»، أو من «الباز» والتي كان يصنع منها صنف من أصناف هذه الأخبية، كان يختلف من نموذج إلى آخر، أي أن حجمها وقدرتها الإيوائية كانا يتغيران بحسب النموذج المصنوع. فقد تضمنت وثيقة تحت عنوان:

«صُنع القِبب، والخزاين الطراحيات، وبوكراعات بمكناس على يد الحاج السعيدي بناني والحاج السعيدي غريط».

وكان عدد القالات المستعملة في كل صنف على النحو الآتي:

القُبة: 157,50 قالة.

الطراحية: 169 قالة.

بوكراع: 119 قالة.

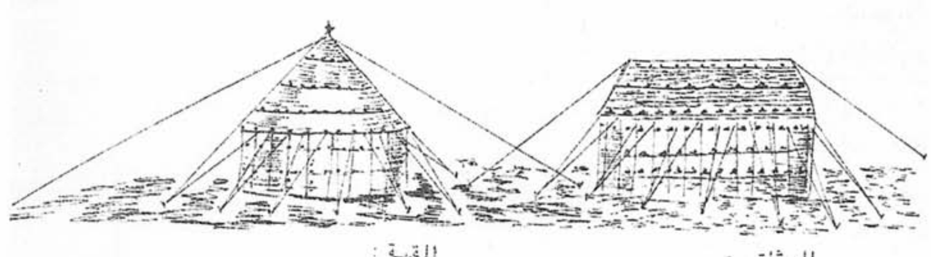
رســـــوم أرقـــام:

2، 3، 4، 5

أنواع الخيام المستعملة في الجيش المغربي

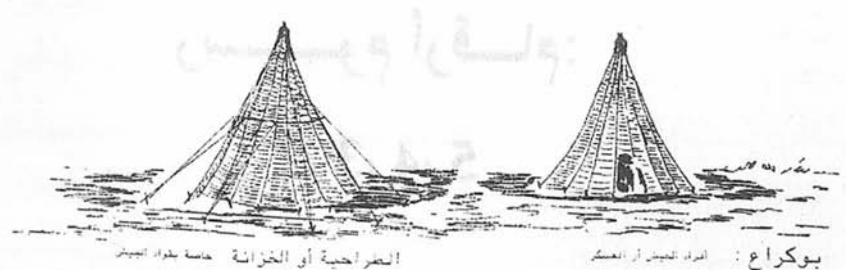
في القرن التاسع عشر، وعددها أربعة

A.G.V. 365



الوثاق :
خاصة برؤساء الجيش وكبار الشخصيات

القبة :
خاصة برؤساء الجيش وكبار الشخصيات



بوكراع : أفراد الجيش أو العسكر

الطراحية أو الخزانة خاصة بقواد الجيش

وأما أثمنتها، فتراوحت، بالنسبة للقبة ما بين 4253,50 و3672,50 أوقية، في حين بلغ ثمن الطراحية 887,50 أوقية، وثمن بوكراع 413 أوقية. وأشير في الوثيقة ذاتها إلى عرض الأثمان الذي تقدم به إلى المخزن شخص ثالث يُدعى حمادي بن العربي بنيس، مبدياً استعداده لصنع ما يتوقف عليه المخزن من الطراحيات والبوكراعات، ومقترحاً الأثمنة الآتية:

– النموذج الأول، يكون فيه ثمن الطراحية 12 ريالاً، وثمن بوكراع 7 ريالات.

– النموذج الثاني، يكون ثمن الأولى 9,50 ريالات، والثانية 6 ريالات[1].

على أن هؤلاء جميعاً لا يرقون إلى مستوى يعقوب أحنا المكناسي، حيث تمكن من السيطرة على قطاع صنع الخيام والأخبية في مدينة مكناس، في عهد السلطان المولى الحسن على الخصوص، مستخدماً في معامله العديد من الصناع اليهود والمغاربة والذين كان يتعرض بعضهم أحياناً إلى تعسفه وجوره، كما تشكى من ذلك أحد شركائه أو العاملين معه ويُدعى داود ولد مخلوف بن البطاحي الفيلالي الذي ذكر بأنه: «**كان في الخدمة الشريفة في خياطة القباب والخزاين مع أوحنا...**»[2].

---

[1]– خ. س، ك 227، ص. 4 وما بعدها، سنة 1314.
تردد استعمال لفظتي «الخماسي» و«الباز»، في عهد السلطان المولى عبد الرحمن على الخصوص، وتعنيان نوعاً من الكتان كانت تصنع منه الطراحيات.
– خ. س، كـ 668، ص 26.
– خ. س، مح. ر رقم 3/ 26/ ك 5، رسالة السلطان إلى أشعاش، بتاريخ 16 شوال 1252/ الموافق 22 يبراير 1837، حيث نقرأ ما يلي:
«... فقد ظهر لنا أنه أصح (أي الخماسي) من الكرية لسرعة التلاشي لها...».
– خ. س، مح. ر، مح. ر 1/ 18/ ك 5، وثيقة بتاريخ 16 ذي القعدة 1244/ 20 مايو 1829.
[2]– خ. س، مح. ح رقم 456، وثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1311/ 9 مايو 1894. =

ووردت إشارات، هنا وهناك في وثائقنا إلى عدد من الأشخاص، يهوداً ومسلمين، كانوا من أهم مزودي المخزن بالأخبية والخيام، كالذمي روبيل الخزاييي بمدينة مراكش، ومحمد بن المفضل العراقي الذي صُنع على يده 500 بوكراع مقابل 70250 مثقال، سنة 1321/ الموافق 1903 بمدينة فاس[1].

ومعلوم أن العون المخزني المكلف بأفراگ السلطان، وخيام وأخبية أفراد حاشيته، وكبراء أعوان المخزن، هو قائد «أفراگ السعيد»، والذي تسميه الوثائق المخزنية «الفرايكَي». وأما بالنسبة لعموم الجيش وقواده، فإن هذه المهام كانت موكولة إلى الأمناء، في كبريات المدن والمراسي، سواء تعلق الأمر بجلب المادة الخام من الخارج، أو الوقوف على الصنع، أو الخزن، أو التوزيع، بعد أن يكونوا طبعاً قد توصلوا بأوامر السلطان في هذا الصدد.

ولم تكن ثمة مدة زمنية معينة، يُحدد على ضوئها تاريخ تجديد أو تعويض الأخبية والخيام التي في حوزة الجند، وبالخصوص من كانوا منهم حاركين في جهات مختلفة من البلاد. فهذا مثلاً الأمير مولاي رشيد، صنو السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وممثله بمدينة الرباط، يكتب إلى الحاجب موسى بن

= وانظر كذلك عدد القبب، والطراحيات، والبوكراعات الذي سلمه أحنا إلى المخزن في أواخر محرم 1310، وصفر، وجمدى الأولى، وشوال في نفس السنة، وهو 44 قبة، و600 بوكراع، و900 طراحية.

– خ. س، مح. ح رقم 375 و392؛ خ. س، ك 707، ص. 267؛ خ. س، ك 739، ص. 2.

1– خ. ع، كناش د 1690، وثيقة بتاريخ جمدى الثانية 1313/ نونبر – دجنبر 1895.

– م. و. م. ر، مج 3.

أحمد، مطالباً بإرسال الخيام إلى أفراد الجيش الحارك بناحية هذه المدينة «... لأن جل العساكرية والمخزنية في النوايل...»[1].

1- خ. س، و. ز، مج. 17، وثيقة رقم 132 بتاريخ 8 شعبان 1288/ 23 أكتوبر 1871. أنظر كذلك:
- خ. س، مح. ح رقم 119، وثيقة بتاريخ 25 ذي القعدة 1308/ 15 غشت 1887.
- خ. ص. س، س II، ح – أ –، مح 14، وثيقة رقم 1981 بتاريخ 23 شوال 1328/ 28 أكتوبر 1910.
- ابن زيدان، العز والصولة...، م. س، ج 1، ص. 217 وما بعدها، حيث يتناول الحديث عن «نظام توزيع الأخبية عند إرادة السفر»، كما يورد ما وزع من «الخزائن وبوكراعات الجدد على المخزن والعسكر في شوال الأبرك عام 1310»، أي قبيل سفر السلطان بأيام معدودات من مدينة فاس، على رأس حركته الشهيرة، قاصداً ناحية تافيلالت.
- خ. س، ك 739، ص. 2 وما بعدها.
حيث نستفيد أن أمناء دار عديل بفاس، قد توصلوا من أمناء مكناس بعدد من الطراحيات، والبوكراعات، وأعمدتها، والقبب تَمَّ صنعها على يد الذمي يعقوب أحنا، ما بين 2 و15 من شوال 1310، الموافق للأسبوعين الأخيرين من أبريل 1893، وكان عددها على النحو الآتي:
عدد طراحيات كيرية : 200
عدد طراحيات مركان : 100
(المجموع: 300)
عدد بوكراعات كيرية : 84
عدد بوكراعات مركان: 445
(المجموع: 529)
عدد «الركائز» أي الأعمدة: 293
عدد قبب جدد: 282.
وأما ما وُزِّعَ من خيام وأخبية، قبل نهوض السلطان من فاس في 4 حجة 1310/ 19 يونيو 1893، على عناصر الكَيش، والعسكر، والطبجية، والحرابة، والمسخرين، والوزراء، والأمراء، والشرفاء، والكتاب، وأمناء وعلافة العسكر، فهو كالآتي:
عدد القبب: 18
عدد الطراحيات: 872
عدد بوكراعات: 669.

على أن السلطان كان يأمر، بين الفينة والأخرى، بتوزيع عدد من القبب على كبار قواد الكَيش، والعسكر، والمسخرين، وهي نوع من الخيام الرفيعة الخاصة بكبار الشخصيات، زُينت حواشيها الداخلية بأثواب براقة اللون وناصعة، كالأحمر والأخضر على الخصوص، علاوة على سعة حجمها، ورونق منظرها، الأمر الذي كان يغري أكثر من واحد من قواد القبائل، فيلتمسون من السلطان استسلافهم إحدى هذه القبب لأجل معلوم، كما نلمس ذلك من العنوان الآتي:

«تقييد القباب للقواد، والجيش، والمسخرين، والعسكر، الصحيح منها، والخارجين في الكلفة، والمستسلفات حازها العمال، كما هي مقيدة أسفله، قيد في 5 محرم 1297»[1].

وأما مسألة إيواء عناصر الكَيش والعسكر، بعد الانتهاء من الحركة أو الحملة العسكرية، والعودة إلى مقر الاستقرار المعهود، والتي غالباً ما كانت تصادف حلول فصل الخريف، فتهم عموم الجند وأطرهم في نفس الآن.

تُرى، ماذا عسى أن يكون المخزن قد أعَدّ لمواجهة هذا المشكل؟ مما لاشك فيه أن المغرب، في الفترة موضوع هذه الدراسة، لم يكن يتوفر على ثكنات، مجهزة

1- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 8.
بلغ عدد هذه القبب 37 قُبة، سُلم منها على وجه السلف 13 خيمة لعدد من قواد القبائل، كان من بينهم عيسى بن عمر العبدي، وشهبون المطيري، والرجراجي الدوبلالي...
وممن ذكر اسمه من أغوات العسكر المشهورين: القائد العربي بن حم البخاري، والقائد محمد بن يَطُّ (الجامعي)، ومولاي أحمد (الصويري)، والقائد الجيلاني بن يعقوب، والقائد مبارك الهياضي، والقائد محمد ويدة (السوسي، قائد قصبة عيون سيدي ملوك بناحية وجدة فيما بعد، ثم باشا قصبة منشية مراكش).

بعدد من المرافق الصحية، والاجتماعية، والعسكرية، على غرار ما كان جارياً به العمل في الأقطار الأوربية وقتئذ. فلم يكن للمخزن، ممثلاً في المشرفين على قطاع الجيش، وبالأحرى لعموم الجند، أدنى فكرة عن مثل هذه المرافق العسكرية، باعتبارها غريبة عن محيطهم الثقافي ومألوفهم المعماري[1].

وكل ما في الأمر أن عدداً من المنشآت والبنايات العسكرية القديمة، في الحواضر الكبرى الداخلية، وفي أهم المدن الساحلية كذلك، كانت تستغل لإيواء عناصر فرق الكَيش أول الأمر، ثم عناصر جيش "النظام" فيما بعد. فقد كتب الكاتب الأديب مَحمد بن أحمد بن داني، باسم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، إلى الأمين أحمد بن شقرون، في شأن ما طلبه الحاج عمر الرجراجي العسكري من السلطان وهو «إصلاح ثلاثة بيوت بدار البديع ليسكن بهم العسكر السعيد...»[2].

وجاء في رسالة صادرة عن عامل مدينة أسفي الطيب بن محمد بن هيمة إلى السلطان، في شأن إعداد مكان يستقر به العسكر الذي سبق وأن أُمر بانتخاب عناصره، ما يلي:

> **«... أنّا كنا قدمنا الطلب من مولانا أن يعين لنا فندقاً يدعى فندق أحْدِدٌ التطواني (ذمي) بزاوية سيدي أبي محمد صالح أبقى الله فضله، برسم أن يكون قشلة. إلا أننا بدا لنا، بعد التأمل، محل يوافق بالقصبة السعيدة قرب دار مولانا هشام، جد سيدنا قدّس الله روحه، فيه مخزن وقبالته فسحة واسعة تسمى بأكَروز، تليق لحرب العسكر، قد عيناها لهم، وتخليت عن**

1- A.G.V., 3h6, Rapp. Col. Bruneau, déc. 1901 - mars 1902, p. 20.

2- م. و. م. ر، مح مراكش، وثيقة بتاريخ 15 جمدى الثانية 1283/ 25 أكتوبر 1866.

الفندق المذكور للأمناء يردونه لمكتريه حيث كان بالحرم السعيد. وعليه، فنطلب من مولانا صدور أمره الشريف للأمناء يجعلون لهذا المخزن حايطاً قبالته، يكون حرزاً وتدريقة، مع تسقيف بيت كان بناه العامل أحمد بن عيسى قيد حياته، سقط سقفه مع بعض حايطه.. وقد شرعنا في جمع العسكر السعيد من البنين الصغار المناسبين لذلك، وحصل منهم تحت اليد نحو الستين...»[1].

على أن الوثائق المخزنية تعج بالإشارات والمعطيات حول الحالة السيئة والمتدنية لجل البيوت والأكواخ التي كان المخزن يتخذها مسكناً للجند، إلى درجة أنها كانت، في غالب الأيام، أقرب من البناية الخراب، المتداعية والآفلة إلى السقوط، منها إلى العمارة اللائقة والمتوفرة على أدنى متطلبات وشروط العيش السليم، كافتقادها مثلاً للنوافذ والفتحات الضرورية لتهويتها وإضاءتها.

يقول إركمان، في أحد تقاريره الموجهة إلى الحاكم العام المدني للجزائر ما يلي:

«... إن الطريقة المتبعة من قبل المخزن من أجل إسكان عناصر الحامية العسكرية بهذه المدينة (يعني وجدة) لجد بدائية. فسكناهم جميعاً بالحي العسكري بالقصبة، وهي عبارة عن بيوت ضيقة، يتكدسون داخلها، بلا تهوية ولا إضاءة، ويفترشون الحصائر فوق الأرض، يتساوى في ذلك عموم الجند ورؤساؤهم، لا فرق بين هؤلاء وأولائك، اللهم ما كان من أمر من كان منهم يسكن في دور خاصة بالمدينة، كقائد الرحى مثلاً...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 73، وثيقة بتاريخ فاتح شعبان 1302/ 16 مايو 1885.
2- A.G.V., 3h2, Rapp. du 1er mars 1878, p. 3.

ومن ثمة مطالبة العمال والقواد العسكريين باستمرار بإصلاح وترميم سقوفها، أو جدرانها، أو أبوابها. فقد جاء في رسالة جوابية للسلطان المولى الحسن إلى أمناء العدوتين ما يلي:

«... فقد أخبر خديمنا العامل بسلا (محمد بن سعيد) بتوقف سقف وأماكن من دار العطار المتخذة قشلة على الإعادة والإصلاح، وأن قدر ما يُصير على ذلك 100 ريالاً...»[1].

لقد ظل المشكل قائماً على امتداد الفترة بأكملها، بل ازدادت الحالة تدهوراً وتفاقماً، وبالخصوص بعد وفاة كل من السلطان المولى الحسن سنة

1- خ. س، ك 370، ص. 87، وثيقة بتاريخ 29 جمدى الأولى 1303/ 5 مارس 1886.
ونفس الشيء أشارت إليه رسالة محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي إلى المولى الحسن، حيث نقرأ ما يلي:
«... وبعد، فقد بلغ للخديم كتاب سيدنا الشريف بصدور أمره المطاع لأمناء البنيقة المراكشية ببناء ما تهدّم من القشلة المعدة لنزول عسكر الحاج علي الباعمراني بجامع الرّبْح على يدي...».
- خ. ص، س. س III، حوف - ب -، مح 23، وثيقة رقم 3355 وبتاريخ متم رمضان 1307/ 20 مايو 1890. هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان كان قد أخبر محتسب مراكش المذكور، بما أصدره من أوامر إلى أمناء البنيقة المراكشي، بالشروع في إصلاح ما تهدم في القشلة المذكورة ثمانية عشر شهراً بالتقريب قبل التاريخ أعلاه، أنظر:
- خ. ع، كناش د 3410، وثيقة رقم 15 بتاريخ 21 ربيع الثاني 1306/ 25 دجنبر 1888.
وأمّا مصطلح قشلة المستعمل هنا، فليس بعربي، وقد يكون مشتقاً من اللفظة التركية قيسلة (Kisle) والتي تعني فعلاً في هذه اللغة ثكنة، أنظر:
- كلكليان، ديران، قاموس فرنساوي، مصور تركحة دن فرانسز جه يه لغات، إستانبول مهران، مطبعة سى، 1329/ 1911، ص. 999.
- شمس سامي، قاموس تركي، إستانبول، 1318، ص. 1128.

1311/ 1894، والحاجب الوزير أحمد بن موسى، ست سنوات بعد هذا التاريخ، أي في وقت تراكمت فيه المشاكل على الدولة، راهنة قدرتها وحريتها في التحرك، ومتجلية على الخصوص في ظهور وتعدد الفتن الداخلية التي ما فتئت الدول الاستعمارية توقد فتيلها في الخفاء، وتشجع على انتشارها، وتذكي لهيبها، فضلاً عن إثقال كاهل مالية البلاد بالقروض التي كانت تترتب عنها فوائد وشروط جد مجحفة بالنسبة للبلاد. ولا أدلّ على هذا مما جاء في رسالة الأمين بالقصر السلطاني بمكناس وعلاف الجيش البخاري بها العربي بن محمد الفشار إلى الوزير الصدر المدني الكَلاوي، حيث قال:

«... فإن الفندق المعلوم لسوق العسكر بصفر لما خرج منه ابن السناح، دفعه الناظر للسمسار وإكراءه لمن هو بيده الآن، والعسكر الذي هنا بالقشلة في غاية الضنك والمشقة، لأن كافة بيوتها تهدمت وسقطت، ولم يبق بها إلاّ بيت واحد مسقف، مع أن العسكر لا خزاين له تقيه البرد والحر...»[1].

إن الشخص الوارد اسمه في الفقرة أعلاه، هو القائد العسكري الشهير، قائد الرحى البشير بن السناح الشركَي الذي كان يكلف، في عهد السلطان المولى عبد العزيز على الخصوص، بقيادة حملات عسكرية في جهات مختلفة من البلاد، كان آخرها مشاركته في معارك ضد أتباع الفتان الروكَي بوحمارة، وقاطع الطريق والمغامر أحمد الريسوني، وقبيلة بني مطير المنتفضة ضد المخزن.

واستعملت هنا كذلك لفظة فندق التي كان لها مدلول ووظائف خاصة في مغرب القرن التاسع عشر، ولربما حتى في النصف الأول من القرن العشرين

1- خ. ص، سلسلة III، حرف - أ -، مح 12، وثيقة رقم 1661 بتاريخ 29 قعدة 1327/ 12 دجنبر 1909.

نفسه، حيث كانت تعني تلكم العمارة العتيقة التي كانت تحوي بيوتاً وحوانيت كان يعمل بها حرفيون من نفس الطائفة كالخرازة مثلاً، أو من طوائف مختلفة، كما كان يخزن بها عدد من التجار سلعهم وبضائعهم، ويتخذها البعض الآخر غرفاً للنوم. وكانت أغلبية هذه الفنادق تتوزع على أسواق كبريات الحواضر، الخاصة بالطوائف الحرفية، أو قريباً منها، كما هو الشأن بالنسبة لمدينتي مراكش وفاس مثلاً[1].

وكانت هذه الفنادق إما في ملك المخزن، أو بعض الخواص، وفي مقدمتهم بعض أعوانه الكبار، كما نتبين ذلك مما تضمنته رسالة الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي إلى باشا فاس العتيق عبد الله بن أحمد، حيث نقرأ ما يلي:

«... فالفندق الذي لنا بالطالعة نحب أن تفرغه ممن به كايناً من كان، من غير التفات لأحد، وتدفع مفاتحه لنايب أخينا الفقيه سيدي محمد الصغير، ولابد عاجلاً، بقصد نزول الحرابة من العسكر السعيد فيه...»[2].

---

[1]- لوطورنو، روجي، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ج 1، ص. 446 وما بعدها.

- Deverdun (Gaston), **Marrakech des origines à 1912**, Edit. techniques Nord africaines, Rabat, 1959, T. 1, p. 283 et suivantes.

حيث قال عن فنادق مراكش ما يلي:

«.. إن تصميم هذه الفنادق شبيه بالنمط الكلاسيكي لهذا النوع من العمارة، كما عرفها العالم الإسلامي. فهي لا تنفتح على العالم الخارجي إلا بواسطة باب واحد، كان ينفذ منه الزائر مباشرة إلى ساحة مكشوفة حيث يتراءى منها السماء، وتستعمل حظيرة للدواب. وكان ينفتح على هذه الساحة، في جزئها السفلي، حوانيت ومعامل، في كل واجهة من واجهاتها الأربع. وكان يعلو هذا المستوى الأسفل طابق أو طابقان، من نفس الطراز المعماري، غالباً ما كان بهما مساكن لبعض التجار، وبيوت يأوي إليها موميسات وعاهرات...».

[2]- خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 289 بتاريخ 8 محرم 1301/ 9 نونبر 1883. =

وكان يحدث أحياناً أن يبقى جند بعض الحاميات بلا مأوى، حيث لا أخبية ولا بيوت يستتر فيها، وتقيه حر المصيف، وقساوة برودة فصل الأمطار والثلوج، كما نلمس ذلك من ملخص لرسالة عامل مدينة القصر، القائد عبد المالك بن علي السعيدي، والذي كانت مدينة وزان تابعة لسلطته، على النحو الآتي:

«... بأن بقاء عسكر وزان بلا محل يأوي إليه في هاذا الشتاء مضر به غاية، طالباً أمر الناظر ثمة بتنفيذ فندق الصوف الذي للحبس...»[1].

وعلينا أن نضيف هنا أن المخزن كان يسكن عناصر من فرق الكَيش والعسكر، المؤهلين منهم والعزاب، في قصبات وقشلات خاصة بهم، ولا سيما في العواصم الثلاث فاس، ومكناس، ومراكش، بل كانت بعض أحياء هذه المدن، ولا سيما تلكم التي كانت بجوار القصر السلطاني، أي دار المخزن، تكاد تكون دورها وأكواخها، ونوائلها خاصة بهم وبذويهم، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة

= ونقرأ كذلك في رسالة مماثلة لهذه ما يلي:

«... نحبك أن تأمر بإفراغ فندق صغير، والفندق المقابل للمدرسة البوعنانية لنزول العسكر على العادة...».

– خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 191 بتاريخ 29 ذي القعدة 1301/ 20 سبتمبر 1884.

وجاء في أخرى، وجهها النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس إلى عامل تطوان أحمد بن الغازي البخاري، بتاريخ 16 صفر 1321/ 14 مايو 1903، وتمرد المغامر أحمد الريسوني على أشده، ما يلي:

«.. فيرد عليك القائد البشير بن سناح وعسكره، مأذوناً بالكون عند إشارتك، وأذنا الأمناء ثمة بإكراء دار لنزوله وفندق لعسكره وبهائمه...».

1– خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة رقم 402/ 5، وثيقة بتاريخ 13 جمدى I 1313/ فاتح نونبر 1895.

«الحومات» باب احمر، وقصبة المنشية، وبريمة بمدينة مراكش، وجل حومات فاس الجديد[1].

ولئن كان الغرض الأساسي من توزيع هذه القصبات والقشلات في أماكن حساسة واستراتيجية، سواء في هذه الحواضر أو في غيرها من المدن الداخلية والساحلية الأخرى، يعكس حرص المخزن على حمايتها، وضمان أمن وسلامة أهلها، فإن الوثائق المخزنية تكشف عن وظائف أخرى كانت تضطلع بها لفائدة المخزن، ونعني بذلك خزن الحبوب بأمراسها ومطاميرها، وتكليف قوادها العسكريين بالسهر عليها وتعهدها وحراستها.

فقد جاء مثلاً، في رسالة لأمناء الزرع بمدينة فاس، وهم العربي الشرفي، والطايع الصفار، والطاهر بن إدريس السراج، إلى الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي، ما يلي:

> **«... فليكن في كريم علم سيادتك السنية أنه وجه علينا الباشا القائد العربي ولد أب محمد، وأمرنا ببيع ما أخرج قمحاً من تصبير تراب مرس قصبة الشراردة، وقدره أمداد 380، وببيع ما هو مخزون منه بكهف قشلة الحاج مَنُّ، وقد بعنا منه أمداد 140927...»**[2].

---

[1] - خ. س، و. ز، مج، 23، وثيقة رقم 15 وهي رسالة للخليفة المولى الحسن موجهة إلى الحاجب موسى بن أحمد، بتاريخ 6 ربيع I 1282/ 30 يوليو 1965.
و. خ. س، ك 664، وثيقة بتاريخ 13 صفر 1285/ 5 يونيو 1868، وكلا الوثيقتين في شأن إسكان وصفان وإماء بباب احمر.
- لوطورنو، روجي، م. س، ج 1، ص. 297، حيث كتب المؤلف ما يلي:
«... لم يكن فاس الجديد، قبل إقامة الفرنسيس سوى قاعدة عسكرية وحاضرة مخزنية...».
[2] - خ. س، مج. ح رقم 435، وثيقة بتاريخ متم شوال 1311/ 5 مايو 1894.

ومن الملاحظ كذلك في هذا الصدد، أن مدينة فاس، بشقيها البالي والجديد، كان بها عدد كبير من هذه القصبات والقشلات، بالنظر إلى ما كان عليه الأمر في مدن وجهات أخرى من البلاد.

فهناك مثلاً قصبة «الزبالة» بفاس الجديد والتي يقول عنها لوطورنو:

«... حي الزبالة، أو زبالة النصارى في الجنوب الذي كان من المحتمل جداً مطابقاً لموقع دار صناعة حيث كان يشتغل الأسرى المسيحيون في القرن السادس عشر والسابع عشر. ولا شك أن دار الصناعة هذه كانت هي المبنى الذي حُوِّل إلى سجن (حبس الزبالة)، حيث كان يحتجز فيه قبل الحماية المعتقلون السياسيون...»[1].

وقصبة الوصفان أو الأنوار، قُرب باب أبي الجلود والتي كان يسكن بها كل من أهل تافيلالت، وعبيد البخاري، والوصفان ءال توات، وقصبة الشراردة، قريباً من باب المحروق، في الجهة الغربية لفاس البالي، وعرصة الهناء، وجنان الحلفاوي الذي كان يوجد خارج باب الجديد في الجنوب الغربي لعدوة القرويين، حيث كان يسكن بها ءال الريف، وقصبة اشراكَة المعروفة أيضاً بقصبة الخميس بفاس الجديد كذلك، وقشلة جبالة في الجهة الغربية لحي الملاح وبجوار القصر السلطاني كذلك، وقشلة أُمَنُّو...[2].

1- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 155.

2- استقينا هذه المعلومات، علاوة على كتاب "فاس قبل الحماية" من الوثائق والمصادر الآتية، رتبناها حسب تسلسل ذكرها في النص أعلاه:
- خ. س، ك 467، ص. 88، وثيقة بتاريخ 12 حجة 1310/ 27 يونيو 1893.
- خ. س، ك 747، ص. 137، وثيقة بتاريخ 16 محرم 1311/ 30 يوليو 1893.
- ابن زيدان، عبد الرحمن، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص. 86 – 87.
=

على أن هذا لا يعني أن بيوت ومنازل هذه القصبات والقشلات كانت دوماً مبنية من حجر وخشب، وما شابه ذلك من المواد التي كانت تسخر في بناء مسكن لائق، يطيب العيش فيه ويحلو، بل لربّما كان معظمها مبنياً من التابية، أو من القصب والتبن، أي أنها كانت عبارة عن أكواخ ونواويل حقيرة، وأخبية وخيام. وكان يتكدس في هذه «المخابئ» أفراد الجند، والكَيش، والمسخرين، وعائلاتهم، إلى جانب أفراد وأسر يمثلون الفئات الشعبية الوضيعة، فضلاً عن أفواج الباعة المتجولين، والمشعوذين، والمتسولين والذين كانوا يؤُمُّونها باستمرار، ويتقاطرون عليها، من شروق الشمس إلى غروبها[1].

فقد جاء، في ظهر الرسالة التي وجهها باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى السلطان المولى الحسن، في سياق الحديث عن بناء عدد من الدور لأفراد كَيش أهل سوس، ما يلي:

= - خ. س، مح. ح رقم 151، وثيقة بتاريخ 4 رمضان 1305/ 15 مايو 1888.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 407/ 3، وثيقة بتاريخ 9 جمدى I 1318.

- م. و. م. ر، مح. 4، وثيقة بتاريخ متم صفر 1330/ الموافق 18 يبراير 1912، حيث نقرأ ما يلي: «.. أنعمنا بحول الله وقوته على عساكرنا السعيدة (أي العسكر الجديد المنظم من قبل الفرنسيس) بتخصيصهم بسكنى قصبة جانب المخزن التي كان بها جيشنا الشرادي السعيد، لتكون قشلة عمومية يأوون إليها ولا يشاركهم فيها أحد ممن لم ينتظم في السلك العسكري...».

- خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 121 بتاريخ 23 محرم 1311/ 6 غشت 1893.

- خ. س، ك 747، ص. 88، وثيقة بتاريخ 12 حجة 1310/ 27 يونيو 1893.

- خ. س، و. ز، مج. 26، وثيقة رقم 45 بتاريخ 20 جمدى I 1313.

1- لوطورنو، م. س، ص. 165.

«... إنما صدر له (أي الأمر) يُعيّنها (تجريدة من مسخري الكَيش السوسي) من جميع ذو بلال وإدريس الذين في الخيام هنا، وءال تافيلالت، وسوس...»[1].

ومن ثمة عزوف ونفور الكثير من القواد والرؤساء العسكريين من الإقامة بها، سواء في فاس أو في غيرها من المدن، كما نلمس ذلك مما خاطب به المولى عبد الرحمن عامله على العرائش وطنجة، القائد بوسلهام بن علي أزطوط، حيث قال:

«... فنأمرك بإلزام كبراء الجيش بعمارة قصبة طنجة والسكنى بها. فإنها دار المخزن، وهي عِزُّهُم، ولا ينبغي سكناهم بغيرها والسلام...»[2].

وتتحدث الوثائق كذلك، من حين لآخر، عن الحالة المزرية والمتدهورة التي كانت تؤول إليها دور وبيوت بعض الأحياء العسكرية، بسبب ما لحقها من خراب وإهمال، إلى درجة تصبح غارقة وسط أكوام من الأزبال والقادورات، تفوح وتنبعث منها روائح كريهة، فضلاً عن انتشار أعمال السطو والنهب في أزقتها التي يتحول بعضها إلى أوكار تفشي شتى أنواع الانحلال والفساد. وعندما تضيق سبل العيش على سكانها، كانوا يرحلون عنها، فيحل محلهم أفراد من الفئات الشعبية الدنيا، فتزداد بؤساً وتدهوراً، وسرعان ما تتحول إلى تجمع سكني حقير، يتم إخفاء مظاهر وأوجه بؤسه وكآبته، وذلك ببناء حائط يقي سكانه الجدد من أنظار وفضول المارة بجواره.

1- خ. س، مح. ح رقم 424، الرسالة بتاريخ 2 محرم 1310/ 27 يوليو 1893.

2- خ. س، مح. ر رقم 10/ 31/ ك 5، وثيقة بتاريخ 27 ذي القعدة 1260/ 8 دجنبر 1844.

والفقرة الآتية، وهي مقتبسة من رسالة وجهها «قواد الأرحى عبدة وحمير أمّنهم الله» إلى السلطان، تعطينا صورة حية عما ذهبنا إليه من القول، حيث نقرأ ما يلي:

«... مما بلغ العلم الشريف أن الدور التي بيد المخزنية هنا بالقصبة (المنشية بمراكش) تسارع إليها الخراب، حتى صار محط الأزبال، ويجد المار بها وحشة حين مرورها ليلاً، وصار أربابها يبنون الأصوار بالمواضع الموالية منها للشوارع إخفاء للخراب المذكور عن أعين الناس، ويسكنون بها ضعفاء الناس إظهاراً لعمارتها بأربابها، وذالك خلاف المراد من وقوع العمارة...»[1].

تلك كانت نظرة مقتضبة عن سياسة المخزن في معالجة مسألة إسكان عموم الجند، في حالة التنقل والترحال، كما في وقت الاستقرار. والآن، ماذا عن الخطة المتبعة من طرفه في مجال إسكان القواد والرؤساء؟

قبل سوق مجموعة من الأمثلة والحالات عن هذا الجانب، كما تتراءى لنا من المصادر، نشير أولاً إلى أن محل استقرار هؤلاء الناس، مبدئياً، كان في الأحياء العسكرية المعدة لهذا الغرض، وسط رجالهم، وذلك ما تلمح له الفقرة الآتية:

«... فقد كنا طلبنا منك (الوزير الصدر أحمد بن موسى) اطلاع علم مولانا الشريف، وأنا نطلب منه الانعام علينا بدار ابن الحافظي (الشافعي العبدي) الصغيرة بمراكش، بدرب الدقاق، الساكن بها قايد الرحى قاسم بن الحافظي العبدي (ابن أخ الشافعي)، من غير إذن من الأعتاب الشريفة، بعد تركه سكنته بالقصبة السعيدة...»[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 200، وثيقة بتاريخ 6 من رمضان 1306/ 6 مايو 1889.

[2]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 11، الرسالة بتاريخ 12 رمضان 1313/ 9 مارس 1895.

إن صاحب هذه السطور هو القائد صالح بن الحفيظ البختي، أحد القواد الجدد لقبيلة عبدة والذين كان قد تم تعيينهم على إثر التغلب على انتفاضة قبيلة الرحامنة. وكان قد فاتح الوزير نفسه حول الموضوع ذاته قبل هذا التاريخ. ويُستفاد من هذا النص أن هذه الدار كانت توجد بحي باب دكالة، وبأنها كانت تُعرف في الدوائر المخزنية «بدار بن الشليح»، واسمه الكامل مبارك بن الشليح الشرادي، وهو شخصية بارزة في الأوساط العسكرية والمخزنية، على عهد السلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمن وابنه وخلفه المولى الحسن. على أن الذي يهمنا هنا، هو أن الدور التي كانت «تُنفّذ» لعدد من القادة العسكريين، وغيرهم من رجالات المخزن البارزين، كانت فقط على وجه الانتفاع والاستغلال، لا على وجه التملك والاستبداد[1].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 6، الرسالة بتاريخ 13 رجب 1313/ 30 دجنبر 1895.
أعطيت له هذه الدار لسكناه حيث كان متولياً على كَيش «أهل سوس الحوز»، قبل سنة 1310/ 1893. أنظر:

خ. س، ك 707، ص. 73، وثيقة بتاريخ فاتح جمدى I 1310/ 21 نونبر 1892.
على أن الانتفاع والاستفادة من المسكن الذي يمنحه المخزن للقائد العسكري، كانا يدومان دوام الشخص على قيد الحياة، وذلك ما لم يعزل عن المسؤولية، وإلا تعرض هو وأهله، في كلتا الحالتين، إلى الطرد وإفراغ المنزل، كما يتبين ذلك مما ورد في الفقرة الآتية:
«.. فالمعروض على أعتابكم الكريم المُنيفة وأن الباشا بمدينة سلا اسمه الحاج أحمد الجزيري توفي وصار إلى رحمة الله... وترك ولد ضرير وبنات، والدار الساكنون بها كانت منفذة بالأمر المولوي، وتحت يدهم ظهير شريف بذالك، ومكاتب شريفة بالتوقير والتعظيم. فبعد ذالك وجه علينا خليفة عامل سلا، ولزم علينا الخروج منها، ولا وجدنا لاين نخرجوا جميعاً بكثرة الضعف وقلة ما في اليد، ومع ذالك الوالد المذكور ضرير، ووقف الحيط لوجهنا، وفرغنا الدار رغماً على أنوفنا، لأننا غرباء من قلة ما في اليد، ولا وجدنا من يأخذ بيدنا وتأخذه عطفة ورقة علينا...».
خ. س، مح. م. ع. ع بدون رقم، رسالة باسم «أولاد الحاج الجزيري»، إلى الوزير الصدر الفقيه المختار بن عبد الله بن أحمد، بتاريخ 28 شوال 1318/ 18 يبراير 1901.

ومهما يكن من أمر، فإن هؤلاء القواد العسكريين المتنقلين باستمرار في ركاب السلطان، عبر أرجاء البلاد، كان لابد من إسكانهم، كلما حطت المحلة الرحال، بإحدى العواصم الثلاث، فاس، ومكناس، ومراكش على الخصوص. وتقدم لنا الوثائق المخزنية أمثلة متعددة عن هذا الجانب.

فهذا السلطان المولى عبد الرحمن مثلاً، يأمر باشا مكناس الجيلاني بن بوعزة البخاري بالعمل على **«تمكين القائد المامون الزراري من دار ولد المهدي الشرادي التي بمكناس...»**[1].

وكتب الحاجب موسى بن أحمد إلى القائد إدريس بن محمد خنيشيش، باشا نفس المدينة ما يلي:

> **«... فيامرك مولانا أعزه الله أن تنظر داراً من دور المخزن مناسبة، وتنفذها للأغا الحاج علي السوسي، غير الدار التي بها النصيري...»**[2].

وبما أن عدداً من هذه الدور، هنا وهناك، كان يتغيب عنها أصحابها، فإن العمال كانوا لا يترددون في استغلالها، وإسكان بعض الوافدين على مدينتهم من كبار أعوان المخزن وذويهم، أو أشخاص آخرين ذوي حيثيات مختلفة. وما أن يطرق سمعهم خبر ما أوقع المسؤول المخزني بمترلهم، حتى يبادرون

---

[1]- خ. س، و. ز، مج. 30، وثيقة رقم 213 بتاريخ 21 ذي الحجة 1267/ 17 أكتوبر 1851.

[2]- خ. س، مح. ح سنة 1294، وثيقة بتاريخ 8 جمدى II 1294/ 20 يونيو 1877.

وانظر كذلك تدخل الأمين مَحمد بناني لفائدة القائد الأغا المحجوب المطاعي لدى الوزير الصدر أحمد بن موسى «في شأن الدار التي طلب من سيادتك ينفذها له سيدنا أعزه (الله)، يسكن فيها وهي دار بن بوشعيب الخلفي التي برياض العروس (بمدينة مراكش)...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 2، وثيقة بتاريخ 24 شوال 1312/ 20 أبريل 1895.

بالكتابة إليه، محتجين على تصرفه، وطالبين منه العمل على إفراغ سُكْنَاهم، في أقرب الآجال، من الذين استقروا بها، مع الامتناع مستقبلاً عن القيام بمثل هذه العملية. فقد كتب باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني ما يلي:

«.. وبعد، وصلنا كتابك أخبرتنا فيه بقضية محل قايد رحى المسخرين بأبي الجنود. اعلم أنه إنما نزل به نجل الأمين السيد بوعزة الفشار، المكلف عندكم براتب الجيش البخاري، بأمر من سيدنا الخليفة (الأمير مولاي عمر) حفظه (الله).

ولما سافر، ترك هنالك وصيفاً من أصحاب الوضوء السعيد بأمر من سيدنا أيضاً، وحين يسافر عن قريب، يرجع مفتاحه لربه، ولا يعد أحداً يَقْرُبُهُ...»[1].

بيد أنه لم يكن دائماً في وسع المخزن تلبية جميع الطلبات المقدمة إليه في هذا الشأن، إذ كان عدد الدور التي كانت في ملكه، أو ملك الأحباس طبعاً محدوداً. وبالرغم من كون السلطان كان على بينة من هذا الأمر، فإنه كان يصدر الأوامر بإيجاد دور يستقر فيها بعضهم.

وعن خلفيات سياسية السلطان هذه، نقرأ في رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، ما يلي:

«... وصل كتابك جواباً عما كتبنا لك به عن أمر مولانا نصره الله من تنفيذ الدار للشجعي، وذكرت أنك أجبت غير ما مرة بفقدان الدور هناك للتنفيذ. فاعلم أن سيدنا أيده الله يدافعهم بالكتابة لك، وأنت عليك البحث، فإن وجدت ما يصلح له، ينفذ له، وإلاّ فلا عليك...»[2].

1- خ. س، و. ز، مج 18، وثيقة رقم 87 بتاريخ 24 محرم 1311/ 7 غشت 1893.

2- خ. س، و. ز، مج. 10، وثيقة رقم 253 بتاريخ مهل صفر 1293/ 27 يبراير 1876.

ولكن، حين كانت تدعو الضرورة إلى إسكان أحدهم، على حساب المخزن، فإن العامل كان يُؤمر بالبحث عن مسكن للمعني بالأمر ولو بالكراء، وأداء ثمنه، كما نلمس هذا من الرسالة الآتية:

«... فعن الأمر الشريف أسماه الله، نفذ كراء الدار التي يسكن بها مصطفى التركي عن الشهر الفارط، وقدره ثمانية ريال، وعدها في صاير قطوع العسكر السعيد...»[1].

وكان لبعضهم كذلك تصور مسبق عن مواصفات الدار وطرازها والتي يبتغون ويودون الاستقرار بها، متى حلوا بالمدينة المقصودة. فقد كتب أحدهم، في هذا الصدد، ما يلي:

«... والمسؤول منك بارك الله فيك، أن تبحث لنا على دار للنزول فيها، توافق المقصود من النظافة، والرفعة، والوسع، ولتكن بروآيها على الوجه المذكور...»[2].

وما دمنا بصدد الحديث عن نوع ومواصفات السكن الذي كان يطيب العيش فيه للبعض من هؤلاء القواد العسكريين، وهم لا محالة جزء من النخبة المسيرة للبلاد وقتئذ، نستدل هنا بما تضمنته رسالة الأمين محمد بناصر بن أحمد غنام إلى السلطان من معلومات وبيانات عن الدور الثلاث التي أمر ببنائها على يده، لحساب المخزن، حيث نقرأ ما يلي:

---

[1]- م. و. م. ر، مح 3، رسالة مَحمد الجباص، نائب العلاف الكبير (وهو أبوه) إلى أمين الصائر بفاس الطيب المقري بتاريخ 2 شعبان 1325/ 10 سبتمبر 1907.

[2]- خ. س، و. ز، مج 18، وثيقة رقم 32 بتاريخ 27 ذي القعدة 1304/ 17 غشت 1887.

«... فيُنهى لكريم علم سيدنا أن فيها ثلاثة بيوت طول أحدها أشباراً 37، وعرضه أشباراً 12,50، والثاني أشبار 37,50 طولاً، وأشبار 9,50 عرضاً، والثالث أشبار 20,25 طولاً وأشبار 8,25 عرضاً، وكشينة أشبار 12 طولاً وأشباراً 12 عرضاً...».

وكُتب في الطرة ما يلي:

«وبراحها فيه أشبار 20,50 طولاً، وأشبار 16 عرضاً، وقياس الشبر هو الواصل لسيدنا...»[1].

من المعلوم أن الشبر الذي **«هو مدى ما بين الإبهام والخنصر في أقصى تباعدهما، والذي يمثل تقريباً نصف الذراع (أكثر بقليل من 27 سنتيماً)...»** ، كان من قياسات الطول وقتئذ، يختلف تقدير مضمونه من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي جعل الأمين بناصر غنام يبادر بموافاة السلطان بالنموذج المعتمد في هذا المجال بمدينة الرباط[2].

وإذا ما تبنينا التقدير المقترح هنا للشبر وهو 27 سنتيماً، فإن قياسات بيوت هذه الدور ومرافقها تصبح على النحو الآتي:

- البيت الأول = الطول = 10 م، العرض = 3, 50 م.
- البيت الثاني = الطول = 10 م، العرض = 2, 50 م.
- البيت الثالث = الطول = 5,50 م، العرض = 2,25 م.
- المطبخ = الطول = 3,25 م، العرض = 3,50 م.
- البراح أو الفناء = الطول = 2,50 م، العرض = 5,50 م.

1- خ. س، مح. ح رقم 111، الوثيقة بتاريخ 25 محرم 1303/ 3 نونبر 1885.

2- لوطورنو، م. س، ج 2، ص. 403.

تلكم كانت نظرة مقتضبة عن سكن وإسكان الجند، أنفاراً وأطراً، حاولنا من خلالها ملامسة مجموعة من الظواهر والقضايا المرتبطة بهما، كما بدت لنا مِمّا توفر لدينا من معطيات ومعلومات حول هذا الموضوع.

والآن، ماذا عن الامتيازات والفوائد التي كان يجنيها هؤلاء الناس بانخراطهم في مؤسسة الجيش؟

3 - الامتيازات والإعفاءات

3 - 1 - الإقطاعات والإنعامات

لقد كانت للمخزن سياسة خاصة وثابتة في التعامل مع عناصر الكَيش والعسكر على الخصوص، وكانت تنبني على مجموعة من المبادئ والأسس في تدبير شؤونهم، وضمان ولائهم ووفائهم للدولة، مما كان يقتضي تمييزهم عن عموم الناس، وتمتيعهم بعدد من الامتيازات والعطاءات.

وبما أن مرجعية الحكام والمحكومين على السواء، في الحال والمآل، كانت تستند قبل كل شيء إلى أعمال وأقوال السلف، فإن كل سلوك، أو تفكير، أو تدبير، فإنما كان يُقاس بنظيره أو شبيهه في العصور البائدة، وهذا يعني تشبث هذه الأطراف كلها بالعادات والتقاليد، ونبذ كل تصور جديد.

يقول المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان، في سياق الحديث عن سيرة السلطان المولى الحسن، ما يلي:

«... وكان مُحافظاً على العوائد في إنعاماته وحفلاته الرسمية وسائر تصرفاته، بحيث كان خرق عادة من العوائد عنده من الخطإ العظيم...»[1].

وكتب المكي بن عبد السلام العرائشي، عامل العرائش إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، في هذا الصدد، ما يلي:

«... والثاني طلبنا منه أعزه الله (السلطان) إبقاء الجيش العرائشي على عادتهم في أعشار حرثهم من تفرقتهم على ضعفائهم...»[2].

ومعلوم كذلك أن معظم القواعد والممارسات التي كان يقتدي بها المخزن في تعامله مع أفراد الجيش، ترجع على الأقل إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي أعاد للمؤسسة العسكرية هيبتها، وضبط شؤونها، وأنهى فترة زيغ وطيش عناصرها. ونهج نفس السياسة حفيده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، حيث كان يتعهده باستمرار، وبالخصوص عناصر الجيش الريفي والعرائشي، بالعطاء والصلات، كما يتبين ذلك من العديد من الوثائق. ودون أن نسرد عدداً من الشواهد حول ما سبق وأن سنّه هذا السلطان من عوائد وتقاليد في هذا المجال، نذكر هنا ما ورد في رسالة وزير الشكايات علي المسفيوي إلى الباشا سعيد بن فرجي، في شأن شكوى قائد الوصفان أبو الخير الحمري مما لحقهم من ضرر بسبب خرق العادة عليهم، حيث كتب ما يلي:

«... فقد اشتكى بأعتاب سيدنا الكريمة كبير الوصفان الأغا بو الخير الحمري بأنه تجمل لهم عليك من راتب العساكرية الذين في الخدمة معه 1460 مثقال. ولما طلبوك بها، أجبتهم بأنها قطعت لهم في الكلايف كالحصاد، ومئونة المخزن،

1- ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 2، ص. 512.

2- خ. س، ق. ج، مح. ح، ملف رقم 1، وثيقة بتاريخ 20 ربيع II 1302/ 6 يبراير 1885.

مع أنهم لا يقومون معكم إلا بمئونة سيدنا بوادي النجا من عهد جد سيدنا قدس الله روحه (أي المولى عبد الرحمن بن هشام)...»[1].

وليس القصد هنا طبعاً الحديث عن أراضي الكَيش وعبيد البخاري، وإنما مرادنا هو التعرض إلى أنواع أخرى من مظاهر اعتناء المخزن بجنوده، عمومهم وقوادهم، كإقطاع هؤلاء مثلاً أراضي فلاحية تسع مقدار زوج الحرث واحدة أو أكثر، مع ما يكفيها من نوبات الماء لسقيها، وإعفائهم جميعاً من أداء الضرائب غير الشرعية، ومن الكلف والوظائف، ومنحهم صلات وإنعامات في مناسبات معينة كالأعياد مثلاً.

وأما النقط التي ننوي التعرض إليها في هذا المبحث، فهي على النحو الآتي:

- أنواع الإعفاءات والصلات والامتيازات.
- نماذج من الإنعامات والإقطاعات.
- عواقب هذه السياسية على الأطراف المستفيدة وما كانت تتسبب في خلقه من نزاعات فيما بينها، مع أطراف أخرى غير عسكرية.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، كثيرة هي الوثائق المخزنية التي كانت ترد بها تعليمات وأوامر موجهة إلى عُمّال المدن وقواد القبائل، بعدم إلزام عناصر الجيش، ما داموا طبعاً في خدمة الجندية، بالقيام بأدنى كلفة أو وظيف، وبإخلاء سبيلهم.

[1]- خ. س، مح. ح رقم 417، وثيقة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1310/ 9 نونبر 1892.

و«**بالجريان على الضابط الممهد في ذلك، وهو أن كل من دخل العسكر فهو محرر، لا كلفة عليه سوى خدمة العسكر، ما دام قائماً بها، وحيث يتجرد منها، يعمه ما يعم قبيلتَه...**»[1].

ويشمل الإعفاء من الكلف والوظائف كذلك واحداً من أقارب الجُند، ينوب عنه في دواره أو جماعته، ويتكفل برعاية مصالحه بها، حيث إن

«**الضابط في العسكر هو أن يُحَرّر العسكري ومن يخلفه في محله من أب، أو أخ، أو قريب، فالعمل على ذلك...**»[2].

وتعزيزاً لهذه الإجراءات، كان السلطان يصدر ظهائر توقير واحترام لفائدة القواد والأنفار على السواء، علهم ينجون من كيد ومضايقات قواد وشيوخ قبائلهم الأصلية، كما نستشف ذلك من الفقرة الآتية:

1- خ. س، ك 370، ص. 187، رسالة السلطان إلى القائد عبد الرحمان الزراري، بتاريخ 10 رجب 1303/ 14 أبريل 1886، يخبره فيها بالأوامر الصادرة إلى عدد من قواد سوس وهم الكَلولي، ومحمد بن علي الجراري، وأبلاغ، ولحسن الساحلي، ويحيى البريمي، وأحمد بن عبد الله المعذري، بعدم التعرض إلى عناصر عسكر تيزنيت الذين كان يُرخص لهم بزيارة ذويهم، من حين لآخر.

وانظر كذلك ما خاطب به السلطان المولى الحسن أخاه وخليفته بمدينة مراكش المولى عثمان، في شأن ما صُودر من خراريب القمح والمال للقائد أحم بن علي بن بوعزة اليموري وجنده، على إثر صدور الأمر بترحيلهم من هذه المدينة إلى جهة أخرى، حيث قال:

«... **فإن قواد المخازنية، ومن ألحق بهم، لا يُعاملون معاملة غيرهم من النوايب في حوز ماالهم بعد العزل أو الموت...**»

- خ. س، مح. ح، سنة 1292، وثيقة بتاريخ 27 ربيع I 1292/ 3 مايو 1875.»،

2- خ. س، ك 224، ص. 1، رسالة أحمد بن موسى إلى القائد العربي بن التمار العبدي، بتاريخ 29 شوال 1313/ 13 أبريل 1896.

«... الاسدال على ما سكه قايد المائة بالعسكر السعيد بوشعيب بن الحاج محمد الحوزي، وولديه سالم وسعيد العسكريين التوقير والاحترام، والرعي الجميل المستدام، وأسقطنا عنهما ساير التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية، وألحقنا بهما في ذالك نوايبهما أخويهما الطالب عبد القادر والطالب عبد العزيز...»[1].

وأما ما كان يُعطاهم في شكل منح وصلات في مناسبات مختلفة، وبالخصوص عند الانتهاء من الحركة، والعودة إلى مكان الاستقرار، فتحدثنا عنه العديد من الوثائق. فقد جاء في واحدة منها أن السلطان المولى عبد الرحمن قد أمر بتسليم 6000 مثقال إلى عناصر الجيش الريفي بطنجة، من أجل **«الاستعانة على عولتهم»**. وبمناسبة أخرى، أمر عامله على العرائش بوسلهام بن علي أزطوط بدفع 20 ريال، وكسوة كاملة من الملف والكتان **للمعلم أحميدة بن الجراح الجزيري الطبجي**، مكافأة له على ما أبان عنه من ثبات وشجاعة نادرين أثناء تعرض مدينة طنجة إلى اعتداء الأسطول البحري الفرنسي الذي أمطرها **«بألوف من الكور والبنب»**[2].

---

[1]- خ. س، ك 199، ص. 73، الوثيقة بتاريخ 19 جمدى I 1314/ 26 أكتوبر 1896.
- وحصل على ظهير مماثل لهذا الإخوان لحسن بن محمد التكَاني وحَمّ «الخدامين في العسكر السعيد...».
خ. س، ك 199، ص. 74، وثيقة بتاريخ 20 جمدى I 1314/ 27 أكتوبر 1896.

[2]- خ. س، مح. ر، رقم 1/ 37/ ك 5، رسالة السلطان إلى عبد السلام السلاوي المكناسي، عامل طنجة، بتاريخ 5 محرم 1239/ 11 سبتمبر 1823.
وجاء في وثيقة مماثلة لهذه، ولكن موجهة إلى عامل تطوان، القائد عبد الرحمن أشعاش، بتاريخ 14 محرم 1239/ 20 سبتمبر 1823، أن عدد حراك الجيش الريفي الذين استفادوا من هذا المبلغ المالي، وعدد رماقم 472، وفرسانهم 193، قد تسلم كل نفر من الأولين كسوة جديدة و25 أوقية، بينما كان حظ الخيالة من هذه الصلة كسوة جديدة كذلك و50 أوقية لكل =

وبالرغم من استمرار المخزن في نهج نفس الأسلوب في تعهد الجند بالبذل والعطاء، من حين لآخر، ولاسيما عند بداية أو نهاية الحركة السلطانية، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وابنه وخلفه المولى الحسن على الخصوص، فإن ما تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقطة، يسمح بالخروج باستنتاج مفاده أن القيمة الذاتية للمبلغ المالي الذي صار يُعطى لكل نفر من أنفار الكَيش والعسكر، وعدد المرات في السنة التي كانت تتم فيها عملية العطاء، قد تقلصا معاً، بالقياس إلى ما كان عليه الأمر في عهد السلطان المولى عبد الرحمن، وذلك راجع بالأساس إلى الظرفية المالية والدبلوماسية الصعبة التي عرفتها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهة، والارتفاع المطرد لأعداد عناصر الكَيش والعسكر من جهة ثانية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، لابد من الإشارة هنا إلى نوع آخر من العطاء والإعانة، كان المخزن يخص به عدداً من أطر الكَيش والعسكر، على غرار ما كان يصل به بعض الأشخاص من حاشية السلطان، أو من العلماء والمرابطين، وذوي النفوذ والجاه في المدن والقبائل، وذلك في مناسبات معلومات، تحدثنا الوثائق المخزنية عن بعضها على النحو الآتي:

= واحد منهم طبعاً، في حين أعطي لكل قائد من قواد المائة 4 أذرع من الملف البندقي، و25 ذراعاً من طرول (نوع من الكتان ولا شك)، و10 ريالات. وأما القائد ابن عبد الصادق الريفي، فتوصل بعشرين ريالاً «تكملة للثلاثين، لملازمته لحركته، وصبره، وطول شقته معنا ولابد...».

أورده: داوود، محمد، م. س، ج 8، ص. 65.

- خ. س، مح. ر، رقم 10/ 14/ ك 5، وثيقة بتاريخ 23 شعبان 1260/ 7 سبتمبر 1844.

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 53.

- الإعانة على تنظيم حفل زفاف البنين والبنات وختن الأطفال.
- المساعدة على القيام بفريضة الحج.
- المساعدة على تنظيم حفلات موسمية.

ويأتي في الرتبة الأولى، من حيث الطلبات المقدمة إلى السلطان من أجل الحصول على الإعانة أو الصلة، وهذا طبعاً على ضوء ما تجمع لدينا من وثائق حول هذه النقط، مسألة تأهيل البنين والبنات، سواء كانوا من صلب أصحاب هذه الطلبات، أو من أقاربهم، مما يدل على ما كانت تتطلبه من نفقات مهمة عملية إقامة وليمة العرس وتجهيز العروسين.

وهكذا، نستفيد مما ورد في وثيقة تحت عنوان:

> **«تقييد الصاير السعيد، لصاحبه عبد السلام بن محمد السلوي»، أن مائة مثقالاً قد تسلمها أربعة أنفار من فرق الكَيش، ثلاثة منهم كانوا ينتسبون إلى فرقة القائد عب بن مالك بمدينة طنجة، بنسبة خمسة وعشرين مثقالاً لكل واحد من المستفيدين الأربعة[1].**

ومن الملاحظ كذلك في هذا الصدد، أن طلب الإعانة كان لا يقتصر على ابن أو قريب واحد، أو الاثنين معاً، بل كان عددهم أكثر من هذا القدر، يصل أحياناً إلى خمسة أشخاص فأكثر، كما يتضح ذلك من الفقرة الآتية، وهي عبارة عن ملخص لرسالة القائد الجراري، ولعله المهدي، قائد كَيش قصبة الأوداية بمدينة الرباط، حيث ورد فيه ما يلي:

---

[1]- خ. س، ك 5، ص. 42، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1244/ 8 يونيو 1829.

«... فإن أناساً من جانبه (أي الجراري)، إثنان ولدا أخته، واثنان ولدا أخ له، وخامسهم ولد قايد ماية في الجيش السعيد، عزموا على التزويج، ويوملون من سحايب فضل مولانا الانعام على كل واحد منهم بصلة وكسوة...»[1].

وهذا عامل الرباط محمد السويسي يلتمس من السلطان إعانة:

«قايد الماية المخازنية محمد الشركَي صاحبه، عزم تزويج ولده وأخيه، وبنته، يطلب لهم ما تعودوه من الكسوة، وما يستعين به على وليمة العرس...»[2].

وأما الإعانة على القيام بفريضة الحج، فهي الأخرى نجد لها أثراً وذكراً متكرراً في الوثائق. فهذا مثلاً القائد محمد أعراب المجيلدي، وهو من قواد الأطلس المتوسط البارزين والذين كانت لهم حظوة ملحوظة عند السلطان المولى الحسن، يتدخل لدى الأخير، لفائدة قائدي المائة محمد بن عبد الكامل البوعزيزي الجامعي، وقدور بن الحاج سعيد، وكلاهما من إدالة عسكر قبيلة دكالة الْمُعَيَّنِينَ للخدمة بقصبة أزرو، ملتمساً الترخيص لهما بأداء فريضة الحج، وتمكينهما من السفر بحراً إلى الديار المقدسة.

1- خ. س، ك 175، ص. 8، وثيقة بتاريخ 10 جمدى الثانية 1308/ 21 يناير 1891.

- انظر رسالة السلطان إلى القائد المهدي الجراري بتاريخ فاتح جمدى الثانية 1306/ 2 يبراير 1889، المنشورة في اللوحة 75 من كتاب "رسائل شريفة"، لصاحبه محمد لهليل.

- ورسالة نفس القائد إلى السلطان في شأن عدم احترام القائد محمد السويسي، عامل الرباط، «القاعدة فيما يرجع لأحكام المخزنية، وأن يكف أهل البلد عن التعرض لمثل ذلك، ويزجر الفعال، ويمكنني من المخزني (وهو من سلاح الطبيجية ويُدعى المحجوب بن المفضل الأودي الزراري) يتوجه لمحل خدمته، ومن قديم لا يدخل عامل المدينة في إيالة الأودي، كما أن الأودي لا مدخل له في البلد...»».

- م. و. م. ر، مح 2، وثيقة بتاريخ 15 جمدى II 1310/ 4 يناير 1894.

2- خ. س، مح.ح رقم 480، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1311/ 24 مايو 1894.

ولا ندري ماذا كان مآل هذا التدخل، وهل أسعف القائدان العسكريان المذكوران على نيل مرادهما أم لا؟ وكل ما في الأمر، هو أن وزير الشكايات وقتئذ، علي المسفيوي، هو الذي كان مكلفاً بهذا الملف، كما يتضح ذلك مما كتب في ظهر رسالة القائد محمد أعراب المجيلدي المذكور، حيث نقرأ ما يلي:

«العادة فيمن يريد التوجه للحج من العسكر، أن يقيد كلامه عند السيد علي المسفيوي، وينفذ له الركوب»[1].

وتدخل القائد محمد أُطالب اليوسي هو كذلك لدى السلطان، ملتمساً إعانة محمد المراني على أداء مناسك الحج، برفقة ثلاثة من الأصحاب، وهو الأمر الذي أجاب عنه السلطان، على ما يبدو، في ظهر الوثيقة على النحو الآتي: «مركب واحد»، أي أن الإعانة له وحده، ولا شيء لغيره[2].

وعما كان يصل به المخزن بعض هؤلاء القواد كذلك، حين تدعوهم الحاجة إلى ختن أبنائهم، أو أبناء ذويهم، تقدم لنا المصادر عدداً من النماذج المعبرة والمفيدة في هذا الصدد. ومن ذلك مثلاً ما تتحدث عنه الفقرة الآتية:

«... فقد وصلنا جوابك عمّا كتبنا لك، في شأن الإعانة لأولاد قواد الأرحى على ختانة أولادهم أصلح الله الجميع، وذكرت نُعين لك ما يُعطى لأمثالهم، فيُعطى لهم عشرة مثاقيل للواحد...»[3].

1- خ. س، مح. ح رقم 180، وثيقة بتاريخ 12 رجب 1306/ 14 مارس 1889.

- وانظر كذلك ما كتبه علي المسفيوي نفسه إلى باشا مدينة مكناس، حم بن الجيلاني، في شأن صدور إذن السلطان بأداء نفقات سفر «الطالب المدني مقدم في الجيش السعيد...» إلى الديار المقدسة.

خ. س، و. ز، مج. 6، وثيقة رقم 6 بتاريخ 7 رمضان 1306/ 7 مايو 1889.

2- خ. س، مح. ح رقم 237، وثيقة بتاريخ 5 شوال 1307/ 9 مايو 1890.

3- خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف رقم 21، وثيقة بتاريخ 2 ربيع II 1389/ 9 يونيو 1872.

وتفيد وثيقة أخرى، شبيهة للسابقة، أن أحدهم، وهو الوصيف الجيلاني بن يعقوب، كان قد التمس من السلطان، على يد الحاجب موسى بن أحمد، إعانته على ختان أبنائه الستة، الأمر الذي تم له فعلاً، بالإضافة إلى كسوة جديدة لكل واحد منهم[1]. وتفيد المصادر كذلك أن السلطان كان يصل عدداً من كبار قواد الكَيش والعسكر، بكميات من الخليع مرة في السنة، ويمد آخرين بثور أو إثنين لذبحهما، في مواسم الأولياء والصلحاء، كموسم المولى إدريس بزرهون مثلاً، فضلاً عن تمويله لنزهة «شعبانة» كما يتضح من العنوان الآتي لوثيقة ترجع إلى شهر شعبان من سنة 1308/ الموافق لمارس - أبريل 1891:

«صائر نزهة شعبانة للجيش السعيد بجنان العافية (مراكش) من 25 شعبان إلى 29 منه عام 8»[2].

1- م. س. أعلاه، رسالة عبد الله بن أحمد البخاري إلى أخيه الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 28 ربيع I 1289/ 5 يونيو 1872.

2- خ. س، مح. ح رقم 303، وثيقة بتاريخ 26 ذي القعدة 1309/ 22 يونيو 1892.
- خ. س، و. ز، مج. 22، وثيقة رقم 291 بتاريخ 16 محرم 1313/ 9 يوليو 1895.
- خ. س، ق. ح، مح. س. م رقم 433/ 2، وثيقة بتاريخ 23 شعبان 1277/ 6 مارس 1861.
- خ. س، مح. ح رقم 303.

حيث وردت في الوثيقة حول "نزهة شعبانة" كافة التفاصيل عن كميات وأثمنة المواد الغذائية وغيرها التي تم شراؤها بالمناسبة، وقد حصر المبلغ الإجمالي الذي أداه أمناء البنيقة المراكشية في 13512 مثقال، و6 أواق وثمانية أفلس، وبلغ صرف الريال وقتئذ 125 أوقية.

على أن هذا النوع من العطاء لم يكن مقتصراً على قواد الجيش وحدهم، بل كان يشمل عدداً من الشرفاء والنقباء، والعلماء والفقهاء، والكتاب، والمرابطين. فهذا مثلاً المؤرخ العربي بن علي المشرفي، وفي سياق الحديث عن انتهائه من جمع وترتيب ما قاله من قصائد في مدح السلطان المولى الحسن في ديوان خاص بها، ونظمه قصيدة أخرى في حركة السلطان ضد قبيلة بني مكَيلد، ومقتل الشريف سرور غَدْراً على يد أشخاص من قبيلة أيت سغروشن، يطلب من نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي التدخل لدى السلطان لفائدته، قائلاً: «... واعلم أن حاضرة فاس خلع موسرها ومعسرها، حتى بلغت قلة الزيت 25 مثقالاً، وعيالي تترادف زفراته من حسرة الخليع، فهأنا مشوق لإنعام سيدنا، فبه أخلع لهم إن شاء الله...».

- خ. س، مح. ح رقم 162، وثيقة بتاريخ 25 قعدة 1305/ 3 غشت 1888.

ولا بأس أن نختم حديثنا هذا عن هذه النقطة بالإشارة إلى حالات وأمثلة خاصة في ميدان الإنعام والعطاء، ونقصد به ما كان يهبه السلطان من عقارات، هنا وهناك، لعدد من كبار قواد الكَيش والعسكر، إما على سبيل الانتفاع، أو على سبيل التمليك، مكافأة لهم لما قد أسدوه من خدمات جُلّى إلى المخزن. ولئن كان هذا العطاء يطال حتى أبسط الناس وأوضعهم، على عهد السلطان المولى الحسن مثلاً، فإن العديد من القرائن والدلائل، وهي مستقاة من الوثائق، توحي بأن كبار القوم وأوثقهم صلة بذوي النفوذ والجاه في الجهاز المخزني، هم المستفيدون قبل غيرهم من مثل هذه الهبات والإنعامات، وبالخصوص في السنوات الأوائل من عهد السلطان المولى عبد العزيز.

وللدلالة على ما نقول، نورد هنا نص الظهير الذي أصدره السلطان المولى الحسن، بتخويل الملكية التامة لدار من دور مدينة مراكش، لقائد سلاح المدفعية وفرقة «الطلبة المهندسين» وقتئذ مولاي أحمد بن عبد الله الصويري، لما ينطوي عليه من معان معبرة شكلاً ومضموناً، حيث نقرأ ما يلي:

«يُعلم من هذا المسطور الكريم... أننا أقطعنا لما سكه مولاي أحمد بن عبد الله الصويري جميع الدار الكاينة بحومة الولي الأشهر سيدي أبي عمرو من حمراء مراكش صانها الله، المعروفة بدار العربي الحمادي الحمري إقطاعاً تاماً، ملكناها له بسببه، وبسطنا له الحوز عليها، وأبحنا له التصرف فيها بجميع منافعها ومرافقها وكافة حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها تصرف المالك في ملكه، وذي المال في ماله، من غير ما يُناقض أسباب الملكية المؤسسة على القواعد الشرعية لانحياشه لجانبنا الشريف، وقدم خدمته واستظلاله تحت ظل جنابنا الوريف.

فنأمر الواقف عليه من خُدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه، ويعمل حامله فيما اقتضاه... 8 جمادى الثانية 1308/ 19 يناير 1891»[1].

وتضمنت بطاقة للوزير الصدر أحمد بن موسى موجهة إلى باشا مدينة مراكش، عباس بن داود، ما يلي:

«... فعن الأمر الشريف، مكن سيدي محمد الأمراني من رياض أبهي الذي بالمواسين والسلام... ومنه، التمكين داخل فيه جميع المنافع والمرافق الداخلة فيها والخارجة عنه، صح به»[2].

ولا شك أن هذا الروض كان يعتبر من أفخر وأبهى دور مدينة مراكش وقتئذ. فصاحبه، وهو القائد عبد الله أبيهي الحاحي، كان قد أدرك الجاه والمال معاً، أيّام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، قبل وفاته في الاعتقال بهذه المدينة، في شهر ذي القعدة من سنة 1284/ الموافق لشهر يبراير 1868.

فقد تمكن من امتلاك العديد من العقارات والأراضي، ويكفي أن نشير هنا إلى أن الدرب الذي كان يوجد به هذا الروض، كانت جميع دوره ومبانيه الأخرى في ملكه الخاص، ولا زال يحمل اسمه حتى يومنا هذا وهو "درب عبيد الله".

هذا، وتُطلعنا وثيقة مماثلة للسابقة، على أن السلطان، على يد أحمد بن موسى المذكور، قد نفذ لأحد أبناء القائد عبد الله أبيهي، وهو الطالب عبد المالك، وفي نفس اليوم «دار بن بلة الرحماني، بجميع منافعها ومرافقها»، مما قد يعني أن هذا الأخير اضطر إلى إفراغ روض أبيه، والاكتفاء بالاستقرار بحومة الزاوية العباسية، قرب باب الخميس، أي في حيّ أقل رفعة ومكانة من حي المواسين،

1- خ. س، ك 639، ص. 26.

2- خ. س، ك 224، ص. 12، وثيقة بتاريخ فاتح قعدة 1313/ 14 أبريل 1896.

في إحدى الدور التي تمت مصادرتها مؤخراً لقواد الرحامنة، المتورطين في ثورة القائد مبارك بن الطاهر الرحماني، على إثر انهزامهم[1].

وأما عموم الجند، فلا شك أن المحظوظين منهم، وهم بالضرورة أولئك الذين كانت لهم علاقات ووسائط، قادرة على إسماع صوتهم في الحاشية السلطانية، هم الذين كان المخزن ينفذ لهم مسكناً يستقرون به، أو دكاناً يستغلونه.

وها هو مثال أول، استقيناه من رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الباشا سعيد بن فرجي، باشا فاس الجديد، حيث كتب له ما يلي:

«... وبعد، فحاملته زوجة عباس الرحماني، ولدها في العسكر، ويأمرك سيدنا أن تنفذ لها دويرة تسكن بها والراتب من جملة العساكرية...»[2].

وأما المثال الثاني، فيتعلق بطلب مخزني من مدينة طنجة الانتفاع

«بحانوت الأحباس التي كانت بيد صهر أحمد بن عبد الغفور المتوفى، وصار بالبال. فلا بأس بذالك، إن لم يكن مانع وظهيرنا الشريف للناظر بذالك يصلك...»[3].

وفيما يتعلق بالأراضي الفلاحية التي كانت توزع على أفراد الجيش، كبيرهم وصغيرهم، وكما سبق وأن أومأنا إلى ذلك في الفقرتين الخاصتين بقبائل

---

[1]- م. س، أعلاه؛ الناصري، م. س، ج 9، ص. 119؛ بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، م. س، ص. 49 وما بعدها.
ونصت وثيقة بتاريخ 20 جمدى I 1314/ 27 أكتوبر 1896، على تمليك القائد المهدي بن العربي المنبهي وأحد المقربين للوزير الصدر أحمد بن موسى، 6 حوانيت، وفندق، ودار بالملاح، و"عرصة" بأسكجور كانت في ملك ابن عمه عياد بن أحمد المنبهي.

[2]- خ. س، مح. ح سنة 1293، وثيقة بتاريخ 8 قعدة 1293/ 25 نونبر 1876.

[3]- خ. س، ك 113، ص. 143، وثيقة بتاريخ 8 جمدى الأولى 1308/ 20 دجنبر 1890.

الكَيش وعبيد البخاري، فإنها كانت تتوزع على بعض الجهات من البلاد كسوس، وحوز مراكش، وتادلة، ونواحي مكناس وفاس، وأزغار قرب سيدي قاسم، ومنطقة الهبط، وفحص طنجة...[1].

ومن المعلوم كذلك أن جميع الدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، بدءاً من الأدارسة وانتهاء بالعلويين، قد اعتبرت أن فتح البلاد وإخضاع سكانها، قد تما عُنوة وبحد السيف، لا صلحاً وتراضياً. ومن ثمة سيادة الدولة العليا على كافة أراضي البلاد، وحريتها المطلقة في التصرف فيها كيفما شاءت. ومما يدل على تأصل وترسخ هذه الفكرة في ذاكرة الحكام والمتفقهين من السكان، وعلى استمرار مراودتها أذهانهم في القرن التاسع عشر، ما كتبه في هذا الشأن ناظر الأحباس بمدينة القصر، محمد بن السائح، في سياق رسمه للسلطان المولى الحسن الحالة والأوضاع في هذه الربوع الهبطية وكذا في منطقة جبالة، حيث قال:

«... وعبد السلام الوزاني، وشاوش (عبد السلام كذلك)، ما عندهم أرض بقبيلة اخلوط وطليق، إنما أرض المخزن وأرض الجامع، وسيدنا أعزه الله دفعها لهم في المكالف المخزانية والوضايف السلطانية هو كراءها، وكذا بلاد الغرب، وبلاد بني احسن متاع المخزن... وجميع تلك أرض أرض المخزن... وكتب كتابه الشريف بأن البلاد بلاد المخزن، وبلاد الجامع، لا تباع، ولا تُرهن...»[2].

1- Le Coz (Jean), **Les Tribus Guichs du Maroc**, op. cit., p. 2 et suiv.

2- خ. س، مح. ح رقم 183، وثيقة بتاريخ 2 شوال 1306/ 15 يوليو 1885. الشخصان المذكوران هنا هما: الأول شريف وزان طبعاً، وأما الثاني فأحد المخالطين للتجار اليهود والأوربيين بمدينتي القصر والعرائش، والإثنان معاً كانا يغريان الناس، ويُشَجّعانِهم على بيع أراضيهم إلى الأجانب.

ويبدو كذلك أن المرينيين هم أول دولة في المغرب أقطعت القبائل الموالية لها أراضي فلاحية، مقابل الخدمة في الجندية على الدوام. وصار على نفس النهج السعديون، على الأقل في بداية أمرهم. فاستخدموا جماعات قبلية في ناحية سوس، وأقطعوها أراضي فلاحية في أحواز مدينة أكَدير، ككَسيمة، ومسكَينة مثلاً.

واتبع نفس السياسة العلويون بعد أن آل الأمر إليهم، بل طوروه، وأحسنوا تنظيمه وضبطه وعمموه، وبالخصوص على يد المولى إسماعيل، والمولى عبد الرحمن بن هشام، والمولى الحسن بالنسبة للفترة التي تهمنا هنا.

ومعلوم كذلك أن هؤلاء الجنود المزارعين كانوا لا يملكون سوى حق الانتفاع من بقعة الأرض المخولة لهم من طرف السلطان، والتي كانت مساحتها طبعاً تختلف من قبيلة إلى أخرى، ومن مستفيد إلى آخر. وقد تكون كذلك في مناطق المسقي، أو في مناطق البعلي، أو تتكون من جزء يسقى بمياه السواقي والعيون، ويخصص لإنتاج القطاني، وشيء من الخضر والفواكه، وتربية بعض رؤوس من الأنعام، بينما يتكون جزؤها الآخر من أراضي البور تستغل فقط لإنتاج الحبوب.

وإذا كانت الأراضي الممنوحة لأفراد قبائل الكَيش، كالأوداية، والشراردة، وأهل سوس مثلاً تمتد على مئات الهكتارات، ويتولى المستفيدون أنفسهم تقسيمها فيما بينهم، فإن الأراضي المنفذة لقواد العسكر وكبرائه، وكذلك إلى أشخاص آخرين لا ينتسبون إلى مؤسسة الجيش، كانت مساحتها تُقاس بزوج الحرث، أي ما كان يُناسب حرثه من الأرض بواسطة محراث تجره بهيمتان، ويكفل إنتاجه من الحبوب عولة صاحبها وأسرته، خلال السنة. ولهذا، كانت مساحة البقعة من الأرض المنفذة رهينة بنوع بهائم الجر المستعملة، هل من

الجمال والبغال، أو من الأبقار والحمير، الأمر الذي يعطي مساحة تتراوح ما بين 2,50 و10 هكتارات لزوج الحرث الواحد[1].

وعلاوة على معيار «زوج الحرث» في قياس وتحديد سعة القطعة الأرضية المنفذة، فإن معالم «البلادات» الكبرى والتي كان المخزن يقطعها بعض فرق الكَيش بكيفية إجمالية، على أن يتولى رؤساؤها فيما بعد تقسيمها بين ذوي الحقوق من إخوالهم، «على نسبة ديوالهم في التكاليف المخزنية»، كان يتم تحديدها باستعمال الحبال لضبط طول ضلوعها، كما نتبين ذلك مما ورد في وثيقة مخزنية حول المهمة التحكيمية التي أناطها السلطان بالباشا ولد أبّ محمد الشركَي في منطقة أزغار، وإنهاء النزاع القائم هناك حول الأرض بين أولاد دليم، وزرارة، والشبانات، حيث يتهم كل فريق من هؤلاء جاره باغتصابه أراضي تابعة له. ومما كتبه السلطان إلى الباشا المذكور، ما يلي:

> **«... ووقفتم على ما بيد كل من البلاد المذكورة، وقدرتموه بالحبال طولاً وعرضاً، فألفيتم دركاً لدليم ومن معهم على زرارة ومن معهم ثمانية عشر حبلاً طولاً، في كل حبل مايه وأربعون قامة...»**[2].

1- Salmon (G), **La Tribu des Fahcya,** Arch. Maroc., vol. 1, p. 228.
 - Le Coz (Jean), op. cit., p. 5.

حيث يقول المؤلف عن البقعة الأرضية التي كان يقطعها السلطان للجندي المزارع الواحد، كانت تدعى "مخزني"، وتتراوح مساحتها ما بين 5 و18 هكتاراً.

– لم نعثر سوى على إشارة شاردة إلى ثمن بقعة أرضية تناسب سعة زوج الحرث، وردت في تقييد تركة شخص يدعى أحمد البوعناني، وهي كالآتي: «... ومن البلاد مقدار حرث زوج كان اشتراها بأربعة وثلاثين ريالاً...».

خ. س، ك 664، ص. 71. 9 رجب 1285/ 29 أكتوبر 1868.

2- خ. س، ك 371/ ص. 129، وثيقة بتاريخ 10 ربيع I 1303/ 10 دجنبر 1885.

يقول لوطورنو، في سياق الحديث عن مقاييس الطول المستعملة بفاس قبل سنة 1912، ما يلي:

«... كانت مختلف حرف البنائين والشراطين تستعمل عادة للقياس الباع (القامة)، ويشكل مقياس طول ذراعين ممتدين بتصالب، كانت تقاس به أبعاد حجرة مبنية، وأبعاد حبل... كان هذا المقياس يُعادل في المعدل 1,65 متر...»[1].

واضح أن ما تسمح بالكشف عنه المعطيات الواردة في الاستشهادين السابقين، هو مقدار طول الحبل المستعمل هنا في قياس أضلع الأراضي المخولة لكل فريق من هذه الفرق، وهو 231 متراً، ثم مقدار الطول والعرض معاً للقطع الأرضية التي يدعي كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة أن خصمه قد اغتصبها له، مطالباً بإرجاعها أو تعويضها له.

ونشير بالمناسبة إلى أن مثل هذه العملية وغيرها، والهادفة إلى مسح أراضي قبائل الكَيش على الخصوص، كانت تتم بمنتهى الدقة والضبط، تحت إشراف قاضي الجماعة، وباشوات الكَيش، وعدد من العرفاء و «أهل البصر»، وأعيان الفرق المتنازعة. وكانت تستغل معالم البلد الطبيعية، كالجداول، والخنادق، والربى، والصخور، وبعض الأنواع من النبات المتميز كالدوم، والسدرة، في رسم صورة تقريبية لها، ويثبت الكل في إشهاد عدلي، تعطى منه نسخ للمتنازعين، فضلاً عن الأصل الذي يبعث به إلى السلطان.

ولنا في وثيقة من هذا النوع، أحسن مثال دال ومجسد لمثل هذا النوع من العمليات، ويتعلق الأمر بتحديد البقعة الأرضية التي:

---

[1]- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 402 - 403.

«أنعم مولانا جل علاه على الجيش الجديد المفروض من الفرقتين المذكورتين (رحى أهل تافلالت ورحى أهل الريف)، وأمر مولانا المنصور بالله بتنفيذها على يد الباشا الأنصح وعاملها الأفلح القايد العربي ولد أب محمد الشركي... مبتدا حدها الكافي لحراثة عشرة أزواج المعتادة وفق الأمر المولوي...» [1].

ونقرأ في تقييد مخزني بتاريخ 25 ربيع 1297/ الموافق 6 يناير 1880،

«أسامي بلادات الجيش السعيد المنسوبات لجناب المخزن وفره الله لأمر أوجبه».

والمقصود هنا بالجيش السعيد قواد وكبراء فرق عبيد البخاري بمكناس، أي عبيد الزنقة، وسعادة، والكَوارم، والزمراني، وسعود، رُتبت أسماؤهم حسب هذا التسلسل، وأثبت أمام كل واحد منهم عدد «البلادات» التي كانت مسجلة عليهم، كأولاد بن يعيش مثلاً، أو القائد الجيلاني بن يعقوب، أو القائد بوعزة السريفي، أو إدريس بن زينة. وأمّا عدد «البلادات» التي تم إحصاؤها، فقد بلغ 227 قطعة أرضية، كانت موزعة على الأماكن الآتية:

- تانوت والكَعدة وما أضيف إليهما.
- حمام العزبات وبرج العدة إلى سيدي بوزكري، إلى باب القزدير.
- العويلجة وما أضيف إليها.
- الدار البيضاء وما والاها إلى سهب الرمان[2].

1- خ. س، س، س III، حرف ب، مح رقم 23، وثيقة رقم 3405، بتاريخ 5 رجب 1311/ 12 يناير 1894.

2- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 8.

وكان يحدث كذلك أن يأمر السلطان بإسقاط المؤونة والراتب عن بعض القواد العسكريين، إذا ما تبين له أن الاستغلاليات الفلاحية الممنوحة لهم توفر لهم إنتاجاً كافياً لضمان عولتهم. وهذا ما حدث بالفعل لعدد من قواد كَيش أهل سوس بحوز مدينة مراكش، وهم القائد عبد الله بن الجيلاني الدليمي، والقائد محمد بن الحسن النسب، وأحمد بن العربي العمري، ومنصور التكني، وعلي بن بلعيد، وقاسم الشباني، حيث إن كل واحد منهم، يضيف السلطان قد

> **«توصل بما نفذناه له على يد وصيفنا إبراهيم الأكَراوي (باشا قصبة المنشية بمراكش) بالحوز من قدر ما يسع حرث زوجة أو زوجتين، فإن أكمل الله أمر هذا الحرث الذي نفذناه لهم، وحملوا زرعه، فلا يبقى لتنفيد المئونة لهم محل. فلتقطع عنهم إن شاء الله، لأنهم يتسخرون، ويحرثون، فزيادة المئونة لهم بعد هذا، زيادة في غير محلها...»**[1].

وينبغي أن نذكر هنا بعض الحالات الخاصة، نعثر على نماذج منها في الوثائق، من حين لآخر، وتتمثل في الأساليب المستعملة من قبل المخزن، أي السلطان، بهدف استغلال أراضيه في جهات مختلفة من البلاد، وذلك إمّا على يد قواد القبائل، أو بواسطة قواد قبائل الكَيش، علاوة على ما كان لأولائك وهؤلاء يبذرونه من مقادير القمح والشعير، في الأراضي المخولة لهم أو لأتباعهم.

ففي المثال الأول وقد استقيناه من وثيقة بتاريخ 29 ربيع I 1274/ الموافق 31 أكتوبر 1857، ويتعلق الأمر بتقرير مختصر عمّا اتخذ من تدابير لتنفيذ أوامر السلطان في شأن:

1- خ. س، مح. س. م رقم 39، وثيقة بتاريخ 19 ربيع II 1290/ 16 يونيو 1973.

«... تفريق الأزواج على الواقفين الشليح والشديد، وإن فضل شيء من البهائم يُزاد منها لكل واحد من الواقفين ما يستحقه بحسب سعة البلاد وجودها، ومن التكليف بأمر الحراثة...».

هذه الأراضي التي كلف كل من الشديد ومبارك بن الشليح الشرادي بحراثتها لصالح المخزن كانت توجد في تراب قبائل كَيش أهل سوس أزغار، وتولى ثاني هذين القائدين، أي ابن الشليح حرث ما يناسب خمساً وعشرين زوج الحرث، في كل من الحجرة الشريفة، وعين الشيخ، والعين الباردة، بينما كلف الأول بحرث ما يناسب أربعة عشر زوج الحرث فقط، ستة منها ببومزون، وثمانية بجنان مولاي بَنْصر[1].

وأما المثال الثاني، فوردت الإشارة إليه في كتاب وجهه أحد قواد كَيش أزغار أيضاً، وهو الصديق بن مبارك الزراري إلى السلطان، يطلعه فيه على ما يقوم به من تدليس واختلاس، حسب ادعائه، القائد أحمد الزراري، على حساب ممتلكات المخزن والخواص معاً، وبالخصوص الزرع المخزون في أمراس السلطان المنتشرة في تراب قبائل كَيش هذه المنطقة.

ونعلم بالمناسبة كذلك **«بأن الأمر المولوي كان صدر إليه (أي القائد أحمد الزراري) ولسائر قواد ءال سوس أزغار ببذر ستة أوْسُق مناصفة في تويزة الجانب الأسما كل سنة لكل عامل، وتلك العادة من قيد حياة سيدنا الجد الكبير قَدّس الله روحه، وهم يخونون في ذلك خيانة متفاحشة بدءاً وتماماً...»**[2].

1- خ. س، و. ز، مج. 4، وثيقة رقم 159.

2- خ. س، مح. ح رقم 466، الوثيقة بتاريخ 3 شوال 1311/ 9 أبريل 1894.

وأما المثال الثالث، فيفيد بأن المخزن كان يفضل تكليف قواد قبائل الدير، كدويران، ودمسيرة، وكَدميوة، وووريكَة، وغيغاية، ومسفيوة... بخدمة أراضيه في كل من عين دادّة، والحوز، وتسلطانت، وأغاطيم، وتبوهنيت، بحوز مدينة مراكش، عوض إسناد أمر حراثتها إلى قبائل الكَيش، كما هو الشأن مثلاً في كل من أزغار، ونواحي مكناس وفاس. وأضاف صاحب الكتاب بأن عدد أزواج الحرث التي كان يتعين تسليمها لكل «مقدم» أي مكلف، من مقدمي «أجرانات» المخزن، هو رهين بسعة الأرض المحروثة مؤكداً على أن

> **«عدد أزواج الحرث التي تكون، حيث يكون سيدنا نصره الله بمراكش، بخمسة أزواج، تدفع لكل مقدم من مقدمي الاجرانات يحرث بها من أول السنة إلى ءاخرها، وتردف لها تويزة من أزواج القبائل بقصد إعانتهم في الحراثة السعيدة...»**[1].

ومهما يكن من أمر، فإن السلطان كان يكافئ خدامه من قواد ورؤساء الكَيش والعسكر، وكذلك بعض الأشخاص الآخرين مِمّن اعتاد تكليفهم بقيادة عدد من الحملات العسكرية، كالشريفين محمد المراني وأخيه عبد السلام، وذلك بإقطاعهم أراضي فلاحية هنا وهناك، مع ما كان يكفيها من ماء السقي.

1- خ. س، ك 554، ص. 6 وما بعدها، وثيقة بتاريخ 27 رجب 1305/ 9 أبريل 1888.
وردت أسماء القواد المكلفين بأمر حراثة أراضي المخزن بالحوز، حيث بلغ عددهم اثني عشر قائداً، يتصدرهم أحمد أُمالك، باشا قصبة المنشية بمراكش وكَيش أهل سوس بها، وهم حميدة المنبهي، ومحمد بن العباس المزميزي، ولحسن المزوضي، وعبد الرحمن المسفيوي، ومحمد بن القرشي الأوريكي، والطيب الكَنتافي، ومحمد الجرجوري، وأحمد الدويراني المغوسي، وعباس بن داوود (باشا المدينة)، وخليفة حمادي المسفيوي.

ثم إننا نَسْتَشِفُّ من الوثائق أنَّ المخزن لم يكن دائماً يعامل أطره العسكرية على قدم المساواة، بل العكس هو الصحيح، إذ إن سعة الأرض المخولة، وموقعها وجودة تربتها وتنوع مغروساتها، وغزارة مواردها المائية، رهينة بمكانة الشخص في مؤسسة الجيش، ودرجة ونوعية علاقاته وصلاته بكبار أعوان المخزن.

فهذا مثلاً القائد مبارك بن الشليح الشرادي، وفي الوقت الذي كان متولياً فيه على كَيش أهل سوس بأحواز مدينة مراكش، كان قد مُنح حق استغلال فردية من ماء ساقية تمزكَلفت وحده لسقي أراضيه ومغروساتها. ولما انتهت مهامه بهذه الناحية، وأسند له المخزن مهام مماثلة في منطقة أزغار، على رأس فرق أولاد دليم، وعامر، وتكنة، وزع مقدار ما كان يتصرف فيه من موارد مائية، على خمسة قواد عسكريين عينوا في مكانه[1].

ثم إن مجاري المياه التي كانت مياهها في اندفاع وتدفق مستمرين، متفرعة عن أنهار وأودية تُغذيها باستمرار مياه العيون الغزيرة التي نادراً ما كانت تنضب، كانت طبعاً من حظ ذوي النفوذ والجاه، الأمر الذي كان يقلل من أهمية السواقي والجداول الأخرى التي كان صبيب مياهها ضعيفاً، أو يتوقف مدة شهور طوال. ويبدو أن السواقي المتولدة في جهة زاوية الشرادي بحوز مدينة مراكش كان ماؤها قليلاً، «بخلاف سواقي أيت سعادة وأسكجور...» الغنية بمياهها[2].

1- خ. س، ك 175، ص. 8، رسالة القائد جامع العمري إلى السلطان، بتاريخ 10 جمدى II 1308/ 21 يناير 1891.

- خ. س، ك 707، ص. 73، وثيقة بتاريخ فاتح جمدى I 1310/ 21 نونبر 1892.

2- خ، س، ك 47، ص. 150، رسالة السلطان إلى الخليفة مولاي الحسن، في شأن تنفيذ فردية من الماء لشخص يُدعى قدور بن الطاهر المغفري.

ومن المعلوم أن هاتين الساقيتين، وكذلك ساقيتا أكَفاي وتمزكَلفت، كانت تتفرع جميعها عن =

ومعلوم كذلك أن استغلال هذه الأراضي، كان يؤدي، من حين لآخر، إلى نشوب نزاعات ومشادات بين الفرقاء، جماعات وقبائل كانوا، أم عشائر وأشخاصاً، فإن السبب في ذلك يرجع إلى مشكل تقسيم وتوزيع حصص مياه السقي على المستفيدين منها. ولقد كانت هذه النزاعات حادة وضارية، وتتجدد باستمرار، سواء تعلق الأمر بما يحدث من هذه النزاعات والخصومات، في صفوف فرق الكَيش فيما بينها، أو بين عناصر هذه التنظيمات وملاك الأراضي المستفيدين هم كذلك من حصص مياه السواقي والعيون، من أهل المنطقة أو المدينة القريبة منها. ولا بأس أن نسوق هنا أمثلة عن هذا الجانب، في كل من ضاحية فاس، وحوز مراكش. ففي كتاب من السلطان إلى عامل فاس القائد

= وادي نفيس. وكان أعوان المخزن البارزون، وكبار القوم يملكون عزائب، ويستغلون أراضي كانت تسقى بمياه الساقيتين الأوليين على الخصوص، أي سعادة وأسكجور، الأمر الذي يفسر ولا شك ورود ذكرها باستمرار في وثائقنا.

انظر حول توزيع أراضي الكَيش، والجماعات القبلية، والخواص، وشبكة مياه السقي في منطقة حوز مراكش، والمتداول من مصطلحات في هذا الميدان، في أوساط المزارعين وقتئذ، ويرد بعضها في الوثائق المخزنية كلفظة «فردية» مثلاً، والتي كانت تعني مدة الوقت المعادل لنصف «نوبة» من الماء، أي مدة نصف يوم من 24 ساعة، أو «جران»...:

Pascon (Paul), **Le Haouz de Marrakech**, Edit. Mar. et Internat., Tanger, 1977, T. 1, pp. 82, 89, 98, 100, 134, 211, 279, et, du même auteur :

Théorie Générale de la distribution de l'eau dans le Haouz de Marrakech, R.G.M., n° 18, 1970, p. 15.

وسبق للمؤرخ الناصري أن كتب، في سياق الحديث عن نهاية تمرد الرحامنة وتغلب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عليهم سنة 1278/ 1861 - 1862، ما يلي: «... فهجم عليهم، وأوقع بهم وقعة سيقوا بها بعد ساعة إلى مراكش مقرنين في الحبال حتى ضاقت بهم السجون...، ثم عفا عنهم، بعد أن انتزع منهم بلاد أيت سعادة، وغواطم، والأودية وهي من أخصب البلاد وأزكاها...».

- الناصري، م. س، ج 1، ص. 110.

الجيلاني بن حم، وفي آخر وجهه خلف هذا الأخير، الباشا سعيد بن فرجي إلى الحاجب موسى بن أحمد، بضعة أسابيع فقط بعد تاريخ إرسال الأول، وردت الأوامر السلطانية بإبقاء بلاد بوغزوان كلها في يد إداوبلال وأولاد إدريس من كَيش فاس الجديد وحدهم، لا أحد ينازعهم فيها؛ وأما بلاد الحريشة المجاورة لها، فتنقسم «أثلاثاً بينهم وبين أولاد الحاج لا غير...»[1]. ويتضح من الرسالة الثانية كذلك، أن السلطان كان أمر «بقسمة بلاد أبي غزوان مناصفة بين خدام سيدنا إداوبلال وأولاد إدريس...».

بيد أن هذا الفريق كان لا يرى القسمة على هذا النحو، مدعياً بأن:

«ما عندهم ساكن بالقصبة وبفاس الجديد، إلا النزر القليل، وخيامهم بأبي غزوان أكثر من خيام دوبلال وأن معظم عمارة دوبلال القصبة وفاس الجديد...».

ولهذا، فإنهم يلتمسون من السلطان بأن:

«تكون القسمة لأبي غزوان بينهم وبين دوبلال على عدد الخيام...»[2].

على أن وثيقة ثالثة، صدرت عشرين سنة بالتقريب بعد تاريخ صدور الوثيقتين السابقتين، تفيد بأن أولاد إدريس وإداوبلال:

«صاروا يترامون على بلادات الناس الذين يملكونها بالرسوم...»، ويتعلق الأمر طبعاً ببلاد بوغزوان. فكان جواب السلطان هو: «... فالذي يكون عليه عملك (باشا فاس الجديد، سعيد بن فرجي) هو إقرار كل منهم على تصرفه، من حياة سيدنا الجد، وسيدنا الوالد رحمهما الله والسلام...»[3].

1- خ. س، و. ز، مج. 15، وثيقة رقم 112 بتاريخ 2 رمضان 1291/ 12 أكتوبر 1874.

2- خ. س، و. ز، مج 18، وثيقة رقم 295 بتاريخ 23 شوال 1291/ 3 دجنبر 1874.

3- خ. س، مح. ح رقم 391، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1310/ 11 يبراير 1894.

فإذن، يعني هذا الكلام أن أراضي بلاد بوغزوان لم تكن حكراً على هذين الفريقين العسكريين وحدهما، بل كان أناس آخرون يشاركونهم استغلالها، وذلك منذ عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على الأقل. ومن الملاحظ في هذا الصدد، أن العامل الأكثر إثارة للجدل والنزاع، في صفوف هؤلاء المزارعين الجنود، أو مع جيرانهم من الملاك الخواص، كان يتمثل بالأساس في مسألة الاستفادة من مياه السقي، إذ كان الأولون على الخصوص، يميلون إلى الاستحواذ على مصادر المياه وإقصاء الآخرين.

وفي مثل هذه الحالات، كان السلطان يتدخل لحسم الخلاف، وفض النزاع، وإرجاع المياه إلى مجاريها. وتشير الفقرة الآتية إلى واحد من هذه النزاعات المتعددة والمتكررة، والذي نشب

«بين ملاك بلادات المسرّة، خارج باب الشريعة من هذه الحضرة الإدريسية صانها الله من أهل فاس، وبين معتمري بلاداتها التي هي للجانب العالي من أهل سوس، وعبيد سيدي البخاري من الجيش السعيد في الماء الذي تسقى به بلادات المسرة المذكورة الآتي لها من عين الشقف...» [1].

1- خ. س، ك 348، إشهاد عدلي بقلم الفقيه أحمد بن العربي العلوي البلغيثي ومحمد بن محمد الطالب بن سودة المري، بتاريخ 3 ذي القعدة 1275.

أشار الأستاذ المنوني، في سياق الحديث عن «منشئات مرينية بضاحية فاس الجديد» إلى حديقة كانت تسمى المصارة – بضم الميم – قائلاً بأن رسم هذه اللفظة على هذا النحو وارد في "القاموس المحيط" للفيروزبادي، وعند عدد من مؤلفي الغرب الإسلامي، كابن أبي زرع، وابن الخطيب، وابن خلدون مثلاً. وحول معنى الكلمة، يقول المنوني: «.... وقد استعمل هذا الاسم بالأندلس للدلالة على الفضاء الواسع في جوار المدن، حيث يكون ميداناً لألعاب الفروسية، وعرض الجيوش، ومن الأندلس انتقل للمغرب، واشتهر في ضاحية فاس، ثم في ناحية تازا عند مزارع بني عبد الله...». =

المقصود من باب الشريعة هنا هو باب محروق، أحد الأبواب المشهورة بمدينة فاس، والذي كان «**باب العقوبات، تعلق فيه رؤوس الثوار الذين تقتلهم الجيوش الشريفة...**»[1].

وكان سبب اندلاع النزاع، استحواذ عناصر الكَيش المذكورين على جميع مجاري المياه المتدفقة من عين الشقف، والحيلولة دون وصولها إلى حقول ومزارع الملاك الآخرين.

وفي محاولة لرد الأمور إلى نصابها، أمر السلطان المولى عبد الرحمن بتكوين لجينة عُهد إلى أعضائها بالتوجه إلى عين المكان، وتقصي الحقائق، وتقديم تقرير في هذه النازلة، تحت إشراف عاملي فاس العتيق مَحمد بن الطالب (الهنتيفي)، وفاس الجديد الباشا فرجي، كما عين خبيرين في شؤون حراثة الأراضي، وقواعد توزيع مياه السقي على ذوي الحقوق، دُعيا في الوثيقة بـــ«شيخي البصر»، وهما الشريفان العربي بن الطيب الدباغ، وإدريس بن عبد الرحمان الشفشاوني الموسوي.

= وعن موقعها، فيقول: «وحسب إشارة في "روض القرطاس"، فإن هذه الحديقة كان موقعها بالضاحية الشمالية لفاس الجديد...». أنظر:

المنوني، محمد، **ورقات عن حضارة المرينيين**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 62 وما بعدها.

وأما كَاستون دوفردان (Deverdun G)، فقد نبّه، وهو يستعرض منجزات السلطان سيدي محمد بن عبد الله العمرانية بقصبة مدينة مراكش على الخصوص، إلى اعتناء هذا الأخير بالبستان الفسيح الأرجاء الذي كان يُدعى "المسرة"، وهو من الحدائق الغناءة التي يرجع غرس أشجارها إلى عهد السعديين، قرب القصر السلطاني، وهذا البستان هو الذي صار يدعى فيما بعد "أكَدال"، أنظر:

Deverdun (G), op. cit., p. 492.

1- لوطورنو، م. س، ج 1، ص. 168.

وانضاف إلى هؤلاء العدلان أحمد بن العربي العلوي البلغيثي، ومحمد بن محمد الطالب بن سودة المري، وممثلون عن طرف النزاع، ومن ملاك الأراضي الفلاحية بالمسرة من سكان فاس الإدريسية، والذي بلغ عددهم خمسة عشر شخصاً، من بينهم، على الخصوص، عدد من «المعلمين» ومقدم الحرم الإدريسي المفضل محمد الرامي، وعناصر الكَيش وعبيد البخاري والذين لم يتعدّ عدد ممثليهم سبعة أفراد، من بينهم القائد أحمد وعزيز السوسي الرحالي، والقائد الجيلاني بن إبراهيم السوسي المنبهي. وبعد تطوافهم جميعاً في البلاد، والوقوف على منبع مياه السقي، وكيفية تفرع المجاري منها، والاطلاع كذلك على رسوم ملكيات الأرض التي كانت بيد الخواص، اتضح:

«أن الماء مشترك بين ملاك الأرضين ومعتمري بلادات سيدنا المنصور بالله، وأن لا اختصاص فيه لأحد عن الآخر، وأن قسمته تكون على ما تضمنه الرسم الذي بيد الملاك المذكورين، المسجل على العالم العلامة المرحوم بمنة الله مولاي عبد الهادي العلوي، وهو أن تقسم الساقية أرباعاً، ربعها يذهب للقادوسين المذكورين (قادوس لسقي بلاد الفقيه العلامة العربي بردلة، وقادوس لسقي بلاد الباشا عزوز، وكلا البلدين في صواغة) والثلاثة الأرباع تُقسم اثلاث مثلها، الواحد يذهب لدار الدبيبغ ولجنان سيدنا المنصور بالله بقربها، والثلثان الباقيان تقسم أصنافاً بين ملاك الأرضين وبين بلادات سيدنا التي بيد الجيش السعيد...»[1].

1- نفس المرجع الوارد في الهامش رقم 508.

ورود الحديث عن نفس الموضوع، في رسالة السلطان المولى الحسن إلى الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي، بتاريخ 8 ربيع I 1308/ 7 يناير 1884، أي ربع قرن ونيف بعد التاريخ السابق، حيث اختتمت بما يلي: «... وعليه، فليبق ما كان على ما كان وقوفاً معه».

– خ. س، ك 348، ص. 189.

وأما منطقة الحوز، فكانت هي كذلك مسرحاً لنزاعات وخصومات من هذا القبيل، بين القبائل والجماعات المستغلة لأراضي الكَيش، إما حول حيازة الأرض، أو بسبب مساعي البعض للاستحواذ على أكثر قدر ممكن من مياه السقي، سيما في حالة وضع سد أو حاجز على مجرى الساقية أو «المَصْرَف»، أي الجدول الصغير المتفرع عن هذه الأخيرة، ويوصل الماء إلى المكان المقصود، بهدف تحويل اتجاه مجرى مياهها، والاستفادة منها على حساب ذوي الحقوق الآخرين، وهو الأمر الذي كان يتم على يد المستقرين مباشرة في قدم الجبل، أي في مستويات أعلى ممن كانت أراضيه في مستويات سفلى.

وأول حالة نسوقها في هذا الصدد، تتمثل فيما كتبه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته بمدينة مراكش ومنطقة الحوز بأسرها، المولى الحسن، في شأن شكوى القائد علي بن إسماعيل الدخيسي مما لحقه وإخوانه من أضرار، بسبب استحواذ شخص يدعى المكي الجرناوي على «مصرف» أكَفاي المنسوب إلى أرض أيت سعادة. وبغض النظر عن البث في مسألة انتساب أكَفاي لأرض أيت سعادة أم لا، فإن السلطان أمر ابنه بتكليف:

«أهل المعرفة حتى يتطوفوا على البلاد التي بيد دخيسة وأولاد نصير، ويعرفوا ما بيد كل فريق منهم، ومن عنده الفاضل منهم، ويُسوُّوا القسم بينهم في البلاد بالعدل حتى لا يتضرر هؤلاء، ولا يتصرف في الفضل هؤلاء....»[1].

وأما المثال الثاني، فتقدمه لنا وثيقة بتاريخ 23 رجب 1301/ الموافق 19 أبريل 1884، ويتعلق الأمر بما وقع من خلاف ونزاع بين أولاد دليم وإداوبلال، حول

1- م. و. م. ر، مح 3، وثيقة رقم 7429، وثيقة بتاريخ 10 شعبان 1283/ 18 دجنبر 1866.

نصيب كل واحد منهما من الأراضي التي سبق وأن أقطعها إياهم السلطان. وجرياً على العادة المتبعة في حالة وقوع مثل هذه النازلة، كونت لجنة ضمت في عضويتها «أرباب البصر وأهل المعرفة»، وممثل لباشا كَيش أهل سوس بقصبة منشية مراكش أحمد أُمالك على الخصوص، بهدف تقسيم:

«البلاد المذكورة بين الفريقين المذكورين أثلاثاً على نسبة ديوانهم في التكاليف المخزنية، الثلثان لأولاد دليم، والثلث لإداوبلال، وتحويز قسمة كل فريق لمن عُيّنت له بعد تحديدها...»[1].

وتفيد وثيقة بتاريخ 24 جمدى الأولى 1310/ الموافق 14 دجنبر 1892، بأن قواد فرق كَيش قصبة المنشية بمراكش، وهم **محمد بن الحسن الحريبلي**، و**مبارك بن حمان الحمري**، و**قاسم بن الحافظي العبدي**، و**سعيد بن التمار العبدي**، و**عبد الله بن الطاهر** (**نيابة عن القائد المهدي بن العربي المنبهي**)، و**القائد الهاشمي العبدي البحتري**، قد كلفهم السلطان

«بساقية سعادة وبياضها، على أن يبينوا قدركم عند كل واحد من المنفذين بها من الأزواج والماء...»[2].

ويندرج قرار السلطان هذا في إطار المساعي المبذولة من أجل فض النزاع الذي نشب حول حيازة الأرض وحصص الماء بين: « حفدة سيدي عمرو بن غفير النازلين بأرض باحولي بالسوهلة... وأعيان حمير، وعبدة والمنابهة، وحربيل النازلين بساقية سعادة...».

1- خ. س. س، سلسلة III، مح 22، وثيقة رقم 3175.
كان مُتَوَلِّياً على القبيلتين وقتئذ ابن الطاهر الدليمي، والرجراكي الدوبلالي.
2- خ. س، ك 404، ص. 35.

وتضمنت نفس الوثيقة أسماء مجموعة من الشخصيات المخزنية والأعيان المنعم عليهم بأراضي، و«عزائب»، ومقادير من مياه السقي، كان من بينهم محمد الصغير بن العربي الجامعي، وزير الحرب، حيث كان يستغل، في هذه المنطقة، أرضاً تسع 18 من زوجات الحرث، أي حوالي 180 هكتاراً، إذا ما قدّرنا مساحة الأرض المناسبة هنا لزوج الحرث بـــ 10 هكتارات، بالإضافة إلى «نوبة» من ماء ساقية سعادة.

وأما ثاني شخصية أمكننا التعرف عليها من بين هذه الأسماء، فهو الطالب المهندس مَحمد بن مُحمد الجباص، وزير الحرب هو كذلك والنائب السلطاني في عهد المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، وقد مُنح حق الانتفاع من نصف فردية من الماء لسقي أراضيه، والتي يمكن تقدير مساحتها بحوالي 45 هكتاراً، إذا ما افترضنا أن «النوبة» من الماء هي القدر منه الذي كان يتدفق إلى البساتين والحقول المراد سقيها في المدة الزمنية المناسبة ليوم يكون عدد ساعاته طبعاً 24 ساعة، وأن الفردية بدورها تناسب نصفها، ومن ثمة يكون عدد الهكتارات المناسب لنصف فردية من الماء هو 45 هكتاراً[1].

ومهما يكن من أمر، فإن ما كان يُنفذه السلطان من أراض، ومقادير من مياه السقي لفائدة أشخاص من المؤسسة العسكرية أو من لا مسيس لهم قط بها، كان يتسبب في خلق وإثارة كثير من الإزعاج والمتاعب والمشاكل لقواد الكَيش والمسؤولين على شؤونه هنا وهناك، حيث كانت هذه التنافيذ، وما أكثرها، تتم على حسابهم، وحساب إخوانهم والتابعين لهم من الجند.

1- Pascon (P), op. cit., T. 1, p. 86 et suiv.

فقد كتب، في هذا المعنى، خليفة إبراهيم المحاطي، أحد قواد منطقة حوز مراكش، مجيباً على تساؤل واستغراب السلطان من الانخفاض الكبير الذي طرأ مؤخراً على عدد زوجات الحرث التي كانت تسخر وتستخدم في حراثة الأراضي المخزنية، ما يلي:

«... بأنه بلغ علمه الشريف أن ما نحن مكلفون به من الحرث بماية وستين زوجة لم يبق منها لدينا إلا النزر القليل، وأمرنا سيدنا أيده الله بالقيام على ساق لإجبار ما هو مختص لتمام العدد المذكور بالأزواج الصحاح الكبار... فليكن في كريم علم سيدنا أننا لا شك بأننا كنا قايمين بالعدد المذكور من الأزواج وأزيد في بعض الأعوام وأقل في بعضها قبل دخول المتنفذين المسطرين بالطرة وغيرهم في بلدنا. وليعلم سيدنا أن الإيالة كانت متسعة في البلد والماء قبل، ولما طرأ المتنفذون، ضاق الناس في البلد والماء إلى الآن، وبسبب ذالك ارتحل جلهم...»[1].

وأما الأشخاص الذين سبق وأن نفذ لهم السلطان بلادات، أو فرديات من الماء، ووردت أسماؤهم في الطرة، فهم:

أولهم الدمناتي (القائد الجيلاني بن علي).

ولد بن حمليج (يُقرأ بن حمليش، الشاوية).

السيد محمد بن عبد الواحد.

الخليفة سيدي عثمان (صنو السلطان مولاي الحسن).

ولد بن اعيش (إدريس بن يعيش، قائد المشور).

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 94، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1303/ 11 نونبر 1885.

وبيّن نفس القائد بالأرقام، في طرة كتابه كذلك، النقص الكبير الذي عرفته مقادير المياه التي كان يستعملها أهل المنطقة من فرق الكَيش في سقي أراضيهم، قبل أن يشاركهم إياها ويستفيد منها، هؤلاء الطارئون من جهات أخرى، ممن أقطعهم السلطان الأرض والماء معاً، أو واحداً منهما فقط، حيث نقرأ ما يلي:

«وأما الماء، فليعلم سيدي أنه ينقسم في الماضي على هذا،

عندنا فرديات	07
وعند الحمري هذا...	07
وعند تكنة هذا...	02
وعند بن داوود هذا...	02
وللمخزن هذا...	02
الجميع صار هذا...	020
والآن صار ينقسم على هذا	035

بسبب دخول المتنفذين المذكورين أعلاه

وغيرهم في البلاد والماء...».

وهذا قائد فرقة المغافرة من الأوداية، محمد بن مُبارك المغافري، يكتب إلى السلطان بأنه نفذ جميع الأوامر المتعلقة بتمكين عدد من الأشخاص من الأراضي التي نفذت لهم، وملفتاً انتباهه بالمناسبة إلى ما يلحقه هذا الأمر من أضرار بمصالح إخوانه المستغلين لهذه الأراضي.

وبعد أن ذكر أن هذه الأراضي تَسع خمس أزواج الحرث، علاوة على الأرض المنفذة لشخص آخر، قال هذا القائد:

«... وليعلم سيدي أسماه الله أن أرضنا مقسومة من عهد سيدنا الجد (مولاي عبد الرحمن بن هشام)... مايين وخمسينات، وشطر ذالك حتى صار لكل مخزني حظه معلوم غير مجهول. وحين نريد نأخذ لأحد نفعه على أمر سيدي، يجعل للبعض الضرر لذالك، فيحتاجون لإعادة القسم بينهم كرة أخرى، وربما يكون البعض في خدمة سيدي غائباً، وحين يأتي، لا يُريد ما تبدل وما نقص له...»[1].

3 – 2 – الاعتناء بأفراد الكَيش والعسكر وبذويهم

سوف يدور حديثنا في هذا المبحث حول نقطتين أساسيتين وهما:

- الجند أمام المرض والآفات.
- المخزن وجرحى وقتلى الجيش في ميادين القتال.

لا شك أن ظروف عيش وعمل عناصر الجيش كانت تساعد كثيراً على تفشي مختلف الأمراض والأعراض في صفوفهم لربما أكثر مما كان يحدث في أوساط الفئات الاجتماعية الأخرى، لا سيما حين تجتاح البلاد قحوط ومجاعات، وما كان يعقبها من ويلات ومصائب الأوبئة والطواعين، كالكوليرا، والحمى والتيفوئيد مثلاً.

1- خ. س، مح. ح رقم 412، وثيقة بتاريخ 12 جمدى الثانية 1310/ فاتح يناير 1893.
وكان يحدث أحياناً أن يقر السلطان نفسه وبكل صراحة، بأن كثرة التنافيذ والإقطاعات تحدث مشاكل للمخزن، إلى حد أنه «... كادت الوظائف القائمة بها الأحباس أن تتعذر من أجل التنافيذ...».
- رسالة السلطان المولى عبد الحفيظ إلى القائد أحمد ولد أب محمد (الشركَي)، بتاريخ 9 صفر 1328/ 20 يبراير 1910.

وكان هذا الوسط، شأنه شأن باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى، لا وسائل وقائية وعلاجية بيد رؤسائه لإنقاذ المصابين من مخالب هلاك وموت محققين.

طبعاً، لم يكن وقتئذ في متناول ولا في طاقة هؤلاء الناس سوى اللجوء إلى طرق التداوي التقليدية، ومناجاة الأولياء والصالحين، عسى أن تسكن الآلام والأوجاع، ويُبارح شبح الموت والفناء ساحتهم. وهذا يعني أن الجيش المغربي، في الفترة موضوع هذه الدراسة، لم يكن يتوفر على مصالح طبية حديثة، تُعنى برعاية صحة رجاله، على عكس ما تذكره المصادر في هذا الصدد، بالنسبة للربع الأخير من القرن السادس عشر مثلاً، ولاسيما سنة 1576، حيث ذكر شاهد عيان أن الجيش السعدي كان يتوفر على أكثر من مائة طبيب ومعالج[1].

يقول الفقيه الحجوي، في سياق الحديث عن المعارك الحربية والمناوشات التي كان يخوضها، من حين لآخر، المقاتلون المخزنيون ضد الفتان بوحمارة وأتباعه، وملمحاً إلى خطر الموت المحدق بكل من أصيب منهم بجروح بليغة الخطورة، ما يلي:

«... قد كانت فرنسا تساعدنا ببعث الطبيب المذكور (واسمه فرير وكان يأتي من مغنية إلى وجدة)، وكان يعالج المرضى لكون عساكرنا لم يكن لها مستشفى، ولا كان المغرب يعرف مستشفى عسكرياً، لا منشغلاً ولا مستقراً، مع أن أجدادنا سبقوا أوربا إلى ذلك كله. فحالة العسكر تعسة إذا جُرحوا، وربما تسبّب عن ذلك موهم بالتفريط...»[2].

1- Dziubinski (A), op. cit., p. 73.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار المغرب...، م. س، ص. 54.

وكان النقيب ماروا (Cap. Marois) قد لاحظ هذه المسألة في ربيع سنة 1877، خلال مقامه بمدينة فاس، في رفقة السفير الفرنسي الجديد بالمغرب دو فرنويي (De Vernouillet)، حيث كتب ما يلي:

«... لا وجود للأطباء في الجيش المغربي، كما لا أثر لسيارات الإسعاف، بل كل ما في الأمر، أن هناك عدداً من الحجامين لهم خبرة في امتصاص دم الجرحى والمرضى، وفي جبر العظام المكسرة...»[1].

على أن هذا لا يعني خلو صفوف الجيش من معالجين نابهين مَهرة في صنعتهم، تعلموا في المشرق العربي، كما هو الشأن بالنسبة لعبد السلام بن محمد العلمي الفاسي، الذي أوفده السلطان المولى الحسن إلى بلاد الكنانة سنة 1874 لدراسة العلوم الطبية، أو الطالب أحمد بن عبد الرحمن التمسماني الذي أثنى عليه كثيراً، ونوه باجتهاده وتضحياته، النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس، ملفتاً انتباه مخاطبه وزير الحرب وقتئذ مَحمد بن مُحمد الجباص إلى أن الرجل هو:

«ممن تنجب في علوم الطب والتشريح... وهذه مدة وهو ملازم لمباشرة علاج المرضى العسكر السعيد...»[2].

ومن المعلوم كذلك أن تنامي علاقات المغرب بالدول الأوربية، على امتداد القرن التاسع عشر، قد نتج عنه على الخصوص، ازدياد عدد الوافدين

1- A.G.V., 3h1, 1977, p. 24.

2- خ. ع، ك 2720، ص. 191، وثيقة بتاريخ 22 شعبان 1324/ 11 أكتوبر 1906. وانظر كذلك ما قاله صاحب "إتحاف أعلام الناس..." عن الطبيب المعالج مَحمد بن الهادي غريط المكناسي المتوفّى بمدينة مراكش سنة 1271/ 1854، بأنه «ماهر في علم الطب وخواص النبات... وانتقاه مولاي عبد الرحمن بن هشام لنفسه وحرمه، وحل الخاص به...».
- ابن زيدان، م. س، ج 4، ص. 242، وج 5، ص. 337.

على المغرب للعمل والعيش به، ومن ثمة فتح عيادات طبية حديثة في المدن الكبرى الساحلية، كطنجة، والرباط، والدار البيضاء، والصويرة، والتي ما فتئت تجذب الميسورين من المغاربة للتداوي على يد أطباء أوربيين[1].

وكان المخزن يوجه، عند الاقتضاء، عسكريين وأعواناً لتلقي العلاج بهذه المراكز. فهذا مثلاً المولى عبد الرحمن بن هشام يُخبر عامله على طنجة ومنطقة الشمال عبد السلام السلوي، بتوجه

«الوصيف جبارة للتطبيب بمدينة طنجة. فإن كان هناك طبيب فذاك، وإلا استقدم طبيباً من جبل طارق لعلاج المريض...»[2].

وكتب أحمد بن موسى إلى كل من الشريف محمد المراني، والأمين بوبكر بن بوزيد السلاوي، في شأن توجه الأغا عزوز المسفيوي إلى الدار البيضاء «بقصد التمرض»، أي التداوي على يد أحد أطبائها الأوربيين، بعد أن أصيب ولا شك بجروح في إحدى المعارك الحربية التي كانت تخوضها الجيوش السلطانية ضد متمردي قبيلة الأعشاش بالشاوية، ملحاً على ضرورة الاعتناء به، ووضع مسكن رهن إشارته يستقر به إلى أن يشفى من مرضه، ويعود إلى عمله[3].

بيد أن معظم هؤلاء المصابين في ميادين القتال، أو الذين ألم بهم مرض ووعكات صحية، قواداً وأنفاراً على السواء، كان يسمح لهم بالسفر إلى

1- بوشعراء، مصطفى، م. س، ج 1، ص. 167 وما بعدها.

2- خ. س، مح. ر رقم 33، وثيقة بتاريخ 24 قعدة 1254/ 8 يبراير 1839.

3- خ. س، ك 432، الوثيقتان معاً بتاريخ 22 رمضان 1315/ 14 يبراير 1898.

- بوعشرين، الحسن بن الطيب، م. س، ص. 57 وما بعدها.

ديارهم، أو محل استقرارهم، ريثما يسترجعون قواهم وعافيتهم، والأمثلة في هذا الصدد جد كثيرة ومتنوعة.

ولنسوق هنا البعض منها، بهدف تكوين فكرة واضحة عن هذا الجانب.

فقد جاء في كتاب وجهه الخليفة سيدي محمد إلى أمناء مدينة مراكش يخبرهم فيه بقدوم عدد :

«... من مرضى الجيش السعيد والذين يأخذون بأيديهم، ويبرون بهم العدد المقيد في الطرة، فادفعوا لهم مئونتهم ولابُد...»[1].

وكان عدد هؤلاء المرضى 141 شخصاً، من بينهم قائد مائة، و6 مقدمين، و28 رامياً.

ويبدو أن الأمراض الشائعة وقتئذ في المجتمع المغربي، وفي صفوف الجيش على الخصوص، على ضوء ما تسمح بالتقاطه الوثائق، وما تقدمه لنا كتابات عدد من الزوار الأوربيين الذين تسنى لهم التجول في بعض ربوع البلاد، والاستقرار في بعض مدنها الساحلية على الخصوص، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين، تتمثل في الأعراض التي كانت

1- خ. س، مح ر رقم 33 : 15/كـــ 5 ، وثيقة بتاريخ 26 ذي الحجة 1273/ 17 غشت 1857.
- خ. س، و. ز، مج. 4 وثيقة رقم 157، رسالة الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي إلى الحاجب موسى بن أحمد، حيث نقرأ ما يلي:
«...فإن خديم مولانا القائد السيد علي بن مبارك التكّاني العسكري قد أصيب بالحمى، واشتدت عليه حتى لا يقدر على قيام ولا على قعود...».
- خ. س، و. ز، مج. 10، وثيقة رقم 206، رسالة موسى بن أحمد إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، بتاريخ 26 جمدى الأولى عام 1295/ 28 مايو 1878، حول مجيء «الأغا الحاج عبد الرحمن الرايس اعتراه ألم هنا...» إلى فاس.

تلم بالجهاز البصري، أو التناسلي، أو في عاهات جلدية، أو ورم الأعضاء الذي كان يسميه المغاربة «السلاط»[1].

وحسبنا هنا الاستدلال بما تضمنته من إشارات إلى هذا الموضوع وثيقتان إثنتان، أولاهما رسالة وجهها قنصل المغرب بجبل طارق سعيد بن أحمد جسوس، إلى النائب مَحمد بركَاش، ذكر فيها تردي الحالة الصحية لاثنين من المغاربة الذين كانوا يتكونون بالمدارس العسكرية والمؤسسات الصناعية بنفس المدينة، وهما إدريس بن محمد الأزرق، ومحمد بن الغازي التكني، حيث قال:

«... فمرض الأول من عارض الأرياح، ومرض الثاني بالطحال، وطال فيهما هذا الحال...»[2].

وأما الوثيقة الثانية، وهي عبارة عن بطاقة صغيرة وجهها الحاجب أحمد بن موسى إلى نائب الوزير مَحمد بن أحمد الصنهاجي يخبره فيها بما اعترى صحة الأمير مولاي العباس، أحد أنجال السلطان المولى الحسن، وما كان يحس به من آلام، بينما كان على رأس حركة كبيرة في ناحية تادلة، حيث كتب قائلاً:

1- ابن جلون، عبد المجيد، **جولات في مغرب أمس** (1872)، مكتبة المعارف، الرباط، 1974، ص. 142 وما بعدها.

- وردت إشارة إلى هذا الداء، أي السلاط في كتاب للسلطان المولى الحسن إلى عامل سلا القائد محمد بن سعيد، حيث أخبره بأن «حاملته فاطمة الرجراجية (قد أخبرت) أن ولدها المقبوض للعسكر بسلا مريض بالسلاط في عضو خفي. فنأمرك أن تجريه على الضابط والسلام...».

- خ. س، مح. ح س 1292، بتاريخ 26 رجب 1292/ 28 غشت 1875.

2- خ. ص. س، س II، حرفا ج - د، مح. رقم 17، وثيقة رقم 2449 بتاريخ فاتح جمدى الأولى 1294/ 13 يونيو 1877.

«... فقد ذكر لي نجل سيدنا مولاي العباس حفظه الله، أنه اعتراه عسر البول هاذه الأيام، ولعل ذالك مما يصيب الإنسان قرب البلوغ أو بعده بيسير. وشرب الماء بعد تنقيع المعدنوس فيه وصفه لنا الناس بأنه نافع... ووجهنا عليه للإتيان من دمنات...»[1].

ومن مظاهر الاعتناء برجال الجيش كذلك، ما كان يصدره السلطان من ظهائر لفائدة البعض منهم، قواداً وأنفاراً، إن اقتضى الأمر ذلك، يتمسكون بها، ويُراد بها تنبيه أولي الأمر من عمال، وقواد، وشيوخ، إلى ضرورة احترامهم، وعدم ابتزازهم، أو مطالبتهم بأية كلفة، أو خدمة، أو عطاء، ما عدا واجب الزكاة والأعشار[2].

ويتجلى هذا الاهتمام كذلك في الرعاية التي كان يحيط بها المخزن ورثة القائد العسكري الذي قضى نحبه، سيما إذا كان من هؤلاء الخدام الذين سبق وأن أسدوا خدمات ثمينة إلى الدولة، ولاحظهم السلطان وأعوانه الكبار.

ونلمس هذا مما ورد في كتاب للسلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، على إثر وفاة القائد ابن الفقيه البخاري، حيث خاطبه قائلاً:

«... ونأمرك أن تستوصي خيراً بأولاد الوصيف الهالك، وترد بالك لأهله وداره حتى لا يلحقون بمكروه. وقد أقررنا أولاده على الانتفاع ببلاد المخزن التي كانت بيده بمكس، وها ظهيرنا الشريف به يصلك لتدفعه لهم بيدك...»[3].

1- خ. س، ك 634، ص. 22، وثيقة بتاريخ 8 شوال/ 17 مايو 1891.

2- خ. س، ك 639، ص. 62، رسالة السلطان إلى القائد لحسن ولد علي أُعمر السحتاني، يأمره فيها بالكون على بال من قائد المائة بعسكر الأغا عبد السلام بن الراضي الصفاعي، واسمه حماد بن عبد القادر السحتاني، وكذلك الشأن بالنسبة لرفيقه الجندي أُبيه بن المحجوب، 20 ربيع I 1308/ 3 نونبر 1890.

3- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة 25، بتاريخ 27 ربيع I 1308/ 10 نونبر 1890.

وفي حالة العجز عن الخدمة، أو الإعفاء منها، فإن معاشاً يومياً كان يُرتب للمعني بالأمر، كما يتضح لنا ذلك من رسالة موجهة إلى أمناء مرسى العرائش بأن يرتبوا

«لماسكه عبد القادر بن بوحسينة من طبجية ذالك الثغر حرسه الله، نصف بسيطة في كل يوم، إعانة على التعيش بها لقيام العذر به...» [1].

وتُطلعنا رسالة وجهها النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى أمناء طنجة على ما تقرر منحه لجندي كان يُحارب في صفوف الجيش المخزني بناحية وجدة، أتباع الثائر بوحمارة، وفقد أعضاء من جسده، حيث نقرأ ما يلي:

«... فتنفذوا للرجل الوارد من المحلة الوجدية الفاقد يده اليسرى ورجليه معاً بالبارود خمسة بلايين مياومة. ولتشتروا له حصيراً، وتليساً، وءانية شرب الماء إلى أن يظهر ما يكون من أمره من الحضرة...» [2].

واضح مما سبق ذكره، وبالخصوص من الحالة الأخيرة، أن لا تناسب البتة بين جسامة وفضاعة الرزية والخسارة اللتين ابتلي بهما في جسده هذا الجندي المسكين، وما ارتأى النائب الطريس منحه إياه من معاش يومي، ونوع الفراش المنعم به عليه ليستلقي فوقه ما تبقى من جسده الجريح والمشوه إلى الأبد. ثم إن الخمسة بلايين المقرر منحها إياه كل يوم، وتساوي ربع الريال الذي كان سعره وقتئذ قد تجاوز 140 أوقية، لا تمثل شيئاً يذكر بالنسبة لإعالة شخص في وضعيته الصحية.

وأما القتلى في ميادين الوغى، سواء تعلق الأمر بأفراد الكَيش وعبيد البخاري، أو العسكر، أو حراك القبائل، فإن المخزن كان يمنح أهلهم تعويضاً

1- خ. س، ك 218، ص. 145، الرسالة بتاريخ 14 صفر 1313/ 6 غشت 1895.

2- خ. س، ك 763، ص. 500، وثيقة بتاريخ 17 رجب 1322/ 27 سبتمبر 1904.

قدره مائة مثقالاً، ولا شيء بعد هذا إلا في حالات نادرة وخاصة، في حين كان الجرحى منهم، يعطاهم خمسون مثقالاً، مع تمتعهم بمئونة يومية مدة خلودهم للاستشفاء. وقد ورد مثال عن قيمتها في وثيقة بتاريخ 19 شوال 1292/ الموافق 18 نونبر 1875 بالنسبة لما تقرر إعطاؤه «لضعفاء العسكر ومرضاهم...» على النحو الآتي:

«5 خيل بحسب 6,501 (بالأواقي)

82 مرضى بحسب 3

2 مساجين بحسب 3

28 صبيان بحسب 3

3 مقدمون بحسب 10

1 خليفة بحسب 30»[1].

1- خ. س، مح. ح سنة 1292، رسالة موسى بن أحمد إلى الأمين عبد الكريم التازي، بتاريخ 19 شوال 1292/ 18 نونبر 1875.

وانظر كذلك، حول هذا الجانب ما ذكره الضعيف في تاريخه، وهو يتحدث عن أحداث سنة 1227/ 1812، وبالخصوص عن سفر السلطان من مدينة مراكش نحو الشمال، عبر منطقتي تادلة وزعير. وبينما كانت المحلة السلطانية معسكرة بطالع قرماط بتراب هذه القبيلة الأخيرة، أتاه رسول يخبره بما أبلاه من بلاء حسن أهل فاس البالي ورئيسهم الحاج قدور أصفيرا وعناصر فرقة الأودابة، في محاربة قبيلة أيت يوسي، حيث: «قتلوا وسبوا، وفرح السلطان بذلك. وبعث السلطان لكل من مات من أهل فاس البالي والأوداية مائة مثقال لأولاده، وكل مجروح يقبض خمسين مثقالاً...».

الضعيف، محمد الرباطي، م. س، ص. 368.

هذا وقد نصت وثيقة تحت عنوان: «... **تقييد مجاريح العسكر السعيد في 20 من شعبان 1289**» على أنواع الإصابات التي كان يصاب بها الجنود في ميادين القتال، إما عن طريق الطلقات النارية التي كان يُصوبُها نحوهم متمردو القبائل أو بواسطة ما كانوا يرمونهم به من حجارة وما شابهها.

وتعطينا فكرة عن هذا الجانب الحالات التي تضمنتها هذه الوثيقة وهي خاصة بجرحى طوابير عسكر "النظام"، برئاسة قواده المعروفين وقتئذ، وهم القائد الأغا الحاج أُمَنُّو السوسي، وقائد الرحى أحمد المصمودي، وزملاؤه محمد بن المختار، وعلال التكَاني، والحاج الطيب (الغرناطي)، بالإضافة إلى طابوري البخاري والوصفان، وهي كالآتي:

- القائد إبراهيم الحيحي مضروب برصاصة على كلاه، ملازم للفراش».
- «الجيلاني الرحماني، من ماية الحاج علي البعمراني، مكسور اليد اليمنى».
- «السي محمد بن أحمد الكَدميوي من ماية الحاج الحسن بن الحبيب مضروب بحجارة على عينه اليسرى».
- «المقدم إبراهيم الفطواكي من ماية القايد محمد البطاحي مضروب على خده الأيمن بحجارة».

وبلغ عدد الجرحى الإجمالي في اليوم المذكور أعلاه 41 جريحاً، 21 من بينهم من جند الحاج أُمَنُّو المذكور، علاوة على جرحى الفرق الأخرى من الكَيش، وعبيد البخاري، وحراك القبائل، إذ كان جميعهم في ركاب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، في منطقة تادلة، بهدف تطويع وتأديب قبائل بني عمير وبني موسى [1].

1- خ. س، ق. ح، مح. س. رقم 7، وثيقتن بتاريخ 17 شعبان 1289، و20 شعبان 1289/ 20 و23 أكتوبر 1872.

على أن المبلغ المالي الممنوح تعويضاً عن الوفاة والآفات، كان يتغير بحسب الظروف والمناسبات. فتارة يكون في مستوى ما ذكرناه، وتارة أخرى كان ينخفض انخفاظاً هاماً قد يصل أحياناً إلى 80 %، كما نتبين ذلك من وثيقة تضمنت أوامر السلطان بمنح 20 مثقالاً فقط لأهل الإحدى عشر عسكرياً من سكان فاس، وكَيش شراكَة وأهل سوس بأزغار الذين «استشهدوا في قتال غياثة»[1].

وتفيد الوثائق كذلك أن المخزن كان يعامل معاملة خاصة ورثة المتميزين والمهرة في تخصصهم الحربي من قواد العسكر الذين كانوا يلقون حتفهم في ميادين القتال، وذلك بإقرارهم على البقاء في المسكن الذي كان يستغله والدهم أو قريبهم، وبالاستمرار في الاستفادة من راتبه الشهري، فضلاً طبعاً عن صلة الوفاة المعهودة.

وهذا ما تحدث عنه عامل سلا، محمد بن سعيد، في كتاب وجهه إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، في شأن ما حدث من خصام وشنآن بين حفيدي الباشا محمد ملاح الطبجي حول أحقية كل منهما في الاحتفاظ بدار جدهم الذي:

1- خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 174، بتاريخ فاتح رجب 1293/ 23 يوليو 1876.
- وفي رسالة العباس بن محمد الجامعي، ابن أخ وزير الحرب محمد الصغير الجامعي، وبصفته وقتئذ رئيساً لحركة مخزنية أرسلت إلى منطقة فحص طنجة في مهمة استطلاعية واستكشافية حول حقيقة وضعية أراضي الكَيش بهذه المنطقة، نقرأ ما يلي:
«... فرح الجند، وتحمس بعد قراءة الكتاب الشريف عليهم، وزادوا شجاعة وإقداماً، وذلك أن علموا بالصدقة 50 على الجرحى، والصلة 100 لأهل كل قتيل...».
- خ. س، مح. ح رقم 415، وثيقة بتاريخ 3 صفر 1310/ 27 غشت 1892.
ولكن في وثيقة أخرى بتاريخ 3 ربيع I 1312/ الموافق 4 سبتمبر 1894 وعلى إثر مقتل مخزني في إحدى المعارك ضد قبيلة زمور، طلب الباشا حم بن الجيلاني من السلطان منح تعويض لأهله قدره 50 مثقالاً فقط، جرياً على «العادة التي ذكرت».
- خ. س، و. ز، مج. 22، وثيقة رقم 119.

«كان في علم تطبجيت لا يجارى، وكان مع مولانا أمير المومنين مولانا عبد الرحمن جد سيدنا، أبقى الله عزه، بقصبة الشراردة، وهَد منها مواضع لا زالت معروفة. ولما تمكن بها مولانا الأمير، قام فيه وفي أصحابه البارود، وماتوا عن ءاخرهم، وذالك سنة 1244. وأنعم مولانا على أولاده بدار وبالراتب الذي كان يقبضه وقتئذ...»[1].

4 – التأديب والعقوبات

4 – 1 – المعانـــاة

ما من شك أن الأخباريين المغاربة لم يعيروا أدنى اهتمام يذكر للجيش وشؤونه، اللهم ما كان يصدر عنهم من أحكام سلبية ونعوت قدحية في حق رجاله، محملينهم مسؤولية الانهزام والاندحار أمام الجيوش الأوربية الحديثة، الفرنسية والإسبانية على الخصوص.

ولولا ما كان يرد من إشارات إلى شكاوى وتظلمات بعضهم في الوثائق المخزنية، لتعذر علينا معالجة عدد من المواضيع والقضايا، شبيهة أو قريبة من التي نحن بصدد التعرض إليها في هذا البحث. وأما النقط التي ننوي ذكرها

1- خ. س، مح. ح رقم 361، الوثيقة بتاريخ 4 ربيع I 1309/ 8 أكتوبر 1891.
ولكن أهل الأغا أحمد الجزيري الذي «هلك في خدمة سيدنا... وخلف زوجاً عجوزاً، وولداً ضريراً، وبنتاً بدار سيدنا منفذة له...» اضطروا إلى إفراغ المترل الذي كانوا مستقرين به، وذلك بالرغم من تدخل نقيب الشرفاء العلويين بهذه المدينة الشريف مَحمد بن عمر العلوي. أنظر:
– خ. س، مح. م. ع. ع رقم 433/ 5، وثيقة بتاريخ 25 رمضان 1318/ 16 يناير 1901، ووثيقة بتاريخ 28 شوال 1308/ 18 يبراير 1901.
بينما لم يُنفذ «لحاملته المرأة المراكشية، زوجة الجيلاني العسكري أحد الحرابة الصائر لعفو الله بوجدة...» سوى «صلة التوجه لبلادها...».
– خ. س، مح. م. ع. ع رقم 402/ 5، وثيقة بتاريخ 8 ربيع الثاني 1326/ 10 أبريل 1908.

هنا، فتتعلق بظروف عمل وعيش عموم الجند وقوادهم، حالة التوقف والاستقرار، أو الظعن والترحال، وبضروب وأصناف التعسفات، والمضايقات، والابتزاز التي كانت تستهدفهم على يد الولاة والحكام، وبالمتاعب والمشاق التي كانوا يتحملونها، سواء أمطرت السماء وأرعدت، أو أبيضت الربى وسفوح الجبال، أو تبللت أبدانهم عرقاً، واحترقت وجوههم واحمرت من شدة حرارة أشعة الشمس المفرطة وقت المصيف، أي حين تميل سنابل القمح إلى الاصفرار، وتكون المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية قد تحركت منذ مدة صوب الاتجاه المقصود.

فهذا مثلاً المؤرخ الناصري، المشهود له بنباهته، وبدقة وصواب ملاحظاته، واعتدال أحكامه ومواقفه، وعدم نزوعه إلى التملق المفرط، وبفكره الثاقب النافذ إلى جوهر الأمور، وهو يتحدث عن مصاعب المحلة السلطانية بجبال تازة، وما تكبدته من خسائر بشرية ومادية فادحة على يد مقاتلي قبائل غياثة ومن حطب في حبلهم من القبائل الحليفة، لا يتردد لحظة في تعيين المسؤول عن تعثر الجيش المخزني قائلاً:

«... ولما وغل الجيش في مزارعهم ومداشرهم، خرجت الكمائن من خلفهم، ورموهم عن يد واحدة بالرصاص، فدهش الناس، وتذكروا فعلهم القديم من الانهزام عن الملوك بلا موجب، إذ لم يكن في شوكة غياثة هؤلاء وكثرتهم ما ينهزم منه ذلك الجيش اللهام، ولو تلبثوا يسيراً، وقاوموهم، لهزموهم في الحال، كما هزموهم أول مرة، ولكن العادة العادة، فولوا مدبرين، لا يلوون على شيء...»[1].

1- الناصري، م. س، ج 9، ص. 158.

- خ. س، ك 315، ص. 3، حيث نقرأ أن المحلة تركت 192 جندياً "مريضاً" بمدينة تازة ورحلت عن المكان.

وكان السلطان المولى الحسن قبل هذا التاريخ بحوالي سنتين، وبالضبط أواسط شهر رجب من سنة 1291، الموافق أواخر غشت 1874، قد غادر مدينة فاس، على رأس جيوشه قاصداً مدينة وجدة وجبال بني يزناسن. وقد صادف وصوله إلى قصبة سلوان حلول عيد الفطر. وبعد أن رتّب شؤون هذه المناطق، وقضى أربه منها، قفل راجعاً إلى مدينة فاس، ولكن في ظروف مناخية قاسية، تحدث عنها الناصري بقوله:

«فأدركه فصل الشتاء بتلك الجبال والفيافي، فاشتد البرد، وقلت الأقوات، وهلك بسبب ذلك عدد كثير من الجند، ولحق الناس مشقة فادحة...»[1].

وإلى هذه المساوئ والأضرار التي كانت تُحدثها رداءة أحوال الطقس في صفوف الجند، كانت تنضاف ويلات ومصائب المجاعات، والقحوط، والجراد، وقت ابتلاء البلاد بانحباس المطر، وانتشار الجفاف، وما كان يصاحبها من أمراض معدية وأوبئة فتاكة، مخلفة الدمار والخراب أينما حلت وارتحلت في الأرواح، والأنعام، والدواب، إذ لا شيء وقتئذ بيد الناس لإيقاف زحفها، أو التخفيف والحد من أذيّها. ولنا فيما قاسته من محن وشدائد حركة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن من مراكش إلى فاس، سنة 1285/ 1868 – 1869 (المغادرة كانت في يوم 23 محرم 1285/ 16 مايو 1868)، أحسن دليل نورده هنا

1- ن. م. س، ص. 144.

وأما صاحب "إتحاف أعلام الناس..."، فقد كتب عن نفس الموضوع قائلاً:

«... ونهض بجنوده الجرارة قاصداً فاسا، ولما وصل عقبة موكة المحل الشهير بمكناسة، تراكمت الأمطار وتكاثف الوحل، وحصل لتلك المحال بسبب ذلك مشاق عظيمة، وأصيبت بخسائر جسيمة...».

– ابن زيدان، م. س، ج 2، ص. 154.

للاستئناس به. على أنه قبل تحرك الموكب السلطاني في اتجاه الشمال، دعت الضرورة إلى التخلي عن 526 شخصاً من أصل 9958 كانوا يكونون العدد الإجمالي لأفراد العسكر "النظامي" المشاركين في هذه الحركة، وتركهم بمدينة مراكش بسبب مرضهم المفاجئ، وعجزهم عن السفر. والواقع أن هؤلاء الناس والذين كانوا يمثلون 5 % ونيف من أفراد تنظيمهم العسكري، قد أصيبوا بوباء الكوليرا الذي كان وقتئذ قد تسرب إلى المغرب عبر الحدود الشمالية الشرقية مع الجزائر[1].

يقول الناصري في هذا الصدد:

«... وفي سنة خمس وثمانين ومائتين وألف، كان الوباء بالمغرب بالقئ والإسهال المفرطين، على نحو ما وصفناه في السنين الماضية...»[2].

وأورد النقيب بايرن (Cap. Payerne)، أول رئيس للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، في تقرير له من مدينة وجدة، بتاريخ فاتح أكتوبر 1878، خبر تفشي وباء الكوليرا بالبلاد، وما كان يخلفه من ضحايا في تجمعات الجيش، ذاكراً بأنه كان قد انطلق من مدينة مكناس، في اتجاه فاس والمناطق المجاورة لها. وبعد أن توقف أياماً عند الشراردة واشراكَة مخلفاً عدداً من الضحايا، زحف نحو تازة، وجبال دبدو، وقصبة عيون سيدي ملوك، حيث توفي من جراءه 22 جندياً

1- خ. س، ك 299، ص. 90، وثيقة بتاريخ 17 محرم 1285/ 10 مايو 1868.
- خ. س، 298، ص. 71، وثيقة بتاريخ 23 محرم 1285/ 16 مايو 1868. في شأن «فرض عسة المحلة...» في هذا التاريخ، وعدد المكلفين بها 500 شخصاً كلهم من عبيد البخاري (180) وفرق الكَيش.
- خ. س، ك 664، ص. 24، وثيقة بنفس التاريخ السابق، في شأن الراتب الشهري "للجيش السعيد"؛ البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 215.

2- الناصري، م. س، ص. 119 - 120.

من أفراد حاميتها العسكرية، وعددهم 250 عسكرياً. ومن هناك، انحرف نحو الشمال الغربي قاصداً منطقة الريف.

وأنهى حديثه عن هذه الجائحة الخطيرة، مشيراً إلى ما لحق بمدينة مراكش من خسائر وأضرار، الأمر الذي أدى إلى:

«فرار عناصر الجيش النظامي من الخدمة، بسبب الراتب الزهيد الذي كان يعطى لهم وقدره 14 موزونة في اليوم، أي حوالي 0,56 فرنك...»[1].

وجاء في تقرير حرر في مطلع شهر نونبر من سنة 1895 أن:

«حُمى خبيثة، شبيهة بوباء التيفوس، قد أودت بحياة العديد من عناصر الحامية العسكرية بمدينة الرباط...»[2].

ومعلوم أن المغرب كان قد تعرض في نفس السنة إلى كوارث وجوائح طبيعية مختلفة، بدءاً بالجراد وأسرابه الكثيفة التي كانت تملأ الأفق ظلاماً وهديراً، والعواصف الهوجاء التي ضربت سواحله الأطلسية مُخلّفة وراءها الدمار والخراب في الأرواح والممتلكات، في كل من أسفي، وأزمور، والدار البيضاء، والرباط، وانتهاءً بالوافد الخطير وباء الكوليرا والذي وجد مرتعاً مناسباً، وأرضاً خصبة، في حشود المحلة السلطانية التي كانت وقتئذ مخيمة بموقع كَيسر ببلاد الشاوية، في اتجاه مدينة مراكش. ويذكر تقرير في الموضوع أن عدد الإصابات بوباء الكوليرا في صفوف الجند والحراك قد بلغ 700 حالة[3].

1- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 137, en date du 1er octobre 1878, p. 4.
2- A.G.V., 3h9, Rapp. du cdt. Schlumberger, Novembre 1895, p. 8 et suiv.
3- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 93, Novembre 1895 , p. 8.
A.G.V., 3h9, Rapp. n° 49, daté du 15 décembre 1895, p. 2 et suiv.
A.G.V., 3h9, Rapp. n° 59, daté du 27 février 1896, p. 2 et suiv.

ونلمس نوعاً آخر من معاناة أفراد الكَيش والعسكر، فيما كانوا يستسلفونه من مال من كبار تجار اليهود وملاكيهم والذين كانوا لا يترددون في إثقال كاهلهم وكاهل عناصر القبائل كذلك بالديون، مما يعني أن الراتب الزهيد والبسيط المخول لهم من طرف المخزن كان لا يكفي لمواجهة تكاليف العيش، وإعالة الرجل وأهله.

ويبدو أن أغلبية هؤلاء المرابين كانوا من الطائفة اليهودية المغربية، إذ تكاد كل أسماء المقرضين التي يرد ذكرها في الوثائق، كلما تعلق الأمر بتقديم سلف، أو باسترجاعه، تكون لأفراد منهم. وما العنوان الآتي، وهو لوثيقة في موضوع المطالبة باسترجاع ما ترتّب من ديون على فرق من كَيش مدينة فاس، إلا واحد من عشرات العناوين المماثلة والتي نعثر عليها في الأرشيف الوطني، وهو على النحو الآتي:

«... بيان الديون المخلدة في ذمة الجيش الفاسي ومسخريهم لأهل الذمة، قيده في 10 جمدى الأولى عام 1294».

والمقصود هنا بالجيش الفاسي، تنظيمات إداوبلال وأولاد إدريس، وءال سوس تافيلالت، في حين بلغ قدر المال الذي كان عليهم أداؤه لأربابه، قواداً وأنفاراً، 6030 مثقال و6 أواقي[1].

وبعد انصرام سنة ونيف على تاريخ هذه الوثيقة، ورد في رسالة السلطان إلى باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي، بتاريخ 25 جمدى الأولى 1295/ الموافق 27 مايو 1878، حول الموضوع ذاته، أن هؤلاء الناس لم يدفعوا بعد ما كان عليهم من ديون، وأن أعيانهم قد وفدوا على الباشا المذكور.

1- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 432/ 2.

«طالبين التوسعة عليهم فيما تخلّد بذمتهم لليهود، ولتضييقهم بهم في ذلك...» .

والحق أنه لم يكن في هذا الأمر ما يُبرهن على سوء نية الدائنين، أو على تماطلهم وتراخيهم في أداء ما كان عليهم من ديون لأصحابها، ما دامت البلاد كلها قد أصيبت من جديد بجائحة الكوليرا في سنة 1878، بعد أن عرف الموسم الفلاحي للسنة قبله، نقصاً كبيراً في المحصول الزراعي، ترتب عنه خصاص فظيع في الأقوات، مما مهد الطريق، في آخر المطاف إلى حدوث المجاعة، وانتشار الأمراض الفتاكة، وهو الأمر الذي لم يكن هؤلاء المرابون اليهود مستعدين لتفهمه، وأخذه بعين الاعتبار[1].

وأما انقطاع المؤونة عن الجند الحارك، أو المرابط في معسكراته، هنا وهناك، فحدث ولا حرج، وما أكثر الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، على امتداد القرن التاسع عشر، وبالخصوص النصف الثاني منه.

ففي كتاب موجه إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، وردت شكوى المسؤولين عن حركة مخزنية كانت متواجدة بمنطقة تادلة، وهما الشريف اليزيد، ولعله نقيب الشرفاء بهذه الناحية، أو من قرابة السلطان المولى عبد العزيز، وأحمد الرحالي قائدها العسكري ولا شك:

> **«ببقائهم للضياع لذهاب العمال لدورهم، وانقطاع المئونة عنهم منذ أيام 43 وهم في الخلاء ليس ثم من يبيعون معه ولا من يشترون، طالبين النظر من حالهم أو تنفيذ المئونة فيهم لأن العساكرية يبيعون حوايجهم بأقل ثمن...»**[2].

1- خ. س، مح. ح سنة 1295.

- الناصري، م. س، ج 9، ص. 164 وما بعدها، حيث قال عن سنة 1295/ 1878:

«.. فكانت هذه السنة من أشد السنين على المسلمين قد تعددت فيها المصائب والكروب، وتلونت فيها النوائب والخطوب، لا أعادها الله عليهم...».

2- خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 404/ 6، وثيقة بتاريخ 8 محرم 1315/ 9 يونيو 1897.

ويتضح من المصادر كذلك أن البيوت التي كان عدد من هؤلاء الجنود يخلدون فيها إلى الراحة، وكذلك مقرات الخدمة التي كانوا يعينون فيها، كانت تفتقر إلى أبسط التجهيزات والأدوات، وإذاك تكون أقرب إلى كهوف وأكواخ منها إلى مساكن جديرة بهذا الاسم.

فقد كتب في هذا الصدد عامل تطوان عبد السلام بن الحسين البخاري إلى النائب السلطاني بطنجة مَحمد بن محمد الجباص، بتاريخ 13 صفر 1327/ الموافق 6 مارس 1909، يقول:

> **«... فإن العسكر السعيد قد شرحوا ما حصل لهم من الضرر من عدم تفريش الأماكين التي يستقرون بها بالقشلة، وفي محلات العسة المجعولة لهم خارج البلد، كما شرحوا ما هم محتاجون إليه من الأضوية للمحلات المذكورة، وأواني الماء لشربهم، وطلبوا الكتاب لسيادتك لتامر بتنفيذ ذالك لهم...»**[1].

ومن أشكال المعاناة والمضايقات التي كانت تعترض سبيل هؤلاء الجند، وبالخصوص من كان منهم منخرطاً في تنظيمات العسكر، عسف وجور قواد وشيوخ القبائل.

وكان بعض هؤلاء الحكام لا يترددون في التصدي والتنكيل بكل من حل بأرض القبيلة من هؤلاء المجندين، عند الترخيص لهم بزيارة الأهل، أو تفقد ممتلكاتهم.

فمنهم من كان يوجع ضرباً وركلاً، ومنهم كذلك من كان يُتَرَّك وهو حي يرزق، ولربما زج به في سجن القائد، كل هذا تحت وابل من الشتم والسب، وبدون

1- م. و. م. ر، مح. م. ع. ح رقم 4.

أدنى تستر من أفراد القبيلة، وكأن قصدهم من هذا كله، هو تخويف الآخرين، وردعهم، حتى لا يُفَكِّر أحد من جديد أو يحلم بالانخراط في صفوف الجندية. وكان همهم الوحيد هو الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من السواعد، وأرباب الأسر، حتى تسهل نسبياً عملية توزيع الكلف، والوظائف، والواجبات على القبيلة.

ولهذا، كان كل من انسلّ منهم، وتلبس بالخدمة العسكرية، يترك نصيبه من هذه العطاءات والخدمات لإخوانه في القبيلة. والواقع أن العديد من أهل البوادي، وهم الأكثر تعرضاً لعسف الولاة، كانوا يهربون بأنفسهم من جور حكامهم، وتصبح مسألة الانخراط في صفوف الجندية بالنسبة إليهم أهون وأفضل من البقاء تحت رحمتهم. والمثال الآتي، وقد استقيناه مما نسبه من تعسفات وتجاوزات، أمناء إيالة القائد أحمد بن مبارك الزلطني الحاحي، يعطينا فكرة عن هذا الجانب. فبعد أن استعرضوا مآخذهم عليه، كتبوا ما يلي:

«... ومن أجل ذلك ضاق الأمر على الرعية. ولولا هذا الباب الذي أرشد الله سيدنا ووفقه لفتحه، وهو باب العسكر المجيد الذي فتحه لباب الجهاد، لخلت من السكنى البلاد، على أن العمال يتحيلون على التضييق بمن دخل العسكر السعيد. وقد سمعنا وقيعة عظيمة قرب تاريخه من خليفة خديم سيدنا الطالب المحجوب (الكَلولي)، أنه ترامى على جميع من دخل العسكر من بني كزوتة، وخرب ديارهم، ونهب أموالهم، واتاهم بالخيل والرجالة، وأحزننا ذلك جداً لما فيه من الاستخفاف بحرم سيدنا ومن لاذ به...»[1].

بيد أنه ينبغي لنا التحلي بشيء من الحيطة والحذر أمام هذا النوع من الكتابات، وعدم الانسياق والتسليم بكل ما يرد فيها. فإذا كان بعضها ينطوي

1- خ. س، مح. ح رقم 113، وثيقة بتاريخ فاتح ذي الحجة 1305/ غشت 1888.

على قدر كبير من الحقيقة، فإن البعض الآخر منها قد يكون مجرد افتراء وكذب، واتهامات ملفقة، بقصد الإساءة إلى الشيخ أو القائد.

ثم علينا أن نشير هنا إلى التحول الهائل الذي كان يطرأ على الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الناس البسطاء على إثر انخراطهم في صفوف الجندية. فمن مجرد رعاة، وخماسة، وعزابة، وأجراء صغار، وعاطلين، ها هم الآن أصبحوا من أعوان المخزن، ومن منفذي أوامره، يمثلون سطوته، ونفوذه، وحضوره، وكلها مكتسبات ليست بالهينة في هذا الوسط الزراعي المتسم بالقلة والخصاصة، في حياة الأفراد، والتي كان لها وقع وتأثير عميقين في نفوس هؤلاء الناس البسطاء، الأمر الذي كان يؤدي ببعضهم إلى العبث بسلطة الولاة، والتطاول على اختصاصاتهم، والغلظة في مخاطبتهم، والسعي إلى تمتيع الأهل والأقرباء من الامتيازات المخولة إلى عناصر العسكر وحدهم، وشخص آخر يختارونه من هؤلاء للاهتمام بممتلكاتهم ومصالحهم في القبيلة.

وتظهر الوثائق كذلك أنواع وأشكال أخرى من المعاناة والأخطار التي كانت تعترض سبيل هؤلاء الجنود، ولو أنها لم تكن مقتصرة عليهم وحدهم، ونعني بها أعمال السطو والنهب، هنا وهناك، أفراداً وجماعات، والتي كانت تذهب بأرواح بعضهم أحياناً، ولاسيما في الجهات التي يكون فيها حضور المخزن متذبذباً وهشاً، كما كان شأن بعض المناطق الجبلية في الأطلس المتوسط، والريف على الخصوص، ومناطق الأطراف[1].

1- التمسماني، عبد العزيز خلوق، **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 9 وما بعدها.

على أنه لابد من الإشارة هنا، بالرغم من أننا سنتحدث عن هذا الجانب في فقرة موالية من هذا البحث، إلى أن هؤلاء الناس الذين كانوا مسؤولين مبدئياً عن تأمين السبل، واستتباب الأمن، وحماية الناس وممتلكاتهم، كانوا يتحولون إلى قطاع الطرق، ينهبون القوافل، ويرهبون السكان، ويسطون على ممتلكاتهم، وبالخصوص في الفترات التي كانت تتدهور فيها الحالة السياسية بالبلاد.

ففي رسالة وجهها السلطان المولى الحسن إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني، وردت الإشارة إلى ما نهب من بضاعة ومال للعسكري مَحمد بن أحمد الرحماني، من طرف بعض العناصر من قبيلة إقَدّارن، والمحلة السلطانية مخيمة في عين المكان، في بلاد بني مكَيلد، حيث سلبوا له:

«حمراً ثلاثة موقرة سمناً، وبغلة موقرة صوفا، و264 ريالاً...»[1].

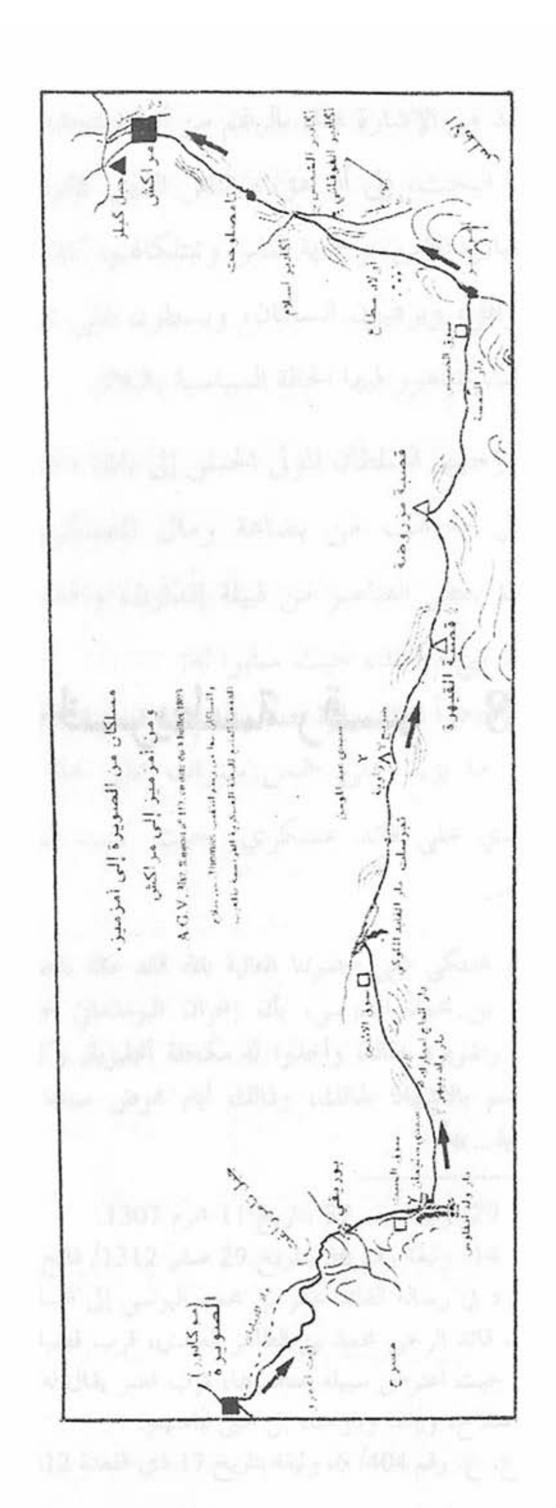
وبعد مرور ما يزيد على خمس سنوات على هذا الحدث، وفي نفس المنطقة تقريباً، اعتدي على قائد عسكري، حيث كتب السلطان في شأنه إلى الباشا المذكور قائلاً:

> **«... فقد اشتكى على حضرتنا العالية بالله قائد مائة بالعسكر السعيد اسمه الشكَراني بن محمد السوسي، بأن إخوان البومدماني خرجوا عليه قرب المهدومة، وضربوه بتفالة، وأخذوا له مكحلة انجليزية، وكبشاً وثلاثة ريال، وبيده رسم بالاشهاد بذالك، وذالك أيام نهوض سيدنا المقدس للحركة الصحراوية...»**[2].

1- خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 37 بتاريخ 11 محرم 1307.

2- خ. س، و. ز، مج. 14، وثيقة رقم 56 بتاريخ 29 صفر 1312/ فاتح سبتمبر 1894.
وانظر كذلك ما ورد في رسالة القائد عمر بن محمد اليوسي إلى السلطان في شأن ما تعرض إليه من نهب وسلب قائد الرحى محمد بن الطاهر العبدي، قرب قصبة القصابي الواقعة بتراب قبيلة أيت يزدكَـــ، حيث اعترض سبيله عناصرها، قرب قصر يقال له بكَة، وجردوه ورفقاءه مما كان بيدهم من سلاح، وزاد، ودواب، بل حتى لباسهم.
- خ. س، مح. م. ع. ع. رقم 404/ 6، وثيقة بتاريخ 17 ذي القعدة 1312/ 12 مايو 1895.

الخـــريطـــة رقـــم : 8


مسلكان من الصويرة إلى أمزميز،
ومن أمزميز إلى مراكش
(موكادور)
الصويرة
بوريقي
مسرح
سوق الاثنين
قصبة القيهرة
قصبة مزروضة
أولاد مطاع
أكادير اسلام
تامصلوحت
مراكش
جبل كيلز
الأطلس

ويتجلى شكل آخر من المعاناة في الاعتداءات العنيفة التي كان يتعرض لها بعض أنفار الجند، هنا وهناك، والتي كانت تسفر عن جرحى وقتلى في صفوفهم. على أن هذا النوع من الاعتداء كان يحدث في مناطق معينة، وفي ظروف خاصة، كأن تتوفر وتتأزم علاقات السكان بعناصر الحاميات العسكرية المستقرين في جوارهم، أي أن أغلبية عمليات القتل والجرح هذه، كانت تصدر عن أفراد بعض الجماعات القبلية، انتقاماً لواحد منهم سبق وأن تعرض إلى نفس المصير على يد عسكريين، أو من أجل السلب والنهب فقط، ولا يقصد منها البتة التعبير عن مشاعر العداء والكراهية، أو عن رفض أي حضور مخزني في جوارهم، وهذا ما تكشف لنا النقاب عنه مجموعة من الوثائق، سنحاول استغلالها هنا لتوضيح الرؤية أكثر حول هذا الموضوع.

فمثلاً في رسالة وجهها السلطان المولى الحسن إلى كافة عمال قبيلة هوارة (الأحلاف)، ومجال هؤلاء كان يبدأ شمالي مدينة تازة، في اتجاه مدينة كَرسيف الحالية، وينتهي عند نهر ملوية، وردت الإشارة إلى مقتل ثلاثة عسكريين، الأول «قرب غياثة»، والثاني «بوادي بوجراف»، قرب المكان الذي تقرر بناء قصبة مخزنية فيه، والثالث «بباب القبور»، وبالعمل على البحث عن الجناة[1].

وكتب عامل تازة محمد بن الفقيه البخاري إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، في شأن مقْتل عسكري من كتيبته، ما يلي:

«... اعلم حفظك الله أننا خيمنا بوادي الأحضر في يوم الأربعاء 17 من شهر التاريخ (ربيع الثانية 1307)، وفي يوم السبت (20 منه) خرج بعض

1- خ. س، مح. ح رقم 248، وثيقة بتاريخ 19 ربيع الثاني 1307/ 13 دجنبر 1889.

من أهل المدينة لسوق مكناسة، وتأخر عن الرفقة رجل شريف من العسكر السعيد يقال له سيدي المامون المراني، وتعرضوا له بني بوقيطون الفراعنة، إخوان الرجل الذي قتله العسكري حارس باب الريح، وقتلوه، وأخذوا مكحلته، وأخفوه...»[1].

من الممكن أن يتبادر إلى ذهننا، لأول وهلة، أن مثل هذه الاعتداءات ربما كانت لا تحدث إلا في المناطق التي لم تكن دوماً وبكيفية منتظمة طوع يد المخزن، وأما فيما عداها من الجهات فلا وجود ولا أثر لشيء من هذا القبيل. والواقع أن كافة أنحاء البلاد كانت تشهد وقوع أعمال مماثلة، ولا أدل على هذا، ما ابتلي به بعض الأنفار من عسكر طابور القائد الأغا الحاج علي الباعمراني، بمنطقة الشاوية عندما كانت المحلة السلطانية تؤدب قبيلة الأعشاش. يقول القائد العسكري المذكور، في رسالة وجهها إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، ما يلي:

«... وأننا كنا وجهنا اثنين مقدمون من العسكر الذين كانوا قدموا بمتروك الفقيه سيدي البشير رحمه الله. ولما توجهوا للمحلة السعيدة، وقربوا لدار علال الشرقاوي، وتراموا عليهم القطاع بالطريق، وقتلوا منهم اثنين عساكرية بعدهم وأربعة عسكرية مكشطين والسوق معمر بدار علال الشرقاوي، والأسيبة بالطريق، لا ناهي ولا متناهي، ووحد من المكشطين وصل كله مفرشخ من رأسه، وبيدهم حوايج لنا...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 251، وثيقة بتاريخ 22 ربيع الثاني 1307/ 16 دجنبر 1889.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 404/ 9، وثيقة بتاريخ 10 جمدى الأولى 1315/ 7 أكتوبر 1897.

4 – 2 – سلوك رجال الكَيش والعسكر

يُشكل موضوع سلوك أفراد الجيش، قواداً وأنفاراً، سواء تعلق الأمر بما كان يتخلل علاقاتهم اليومية، وظروف عملهم من مشاكل وصراعات، في معسكراتهم ومخيماتهم، ساعة التوقف والاستقرار، أو وقت الظعن والترحال، أو بما كان يصدر عن بعضهم من أقوال وأفعال في تعاملهم مع غيرهم من مكونات المجتمع المدني، وبالخصوص سكان البوادي، مؤشراً هاماً على مستواهم الثقافي والفكري، وبؤس أوضاعهم المادية والمعيشية، والتي تُفسر جوانب عديدة من ممارساتهم وتصرفاتهم. وقبل أن نسوق نماذج من تصرفات وممارسات القواد والأنفار على السواء، لابد من الإشارة هنا إلى أن جل الأخباريين المغاربة، والملاحظين الأجانب، وبالخصوص أعضاء المفوضيات الدبلوماسية بطنجة، والبعثات العسكرية الأوربية بالمغرب، قد أشاروا، في كتاباتهم إلى انعدام الانضباط في صفوف الجيش المغربي.

فهذا مثلاً النقيب باير ن (Cap. Payerne)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، والذي كان وقتئذ يراقب ويتابع عن كثب تصرفات أفراد كتيبة من كَيش الشرارة كانوا يتدربون على يده، بمدينة وجدة، يقول ما يلي:

> **«... وأما قائدهم، ورتبته قائد الرحى، فكان طاعناً في السِّن، ناقص الذكاء، وبطيء الفهم والإدراك، ضعيف الشخصية... وأما تعثر الأعمال والأشغال اليومية، والتماطل في القيام بها في أقرب وقت وعلى أكْمَل وجه، فشيء بعيد المنال. فلا الضباط، ولا ضباط الصف، ولا عموم الجند، كان لهم تصور أو فكرة عما نسميه نحن بالانضباط، وإحترام التراتبية العسكرية، وتطبيق التعليمات والأوامر...»**[1].

1- A.G.V., 3h2, Rapp. n° 271, p. 4.

وأما أنواع الإجرام المختلفة، والتعسفات والتجاوزات التي نجد لها آثاراً في الوثائق، والتي كانت تقترف على يد عناصر من الجيش، فيذهب ضحيتها عسكريون مثلهم، أو مدنيون أبرياء عُزال، فيمكن إجمالها في أعمال القتل والاغتصاب، والسرقة والنهب والابتزاز، فضلاً عن الشطط العشوائي في استغلال السلطة والنفوذ، والإخلال بالنظام وعدم القيام بالمهام على أحسن وجه. على أن اقتراف مثل هذه الأعمال الشنيعة لم يكن حكراً على هؤلاء القوم وحدهم، بل كان يُرتكب بعضها من قبل مدنيين، في جهات مختلفة من البلاد[1].

فهذا مثلاً السلطان المولى عبد الرحمن يكتب إلى باشا فريق البخاري، القائد الجيلاني بن بوعزة، في شأن تقاعس وتراخي قواد كتيبة من الجيش كانت تحارب بناحية وجدة في القيام بواجبهم، حيث قال:

«... فقد وصلنا كتابك مخبراً بتعيين قواد المئات في محل قواد المئات الذين كانوا بوجدة، وأمرناك بالقبض عليهم، وعزلهم لفرارهم والزحف الذي هو من أكبر الكبائر...».

وكتب أفراد فرقة أولاد دريس بفاس الجديد إلى وزير الشكايات علي المسفيوي متشكين من تصرفات قائد رحاهم عبد الله الدريسي، ذاكرين بأنه:

«... قد بالغ فينا بالضرر غايته، وبالمنكر نهايته، حتى لم تبق فينا منفعة لسيدنا ولا لأنفسنا...»[2].

1- التمسماني، عبد العزيز خلوق، **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 4 وما بعدها.

2- خ. س، و. ز، مج. 30، وثيقة رقم 249 بتاريخ 25 رمضان 1250/ 25 يناير 1835.

بعد هذا، استعرضوا على أنظار الوزير أنواع التجاوزات والمخالفات التي يرتكبها في حقهم هذا القائد العسكري، وهي على النحو الآتي:

- كل من رفض الإذعان، أو احتج على تصرفه، أو طالب بحقه، عُذب وسجن.

- إلزامهم، من حين لآخر، بإعطائه مقادير من المال، وهكذا،

«قبض من جماعة أولاد عبد الله ستماية مثقالاً ظلماً وعدواناً، وأكل لنا من الراتب في بناء داره أربعماية مثقال، وفي بناء الأروى مايتي مثقال...».

- استيلاؤه على بقعة أرض من بلاد المخزن تسع عشر زوجات الحرث، ومنع أصحابها من استغلالها.

- تواطؤه مع المقرضين اليهود، وإلزامهم بأداء كل ما ادعوه من دين في ذمتهم.

ويختم هؤلاء الجند رسالتهم ذاكرين بأن:

«أكثر من هاذا، ما يزيد على خمس عشرة امرأة منا بالقصبة يحبس عليها الدراهم، وينكحها في عدتها، ولا يبالي بالشريعة والسنة، وولد أخيه معه على هاذا الحال، وزاد فساده في محارم المخزنية...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 220، وثيقة بتاريخ 25 جمدى الأولى 1301/ 23 مارس 1884.
هذا وتوجد إشارات إلى مثل هذه التصرفات والتعسفات في العديد من الوثائق، نذكر منها هنا النماذج الآتية:
- خ. س، مح. ح رقم 136، رسالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، بتاريخ 10 ربيع النبوي 1304/ الموافق 7 دجنبر 1886، في شأن «قضية أغا عسكر إخواننا العربي بن عب، وأنه جاوز الحد، وأغار على بلاد العساكرية...». =

وتتحدث الوثائق كذلك عن شكل آخر من التجاوز والشطط، ونعني به تدخل بعضهم في اختصاصات قواد القبائل، وتقديم وعود بالتحرير من الكلف والوظائف إلى كل من رغب في ذلك، مقابل قدر من المال، كما نتبين ذلك مما ورد في رسالة القائد الجيلاني بن هدي الحمري إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، متشكياً من سلوك أخيه القائد الأغا العربي الذي:

«يخوض فيهم (حراك القبيلة)، وفي القبيلة كافة، ووسوس جميعها. فيوجه أصحابه للأشياخ والأعيان والحاملين أثقال الكلفة، ويقول لهم من قدم علي منكم، نخرج له ظهيراً شريفاً بالتحرير والتوقير والاحترام، فكل من سمع هذا يقدم عليه بهدية جزيلة ورشوة عظيمة...» [1].

وها هي ثلاث حالات مختلفة تسمح بمعاينة أشكال أخرى من الإجرام والتجاوزات المرتكبة، هنا وهناك، على يد قواد عسكريين.

فالحالة الأولى حدثت بمدينة أزمور حيث تآمر خليفة أغا عسكر البلد واسمه مَحمد بن الخليفة، وقائد المائة بها أحمد بن الرجراجي، وناولا رئيسهم سماً أدى إلى وفاته في الحين، وهما الآن معاً رهن الاعتقال بسجن المدينة[2].

وأما المثال الثاني، فيتعلق هذه المرة بما كان يفرضه من رسوم على البضائع والمواد، كبراء المحلة التي كان يقودها الأمير مولاي الأمين، العم الأكبر

= - خ. س، مح. ح رقم 137، رسالة الخليفة مولاي مَحمد إلى السلطان، بتاريخ فاتح رمضان 1304/ الموافق 24 مايو 1887، يذكر فيها شكاية «إثني عشر عسكرياً من بني عامر السراغنة بأنهم، منذ خرجوا للحركة في الفرض الذي معنا، وقايد رحاهم الفكروني السرغيني يأكل لهم مئونتهم، وانتزع منهم الخزائن، وباع منها واحدة للحراك...».

1- خ. س، مح. ح رقم 104، وثيقة بتاريخ 16 جمدى الأولى 1303/ 20 يبراير 1886.

2- خ. س، ك 181، ص. 20، وثيقة بتاريخ 14 ذي الحجة 1308/ 21 يوليو 1891.

للسلطان المولى عبد العزيز، الأمر الذي أدى إلى حدوث الغلاء بسوقها إلى درجة أنه:

«... تفاحش أمره بسبب ما وظّفه كبراؤها من العطاء على الباعة. فعلى بايع التبن بسيطة للشبكة، وعلى بايع الشعير عبرة للقرش، وعلى أصحاب القياطين بالسوق نصف بسيطة للواحد كل يوم، وعلى الجزار رطل لحم عن كل شاة، فنشأ عن ذالك ما نشأ من ارتفاع الأسعار. وعليه، فنأمرك بالكلام معهم ببيان وجه هذا الوظيف ولابد، والسلام...»[1].

وأما الحالة الأخيرة، فبطلها هو قائد الرحى الهاشمي الزمراني الذي كان معسكراً بمدينة فاس، على رأس طابوره، فاغتنم الفرصة، حسب ما أخبر به الأمين محمد المقري ووزير الحرب سعيد بن موسى، فأقدم على:

«هدّ جميع بيوت القشلة التي هو نازل فيها، وأخذ خشب سقوفها، وبنى بها داراً له هناك...»[2].

وتشكل ظاهرة الاغتصاب وجهاً آخر من وجوه انحراف القواد العسكريين ومطلق الجند معاً، والتي كانت ترتكب هنا وهناك، وترد شكاوى عديدة في شأنها على السلطان. وتعطينا الفقرة الآتية، وهي عبارة عن ملخص رسالة وجهها القائد محمد أحم الزياني وبعض قواد قبيلة أيت إسحاق، فكرة عن هذا الجانب، حيث ورد فيها ما يلي:

1- خ. س، ك 234، ص. 59، وثيقة بتاريخ 18 جمدى الثانية 1315/ 14 نونبر 1897.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 2، رسالة سعيد بن موسى إلى الأمين محمد المقري بتاريخ 14 محرم 1317/ 25 مايو 1899.

«... في شأن الأغا القائد محمد السحيمي الدكالي النازل بالزاوية الإسحاقية، سعى فيها بالبغي والفساد، وأضر بأعيان القبيلة...»[1].

وكان قائد آخر، واسمه عزيز بن الطالب أحمد المسعودي، في نفس المنطقة، قد اشتكى إلى السلطان من سوء تصرف قائد الحامية العسكرية المستقرة عنده، حيث كتب يقول:

«... وأما ما يكون من قايد الرحى الذي يُسمى القايد امبرك، فإنه رجل لا يصلح لعادة ولا مخزنية، رجل بغي فاسد، لا يصلح أن يكون عسكر، لا سيما قيادة الراح، هو والقايد إبراهيم، قايد الرامي، لا يصلحون لهذه البلد أمثالهم...»[2].

وفي تقرير للرائد مانجان، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، بتاريخ 30 أكتوبر 1910، حول قرار نزع السلاح من يد أفراد «محلة الحياينة»، نقرأ ما يلي:

«... إن ما يهمهم (قواد الرحى) هو العيش في رفاهية، وجمع ما أمكن من المال. فما من شيء له قيمة نقدية إلاّ ووضعوا عليه اليد في المناطق المحتلة، فصاروا يتجرون في الأبقار، والخيول، والبغال، فضلاً عما فوتوه من عتاد حربي، مدّعين ضياعه في معارك خيالية...

1- خ. س، ك 172، ص. 113، الوثيقة بتاريخ 16 محرم 1308/ فاتح سبتمبر 1890.
خمسة عشر شهراً بالتقريب بعد هذا التاريخ، اشتكى نفس القائد من تصرفات مماثلة لقائد عسكري آخر يدعى الأغا الحسناوي.
- خ. س، ك 707، ص. 42، رسالة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1310/ 9 نونبر 1892.

2- خ. س، مح. ح رقم 183، وثيقة بتاريخ 28 رجب 1306/ فاتح مارس 1889.

وسرعان ما انتقلت عدوى عدم الانضباط هذه إلى صفوف الضباط الصغار، فنشأت عصابات من قطاع الطريق والسراق، تسطو على الباعة في الأسواق، وعلى المارة في السوابل. هذا، وقد ازداد هؤلاء السراق جرأة في الأيام الأخيرة، حيث امتدت حتى ضاحية مدينة فاس...»[1].

وتتحدث الوثائق كذلك عن أعمال العنف والاعتداءات المختلفة التي كان يدبرها أنفار من الجيش، في المدن والبوادي، إما بهدف الإساءة إلى الغير، أو على إثر اندلاع مشاجرات ومشاحنات بين المترددين على بعض الحانات والمقاهي، من العسكريين والمدنيين، حيث يُعاقرون الخمر ويدخنون عشبة «الكيف».

وهذا ما حدث فعلاً في واحد من هذه الأماكن بمدينة طنجة، في أوائل شهر محرم من سنة 1303، الموافق للأسبوعين الأولين لشهر أكتوبر من سنة 1885، حيث نقرأ في كتاب للسلطان المولى الحسن، موجه إلى عامل البلد، القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي ما يلي:

«... وصل كتابك بأن رجلاً طبجياً يُدعى عبد السلام بن إبراهيم (مرغيش) تخاصم مع أناس في قهوة، فقتل رجلاً فحصياً (واسمه مُحمد

1- A.G.V., 3h6, Rapp. du Commandant Mangin n° 80, en date du 30 octobre 1910, p. 1 et suiv.

وتضمنت رسالة باشا فاس الجديد سعيد بن البغدادي إلى الوزير الصدر المدني بن محمد الكَلاوي ما يؤكد صحة رواية الضابط الفرنسي هذه، حيث تم إلقاء القبض على عسكريين «من بين العساكرية الذين كانوا ينهبون المارة بالطريق خارج فاس...».

- خ. س. س، سلسلة II، حرف - أ -، مح. 14، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1328/ 21 أكتوبر 1910 والجدير بالذكر هنا أن ارتكاب مثل هذه الأعمال لم يكن مقتصراً على أفراد العسكر وحدهم، بل كانت عناصر من أفراد الكَيش العاملين بالحناطي بالقصر السلطاني يقترفون هم كذلك جنحاً ومخالفات. انظر:

خ. س، ك 214، ص. 5، وثيقة بتاريخ سنة 1312/ 1894 - 1895، حيث ورد ذكر أسماء بعضهم في قائمة «مساجين الدكاكين والزبالة» بمدينة فاس.

الفحصي)، وجرح آخر سوسياً، وقتل امرأة نهته عن قتل السوسي المذكور، لما فر لدارها، ثم جرح ستة أناس بوسط البلد، حيث أطبقوا عليه...».

وورد في نفس الرسالة أن ما لا يقل عن 120 مقهى كانت تزاول نشاطها في مدينة طنجة، وهو رقم جد مرتفع بالنظر إلى عدد سكانها الذي لم يكن وقتئذ يتعدى 15000 نسمة. وما أن علم العامل بهذا الحدث المفجع حتى أصدر أوامره بإغلاق جميعها، في انتظار توصله بالتعليمات المخزنية في هذا الشأن، الأمر الذي استحسنه السلطان، وعلق عليه، في طرة نفس الكتاب، بقوله:

«وأما مأوى الفساد القهاوي، فقد أصبت في غلقها لكونها مفسدة ومأوى الفساد، سيما وقد نشأ عنها هذا الأمر الفظيع. فمن المتعين والمتأكد إخفاء رسومها، واندثار ءاثارها. فاسع فيه ولابد، واجعله نصب عينك، واذخره حسنة من حسناتك...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 103، وثيقة بتاريخ 15 محرم 1303/ 24 أكتوبر 1885.
وانظر كذلك ما كتبه أحد مخبري الوزير الصدر أحمد بن موسى، وهو الأمين محمد بناني، واصفاً له مختلف التدابير والإجراءات الأمنية المتخذة من قبل السلطات المحلية بمدينة مراكش، لضمان الأمن والطمأنينة داخل المدينة من جهة، ولصد هجمات مقاتلي قبيلة الرحامنة المنتفضة ضد المخزن من جهة أخرى، وذلك منذ الأسابيع الأولى بعد وفاة المولى الحسن، في الثالث من شهر ذي الحجة 1311/ الموافق 7 يونيو 1894، ومبدياً وجهة نظره فيما يتعلق بالقائد العسكري ورجاله الذي ينبغي تكليفهم بحراسة الأماكن الحساسة بالمدينة، وبالتالي الاحتفاظ بهم فيها، حيث ينوه بقائد الرحى المحجوب المطاعي «لأجل حزمه، وضبطه، وأمانته...»، بينما يرى في القائد الأغا الحاج علي الباعمراني ورجال طابوره مجموعة من اللصوص والصعاليك، ومن ثمة الاحتفاظ بالأول داخل المدينة، وتوجيه، بل إبعاد **«الحاج علي بعسكره لكونه لا يومن، وعسكره إنما مختلط، ربما يكون النفع فيه بره أكثر من المدينة، وفي سفره يرتفع ضرره على المدينة وأنواحها، لأن عسكره كثيره شفاره بداخل المدينة، وكذلك خارجها. والحاصل قد أعلمت سيادتك بما شاهدته وسمعته...»**. =

وجاء في وثيقة أخرى، ترجع إلى نفس التاريخ تقريباً، أن عسكرياً من إيالة القائد أحمد بن الحافظي، وعلى إثر حدوث مشادة كلامية بينه وبين أحد المتسوقة بسوق جمعة سحيم، والرجل من إيالة القائد عيسى بن عمر العبدي، ولا شك أنه كان في حالة من الغضب الشديد، يشهر فجأة بندقيته على خصمه، ويرديه قتيلاً[1].

وكان بعض هؤلاء الأنفار، بمجرد وصولهم إلى قبيلتهم، يتحولون إلى لصوص وقطاع الطريق. فقد لاحظ مثلاً، أحد القواد، وهو محمد بن بوشعيب الخلفي، قائد قبيلة أولاد عمرو الدكالية، أن أعمال اللصوصية والسطو على متاع الغير، كانت ترتفع وتيرة وقوعها، وتتخذ طابعاً أكثر خطورة، كلما ارتفع عدد الوافدين على القبيلة من أبنائها المنخرطين في سلك الجندية، بعد الترخيص لهم أو بدونه، بزيارة أهلهم وذويهم، كما نلمس ونفهم هذا مما ورد في كتاب وجهه إلى السلطان، حيث قال :

> **«... وهذا الذين ذكرت لمولانا العالي بالله من أمر هذا العساكير الذين يذهبون إلى القبيلة بلا كتاب شريف (أي ترخيص) لدينا من الذين يقومون الفتنة. وحين كانوا بالقبيلة هنالك، سرقت من السوق المسمى بخميس الزمامرة من نحو عشرين حماراً في يوم واحد، وحين يذهبون للخدمة الشريفة، تصير القبيلة والأسواق مطمئنة، ليس يبقى بها خوض ولا سريقة...»**[2].

= - خ. س، مح. م. ع. ع رقم 2/27 ، وثيقة بتاريخ 24 شوال 1312/ 20 أبريل 1895.
وانظر كذلك عن تقديرات ساكنة بعض المدن المغربية في القرن التاسع عشر:
- Miège (J. L), op. cit., T. 3, p. 14 et suiv.

1- خ. س، مح. ح رقم 96، وثيقة بتاريخ 14 جمدى الثانية 1303/ 20 مارس 1886.

2- خ. س، مح. ح رقم 96، وثيقة بتاريخ 14 جمدى الثانية 1303/ 20مارس 1886.

وأخبر من جهته القائد أعراب المكَيلدي، بمقتل 6 أشخاص من إخوانه على يد عسكر الإدالة المرابطة بتراب القبيلة، وبجرح آخرين، وذلك بإغراء من قائدهم الأغا العربي البوزراري، وتوجوا عملهم الشنيع هذا بالهجوم على داره وذويه[1].

4 ـ 3 ـ ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية ومن الحركة

إن الحديث عن الهروب من الخدمة العسكرية، أو من الحركة، يقتضي منا ولا شك، التساؤل عن الأسباب والدوافع التي كانت تؤدي إلى فرار الجند والحراك باستمرار ومعهم، في غالب الأوقات، اللوازم الحربية للمخزن أو للقبيلة.

ثم إن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على حقبة زمنية دون سواها، بل نجد لها آثاراً في الوثائق، على امتداد القرن التاسع عشر بأكمله. طبعاً، كانت مسألة الفرار هذه، تمر بحركة مد وجزر، حسب الظروف وأوضاع البلاد الطبيعية، والاقتصادية، والسياسية، بل أحياناً حسب فصول السنة الواحدة، حيث كان يزداد عدد المجندين والحراك الذين كانوا يلوذون بالفرار، في موسم الحصاد وجمع المحصول الزراعي مثلاً، أو حين يحل وقت حرث الأرض وبذرها، في بداية فصل الخريف.

1- خ. س، ك 152، ص. 111، وثيقة بتاريخ قعدة 1306/ يوليو 1889 وكتب الباشا سعيد بن البغدادي السابق الذكر إلى الحاجب أحمد بن مبارك، متشكياً له مما ألحقه من أضرار عسكر المحلة المرابطة بإيالة بني ورياغل، ما يلي:

«... كنت أخبرت سيادتك بأن العسكر المحلة غير مُقصر مع إيالتنا بني ورياجل من نهب أمتعتهم، مع أنهم متمسكون بحبل الطاعة من قديم، وقائمون بجميع الوظائف المخزنية...».

- خ. س، مح. م. ع. ح رقم 523/11، وثيقة بتاريخ 28 رجب 1327/ 15 غشت 1909.

وننوي في مبحثنا هذا، التعرض إلى النقط الآتية:

- ظاهرة الفرار، فصولها وأسبابها، وأنواع التحايل المستعملة.
- ما يقترح من حلول للحد منها.

وما أكثر الحالات والنماذج التي نعثر عليها في الوثائق في هذا الصدد، سواء تعلق الأمر بالمسخرين والحناطي، أو بجند الكَيش وعبيد البخاري، أو بعناصر جيش "النظام"، أو بعسكر وحراك القبائل. فواحدة تتحدث عن فرار ثمانية أنفار من مسخري فرقة تكنة، وتوجههم إلى ناحية حوز مراكش، بدواب وسلاح المخزن، بينما تذكر أخرى أن:

> **«عدداً من مخازنية إخوانكم نحو الخمسة والأربعين ذهبوا لحالهم، وتركوا الخدمة هذه مدة...»**[1].

1- خ. س، ك 47، ص. 180، رسالة السلطان إلى الخليفة بتاريخ 18 ذي الحجة 1285/ فاتح أبريل 1869.

- وثائق عيسى بن عمر العبدي، رسالة السلطان إلى نفس الشخص، بتاريخ 21 جمدى الأولى 1300/ 30 مارس 1883.

وانظر كذلك ما تضمنته مجموعة من الوثائق من معلومات في شأن المخازنية الفارين من الخدمة بقصبة المنشية بمراكش، وهم من قبائل احمر، وعبدة، والمناهة، وتكنة، وأولاد دليم.

- خ. س، ك 422، ص. 100 وما بعدها، أربع عشرة وثيقة تحمل تاريخ 24 حجة 1313/ 6 يونيو 1896.

وإذا كانت الأغلبية تفر من الخدمة، بالكسوة العسكرية، أو بسلاح المخزن، أو بدابته، فإن بعضهم كان يفر ومعه غير ذلك، كما حدث لأحد إخوان القائد أحمد العبوبي السرغيني الذي «هرب ومعه امرأة من زيان، وكان معسكراً مع الأغا المعطي السرغيني بإيالة زيان...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 403/ 13، وثيقة بتاريخ 10 شعبان 1314/ 14 يناير 1897. =

وكان عدد من هؤلاء الناس، ما أن ينخرطوا في صفوف الجندية، حتى يبادروا بالهروب، كما يتراءى لنا هذا مما ورد في رسالة للسلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، حيث إن:

«جميع إقَدّارَن (فريق من قبيلة بني مطير) الذين انتظموا في سلك المسخرين فروا عن آخرهم، وتركوا خيولهم...» [1].

وأما عسكر القبائل وحراكها، فحدث عن فرارهم ولا حرج. فإذا كان بعضهم يلتحق فعلاً بمقر خدمته، ثم ينتظر بعض الوقت قبل الإقدام على الهروب، فإن منهم من كان يلوذ بالفرار وهو في طريقه إلى مكان عمله.

فهذا مثلاً القائد العربي بن الشرقي الرحماني، وفي سياق الحديث عن خاص عسكر إخوانه وعددهم 399 نفراً من أصل 500 عسكري الواجبة عليه، يخبر السلطان بأن 110 شخصاً الذين وجههم إلى الحضرة:

= وذكر الباشا حم بن الجيلاني من جهته، في كتاب وجهه إلى السلطان، أن من يهرب من مخازنية عبيد البخاري، «وكثرتهم من المسخرين الذين يفرون بالعدة»، فينبغي البحث عنهم «في المداين البعاد، مثل القصر ووزان، وتطوان، وطنجة وغير ذلك...»، وليس بالضرورة في مدينة مكناس.

- خ. س، مح. ح رقم 98، الوثيقة بتاريخ 9 جمدى الأولى 1303/ 13 يبراير 1886.

1- خ. س، و. ز، مج. 13، وثيقة رقم 25 بتاريخ 12 ذي الحجة/ 3 أكتوبر 1884.

وانظر كذلك ما كان قد خاطب به السلطان المولى الحسن أحد قواد قبيلة الأعشاش من الشاوية، وهو القائد إبراهيم بن أحمد الولدي، حيث قال: «وما توجه طايفة منهم (أي عسكر القبيلة)، حتى تجد الأخرى منه فرت، حتى أن اليوم لا أحد منهم بحضرتنا الشريفة...».

- خ. س، مح. ح رقم 131، وثيقة بتاريخ 17 شعبان 1304/ 11 مايو 1887.

«لما بلغوا بلاد الشراردة، وسمعوا بنهوض سيدنا، مَدّوا يد الضرب في أصحابه الواردين بهم، وانقلبوا فارين، ونزلوا بأمتعتهم بأولاد بوزيري، في نحو دواوير 6...»[1].

وكان هذا دأب عسكر القبائل الذين كان يستخدمهم المخزن في عدد من الإدالات والحاميات العسكرية، هنا وهناك، وبالخصوص في منطقة الأطلس المتوسط.

فهذا مثلاً قائد من قواد قبيلة المرابطين الزيانية، ينهي إلى علم السلطان فرار جميع عناصر أولاد بوزرارة (من قبيلة دكالة) الذين عنده إدالة، حيث بقي قائد رحاهم وحده معه ويُدعى الفرجي[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 185، الوثيقة بتاريخ 8 ذي القعدة 1306/ 6 يوليو 1889.
وانظر كذلك الوثائق الآتية:
- خ. س، مح. ح رقم 171، رسالة القائد حم بن الحاج القداري المطيري إلى السلطان، بتاريخ 16 رمضان 1305/ 27 مايو 1888، «بأن بوعزة بن الحسين النعماني لم يبق معه في حركته عدا 3، و27 كلها فرت...».
- خ. س، ك 707، ص. 38، رسالة السلطان إلى محمد بن البغدادي، بتاريخ 8 ربيع الثاني 1310/ أكتوبر 1892، يخبره فيها بأن «حراك ءايت ولال إيالتك (هذه القبيلة، وقبيلة أولاد الحاج كانتا تابعتين إلى باشا مدينة فاس العتيق وقتئذ) الذي مع مولاي عمر (أحد أبناء السلطان)، قد فروا عن آخرهم».
وبمثله كُتب لبناصر الجرواني، وعمر اليوسي، وعلي الغرابي، ورح أُبناصر الجرواني، والحسين الغرابي، وبوكَرين، والحمادي المطيري، وحم البورزوني المطيري وأشار الأمير مولاي عمر المذكور إلى نفس الموضوع قائلاً: «**... فقد سردناهم (عناصر الكَيش والعسكر) وأعدنا سرد حراك القبائل. فكانت نتيجة سرد الجميع ما تضمنه التقييد الواصل طيه. نعم سيدي، قد كثر الفرار من حراك القبائل، حتى ان خليفة بوكَرين اليوسي فر يوم تاريخه بمن معه من حراك إخوانه...**».
- خ. س، مح. ح رقم 473، رسالة إلى السلطان بتاريخ 11 محرم 1310/ 5 غشت 1892.
2- خ. س، ك 152، ص. 1، الرسالة بتاريخ مهل رمضان 1306/ فاتح مايو 1889. =

على أن ظاهرة الفرار هذه، كان يستفحل أمرها على الخصوص في الفترات التي يكون فيها حكم السلطان متذبذباً، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لفترة انتقال الحكم من السلطان المولى عبد العزيز إلى أخيه المولى عبد الحفيظ.

ففي كتاب وجهه القائد مبارك «كبير الروى»، والوصيف بنعيسى بن عبد الكريم، إلى الحاجب أحمد بن مبارك البخاري، معقبَيْن فيه على شكوى القائد الأغا سعيد الدمناتي (أخو القائد الجيلاني بن علي الدمناتي)، مما حدث من فرار في صفوف رجال طابوره، نقرأ ما يلي:

«... ولا مفهوم لطابور الدمناتي في الفرار، بل كل الطوابر على هذا المنوال. وسرطناهم واحد واحد، وما أفادنا بشيء، لعدم إتيان الأوصاف لدينا...»[1].

وعبّر عن نفس الانشغال والواقع قائد كَيش الأوداية، ويُدعى عبد السلام الأودي، حيث كتب إلى الحاجب أحمد بن مبارك المذكور ما يلي:

«... فليكن في كريم علم سيدنا أن عسكر الأوداية جله فر، أما أولاً فقد فروا بعدقم، وحيث قدم بعضهم للخدمة، تركوا العدة بخيامهم، وصاروا

= ولاحظ نفس الشيء الخليفة السلطاني بفاس الأمير مولاي إسماعيل بالنسبة لإدالة قصبة مسون، بتراب قبيلة هوارة، حيث فرّ معظم رجالها وعددهم 100 نفراً، نصفهم من فاس، والنصف الآخر من تازة.

- خ. س، ك 175، ص. 130، الوثيقة بتاريخ 9 رمضان 1308/ 18 أبريل 1891.

ورسالة السلطان إلى القائد محمد أُحم الزياني في شأن فرار «جل إدالة العسكر الذي عليه ءاغا مبارك الدكالي...».

- خ. س، ك 467، ص. 93، الوثيقة بتاريخ 27 ذي الحجة 1310/ 12 يوليو 1893.

1- خ. س، مح. م. ع. ح رقم 523/ 6، وثيقة بتاريخ 14 ربيع الثاني 1327/ 7 يونيو 1906.

الآن يفرون بالقرطوس. فمن إخوان القائد محمد المكناسي فرضه سبعة نفر كلهم فروا بعدهم، وأما ءال سوس الرباط، فلم يبق من إخوان القائد قاسم إلا إحدى عشر نفراً، وإخوان القائد إدريس لم يبق منهم إلا أربعة عشر نفراً، ومنهم إثنان فروا بفرسيهما...»[1].

وواضح من قرائن ومؤشرات عديدة أن المخزن كان لا يضع كل الثقة في رجال الكَيش والعسكر النظامي، وبالأحرى في أفراد القبائل، ومن ثمة حرصه على اتخاذ مجموعة من الاحتياطات والتدابير لتفادي هروب بعضهم من ميادين القتال، بل حتى أثناء سفرهم إلى الجهة المقصودة. فقد ورد في آخر تقرير لإركمان، بصفته رئيساً للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، حول حيثيات ووقائع حركة السلطان المولى الحسن من مراكش إلى مكناس، ابتداءً من 21 مايو 1883، ما يلي:

«... وكان عم السلطان مولاي الأمين مكلفاً بمراقبة الوضع في الضفة اليمنى لوادي أم الربيع، على رأس جيش يتكون من 3000 إلى 4000

1- خ. س، مح. م. ع. ح رقم 523/ 8، وثيقة بتاريخ 24 ربيع الثانية 1327/ 17 يونيو 1906.
وأشار النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس إلى نوع آخر من التحايل كان يستعمله بعض قواد الجيش لإخفاء عدد الفارين من رجالهم، من الخدمة أو الحركة، في بطاقة وجهها إلى قائد المحلة المخزنية محمد بن بوشتى بن البغدادي الذي كُلف بوضع حد إلى مغامرة قاطع الطريق الخطير في فحص طنجة أحمد الريسوني، حيث كتب يقول:
«فقد بلغنا أن عسكر المحلة السعيدة قد فر، ولم يبق منه إلا النزر اليسير. وقد كشف الغيب أن العدد الذي تصدر للتسراد أمس أمس تاريخه على يدنا جله مجلوب من الكَرابة والمستخدمين بالأسواق. وعليه فبوصول هذا الكتاب احضر الأغوات وكبراء العسكر لديك، واستخلص من يدهم سلاح المخزن على حسب قائمة المئونة التي يقبضونها، ووجه لنا بتلك السلاح، يكون حاضراً لدينا غذا التاريخ».
- خ. س، ك 763، ص. 430، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1322/ 15 يونيو 1904.

شخص، بهدف سد الطريق في وجه القبائل في حالة إقدام بعض عناصرها على الهروب...»[1].

وسبق لنفس الضابط أن لاحظ، سنة قبل هذا التاريخ بالتقريب، وذلك بمناسبة حركة سوس الأولى سنة 1882، أن المخزن قد ارتأى:

«ربط مجموعات من فرقة المشاة النظاميين، للحيلولة دون فرارهم أثناء السفر من مراكش إلى ناحية سوس...»[2].

ويرد في الوثائق ذكر عدد من الأسباب والدوافع التي تفسر ظاهرة الفرار هذه، وفي مقدمتها هزال الراتب، وانقطاع المؤونة، وتجاوزات القواد، العسكريين، وتعرض البلاد إلى مسغبات وجوائح طبيعية.

ويبدو مما تَتَضَمَّنُهُ الوثائق وتشير إليه أن مسألة الراتب والمؤونة وانقطاعهما، وعدم ضبط أمرهما، وما كان يقع فيهما من اختلاس من طرف المسؤولين المخزنيين والقواد العسكريين معاً، كلها أسباب موضوعية تفسر قبل غيرها من العوامل نزوع المجندين والحراك إلى الهروب، كلما ضاق عليهم الخناق، وأصبحوا عرضة للإهمال والحرمان، والأمثلة في هذا الباب جد كثيرة ومتنوعة.

فهذا مثلاً القائد المهدي بن عباس الزبيري الرحماني، يكتب إلى السلطان، جواباً عما كان أخبره به حول عدد أفراد عسكر قبيلته الفارين من الخدمة، والتعجيل بإرجاع من عثر عليه منهم إلى الحضرة، وتعويض الباقي بغيرهم من إخوانه، قائلاً:

1- A.G.V., 3h3, Rapp. Erckmann n° 74, en date du 3 octobre 1883, p. 1-2.
2- A.G.V., 3h3, Rapp. Erckmann n° 54, en date du 24 Juillet 1882, p 1.

«... وبشهادة الله أن التساهل إنما هو من قائد الرحى، وقواد المائة. ومتى وجهنا للحضرة العالية بالله ما كان خاصاً لتكميل العدد، إلا ويأخذوا منه ما ألفوا بيده، ويتركونه في الضياع بلا مئونة، فحينئذ يدلونه على الفرار. ولو كان يأخذ مئونته على حقيقتها من غير نقص، ما فرّ أحد منهم...»[1].

على أنه تنبغي الإشارة هنا إلى أنه حين كانت تداهم البلاد كوارث طبيعية، كالجفاف، والجراد، والأوبئة، وبما أن المخزن نفسه لم يكن في استطاعته مواجهة مثل هذه الجوائح بما كان يلزم تسخيره من وسائل مادية وصحية لتخفيف وطأتها ووقعها في نفوس عموم السكان، وفي مقدمتهم عناصر الكَيش والعسكر، وكذلك حراك القبائل، فإنه كان من الطبيعي أن يفر بعضهم من الخدمة أو الحركة للنجاة بأنفسهم، والبحث عن الغذاء. وهذا بالفعل ما نلمسه مما ورد في رسالة الأمير مولاي عمر المذكور إلى والده السلطان المولى الحسن، حيث كتب يقول:

«... تقدم الإعلام للسيادة الشريفة مراراً بفشو فرار الحراك. وقد تفاحش ذالك منهم اعلان حتى أبدلوا التستر به بالإعلان، لضيق الحال بما أظهره الله تعلى في هذه النواحي من الجدب والغلاء...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 45، وثيقة بتاريخ 28 شوال 1302/ 10 غشت 1885.
وانظر كذلك:
- خ. س، و. ز، مح. 7، وثيقة رقم 24 بتاريخ 20 ربيع الثاني 1288/ 9 يوليو 1871، ويتعلق الأمر برسالة الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي إلى السلطان يخبره فيها بفرار جل أفراد العسكر المرابطين معه بقبيلة الحياينة، بسبب انقطاع المؤونة عنهم.
- خ. س، مح. ح رقم 401، رسالة ابن أحمد النعماني إلى السلطان، محملاً فيها مسؤولية فرار إخوانه الذين كانوا حاركين مع الأمير مولاي عمر في ناحية وجدة وجبال بني يزناسن إلى خليفته بالمحلة، حيث «أكل لهم راتبهم...»، وهي بتاريخ 9 صفر 1310/ 2 سبتمبر 1892.
2- خ. س، مح. ح رقم 309، الوثيقة بتاريخ 21 محرم 1310/ 18 غشت 1892. =

وما دمنا نتحدث هنا عن نماذج من شمال البلاد الشرقي، وبالخصوص وجدة وناحيتها، لا بأس أن نستشهد بما ورد في رسالة الأمين مَحمد بن عبد الرحمن القباج، ولعله كان مكلفاً بمستفادات هذه المدينة وقتئذ، إلى الوزير الصدر المختار بن عبد الله، يخبره فيها بفرار أفراد عسكر المدينة، بدون أدنى مبرر معقول ومقبول في نظره، حيث كتب يقول:

«... فقد فرّ من العسكر السعيد المبدل بوجدة عدداً من النفر كما تجد بيان أسمائهم وأوصافهم، وعددهم بقائمة طيه. وقد بحثنا عن السبب لفراره، فلم نجد الاعاد (ة) الزيغ، وعدم شكر النعمة. وقد تواعدوا هؤلاء بالفرار، منهم اغفل العسس حتى خرج، ومنهم من خرج يصبن ثيابه فلم يرجع، ومنهم من تراما على الحيطان. وقد سمعوا أن الخدمة ببلاد الشرك (الجزائر) مطلوبة، ومنفعة ومضوا إليها...»[1].

ومن أنواع الحيل المستعملة من أجل التملص من الخدمة العسكرية، والإعفاء نهائياً منها بعد الانخراط في صفوفها كرهاً أو عن طواعية، تقرب بعضهم من الأجانب، ومحاولتهم الحصول على الحماية الأجنبية، بالرغم من أن:

= وانظر كذلك:

– خ. س، مح. ح رقم 424، رسالة نفس الشخص إلى السلطان، بتاريخ 11 محرم 1310/ 5 غشت 1892، حيث نعلم بأن الأمير مولاي عمر قد عاد إلى مدينة وجدة بعد قضاء الغرض بناحية بني يزناسن، وجد «العلفة بوجدة ببسيطة».

– خ. س، و. ز، مج. 29، وثيقة رقم 87 بتاريخ 21 ربيع الأول 1311/ 2 أكتوبر 1893، في شأن فرار «جل العسكر الذي بها (مدينة تازة) لعدم المئونة».

رسالة السلطان مولاي الحسن إلى ابنه المولى عمر المتكرر الذكر هنا.

1– خ. س، مح. م. ع. ع، وثيقة بتاريخ 26 صفر 1318/ 25 يونيو 1900.

وانظر كذلك ما نسبه من تلاعب و«خيانة» عامل العرائش، أحمد بن التهامي العرائشي، إلى قواد الجيش الذين كان يوجههم الباشا حم بن الجيلاني للإتيان بإخوانهم مخازنية الخلط، حيث كانوا «يقبضون الدراهم من المخازنية، ويأمروهم بالفرار...».

– خ. س، مح. ح رقم 157، رسالة القائد المذكور إلى السلطان بتاريخ 27 رجب 1305/ 9 أبريل 1888.

«كل من كان عسكرياً وأراد الحماية، فنائب سيدنا نصره الله السيد محمد بن العربي لطريس يقبضه بطنجة...»[1].

ونصادف في الوثائق حالات مماثلة لهذه أو شبيهة بها، لا بأس أن نستأنس بمضمون حالتين إثنتين منها. فالمثال الأول، استقيناه من رسالتين وجههما معاً القائد أحمد بن العربي المديوني إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، وكلاهما في موضوع فرار مجندين من إخوانه من الخدمة العسكرية، والتجائهم إلى مدينة الدار البيضاء، حيث يتنصلون من صفة عسكري، مدعين بأنهم من طبجية البلد، وكل هذا بتواطؤ مع بعض كتاب عامل المدينة وقتئذ، الأمين بوبكر بن بوزيد السلاوي. وليت عمري، يضيف القائد، اقتصر الأمر عليهم وحدهم، وتوقف عند هذا الحد، لما هان نسبياً، وأمكن التغلب عليه، بل صار أهل وأقارب هؤلاء الهاربين من الخدمة العسكرية يلتحقون بهم، متسببين بتصرفهم هذا في إفراغ عدد من الدواوير من سكانها، ومشجعين أهل القبيلة الآخرين على الاقتداء بهم[2].

وجاء في الوثيقة الثانية التي تتحدث عن موضوع الفار من إخوان القائد أحمد بن العربي المديوني، واعتصامهم بمدينة الدار البيضاء، ولكن هذه المرة، اتخذت ظاهرة الفرار هذه بعداً أكثر خطورة على أوضاع القبيلة، ما يلي:

1- خ. س، مح. ح رقم 198، رسالة القائد عبد الكبير بن أحمد الثوري، قائد فرقة بني ثور من الصفافعة من قبيلة بني أحسن، إلى السلطان في شأن مساعي عسكري من طابور القائد الأغا بن عبد الله بن الراضي، ويدعى عبد السلام بن الشرقي الحنوني، إلى الحصول على الحماية بمدينة القصر، ثم بطنجة. والوثيقة بتاريخ 15 ربيع الثاني 1306/ 19 دجنبر 1888.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416/ 2، وثيقة بتاريخ 18 ربيع الثاني 1317/ 26 غشت 1899.

«... فليكن في كريم علمك بأن نصف دوار من إيالتنا مديونة اسمه الزكاورة، فرقة من أولاد حدو، قد فر منه تسعة عشر خيمة، وذالك بعد إنشاء العسكر، ودخلوا للدار البيضاء، زيادة على ما هو داخل بالثغر قبل من ما ذكر...»[1].

وأما المثال أو الحالة الثانية عما كان يستعمله من تحايل عدد من أنفار عسكر القبائل للتملص من الخدمة بعيداً عن الأهل والأولاد، وذلك بإقدامهم على الفرار، والتوجه إلى المدينة القريبة من عشريتهم وقبيلتهم، فينخرطون في حاميتها العسكرية، فنلمسه مما ورد في رسالة أحد قواد قبيلة حاحة، وهو المحجوب بن أحمد الكَلُّولي الحاحي إلى السلطان، يطلعه فيها على ما وافاه به من أخبار أخوه وخليفته في القبيلة، في شأن الهاربين من إخوانه من الخدمة العسكرية، ذاكراً على الخصوص:

«بأن بعضاً من العسكر قد كان في الخدمة مع سيدنا حتى بلغ رباط الفتح وهرب، وهم أربع. ثم كتبنا عليهم للخليفة، بحيث إن ظهروا في البلاد، يقبض عليهم، ويوجههم لخدمتهم، فذكر في هاذا الكتاب إن بعضاً منهم ظهر بعسكر السويرة، وتعين إعلام سيدنا بهم لأنهم قبضوا من القبيلة أجرة على ستة أشهر ثم هربوا بها...»[2].

ما من شك أن مسألة هروب الجند والحراك، كانت تخلق باستمرار متاعب وقلاقل تكاد لا تنتهي للمخزن وللقبائل معاً، الشيء الذي حذى

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416/ 2، وثيقة بتاريخ فاتح جمدى الأولى 1317/ 7 سبتمبر 1899.

2- خ. س، مح رقم 236، الرسالة بتاريخ 28 ذي الحجة 1304/ 17 سبتمبر 1887.
وانظر كذلك:
- خ. س، مح. م. ع. ح، رسالة قائد الرحى عمرو الحسناوي إلى الحاجب أحمد بن مبارك البخاري بتاريخ 27 شعبان 1327/ 13 سبتمبر 1909، في شأن فرار أحَدَ عشر نفراً من العسكر الذي معه من قبيلة بني أحسن.

بالطرفين إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عساهم يثبتون في الخدمة، أو على الأقل أن يستمروا فيها أطول مدة زمنية ممكنة.

فالمخزن من جهته، كان يظن أنه بوضعه خطة معينة، تُحدد بمقتضاها مدة الخدمة العسكرية، والراتب الذي يعطى لكل نفر سنوياً قبل الالتحاق بالحضرة، والوقت المناسب الذي يتعين فيه توجيه بديل من يوجد منهم في الخدمة، سوف يضمن استمرار معظمهم في الخدمة، أو على الأقل الحد من ظاهرة الفرار، في حين أن الأمر كان يقتضي توفير الشروط والظروف الضرورية، تقنياً، وأدبياً، ومادياً، لتحبيب وتشجيع الناس على الانخراط التلقائي في صفوف الجندية، أو تمثيل والنيابة عن القبيلة في المحلة السلطانية، والحركة المخزنية، وما بالك سوف يفعل من يوجه إلى الخدمة على النحو الآتي:

«... إلى أن شخّصت العدد المذكور مصفداً بالحديد، زجراً وردعاً لأمثاله من العسكر الذي يفر عن الخدمة الشريفة...»[1].

ثم ماذا سيكون رد فعل هؤلاء الآخرين الذين تم تعيينهم قهراً ولاشك، تعويضاً لمن فر من إخوانهم الحراك الذين كانوا بناحية سوس، مع الأمير مولاي عثمان، ولكن قبل توجيههم «مصفدين» إلى هذه الجهة، توعدهم بأن:

«كل من فر منهم يُخلد في السجن...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 254، رسالة القائد عمرو بن محمد الشتوكي (دكالة) إلى السلطان، بتاريخ فاتح رمضان 1305/ 12 مايو 1888.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 460، رسالة القائد الرجراجي بن مبارك الشيظمي إلى السلطان، بتاريخ 23 جمدى الأولى 1314/ 30 أكتوبر 1896. كان على هذا القائد إرسال بل إعطاء 552 حاركاً، كان حاضراً منهم في الحركة 419 شخصاً، يبقى ينقصه لإكمال العدد 133 نفراً.

ومن العادات والممارسات المتبعة في هذا المجال كذلك، وضع علامة شبيهة بوشم يستحيل محوها، بين سبابة وإبهام اليد اليمنى للمجندين، حتى تَسْهُلَ عملية التعرف على الفارين منهم من جهة، والحيلولة دون تمكينهم من الانتقال من جهة أو فرقة إلى أخرى، فيصبح حينئذ المجند «مطبوعاً» وكأن الأمر يتعلق بقطيع من الأغنام أو الأبقار، قبل سياقتها إلى السوق، أو إلى المرعى[1].

ويرى بعض قواد القبائل أن من شأن وجود ممثلين لهم في الجهات التي تستقبل عسكر إخوانهم، بالإضافة إلى قوادهم العسكريين، أن يساعد على طمأنتهم واستقرارهم في الخدمة المخزنية. وهذا ما يتراءى لنا مما جاء في كتاب القائد محمد بن أحمد بن الموذن السرغيني إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

1- خ. س، ك 194، ص. 10، رسالة الخليفة السلطاني بمدينة مراكش مولاي مَحمد إلى السلطان، في شأن «تخليف طابور المطاعي»، بتاريخ 8 ربيع الأول 1310/ 30 سبتمبر 1892.

A.G.V., 3h2, «**Détails sur l'Organisation de l'Armée Marocaine**», in «Correro Militar» du 7 septembre 1870, p. 1.

ورد في هذه المقالة ما يلي:

«حين يتم تجنيد مغربي رغم أنفه في الجيش، كانت توضع علامة بين سبابة وإبهام يده اليسرى، حتى لا يمكنه الفرار من الخدمة...».

- A.G.V., 3h21, Cap. Larras «**L'Occupation du Maroc**», 25 mai 1900, pp. 18-20, et 102.

يقول هذا الضابط بأن «متطوعة الجند»، ويقصد بهم عسكر القبائل، كانوا كثيري الهروب. ولهذا، ارتأى المخزن وشمهم قرب سبابة يدهم اليمنى، علماً بأن شكل الوشم كان يختلف من طابور إلى آخر. ثم يضيف بأن هؤلاء المجندين الجدد، كانت تربط أيديهم بسلسلة، عند توجيههم إلى الحضرة، تفادياً لهروبهم أثناء الطريق، كما كان السلاح والذخيرة لا يوزعان على الجميع إلا ساعة نشوب القتال، مستشهداً على ذلك بحركة سوس سنة 1899، حيث يقول بأنه ما كاد هؤلاء «المصفدون يصلون إلى مدينة أكَادير حتى تمكن نصف عددهم من الفرار».

«... نعم، مما يجب به إعلام مولانا أعزه الله، أننا كم من مرة نوجهوا عدداً من العسكر، وحين يلحق للحضرة العالية بالله، يبق يروج وحده، ولم يجد كبيراً له من إخواننا أمامه، يجتمع عليه، ويباشره، لكون عسكرنا ببني مكَيلد، فمن أجل ذالك يهرب من هناك، ويتشتت في البلدان...»[1].

بيد أن كل التدابير التي كانت تُتخذ في هذا الشأن، لم تنفع في شيء، لأن الداء كان يتطلب اتخاذ إجراءات وحلول غير التي كان يسخرها المخزن وأعوانه للحيلولة دون هروب أبناء القبائل من الخدمة العسكرية، الأمر الذي كان يخلق نوعاً من الشعور بالإحباط واليأس في نفوس العديد من القواد المخزنيين، بسبب عدم استقامة وانضباط إخوانهم، في صفوف الجيش والحركة.

فهذا مثلاً أحد قواد قبيلة دكالة، سعيد بن بوشعيب الفرجي، يقول في هذا الصدد:

«...إن قضية العسكر مهما خلفنا شِرْذِمَةً لا تلحق لمحل خدمتها، وكثيرها يفر قبل وصول الإعلام به، ومن وجهنه في الحديد، بمجرد تسريحه يفر من ثمة... وجرينا معهم على الضابط الشريف بتوجيه العسكر وراتبه للحضرة الشريفة، ويكون ذلك بضامنه، فلم نحصل على طائل. فصار يفر، في الغالب، الضامن والمضمون، قبل علمنا بهما...»[2].

وعبر عن نفس الشعور، ولكن بكيفية بليغة من حيث التعبير والدلالة، القائد مسعود بن توزرة الزراوي، من الشاوية، في سياق الحديث عن الفارين من إخوانه، وعددهم 27 عسكرياً كانوا حاركين بمنطقة سوس وقتئذ، حيث كتب ما يلي:

1- خ، س، مح، ح رقم 187، وثيقة بتاريخ 17 جمادى الثانية 1306/ 18 يبراير 1889.

2- خ. س، مح. ح رقم 390، بتاريخ 13 ذي الحجة 1310/ 28 يونيو 1893.

«...بفور التوصل بالكتاب الشريف، وجهناهم... بعضه مصفداً في الحديد، وبعضه بلا حديد... وقد كنا وقفنا وما قصرنا في أمره أولاً، وعملنا وجوهاً توجب شد العضد في ثبوته في الخدمة، فإذا به لم ينفع ذالك فيه، وصار كضرب في حديد بارد، ونظر مولانا الشريف أوسع...»[1].

واضح مما سبق أن مسألة الفرار من الخدمة العسكرية أو من الحركة، كانت تمثل مصدر قلق وإزعاج مستمرين بالنسبة للمخزن وأعوانه، وتؤدي إلى حدوث نوع من الخلل والارتباك في صفوف التنظيم العسكري الذي كانت تنزل بساحته. وهذا ما ذهب إليه الحاجب موسى بن أحمد، مخاطباً أخاه الباشا عبد الله بن أحمد، حيث قال:

«...فقد وصلنا كتابك في شأن ما كنا شَافَهْنَاكَ في جانب العسكر الفاسي الفار، وما ظهر لك من تكليف الحاج عزوز ابن الفتوح بالوقوف على جمعهم حتى يكمل ذالك بلطافة... فاشرع في ذالك... واجعله من أهم أمورك، لكون فرارهم أحدث في العسكر خللاً بيناً...»[2].

1- خ. س، مح. ع. ع. رقم 406/ 2، الوثيقة بتاريخ 13 ربيع الأول 1317/ 22 يوليو 1899.
2- خ. س، و. ز، مج 25 وثيقة رقم 19 بتاريخ 16 رمضان 1294/ 24 سبتمبر 1877.


المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة الداوديات - مراكش
الهاتف: 024 30 37 74 / 024 30 25 91
الفاكس: 024 30 49 23

هذا الفهرس مأخوذ من الجزء الثاني

فهرس المحتويات

- الجزء الأول

- الجزء الثاني

الباب الثاني:

الباب الثالث:



ولد مصطفى بن أحمد الشابي بمدينة مراكش سنة 1944.

حصل على شهادة الباكالوريا في العلوم التجريبية بمدينة مراكش سنة 1963، وعلى الإجازة في التاريخ والجغرافيا، من كلية الآداب بالرباط سنة 1966. كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر، وعلى شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ من نفس الكلية سنتي 1974 و2003.

عمل المؤلف في التعليم الثانوي بمسقط رأسه خلال السنتين الدراسيتين 1966 - 1967 و1968 - 1969، ليلتحق، بعد ذلك وفي مطلع السنة الجامعية 1969-1970، بكلية الآداب بالرباط، أستاذا مساعدا بها.

هذا، وقد تحمل المؤلف، إلى جانب مهام التدريس والتأطير، اعتبارا من تاريخ التحاقه بالجامعة، مسؤوليات جامعية، على مستوى الإدارة والتسيير، نائبا لعميد كلية الآداب بالرباط ما بين 1979 و1981، ثم عميدا لكلية الآداب بوجدة ما بين 1981 و1988، ورئيسا لجامعة محمد الأول بوجدة ما بين 1986 و1989، فضلا عن تحمله لمسؤوليات نقابية قبل ذلك، في المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس، ما بين 1970 و1975، وفي المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، خلال السنة الجامعية 1975-1976، كاتبا عاما لها.

ينضاف إلى هذا، إسناد الأمانة العامة لاتحاد الجامعات الإسلامية إلى المؤلف في الفترة ما بين 1986 و1988، وعضويته في الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، والتي صار كاتبها العام منذ سنة 2003، وعضويته كذلك في كل من الجمعية المغربية للبحث التاريخي واللجنة العلمية لجامعة مولاي علي الشريف بالريصاني.

صدر له، سنة 1995، كتاب «النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر»، ومجموعة من الدراسات والبحوث، حول قضايا وجوانب من تاريخ المغرب الاجتماعي، والثقافي المعاصر.

المؤلف متزوج وله ثلاثة أبناء.